



سَلْطَنَةُ عُومَان  
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيّ وَالثَّقَافَةِ

# كِتَابُ لُبَابِ الْأَثَارِ

الْوَارِدَةِ عَلَى الْأَوَّلِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ الْأَخْيَارِ

تَأَلِيفُ الْعَالِمِ  
السَّيِّدِ مَهْنَابِ بْنِ خَلْفَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبُوسَعِيِّ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





قلت له : والمحرم يمنع من الطيب والزينة ؟

قال : نعم ، قد قيل : إنه يمنع من ذلك •

قلت له : ويحرم عليه في بدنه وثوبه الذي عليه ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : ويمنع من أن يطيب لإحرامه قبل أن يحرم إذا كان مما

يبقى على أثره في حال الإحرام أو بعده ؟

قال : هكذا قيل •

قلت له : وهل قيل بجوازه له لمعنى الإحرام قيل أن يحرم ؟

قال : لا أعلم جوازه عن أحد من أصحابنا ، وإنما قيل فيه بالإجازة ،

كذلك عن بعض فقهاء القوم •

قلت له : وإن هو فعل ذلك أعليه أن يغسل بدنه أو ثوبه بمعنى

الإحرام ؟

قال : هكذا يبين لى مع القدرة إن عليه ذلك •

قلت له : وكذلك إن أصابه في غسله على غير العمد في بدنه أو ثوبه ؟

قال : نعم على حسب ما عندي •

قلت له : فإن هو غسله فلم يقدر على إزالة لونه أو عرفه من ثوبه

أو بدنه ، هل له في موضع الضرورة أن يحرم على ذلك ؟

قال : نعم ، وعليه دم ، وقيل : لا شيء عليه في شيء لا يقدر على

زواله •

قلت له : فإن بقي في هذا الثوب بعد الغسل ، وهو يجد غيره ، فما

ليس فيه شيء من ذلك أكله سراء أم بينهما فرق على ذلك ؟

قال : لأعلم فرق ما بين ذلك في معنى دخول الاختلاف عليه في لزوم الجزاء ، وأما هو فقد كان للخروج له من الاختلاف مع المكنة أولى به ، وأما فيما يسعه فإن كان يرى إباحة ذلك عن رأى ، أو أنه عن ضعفه نزل إلى التحرى لصوابه فتحرراه ، فلا بأس عليه ، وعلى هذا فكأنه يكون إلى النجاة من الجزاء أقرب ، وإن كان ممن لا يراه ويرى إحرامه ، ولزوم الجزاء فيه فعمل به في موضع ما لا يراه لوجودم لغيره ، فهو من السلامة عن لزومه أبعد ، وفي نفسى جرح من ذلك عليه ، لأننى لا أرى له من الإثم مخرجا على ذلك •

قلت له : فإن أحرم وعليه أثر الطيب الذى استعمله في ثوبه أو بدنه لإحرامه عمداً قائم على حاله هل يصح له إحرامه على ذلك ؟  
قال : نعم ، يصح له وعليه دم •

قلت له : وإن كان ذلك قد زال بغير غسل حتى لم يبق له لسون ولا ريح ، هل له أن يحرم فيه وإن لم يغسله ؟

قال : نعم فيما معنى على ذهابه ، وأما أن أؤدى من حفظى عن أحد من فقهاء المسلمين شيئاً فلا أقدر ، لأننى لا أعلم أنه يحضرنى فيه من قولهم شيء فأرفعه ، والذي أستدل به على جوازه أن الشيء إذا كان مباحا في الأصل ، وإنما حبر لعة عارضة ، فبارتفاع تلك العلة لأبد وإن عارض التحريم فيزول ويرجع الشيء إلى ما كان عليه من قبل ، ولا يبين لى في هذا المعنى إلا ذلك •

قلت له : فإن كان هو أراد غسله ولم يمكنه لمانع أو لعدم الماء ، ولم يقدر على زواله ، هل له أن يحرم وهو عليه ، وفي ثوبه الذى يحرم به إن لم يمكنه غيره واضطر إلى ذلك ؟

قال : نعم فيما يتوجه بالقياس لى ، ويقع لى في نفسى ، وعليه دم في نظرى ، وأما أن أنص حفظه من أثر عن أحد ذى بصر ، فلا يينظر في ذلك •

قلت له : فإن هو قصد إلى ثوبين من ثيابه التي ليس فيها طيب فأخطأ بغيرهما مما فيه ذلك ، وأحرم فيهما ، ثم علم بعد ذلك ، هل عليه شيء في ذلك ؟

قال : فلينزعهما مع القدرة عن نفسه في الحال حين علم بهما ولا شيء عليه إلا أن يكون أتى عليه فيهما يوم أو ليلة ، ويخرج على قول يمضي عليه يوم وليلة ، فإنه يشبه أن يلحقه في لزوم الفدية بالدم معنى الاختلاف بالرأى •

قلت له : فإن تركهما بعد أن صح معه ذلك ؟

قال : الله أعلم وإذا كان ذلك من غير عذر فكأنه لا بد من أن يلزم دم •

قلت له : وإن كان تركه لهما بعد العلم بهما من عذر ما الذي يكون عليه في ذلك ؟

قال : فهو المعذور من الفدية سالم حتى يمضي عليه من الوقت فيهما ما قد ذكرناه ، فعنده لا بد وأن يلحقه معنى الاختلاف في لزومهما •

قلت له : وكذلك القول في النسيان ؟

قال : هكذا يبين لى في ذلك •

قلت له : وإن كان على الجاهل قد كان منه ذلك ؟

قال : فالجاهل كالمتمد على قول بعض المسلمين ، وقيل فيه : إنه مثل الناسي وقد مضى من القول ما به يستدل على هذا ، فانظر في ذلك •

قلت له : فإن هو ضمخ نفسه — نسخة — بدنه من الطيب أو لطح

ثوبه بعد أن أحرم أو أنه اتخذ من أنواعه ما له رائحة بلالون عمدا هل يفسد عليه إحرامه على ذلك ؟

قال : أما فساد إحرامه فلا أعلمه مما قيل بـل ، ولا يبين لى على حال ، وانما عليه الجزاء ، وأن ينزع ثوبه ذلك مع القدرة فى الحال •  
قلت له : وعليه أن يغسله من بدنه إن أمكن ذلك ؟

قال : نعم فما يبين فى ذلك مع القدرة عليه ، ما كان قائم الأثر على قياد ما يقع لى فى النظر ، والله أعلم • فينظر فى ذلك •

قلت له : فإن قدر على غسله فتركه من غير عذر على حاله ، هل تلزمه زيادة فى الجزاء ، وكيف يكون حاله على ذلك ؟

قال : فالذى يبين لى فى حاله أنه أصغر ، وفى إثمه أنه أكبر ، وأما أن يكون عليه زيادة فى الجزاء فلا ، وكفى بزيادة إثمه جزاء له على ذلك •

قله له : وإن جعل على ثوبه أو بدنه أحد غيره شيئا من الطيب فى يوم أو يقظة على غفلة أو غلبة ، ولم يقدر على الامتناع من ذلك ؟

قال : فلا بأس فلينزع ثوبه ، ويغسل ذلك من بدنه متى صح معه ، وقدر عليه فى الحال ولا شئ عليه إلا أن يبقى على بدنه أو ثوبه الذى عليه لم يغسله ، وهو فيه فيمضى ليلة إلى الصبح ، أو يوم إلى الليل ، وعلى رأى يوم وليلة ، فإنه على ذلك يشبه أن يخرج فى لزوم الفدية له معنى الاختلاف فيما بين لى فى ذلك •

قلت له : فإن لم يعلم به أو أنه لم يقدر على غسله ، ولا على أن ينزع الثوب من بدنه حتى يمضى عليه ذلك ؟

قال : هكذا يتوجه لى النظر إلى أنه لابد وأن يلحقه معنى القول فى الفدية بإيجابها عليه على رأى ، وبقي لزومها على رأى آخر ، لأنه

ليس من فعله ، ولو قيل بالدم على حال بلا شرط فيه لوقت يمضى عليه ،  
لم يخرج في القياس من الصواب في الرأي على قياد معانى ما جاء  
عن المسلمين في مثله •

قلت له : وإن تركه بعد العلم فلم يغسله من بدنه ، ولا خلع ثوبه  
ولا غسله في موضع الإمكان والقدرة إلا أنه بعد ما مضى عليه من الوقت  
ما قد ذكرته ، ولكن قد توانى من غير عذر قدر ما يمكنه ذلك ؟

قال : فعلى هذا فلا بد له من أن يحق عليه الجزاء فيما أرى ، وينظر  
في ذلك •

قلت له : فإن رآه يريد أن يلبطه بالطيب ، أو يلبطه لباسه الذى  
على بدنه فلم ينكر عليه ، ورضى له في موضع القدرة على إنكار ذلك ؟

قال له : فإنى على هذا من أمره فيه يكون بمنزلة فعل نفسه على العمد  
في ذلك •

قلت له : فإن هو خلع ثوبه الذى فيه ذلك وتركه حتى زال ساببه ،  
ولم يبق له أثر عرف ولا لون ، هل له أن يلبسه في إحرامه ، أم  
يحتاج بعد إلى الغسل بالماء فليزمه ذلك ؟

قال : لا يبين لى أنه يحتاج إلى الغسل ، لأن ما به المنع قد ذهب  
فلأى معنى يجب غسله ، وبأى برهان إنى لا أرى ذلك ، وفي حفظى  
أنى لم أقف على شيء فيه لأحد من المسلمين فأرفعه كغيره ، والذي في  
نفسى أن هذا من قولى فيه لا يخرج من معانى الصواب ، والله أعلم ،  
فليُنظر في ذلك •

قلت له : وإن لبس ثوباً فيه طيب ثم إنه خلع ذلك ، ثم عاد فلبسه  
ثم خلعه ، ثم لبسه مراراً على العمد من غير عذر ، وكلها قبل أن لا يذهب ما  
به أيكون عليه جزاء واحد أم أكثر كان في مقام واحد أو أكثر ؟

قال : إني لا أرى مما يلحقه معنى الاختلاف فيخرج فيه على قول  
إن عليه لكل مرة جزاء على حال ، ويخرج فيه على قول ثان في المقامات  
إن عليه لكل مقام جزاء ، ويخرج فيه على قول ثالث أنه مالم يكفر فليس  
عليه لجميع ذلك إلا جزاء واحد ، والله أعلم •

قلت له : وإن مس على العمدة طيباً وليس فيه حبه أ يكون عليه الجزاء  
على حال ولا مخرج له من لزومه ؟

قال : نعم ، يلزمه الجزاء في قول المسلمين على حال ، ولا يبين لى  
مخرجه من لزوم ذلك •

قلت له : وهل تعلم أن أحداً أجاز به الإحرام ، أو أنه أجاز على  
على العمدة مسه ، أو هل يبين له جوازه ؟

قال : لا أعلم أن أحداً لعله أجاز به — ولا يبين لى ذلك •

قلت له : فإن مسه خطأ أ يكون عليه جزاء أم لا ؟

قال : لم يقل فيه بعض المسلمين غير الله أعلم ، فيما وجدناه مؤثراً  
وعسى أن يلحقه معنى ما جاء في الناس •

قلت له : فإن هو نسي فمسه غير ذاكر لإحرامه ؟

قال : قد قيل في الناس إنه لا شيء عليه ، وقيل : بالكفارة ويخرج  
فيه من العذر له ما قيل في اللباس إن لم يزل من الموضع الذي أصابه  
بالمس حتى يمضى عليه من الوقت ما قد صرح به في ذلك •

قلت له : وإن وضع ثوبه الذي عليه في إحرامه على شيء فيه ريح  
طيب ، هل يلزمه شيء إن علق به شيء من رائحة ذلك ؟

قال : نعم قد قيل إن عليه دما ، وقيل لا شيء عليه ، وأما أن يحرم به فلا يجوز له ، فإن هو أحرم فيه لزمه دم .

قلت له : فإن وضعه على العمد في نفس شيء من الطيب يريد أن يعلق به من لونه أو ريحه ، أو كان على الخطأ فعلق به هل عليه شيء في ذلك ؟

قال : فهو على هذا فيما أراه كمن طيبه عمداً في موضع العمد ، وخطأ في موضع الخطأ ، وقد مضى من القول ما يدل على معنى ما يكون عليه في ذلك .

قلت له : وإن تعمد لوضعه في ذلك لما يظن في نفسه أنه لا يعلق به من ريحه ولا لونه ، ولم يكن مراده أن يعلق به شيء من ذلك ؟

قال : فإذا كان ذلك على وضعه فيه مما يحتل أن يعلق به شيء من ذلك ، فكأنه يشبهه أن يخرج حكم علوقه مخرج الخطأ ، وإن كان البوضع لا يخرج من العمد فإن علوقه لم يردده ، وقد كان مراده غيره في موضع جواز إمكانه فأخطأ به ، وإن كان مما لا يحتل إلا علوقه به ، فكأنه من لزوم الجزاء أدنى من الأول وإن كان يبلغ إلى منزلة العمد في كل حال .

قلت له : فإن صافح أحداً أو قبل الحجر أو صبأ وهو لا يدري أن فيه طيباً فعلق به ، هل عليه شيء في ذلك ؟

قال : إن هذا من الخطأ وقد مضى القول بذكر ما يرى من اختلاف فيه ، ويعجبني في الخطأ أن لا يكون عليه فيه شيء والله أعلم .

قلت له : وكذلك إن حمل شيئاً مما فيه الطيب ، وهو لا يدري أن فيه طيباً فعلق به أكله سواء ؟

قال : نعم ، فيما عندى فيه أنه مثل ذلك •

قلت له : وكذلك إن كان يعلم به ، ولما وضع فحمله فى وعائه على ظنه أنه لا يعلق به شيء فعلق به ؟

قال : فإن كان مما يحتمل أن يكون كما يظن فيه فأخطأ بغيره من علوقه فأرجو أن لا يخرج من دخول معنى الاختلاف عليه واجب فى هذا مراجعة النظر فإننى لا أحفظه من أثر عن ذى بصر ، وإنما أورد فى القول عن نظر والله أعلم بصوابه •

قلت له : فإن كان مما لا يحتمل على حملته إلا علوقه به ، فحمله رجاء السلامة من علوقه ، وفى نفسى عسى أن لا يعلق بى شيء فعلق به ذلك ؟

قال : فإننى لا أرى الجزاء به أولى ، لأن إقدامه على حمله فى موضع ما لا يحتمل إلا علوقه به ، كأنه يشبه العمدة فى تعرضه لحمله لعلوقه ، وإن لم أردده وكان المراد أن لا يعلق به ، ولم يبلغ إلى صراح العمدة فى التطبيق ، فإنه فى المعنى على هذا يشبهه ، وقول : فى نفسه عسى أن لا يعلق بى فى موضع المحال ، وليس فيه فائدة نفع ولا فى رجاء السلامة هنالك لأنه فى غير موضعه على ذلك •

قلت له : ويجوز له أن يشم رائحة الطيب أم لا ؟

قال : قد قيل إنه لا يشمها على العمدة ، فإن فعل كان عليه باستنشاقها دم فى قول المسلمين •

قله له : وإن حاج به شيء من روائح الطيب من غير شم هل عليه بأس فى ذلك ؟

قال : أرجو أن لا بأس عليه •

قلت له : وإن شمه على الخطأ هل عليه شيء ؟



قال : قد قيل لا شيء عليه وعسى أن لا يكون له مفرج من أن يلحقه معنى الاختلاف في الرأي ، والله أعلم فينظر في ذلك •

قلت له : ويجوز له أن يشم الريحان أم لا ؟

قال : قد قيل فيه بالكراهية ، وقيل إنه ليس من الطيب فلا بأس به •

قلت له : وإن أصابته جراحة في موضع من بدنه هل يجوز له أن يلوى عليها خرقة فيها شيء من الطيب أم لا ؟

قال : أرى جوازه إلا أن يضطر إليه فيجوز له ، وعليه الفدية •

قلت له : وكذلك القول في التداوى بما فيه الطيب من الأدوية ولا فرق ؟

قال : نعم • على حسب ما يبين لى في ذلك •

قله له : والكحل بما فيه الطيب يجوز من ضرورة أو غيرها أم لا ؟

قال : فالجواب في هذا مثل الأولى •

قلت له : وعلى هذا يكون أمر الكحل بما فيه زينة ؟

قال : نعم هو كذلك في قول المسلمين ، ولا يبين لى فرق ما بين ذلك •

قلت له : والإثمد والكحل الأسود من الزينة ؟

قال : نعم فيما يبين لى في ذلك •

قلت له : والذي ليس فيه طيب ولا في الزينة ؟

قال : لا بأس به •

قلت له : ويجوز له أكل ما فيه الطيب من الأطعمة ؟

قال : قد قيل لا بأس عليه في أكل ما فيه الزعفران وغيره من الطيب ، وإن لم تمسه نار ، وقيل حتى تمسه النار والله أعلم •

**ذكر القول فيما لا يجوز للمحرم قطعه في بدنه**

قلت له : وما الذي عليه اجتنابه بعد الإحرام من بدنه ؟

قال : حلق الشعر وجزه ونثفه ، وقلم الأظافر ، وطرح القلم وفقله ، وأن يخرج شيئاً من بدنه أو يحرزه لغير ضرورة في ذلك •

قلت له : وهذا كله مما يحرم على العمد عليه في إحرامه ؟

قال : نعم ، هو كذلك إلا في موضع الضرورة فإنه يجوز له مع الفدية •

قلت له : ويؤثمه فعل ذلك على العمد إذا كان من غير عذر يكون له فيه ؟

قال : نعم ، فيما أرى ، وكيف لا وقد أتى ما لا يجوز له من محرم ذلك •

قلت له : فإن هو على العمد قلع شعر رأسه أو غيره من بدنه ، واحدة أو شعرتين أو ثلاثاً ما الذي يكون عليه في ذلك ؟

قال : قد قيل إن عليه في الشعرة إطعام مسكين ، وفي الشعرتين مسكينين ، وفي الثلاث دم •

قلت له : فإن قلع في مقامه والقول في القطع مثل القول في القلع أم بينهما فرق في ذلك ؟

قال : فعلى ما عرفناه من المسلمين فيما سواء ، ولا نعلم فرقاً بينهما في ذلك •

قلت له : فان قلع في مقامه أو قطع أكثر من ثلاث أ يكون عليه أكثر من دم أم لا ؟

قال : قد قيل : انه ليس عليه أكثر من دم في ذلك •

قلت له : ولو حلق في مقامه جميع شعره أو جزه ؟

قال : هكذا في قول المسلمين يوجد •

قلت له : وشعر الرأس وغيره من البدن سواء •

قال : نعم ، فيما يبين لى في ذلك •

قلت له : فان قلع أو جز في كل مقام ثلاثا الى ما زاد في ثلاث مرار أو أربع •

قال : قد قيل انه ليس عليه لجميع ذلك أكثر من دم ، إلا أن يكون كفر لشيء ثم يأتي من بعده مثل ذلك فيلزمه جزاؤه ولا يبعد من الصواب أن لو قيل إن عليه بكل مقام كفارة •

قلت له : وإن جز على العمد أو قلع في يوم ثلاثاً وفي اليوم الثانى بل أن يكفرة واحدة ؟

قال : فليس عليه في قول بعض المسلمين إلا كفارة واحدة ، وقيل إن عليه في الثلاث الأول دماً ، وفي الواحدة التى اليوم الثانى إطعام مسكين ، ولو كان في مقام واحد ، وقيل في يوم واحد لم يلزمه أكثر من دم •

قلت له : وان قطع في يوم شعره ، وفي اليوم الثانى أخرى ، وفي اليوم الثالث غيرهما ثالثة ، ولم يكفر لشيء منهما ؟

قال : قد قيل انه يلزمه دم على ذلك •

قلت له : فإن كان كلما نتف واحدة من الأوليين أو جزها كفر لهما  
في حال ثم نتف من بعد أخرى ثالثة أيلزمه دم أم لا ؟

قال : فاذا كان قد كفر لهما من قبل أن ينتف هذه الثالثة الأخرى  
فليس عليه فيها على هذا إلا إطعام مسكين لا غيره •

قلت له : ولو أتى على جميع شعره فليس عليه غير الطعم اذا كان  
كلما جز أو نتف شعرة أو شعرتين من بدنه كفر لهما ؟

قال : نعم فيما عندي على قياد ما أعرفه من قول المسلمين في ذلك •

قلت له : فان جز أو قطع في مقام واحد ثلاثا ثم قلع أو جز قبل  
أن يكفر للأولى ثلاثا أخرى غيرهن كل واحدة منهن في مقام ؟

قال : فيخرج في قول بعض أن عليه لجميع ذلك دما ، وعلى قول من  
يقول بالمقامات فيلزمه على قوله دمان لكل ثلاث منهن على هذا دم •

قلت له : فان قلع أو جز كل واحدة أو اثنتين منهن في مقام أكله  
سواء ما لم يكفر لشيء منهن قبل أن يقطع الأخرى أو يجزها ؟

قال : نعم ، لأن عليه في الثلاث دما على حال ، وما زاد عليهن في  
مقام آخر قبل أن يكفر فلا بد وأن يخرج فيه الاختلاف في أنه يدخل مع  
الأولى في الجزاء بالدم أو أنه يلزمه على حدة •

قلت له : وعلى قول من يلزمه لكل مقام واحد ، أو في مقامين أو ثلاثة  
قبل أن يكفر أكله سواء في لزوم الكفارة ؟

قال : نعم في قول المسلمين •

قلت له : فان هو قلع أو جز بعد الثلاث الأولى أو اثنتين أو ثلاثا ما  
يكون عليه إذا كان في الأولى بعد أن يكفر لهن ؟

قال : قد مضى القول أن ليس عليه في قول بعض المسلمين إلا كفارة واحدة جزاء له بدم واحد لا غيره ، وعلى قول من يقول بالمقامات فلزمه على هذا في الثلاث الأولى دم ثم تعود الكفارة في الجزاء إلى الإطعام فيكون عليه في الواحدة إطعام مسكين ، وفي الشعرتين مسكينين وفي الثلاث دم .

قلت له : وإن تكن هذه الثلاث الآخر في مقام واحد أو أكثر ؟

قال : هكذا عندي في ذلك .

قلت له : وعلى هذا الرأي فإذا قلع ثلاثا ولم يكفر لهن ثم قلع واحدة في مقام آخر فكفر لهما ، ثم قلع اثنتين في مرة أو في مرتين ما يكون عليه فيهما ؟

قال : فالذي يقع لي في هذا أنه يكون عليه فيهما لكل واحدة منهما إطعام مسكين لا غيره ، وعلى الثلاث الأول على هذا الرأي دم ، وقد أحال التكفير بالقطع عن لزوم الدم له في الثلاث الآخر إلى الإطعام فيهن جميعا لعدم اجتماعهن في ثبوت الفرق بالكفارة فيما بينهن على ذلك .

قلت له : فإن قلع على العمدة شعرة من بدنه فمما الموضع ؟

قال : قد قيل : إن عليه دما في ذلك .

قلت له : فإن قلع على العمدة شعرتين وجز ثالثة من أصله أو من النصف أو من ثلثها ؟

قال : فكله سواء ، وعليه الجزاء بالدم كفارة لما أتاه ، وعلى نفسه بالعمد جناه لأنه بمنزلة من قلع من شعره ثلاثاً .

قلت له : وإن قطع من الشعرة فقصها ثم قطع ما بقي منها في مرة  
أو مرتين وهي في بدنه ؟

قال : فعسى أن يكون عليه في المرة إطعام مسكين ، وفي المرتين  
مسكينين ، وفي الثلاث دم ، وقيل إن كان في مقام واحد فليس عليه إلا  
إطعام مسكين واحد ، وإن كان في أكثر فعليه لكل فعل في مقام كفارة •  
قلت له : وعلى هذا الرأي فإن قطعها مرتين في مقام واحد والمرة  
الثالثة في مقام آخر ؟

قال : فأرجو على قياده أن يلزمه إطعام مسكينين لأنه فعل ذلك في  
مقامين ، وعليه على قوله لكل فعل في مقام إطعام مسكين •

قلت له : فإن قطعها من ثلاثة مواضع في مرة واحدة ؟

قال : فلا أعلم أنه يلزمه على هذا في العمدة إلا إطعام مسكين ،  
لأن ذلك إنما كان بمرة واحدة في شعرة واحدة لا غيرها •

قلت له : والقول في الخطأ والعمد سواء ؟

قال : نعم ، في لزوم الفدية على قول بعض المسلمين ، وأما في  
الإثم فلا ، وقيل : إن الخطأ لا شيء عليه فيه ، وأرجو أنه هو  
الأصح ، والله أعلم •

قلت له : والذي معك في هذا وتراه بعين القلب في الخطأ أنه لا إثم  
عليه فيه على حال ؟

قال : هكذا معي في الخطأ ولا أعلم أنه يبين لى فأراه من الصواب  
إلى ذلك والله أعلم •

قلت له : فان انتحى به موضع من بدنه فحكه على ما يجوز له أو نفر أنفه كذلك لمعنى فأنجز أو قطع شيء من شعر ، وليس مراده ذلك ؟

قال : فهو من الخطأ ولا شيء عليه ، وقبل بالفدية •

قلت له : وإن كان في ذلك قد زاد عن الموسع له في حكه أو نفره ؟

قال : فأنى لأمره في لزوم الكفارة أدنى من الأول على ذلك ؟

قلت له : وكذلك إن كان قد فعل ذلك لغير معين ؟

قال : نعم ، ولكن لا أراه خارجا من معنى الاختلاف ما بقي في جبير الخطأ لم يخرج عن دائرته إلى العمل ، وعلى هذا فكأنه ما لم يكن أراد هنالك في موضع ما يحتمل وجه البقاء على السلامة من كونه على ذلك من فعله ، لا بد وأن يلحقه معنى ذلك •

قلت له : وإذا جاء إليه أحد أو مر عليه بنار فأراد أن يتناولها أو يأخذ منها في شيء لمعنى يريده ، فأحرقت عليه شعرة أو شيئا منه ، هل عليه جزاء في ذلك ؟

قال : لئننى لا أرى هذا مما يخرج على معنى الخطأ وقد مضى القول فيه بأن بعض المسلمين يوجب فيه الفدية في ذلك ، وبعضهم يقول فيه إنه لا شيء عليه في ذلك •

قلت له : وإذا كان يعالج شيئا من الأطعمة بالنار أو أنه بهذا يصطلى من البرد ، أو أنه قددها لمعنى آخر فهبت ريح فاحترق من بدنه شعرة أو شعرتين ؟

قال : فهذا مثل الأولى التى قبلها ، والجواب فيهما واحد ، لأنهما على سواء ، ولا فرق بينهما على ما أرى ، والله أعلم فانظر في ذلك •

قلت له : فان كان تعتمد لادخال يده في النار لمعنى أراحه ، ولا بد له منه ؟

قال : قد قيل ، إنه إذا تعتمد لادخال يده في النار فاحترق شيء من شعره فعليه الجزاء ، ويعجبني في مثل هذا أن يكون في موضع ما يحتمل أن يسلم من حرقها أن يكون بمنزلة الخطأ إذا لم ترده ، وفي موضع ما لا يحتمل أن يسلم منها أن يكون مع غير الإرادة شبه العمد في معنى الكفارة لا في إثم فانه في موضع ما لا بد له من ذلك لا يجوز له مع الفدية ، ولا إثم عليه •

قلت له : فإن كان ذلك لغير معنى ، قال : فهو إلى لزوم الكفارة أقرب لا سيما في موضع ما لا يحتمل أن يسلم منها على ذلك •

قلت له : فان مرتحت شجرة أو محمل فأخذ من شعره ولم يكن مراده بمرّة تحتها كذلك ؟

قال : قد قيل إنه لا شيء عليه ويخرج على بعض المذاهب في الرأي لزوم الفدية له على ذلك •

قلت له : وكذلك إن كان يعاني شيئاً من الحوائج له أو لغيره فأصابه ذلك ؟

قال : نعم ، وهذا والأول سواء لا فرق فيما بين ذلك •

قلت له : فإن كان يغتسل للفرض أو نفل ، وجعل يمر بيده على جسده فيعركه بماء فانقطع شيء من شعره أو انقطع كذلك من غير عمد ؟

قال : قد قيل : إنه لا شيء عليه ، ويخرج فيه أن عليه الفدية •

قلت له : وكذلك إن جرى عليه في وضوئه مثل هذا عند تحليل لحيته ، أو عرك ما يغسله من جوارحه أم بينهما فرق في ذلك ؟



قال : فهما سواء ولا نعلم فرق ما بينهما على حال في ذلك .

قلت له : فان كان اغتساله لغير معنى من فرض ولا نفل ؟

قال : قد قيل فيه على هذا انه يكون عليه الجزاء ، ولا يبين أن يخرج على حال من دخول معنى الاختلاف عليه هنالك الى لزومه له على حال ما لم يقصد به ذلك .

قلت له : فان كان لمعنى الا أنه زاد على المجزئ له في الغسل أو العرك ؟

قال : أما تزايد في الغسل على المجزئ له فلا أعلم مما يزيد به عليه معنى في الجزاء تقريبا له اذا كان في الأصل مما لا يجز به الشعر ولا ينقلع في الأغلب ، وأما العرك فاذا كان لا يمكن معه في شعره أن يسلم من القلع أو التحرر في الأكثر من أحواله ، فكأنه أقرب من أن يلحقه معنى العمد في التشبه ، وإن لم يرد به ذلك .

قلت له : فان دنا من صبي أو حملة ، فمد يده إليه فلم يشعر الا وقد جذب شعراً من لحيته أو غيرها من بدنه فانجز أو انقلع أيكون عليه شيء في ذلك ؟

قال : قد قيل في مثل هذا إن عليه الجزاء ، لأنه قد تعمّد لذلك ، ولا يبين لى على هذا من أمره أن يكون على غير الإرادة لذلك بمعنى العمد ، بل كأنه يشبهه في المعنى أن يكون في معنى الخطأ فيلحقه معنى الاختلاف في لزوم الفدية له ، لأنه في الأصل على جواز احتمال كونه نادرا مع اباحة فعله يحتمل أن لا يكون ذلك .

قلت له : فإن جز أو قلع من شعره أحد غيره في نومه ؟

قال : قد قيل إنه لا شيء عليه ، وقيل بلزوم الفدية له على ذلك .

قلت له : وإن كان ذلك في اليقظة ؟

قال : فان كان بأمره أو أنه علم بمراده فيه فلم يدفعه عن نفسه في موضع القدرة عن الدفع حين الفعل ولو بغيره ممن أمكنه أن يستعين به ، ويرجو منه الإعانة على ذلك فتركه فعليه الجزاء •

قلت له : فان كان لم يعلم بمراده إلا بعد أن أوقع الأمر به ، أو أنه علم به ، ونوى الدفع له عن نفسه إلا أنه أسرع الوثبة عليه فاختطفه بسرعة لم تكن له معها مكنة في دفعه أو كان في حين غفلة منه في ذلك ؟

قال : فعلى هذا لا شيء عليه ويشبه أن يلحقه معنى القول بالفدية على رأى في ذلك •

قلت له : فإن لم تكن قدرة على المنع له من ذاته ولا بغيره ، ممن يقدر عليه ويرجو منه الإعانة على دفعه ، الا أنه يقدر على زجره والإنكار عليه بلسانه ، فتركه ولم يزجره ولم ننكر عليه ؟

قال : فإذا كان يرجو أن يندفع عنه بالزجر له والإنكار فيرتدع فتركه في موضع القدرة عليه ، فكأنى على هذا لا أرى له مخرجا من ثبوت الكفارة عليه جزاء له في ذلك •

قلت له : وعلى عجزه عن المنع له بحال ، فان كان يعرفه أنه ممن لا يقبل النهي ولا يردعه النكير ، بل ربما يزيد في الحاجة عليه ، ومكائده له على ما قد عرفه من أمره ، هل يلزمه أن ينكر عليه في موضع الإيأس من رجوعه عن ذلك ، وكيف يكون حاله على ترك ذلك ؟

قال : فأنى على هذا الأرجو أن لا بد من أن يخرج فيه معنى الاختلاف ، فعلى قول من يلزمه إنكاره عليه اذا لم يكن ثقات فيشبه في المعنى على تركه أن يكون عليه الجزاء على حال ، وعلى قول من لا يوجب عليه فيلحقه على قيادة في موضع عجزه معنى الاختلاف في لزوم الفدية له •

قلت له : فإن كان ممن يبقى وخافه على الامتناع أو النهي له على نفسه أو ماله ؟

قال : فهو بالخيار لوجود عذره ، فان شاء مضى على النهي وصبر لما يكون من الله بينهما في المنع وعند المكابرة في الدفع ، وإن شاء توسع بالرخصة فتركه ولا شيء عليه ، ويخرج أن عليه الفدية في ذلك .

قلت له : فإن كان مع عجزه عن دفعه لا على تقية في النهي بالقول إلا أنه لا يقدر على الكلام بحال ، أو كان يعرفه أنه لا يفهم كلامه لاختلاف لغتهما ؟

قال : فبالله أولى بعذره ولا يجوز أن يلزم ما لا يقدر عليه ، ولا أن يكلمه بشيء لا يعرفه إذا لم يقدر على من يعبر عنه في الخطاب بما يفهمه من قوله وإن كان يقدر على الإشارة بالنهي له فلا بد منها عسى أن يعرفها وعلى وجوبها بدلا من القول في موضع رجاء القبول ، فلا بد مع الإيأس وأن يلحقه معنى الاختلاف في لزومها وإن لم يقدر عليها أو صح معه عجز فهمه عن معرفتها ، فلا شيء عليه في تركها شيء ، وأما لزوم الفدية له فارجو أن لا يخرج من الاختلاف على حال ، ويعجبني أن لا يكون عليه شيء في ذلك .

قلت له : وفي أظافره إذا تعمد على قص شيء عنها لا لضرورة أذى في ذلك ؟

قال : قد عصى ربه وعليه مع التوبة الكفارة جزاء له على ذلك .

قلت له : وهذه الكفارة ما هي ؟ وكيف هي ؟ بين لي ذلك .

قال : فهي مثل ما ذكرناه في قطع الشعر وجزه سواء ولا فرق نفى الظفر الواحد إطعام مسكين وفي الظفرين مسكين ، وفي الثلاثة دم .

قلت له : وهل فرق بين أظافر الرجلين وأظافر اليدين أم لا ؟

قال : لا أعلم فرق ما بين ذلك •

قلت له : والذي بقى على أصله فى الصحة والمسود لعلته فهما سواء •

قال : نعم ولا يبين لى غير ذلك •

قلت له : فان انكسر شئ من أظفاره من غير أن يكسره وبقى لسه  
نقلق بشئ من الظفر هل له أن يزيله أفدنى فى هذا ؟

قال : ليس له ذلك فإن قطع معه ما بقى ملا أجدنى أحفظ فيه شيئاً  
ولكنى لا أرى له مخرجاً لزوم الجزاء بإطعام مسكين لأنه يشبه فى المعنى  
من قطع من الشعرة بعضها أو قد قيل فيه بأنه يلزمه ذلك •

قلت له : والقول فى قلع الأظفار مثل القول فى جزها بلا زيادة  
فى ذلك ؟

قال : نعم ، فما يبين لى خروجه من القول على معانى الصواب  
فى ذلك ؟

قلت له : وعلى الجملة فالقول على الحكم فى الأظفار كالقول فى  
الشعر ، ولا فرق فيما بينهما فى العمد ولا فى الخطأ على حال ، قال هكذا  
تصور الحق فى هذا على الفرق بالعدل استدلل فلا يبين لى فيهما على حال  
إلا أنهما سواء ولا فرق ، وفى صحيح الأثر ما يدل بالعدل فى الحكم على  
صواب أهل النظر ، والله أعلم فينظر فى ذلك •

قلت له : والناسى كالمتمد أو هو مثل المخطئ أم لا فى ذلك ؟

قال : فالناسى أعذر من المتمد وأشد فى المعنى من المخطئ لأنه  
قصد الفعل بالعمد على النسيان ، فأراد المخطئ لم يتعمده وإنما  
أراد غيره وقصد إليه فأخطأ به على غير إرادة ولا قصد ، وعلى كل حال

فهم وإن كان ليس في أحدهم ما يدل على خروجه من الاختلاف في لزوم الفدية له ، ما سوى المتعمد ، فإن لخطيء أقرب الى العذر من الناسي وأولى به أن لا يكون عليه شيء ، وأما الإثم فلا أعلمه إلا على من تعمّد ولم يكن له عذر على حال •

قلت له : وأما القول في الجاهل في لزوم الجزاء له وثبوته عليه إذا أتى شيئاً على جهله بما يجوز له في دينه ، وما لا يجوز له مما يلزم فيه ذلك ؟

قال : قد مضى القول في الجاهل أنه في بعض قول المسلمين كالمتعمد ، وقيل في لزوم الجزاء أنه مثل الناسي ، والذي يبين لي في الناسي أنه أعذر من الجاهل وأقرب سلامة في الجزاء ، والجاهل في قبح أحواله من سوء أفعاله على مزية من لزومه في الاختلاف أدنى في بعده سلامة من المتعمد على العلم ، إذا كان إنما يأتي ذلك في جهله لظنه جوازه له ، وكان في نفسه أن لو بان له حجه لامتنع منه ولم يقربه ، وإن كان في أمره لا يبالى بما يأتيه على جهله ، وفي نفسه أنه لا يرجع ، ولو بان له حرامه فلا يمتنع فهذا والمتعمد على العلم سواء ، فلا بد لهما من الجزاء على إتيانهما لما فيه ذلك ، والله أعلم فينظر في هذا كله ولا يؤخذ منه إلا الحق والتوفيق بالله •

قلت له : وإذا كان القول في الحكم عليهما سواء فنحن بما مضى في الشعر نكتفي عن إعادة القول بمثله فيه ؟

قال : وفي ذلك كفارة لمن كان له أدنى فهم ودارية •

قلت له : وعلى هذا فإنني أرى الأخذ في السؤال عن الذي بقى في هذا الباب من خصال المنع له من فعل ليس له في بدنه أولى ، وقد بقى لي أن أذكر منها ما قدر ذكرته مجملاً في سائر البدن وأنا الآن عن هذا أسأل على وجه التفقه لأجل إتمام الفائدة بشرح جميع ذلك ؟

قال : فعلى رأيك ومهما بدالك من شيء في أمر فُسل عنه ، فالسؤال  
من أحد الأوجه المورثة للعلم الموجب لزوال تجهلا ( فاسألوا أهل الذكر إن  
كنتم لا تعلمون ) ولا تقصد بجميع ذلك إلا الله تعالى لا غيره فإنه ألزم  
السؤال على المسائل بحال وعلى المسئول في جوابه ، وكل منهما مسئول  
عن أمره ومطالب بحق شكره ، والله الموفق لما فيه رضاه •

قلت له : فإن هو في إحرامه على العمل طعن موضعاً من بدنه أو  
جرحه فأدماه للغير معنى لفائدة يرجوها به من جلب ولا دفع ضر أصابه  
فأراد علاجه بذلك ؟

قال : بئس ما عمل لقد عصى ربه فعليه التوبة والكفارة بالدم  
جزاء ما فعل •

قلت له : فإن هو أدمى ثلاثة مواضع أو أكثر من بدنه عمداً على  
التوالى في مقام واحد من غير عذر يكون له في ذلك ؟

قال : فعسى أن لا يكون عليه في الرأي إلا كفارة واحدة جزاء له  
بدم واحد لا غيره ، وأرجو أن يلحقه في الرأي معنى القول بأن عليه في  
كل فعل في موضع أدماه من بدنه على العمد من غير عذر يكون دماً  
والله أعلم •

قلت له : وإن كان كل فعل في مرة بمقام آخر قبل أن يكفر لشيء  
من ذلك ؟

قال : فاني لا أرجو على هذا أن يلحقه معنى القول في الرأي بأن  
عليه لكل مرة في مقام كفارة ، وعسى أن يخرج أن لا يكون عليه إلا كفارة  
واحدة بدم واحد ما لم يكفر لشيء منها قبل أن يأتى الآخر والله أعلم •

قله له : وعلى هذا رأى فإن هو كفر في المرة الأولى ، ثم فعل من بعدها ثلاثا كل مرة في وقت قبل أن يكفر هو أو لشيء منهن ، أتكون عليه كفارة واحدة لا غيرها ؟

قال : هكذا عندي في ذلك •

قلت له وإن كان ما أصابه في تلك المواضع لم يكن الا من ضرته واحدة ؟ قال : فعسى ألا يكون عليه إلا كفارة واحدة ، لأنها في كونها لم تكن إلا من فعل واحد •

قلت له : والقول في العمد وعلى الجهل والخطأ والنسيان سواء أم فرق فيما بينهما في ذلك ؟

قال : قد مضى القول فيها بما أرجو أن في بعضه كفاية عن إعادته في ذلك ؟

قلت له : فإن جرحه غيره فأدماه ورضاه لمعنى تجوز له في ذلك ؟

قال : كله سواء لأننى لا أعلم فرق ما بين هذا وذاك •

قلت له : وإن كان لمغير أمره ورضاه ولا أمكن الدفع له أو الإنكار عليه ، فيتركه في موضع القدرة عليه في ذلك ؟

قال : فهذا غير الأول ، فلا شيء عليه ، ويخرج فيه قول بالفدية •

قلت له : وإن كان ذلك في نومه ؟

قال : فهو المعذور ، ومن الفدية سالم وعلى رأى فإنه لا بد وأن يلحقه معنى الاختلاف في لزومها له ، وثبوتها عليه ، وعسى أن يكون القول بأنه لا شيء عليه لعذره هو الأولى •

قلت له : وإن هو اضطرب لعله الى مثل ذلك ؟

قال : فيجوز له وعليه في الدم لخروجه فدية •

قلت له : وهل له أن يسعى في قضاء الحوائج لنفسه ولغيره ، فيعمد في وضع الشيء ورفع وحلمه على ما سوى الرأس من بدنه وحطه وفكه ، وشده ، وجزاء الشيء بالحديد وكسره وجزه وأمثال هذا مباح الأعمال والصنائع ؟

قال : نعم ، لأن هذا كله مما قد أجاز له أن يعمله ، ولا نعلم أن أحداً في المسلمين قال فيه بأنه حرام لمعنى الاحرام على حال إلا أنه في حين المباشرة لما يخافه على إفراطه أن يعقره فينبغي له أن يكون على حذر في توقيه من ذلك •

قله له : ويجوز له أن يعمل من الأعمال ما يخشى أن يلحقه من قبله طعن أو جرح ؟

قال : نعم قد قيل إنه له في ذلك •

قلت له : وعلى جوازه له فإن أفرط عليه في عمله شيء فعقره في موضع من بدنه على غير إرادة فأدماه ؟

قال : فهو من الخطأ ولا شيء عليه ، وقيل فيه بالفدية •

قلت له : وإذا كان يحرز راوية أو يخصف نعلا أو يخييط ثوبا أو ما أشبه هذا من أمثاله ، فإن فرط عليه الذي يعمل به من الآلة فوكره فدمى ؟

قال : فاني أرى هذا مثل الأول ، فالجواب فيهما وأحد — لأنهما سواء •

قلت له : وكذلك إن كان يقطع بالحديد شيئاً فيخرج فدمى ولم يتعمد لذلك ؟



قال : نعم لأن هذا وذاك سواء ولا فرق فيما بينهما في ذلك •

قلت له : وكذلك إن مَرَّ بجحر أو تحت محمل أو شجر وأمثال ذلك  
فلحقه غادماه ؟

قال : نعم ، هو كذلك فيما يبين في ذلك •

قله له : وإذا كان يمشى فسدع على غير العمود برجله مثل خشبة  
أو حجر حتى خرج منها دم ؟

فهو من الخطأ أو يخرج في لزوم الدم لخروج الدم معنى الاختلاف  
في الرأي من المسلمين ، ونحن نحب أن يكون عليه في مثل هذا شيء

قلت له : وإن طعنه في رجله أو يده أو في غيرهما من بدنه شوكة  
لا عن عمد ، ولما جذبها فأخرجها دمي ؟

قال : فهذه مثل الأولى التي قبلها سواء •

قلت له : وإن لم تخرج واحتاج في إخراجها إلى علاج بالنقش هل  
له أن ينقشها ، وهل لغيره أن يعينه بأمره على ذلك ؟

قال : نعم كله واسع لهما على ما قد عرفناه من قول المسلمين في ذلك •

قلت له : فإن دمي في الموضع لذلك ؟

قال : فإذا لم يرد أن يدمى الموضع بالنقش فلا شيء عليه ، وإن دمي  
إذا لم يزد في نقشها على القدر المحتاج إليه في إخراجها ، وعلى قول بعض  
المسلمين فلا بد له من الفداء بدم في ذلك •

قلت له : وكذلك إن لم يقدر على إخراجها إلا بعصر الموضع فدمي ؟

قال : نعم ، قد قيل ذلك •

قلت له : وإن عصره بعد خروجها خوفاً أن يبقى في الموضع شيء من الدم فيصير مدأ فيؤله على فساده فدمي هل عليه شيء في ذلك ؟

قال : أرجو أنه قيل أن عليه دماً في ذلك •

قلت له : فإن كان الموضع على أثر خروجها قد دمي هل له ان يسفر عنه بالعصر على ذلك ؟

قال : إن له ذلك ولكن لا يزيد في عصره على مقدار الكفاية في ذلك •

قلت له : قلت وإن زاد في نقشها على قدر الحاجة في إخراجها من الموضع فدمي ؟

قال : فهو على هذا جدير بأن يلزمه الفداء على حال ، وقال في مريض آخر •

قلت له : فإن شاكه شيء من السلا هل له أن يعالجه بالنقش لإخراجه ؟

قال : قد قيل ذلك •

قلت له : فإن خرج من الموضع لذلك دم ؟

قال : قد قيل إنه لا شيء عليه إذا لم يعتمد لإخراجه ، ويخرج في بعض القول أن عليه دماً في ذلك •

قلت له : فإن حاك موضعاً من بدنه فخرج دم ؟

قال : فإذا لم يعتمد لإخراجه ولم يزد في حكه لم يكن عليه شيء ، وعلى قول ثان فلا بد من الفدية •

قلت له : وإذا اتكأ على جدار أو غيره أو مر على شيء فسدعه حتى  
انقشر جلده فدمى أولا هل عليه شيء في ذلك ؟

قال : قد قيل إن عليه في التعمد دماً إن دمي الموضع وإلا فإطعام  
مسكين ، وإن لم يتعمد فلا شيء عليه ، وعلى قول ثان : فيخرج فيه  
أن عليه ذلك على حال ♦

قلت له : وكذلك إن وقع به مثل هذا عند الركوب على الدابة  
أو النزول من على ظهرها أكله سواء ؟

قال : هكذا يبين لي في ذلك ♦

قلت له : وإن وقع من الدابة فشح أو جرحه شيء أو طعنه فدمى ؟

قال : فهو من الخطأ وقد مضى القول بذكر ما فيه مجعلاً من  
الاختلاف جرى ، والقول في هذه المسألة مثل التي قبلها لأنهما سوا ،  
والله أعلم ، فانظر في ذلك ♦

قلت له : فإن انخلع شيء من مفاصله وانكسر شيء من جوارحه ،  
هل له أن يضع عليه الجبائر فيخرمه ؟

قال : قد قيل يجوز هذا له ولا أعلم أنه يبين لي في النظر على حال  
غير ذلك ♦

قلت له : وإن انقطع شيء من جلده وبقي متعلقاً بشيء قليل ، هل له  
أن يقطعه على نظر الصلاح خوفاً من ضرره ، وهل لغيره أن يعينه  
على ذلك ؟

قال : نعم قد قيل إن لهما ذلك ♦

قلت له : ويجوز له أن يعالج الأدواء بما يزيلها من الدواء ؟

قال : نعم ، قد قيل إن له ذلك إلا أنه إن اضطر الى ما فيه الطيب من شيء فعلى جوازه له موضع الضرورة ، فلا بد له من الفداء وإن لوى عليه بشيء فعقده فكذلك على ما أرى في ذلك •

قلت له : وهل له إذا أصابه شق في رجله أن يصب الدهن عليه إذا كان ليس فيه شيء من الطيب ، وهل يجوز له رتقه إذا كان له راحة في ذلك ؟

قال : نعم ، قد قيل إن ذلك جائز له •

قلت له : فإن لحقته إبرة عند خرم لجلد لرتقه في لحمه فدمن عليه لخروج الدم شيء في ذلك ؟

قال : لا بد وأن يلزمه دم على تعمد دم لإحرامه ، وأما على غير العمد أو ما أشبهه فكأنه يشبه أن يلحقه معنى الاختلاف في لزومه •

قلت له : فإن تقايا عمداً أو ردعه القى عليه شيء في ذلك ؟

قال : لا أعلم أنه يحضرنى في هذا بعينه شيء مصرح به من قول المسلمين فأرفعه ، ولم يتحد لى في الحال أن عليه شيء على حال وعلى غير العمد فلا بد وأن يدخل في مجمل قول من ذهب في الخطأ الى أنه لا جزاء فيه ، وأما في العمد فلا أعلمه من قولهم إلا أن يكون على معنى التداوى ، فإنه يدخل في جملة معنى القول بالإباحة لعلاجات الأمراض ، ولا أعلم أنه صرح في مثل هذا أنه يلزم فيه الفداء شيء على حال •

قلت له : وإن كان قد تعمد إخراجه فاستجاب له معنى أو لغير فائدة بشيء من الأدوية أكل أو شرباً أو لطبخاً أو استنشاقاً لريحه ؟

قال : نعم إلا أن يكون فيه شيء من الطيب فيكون في العمد عليه الفداء ، وفي الخطأ قولان ، وعلى الجهل كذلك وأقواهما أن لا شيء في

الخطأ عليه ، وعلى الجهل أصحابهما لزوم الفداء ، والله أعلم فانظر في جميع ذلك •

قلت له : وهل له أن يحك منخره ويزيل مخاطه وأن يدخل في أنفه بعض أصابع يديه فيخرج ما ييس من ذلك ؟

قال : قد قيل إن له ذلك •

قلت له : ويجوز له أن يمسك أنفه بيده إذا أراد أن ينفخ بما فيه من المخاط ؟

قال : لا أعلمه أنه يتضح لى وجه يمنع من ذلك •

قلت له : فإن دمی أنفه من فعله ذلك ؟

قال : فإذا لم يعتمد لإخراجه فلا شيء عليه ، وقيل بالفدية •

قلت له : وإن زاد في أمسكه لغير معنى قدر ما به يدمى في الغالب

من أمره في علمه ؟

قال : يعجبني أن يكون عليه الجزاء •

قلت له : فإن كان في أنفه قرحة فتعتمد على نقرها فخرج منها دم ؟

قال : قد قيل إن عليه الكفارة في ذلك •

قلت له : وإن لم يعتمد على نقرها ليديمها وإنما أراد أن يزيل منها مدة أو مخاطاً فخرج منها دم على ذلك ؟

قال : فهو من الخطأ وقد مضى القول فيه في غير موضع ، ويعجبني من القول إذا لم يزد على ما يكتفى به في إخراجها أن لا يكون عليه

شيء وإن زاد على ذلك شيئاً مما يعلمه من نفسه أنها على ذلك الزيادة تدمى في الغالب من أمرها أن يكون عليه الجزاء ♦

قلت له : وإن قطع لسانه بأضراسه بلا إرادة عند الأكل حتى خرج الدم ؟

قال : قد قيل إنه لأشياء عليه ، وفيما عندي أنه لا بد له على هذا من أن يلحقه معنى الاختلاف في لزوم الفدية له على حال ♦

قلت له : وإن طعنه في لسانه أو في لثته أو في غيرهما من فمه عند أكله فدمى ولم يتعمد ذلك ؟

قال : لا فرق بين هذه والتي قبلها والجواب فيهما واحد لأنهما سواء ♦

قلت له : ويجوز له أن يخل ما بين أسنانه من الطعام بعد الأكل أم لا ؟

قال : قد جوز له الخدال فيتقى أن يدمى لثته فلا شيء إن خرج شيء على رأى ، ويخرج فيه قول بالجزاء في الرأى على ذلك ♦

قلت له : فإن زاد في خلاله شيئاً فدمى على ذلك ؟

قال : ففي قول المسلمين أنه يلزمه دم على ذلك ♦

قلت له : وما حد هذه الزيادة في الخلال ؟

قال : فعلى معنى ما تقدم من القول فيها فإذا جاوز مقدار ما به يجترىء في الخلال شيئاً ولو قل فقد زاد ، وقد كان يعجبني في مثل هذا المعنى تقريب لزوم الجزاء أن يكون بقدر ما به يدمى ذلك الموضع من لثته في الغالب عليه من أمره فيها العلة الزيادة في ذلك ♦

قلت له : وهل يجوز له أن يستاك ؟

قال : قد قيل بجواز ذلك له ، فإن خرج من فمه دم ولم يتعمد لإخراجه ، ولم يزد في سواكه فلا شيء عليه ، وقيل بالدم فيه لخروجه على حال .

قلت له : فإن ابتلى بخروج الدم من لثته لفساده ، هل عليه شيء خروجه على ذلك ؟

قال : لا شيء عليه .

قلت له : وإن كان من عادته على خروجه يطول به هل له أن يسرع في قطع مادته بالمص له أم ليس له ذلك ؟

قال : لا يحضرني في هذا شيء أحفظه بالنص له عن أحد من فقهاء المسلمين فأرفعه ، ويعجبني إن كان يمكنه في حالة تركه على حاله ، وليس عليه في الحال مضرة ولم يكن على مخافة من أن يلحقه ضره أن يتركه حتى ينقطع بنفسه ، أو يستحيل على قطعه بشيء غير إخراجه بالعمد ، وإن لم يمكنه لمعنى أو خاف على تركه كزن المضرة فالقول بجوازه من طريق القياس له بغيره لا يبعد من الصواب لمعاني ما جاء في قطع مادته بعد خروجه بالعصر على إثر طعن الشوكة في قول من أجازاه من المسلمين ، والله أعلم فانظر في ذلك .

قلت له : فإذا كان لا يخاف من تركه مضرة على نفسه إلا أنه قد حضره فرض صلاة هل يجوز له مع خوفه فواتها قبل انقطاعه أن يتعمد استفراغه لأجل ذلك .

قال : لا أعلم أنه قيل فيه بمنع ولا بإباحة ويعجبني أن يعالجه لانقطاعه بغير إخراجه إن قدر عليه ، وإن لم يمكنه وأيس من انقطاعه إلا بفوت ما حضره من الفرض ، فأرجو أن لا بأس عليه بعد خروجه في استفراغه بالمص له ،

أو بما أشبهه من شيء بدليل ظاهر قول من أجاز استفراغه بعد خروجه في معالجة نقش ما شاكه من السلا لإخراجه ، وعسى أن يكون جوازه لمعنى مخافة ضرره على بقاءه في الموضع ، أو لمعنى انفصاله في كونه عن محل كونه ، والله أعلم فإنه مما يتوجه لى في الحال جوازه لهذا المعنى لا غيره ، وأما هو فلم يصرح بشيء من هذا في قوله ، وإنما أطلق القول بالإجازة في استفراغه على قوله بعد خروجه على حال لم أقل بفساده في الرأى ، ولا بخروجه من الصواب ، ولا من مانى هذا الرأى ، والله أعلم .

قلت له : فإنه يحتاج الى طعامه وشرابه ، والى أن يطوف فيركع ويسعى ، وقد انفجر عليه فسأل ولم يجد راحة والطهارة أليس له أن يستقزعه بالمص له أو بما أشبهه في إخراجه فيعمل هذه الأشياء ، ويأكل فيشرب على طهارة ؟

قال : فأرجو أن يجوز له لأنى أراه على هذا كآنه موضع ضرورة ، ولا أقول إن عليه فداء لأنه لم يعتمد الى إخراجه ، وإنما استفراغه لخروجه ضرورة .

قلت له : وإن كان لم يخرج ، هل يجوز له أن يخرج ؟

قال : أعلم لعله أراد لا أعلم جواز ذلك .

قلت له : وإن كان قد مسه ضره وناله أذاه ، هل يجوز له أن يعالج في إخراجه بالمص له وأمثال ذلك ؟

قال : فأرجو أن يكون مثل الحاجة في القياس له بها إن صح ، وعسى أن لا يبعد من ذلك .

قلت له : ويجوز له أن يحتجم إن اضطره مرض إليها أم لا ؟



قال : قد قيل في جوازها بالاختلاف والقول بالإحالة مع الفدية لمعنى  
الضرورة أصح والله أعلم •

قلت له : وإذا أذاه شيء من أضراره هل له أن يزيله عن نفسه  
بالقلع ؟

قال : قد وجدنا في الأثر عن المسلمين جواز ذلك له •

قلت له : فإن خرج دم من أجل ذلك ؟

قال : فإذا كان في علاجه لزواله لا بد في الغالب عليه من أمره من خروج  
الدم ، فيقع لى أن في خروجه عليه الفداء ، وإن نزل الى حال ما يحتمل  
على قدر غرفه من نفسه أن لا يخرج على قلعه من الموضع شيء من الدم  
فدمى فهو بمنزلة الخطأ على ما نرى ، وقد مضى القول في ذلك •

قلت له : وإن ابتلى بشيء من الخنازير والديليات أو الدمل أو الخراج  
أو أمثال ذلك ، هل له إذا اجتمع في شيء منها من المد أن يشقه بالمبضع  
أو بما أشبهه أو بخرقة أو بشيء ليخرج ، وهل له أن يمسح عليه بيده  
فيعصره لئلا يبقى شيء فيه فيضره ؟

قال : إن هذا كله بمعنى ، وقد صرح بالإجازة في الدمل وما أشبهه  
من شيء فهو مثله ، ولا يبين لى فرق ما بين هذه الأشياء على حال ،  
وأرجو أنه قيل بجواز مثل هذا في القروح ، فانظر فيه فإنه يأتي بالمعنى  
على جميع ذلك •

قلت له : فإن خرج مع المد دم ؟

قال : فأرجو أن لا شيء عليه إذا لم يتعمد على إخراجه •

قلت له : فإن كان لم يخرج إلا مع العصر لذلك ؟

قال : فإذا لم يعتمد لإخراجه ، وإنما قصد الى اخراج المد ولم يزد في عصره ، فعسى أن يلحقه معنى الاختلاف في لزوم الفدية ، وأما أنا فيعجبني أن لا يكرن عليه شيء في ذلك •

قلت له : فإن كان به مرض في بدنه فتداوى بشيء مما يلزم فيه الجزء ، أو كان به أذى من رأسه فحلق أو تعمم ضرورة ؟

قال : قال الله تعالى : ( أفدية من صيام أو صدقة أو نسك ) مخير فيما بين هذه الأوجه وأي شيء اختاره منها واقتدى به جاز له على أصح ما قيل من التأويل لقول الله تعالى في هذا فأجزاه ذلك •

قلت له : وهل قيل بغير هذا في تأويل قوله تعالى ذلك ؟

قال : نعم قد قيل إن عليه الفدية بالنسك ، فإن لم يجد فالإطعام ، فإن لم يقدر فالصيام ، وفي قول ثالث أنه إذا لم يجد النسك مخير فيما بين الإطعام والصيام ، وظاهر الكتاب يدل على التخيير في ذلك •

قلت له : وما معنى هذه الوجوه الثلاثة أخبرني بهما فإنها مجملة ، وعلى إجمالها فهي محتاجة الى تأويل فلا بد من ذلك ؟

قال : نعم ففي قول جابر بن زيد رحمه الله أن الصيام ثلاثة أيام الى ستة ، والصدقة إطعام ستة مساكين الى عشرة وقيل إن عليه صيام ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين ، والنسك شاة تذبح فتطعم الفقراء •

قلت له : وأين يكون ذلك ؟

قال : قد قيل في الذبح والإطعام إنهما لا يكونان إلا بمكة ، وأما الصيام فحيث ما كان أجزاءه ، وقيل يجوز الاطعام بمكة وغيرها مثل الصيام ، والله أعلم •

قلت له : وتخرتة القمل في الرأس من الأذى ، وعلى أذاه يجوز أن يخلق رأسه فيفتدى ؟

قال : نعم بدليل الكتاب أو السنة في حديث كعب بن عجرة •

قلت له : وهل يجوز له أن يقتله أو يأخذه من ثيابه أو من بدنه فيطرحه ؟

قال : قد قيل إنه لا يجوز له ذلك •

قلت له : وهل له أن يغسل ثوبه أو بدنه بماء ساخن يريد به أن يقتله أو يوهنه فيسقط منهما ؟

قال : قد قيل أن ليس له ذلك •

قلت له : وكذلك أليس له أن يجعل ثوبه في الشمس ، أو على حر النار لأجل ذلك ؟

قال : هكذا قيل في الشمس ، ولا أعلم أنه يبين لى في النار إلا ذلك •

قلت له : وهل له أن يأخذه من بدنه فيجعله في ثوبه ؟

قال : قد قيل إن له ذلك •

قلت له : فإن هو قتله أو فعل شيئاً من أمثال هذا مما يقتله فأهلكه به ، هل عليه شيء في ذلك ؟

قال : نعم ، قد قيل إن عليه قبضة من طعام ، وقيل لقمة من طعام ، وقيل ثمرة ، وقيل حبة برّ وقيل ما أطعم عنها فهو خير منها •

قلت له : وهل فرق بين العمد والخطأ ؟

قال : لا أعلم فرق ما بينهما في مثل هذا في معنى ما يلزم الجزاء على أحد ما قيل في ذلك •

قلت له : وإن أمر غيره أن يزيله من بدنه أو ثوبه فيطرحه أو يقتله ؟

قال : لا يبين لى على حال فرق ما بين أمره وفعله في مثل هذا ، والله أعلم فينظر في ذلك •

قلت له : فإن كان بغير أمره في يومه أو في غير حضرته أو كان في يقظة على حضرته إلا أنه لم ير ربه حتى فعل ذلك ؟

قال : لا شيء عليه في ذلك •

قلت له : وإذا كان الفاعل محلاً وعلم به حين فعله فترك المنع له في موضع القدرة على ذلك ؟

قال : قد قيل إنه يؤمر بالمنع له إن كان له فيه نفع وإلا فلا بأس عليه في ذلك ؟

قلت له : وإذا كان له في ذلك من فعله نفع أ يكون عليه الجزاء في تركه المنع من طرحه أو قتله ، وهل فرق بين بدنه وثوبه ؟

قال : الله أعلم ، والذي في نفسي أنه لا مخرج له من لزوم الجزاء هنا لك على تركه المنع له في موضع القدرة على ذلك والبدن والثوب سواء ، ولا يبين في مثل هذا فرق ما بينهما ، والله أعلم •

قلت له : فإن حلق رأسه وقص ثلاثة من أظفاره فصاعداً ، أو تطيب وتزين وأدمى بدنه ، ولبس ما لا يحل له من الثياب في حرامه عامداً وأخذ القمل من ثوبه أو من بدنه فطرحه أو قتله ، أيجزىه لجميع هذا كفارة واحدة أم عليه في كل شيء من هذا كفارة على حدة ؟

قال : قد مضى القول في مثل هذا والقمل شيء آخر فلا يبين لى دخوله في هذه الأشياء المذكورة فيما قبله ، لأنه خارج منها على حال ، وعلى خروجه فلا يصح أن يجمع معها لافتراقهما ، وكأنه في تلك يشبهه أن يلحقه في لزوم الجزاء بها له معنى الاختلاف فيخرج فيها على قول بعض أن عليه لكل فعل منها كفارة لاختلاف ما به لزومها كان وقوعها في مقام واحد أو أكثر فكله سواء .

وعلى قول ثان : فيخرج فيها أن يكون عليه فيها لكل مقام كفارة وإن كان له كله في مقام واحد فليس عليه إلا كفارة واحدة .

وعلى قول ثالث : فيخرج أن لا يكون عليه لجميع ذلك إلا كفارة واحدة كان وقوعها في مقام أو أكثر فلا فرق لاتفاقها في الكفارات ما لم يكن كفر لشيء منها قبل أن يأتي الآخر والله أعلم فينظر في هذا كله .

### القول فيما يؤمر به المحرم على قدومه مكة أن يفعله في بدو وصوله وطوافه

قلت له : والمحرم إذا قدم مكة كيف يصنع ، وماذا يفعل وبم يدعو ، في طوافه وعند دخوله ، وأي شيء يعمل لربه عز وجل مفرداً كان أو متمتعاً أو قارناً ؟

قال : فالذي يؤمر به إذا قدم مكة ونزل بها فالتقى عصاه ، واستقر في موضع منها يكون فيه وأصحابه إن كان له أصحاب في الحال ، أو ما دام فيها أيام إقامته وأحرز من الضياع ماله في حرز يأمن فيه فيه هنالك عليه واستراح بدنه من نصب ماله في سفره أن يعمل الى الماء فيغتسل إن أمكنه ، فهو أفضل وإلا فالرضوء مع طهارة البدن والثوب لا بد منهما في طوافه على حال ، ثم يمر في ثوبى احرامه وعليه السكنينة والوقار قاصداً الى البيت ، فارغ القلب من كل شيء إلا الله تعالى وما

قد قيل عليه من شأنه ، وكان بصدده من طاعته جل ذلك في سلطانه ، ومع ذلك فيؤمر في دخوله المسجد أن يدخل اليه من باب بنى شيبية فيمر الى الحجر من بين زمزم والمقام فيستلمه إن قدر ولم يمنعه الرخام وإن لم تقدر إلا بالمزاحمة للناس وقف حياله مقبلا بوجهه عليه ، وأشار بيده اليه ، ودعا بما فتح الله له من الدعاء وأجزاه ذلك •

وكان خيراً له من أن يؤذى أحداً ثم يأخذ في طوافه بالببيت سبع مرات من الحجر الى الحجر بلا نزاع في أنه يبدأ بالطواف بالإجماع ، وبه يختتم على حال جزماً يكبر الله ثلاثاً مع كل ركن ، وعند الباب ويدعوبما فتح الله له فيما بين الأركان في كل مرة من أشواطه ، ثم يأتي زمزم فيقضي وطره من مائها شرباً وعلى رأسه صباً يرجع الى مقام ابراهيم فيركع ويدعو بما فتح الله تعالى له عند ركن الحجر ، ثم يخرج الى الصفا من باب الصفا فيسعى فيما بين المروة والصفا سبع مرات كما أمر يبدأ بالصفا ويختتم بالمروة والله الموفق •

قلت له : إن هذا مجمل ولا يبلغ به المريد الى معرفة ما ينبغي له من القول والعمل فلا بد في حقه على وجوبه من أن يتصل فدعه من الخطأ فيه بالقول مجملاً ، وأشرحه له حتى يراه لشدة وضوحه فيعرفه قولاً وعملاً فقد اضطر لدواعي الحاجة اليه في كشفه الى التأويل فجد له بكشفه على وجه التفصيل ، وبين له ما يؤمر به أن يفعله ، وينبغي له أن يقوله ويستحب له أن يعمل من أول دخوله الحرم الى أن يسعى بين الصفا والمروة وأشرع له في ذلك ؟

قال : نعم لابد في حقه على وجوبه من البيان ونحن نشرع فيه من الآن ، ولكني أخبره أن الذي يؤمر أن يقال فيدعو به من القول عند الرؤية للببيت قبل الوصول وبعدها عند الدخول وبعده فيما بين الأركان في نفس الطواف لابد على ما وجدناه في آثار المسلمين وغيرهم من المخالفين من أن تلحقه الزيادة والنقصان ، ولا بأس به مع الإيثار فيه بما يحزىء

ونحن لمواجب حقه نؤدى الذى نميل اليه ، ونستحسن فى الذكر من الدعاء أن نعمل به ، وندل عليه أن يقول إذا دخل الحرم :

اللهم ان هذا حرمك وأمنك فحرم لحمى ودمى وبشرى على النار ، وآمنى من عذابك يوم تبعث عبادك ، واجعلنى من أوليائك وأهل طاعتك ، ويكثر من التلبية وافقاً وسائراً ، ولا بقطعها ما لم يستقبل الحجر فيتسلمه ، أو يرى الكعبة على رأى آخره .

وعلى كل حال فإذا أتى البيت ونظر اليه كبر ثلاثاً ودعا بما بداله ، ويستحب له أن يقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر اللهم زد بينك هذا تشريعاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة ، وزد من عظمه وشرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تكريماً وإيماناً وبراً من عبادك الصالحين .

فإذا وصل الباب العراقى وأراد الدخول فيستحب له أن يقدم رجله اليمنى ، ويؤخر الشمال ، ثم يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام وإليك يرجع السلام ، فحينئذ بالسلام ، وأدخلنا دار السلام ، اللهم اغفر لى ذنوبى ، وأدخلنى أبواب رحمتك .

فإذا دخل المسجد كبر ثلاثاً وهو يمشى الى البيت ويدعو بما فتح الله له ، ومن ذلك أن يقول : اللهم أنت ربى وأنا عبدك ، والبلد بلدك والبيت بينك ، جئت أطلب رضاك وإتمام طاعتك متبوعاً لأمرك راضياً بقدرك ، أسألك مسألة البائس الفقير ، وأدعوك دعاء الخائف المستجير المضطر إليك ، المستسلم لأمرك ، الخائف من عقوبتك ، المشفق من عذابك ، أسألك أن تستقبلنى بعظيم عفوك وان تجود على بمغفرتك ، وان تعيننى على أداء فرائضك .

وقال بعضهم على أثره : ثم يحمد الله ويهلله ويسبحه ويكبره ، ويصلنى على النبى صلى الله عليه وسلم ، ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات فإذا دنا من الكعبة البيت الحرام قال : الحمد لله الذى بلغنى

بيته الحرام ، الذى جعله مثابة للناس وأمنا ، وجعله مباركا وهدى للعالمين •

فإذا وصل الحجر فينبغى له أن يقول : اللهم كثرت ذنوبى ، وضعف عملى ، فأسألك فى مقامى هذا فى أول مناسكى أن تقبل توبتى ، وتغفر ذنوبى ، وتتجاوز عن خطيئتى ، وتحط عنى وزرى •

وبعد ذلك فيؤمر أن يستلمه فى تواضع فيمسح بيده اليمنى عليه ، ويقبله إن قدر ولم يمنعه الزحام ويتضرع الى ربه ، فيقول : اللهم إليك بسطت يدى ، وفيما عندك عظمت رغبتى ، فاجعل جائزتى فكاك رقبتى من النار ، وأسعدنى فى دنياى وآخرتى •

وقال بعضهم زيادة : ثم عليه ثم يقف حياله فيحمد الله ، ويهلله ويسبحه ويكبره ، ويكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، ويصلى على النبى محمد صلى الله عليه وسلم •

قلت له : أخبرنى عن هذا الذى ذكرته فى هذه الزيادة من القول بلفظه لأن لى به رغبة فى زيادة الفضل بزيادة الذكر ، وعجل إفادتى فإنى حريص عليه لاحتياجى اليه ، فلأبد لى من بيان ذلك •

قال : نعم ، هو أن يقول : الحمد لله ، ولا إله إلا الله ، وسبحان الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وصلى الله على محمد النبى وآله وسلم ، فإذا أراد أن يطوف نوى أنه يعملها كما يحق فى أشواطه ، قربة الى ربه ، ولأذ بركن الحجر حتى لا يرى الباب مهما أقبل عليه لثلا يبقى شئ من بدنه خارجا عن الركن ، فإن عليه أن يستفرغه فيطوفه بجميع بدنه ، وبعد فيجعل البيت على يساره • ويقول : لا إله إلا الله ، والله أكبر ، اللهم أنى أسألك إيمانا بك ، وتصديقا بكتابك ، ووفاء بعهدك وإقرارا بربوبيتك ، واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم •



ثم يأخذ في الطواف على يمينه فيمشى وهو يقول : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على محمد وآله وسلم ، فإذا بلغ الباب كبر ثلاثاً ويقول : اللهم اغفر لنا ذنوبنا ، ووقتنا شر أنفسنا ، واجعلنا من المقبولين ، ثم يمشى وهو يسبح الله ويحمده ويهله ويكبره الى آخر ما ذكرناه .

فإذا بلغ الميزاب كبر ثلاثاً ويقول : اللهم إني أسألك الراحة عند الموت والعفو والتيسير عند الحساب والنجاة من العذاب ، ثم يمشى وهو يسبح ويحمد ويهله ويكبر ويحوقل ويصلى على النبي كما ذكرناه .

فإذا بلغ الركن اليماني فيكبر ثلاثاً بعد أن يستلمه ان قدر عليه وإلا أشار بيده اليه ، ويقول : اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر وضيق الصدر وعذاب القبر ، وموقف الخزي في الدنيا والآخرة ربنا أتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار يا أرحم الراحمين .

ثم يمشى وهو يقول ما وصفت له فيما مضى من التسبيح والتحميد والتلهيل والتكبير والحوقلة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه مما يقال عند المشى فيما بين الأركان كلها ، فإذا بلغ الحجر كمل شوطه وبقي عليه ستة أخرى غيره ، فليأت بهن الموااة التمام سبعة أشواط من الحجر الى الحجر يقول فيما يعمل في كل نربة لشوط منهن مثل ما فعل فيه ، ولا فرق حتى في استلام الحجر والركن اليماني في كل مرة ، وإلا أشار إليهما بيده وردها اليه فقبلها ، ولا يؤذى احداً .

وقال بعضهم في وصفه لصورته : بعد أن يلوذ بركن الحجر فهو الأول حتى لا ينظر الباب أنه يكبر ثلاثاً ، ثم يمشى فيدعو بما فتح الله ، فإذا بلغ كبر ثلاثاً ، ثم يمشى وهو يدعو بما فتح الله له من الدعاء ، فإذا

بلغ الركن الثانى العراقى كبر ثلاثا ودعا فى المشى بما يسره الله له ،  
فاذا بلغ الميزاب كبر ثلاثا ودعا ربه بما يفتحه عليه ، فاذا بلغ الركن  
الثالث الشامى كبر ثلاثا ودعا بما فتح الله ، فاذا بلغ الركن الرابع  
اليمانى كبر ثلاثا ودعا بما فتح الله عليه من الدعاء •

وعلى هذا الوجه فيستحب له عند المشى فيما بين الأركان أن  
يقول : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول  
ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، وصلى الله على محمد النبى وآله وسلم ،  
وعلى هذا يعمل فى أسواطه كلهن وكلاهما فى آثار المسلمين ومع تمامه  
لطوافه فيخرج منه فيأتى زمزم فيشرب من مائها ، ويصب على رأسه  
ويقول : اللهم انى أسألك ايماننا تاما ، ويقينا ثابتا وديننا قيما ، وقلبا  
خائسا ، وعلمنا نافعا ، وعملا صالحا ورزقا حلالا واسعا ، وشفاء من  
كل داء وسقم •

ثم يرجع فيصلى ركعتين خلف مقام ابراهيم عليه السلام ،  
فهو المأمور به فى المستحب له إن أمكنه ، ولم يعمنه الزحام عليه ، وإن  
لم يمكنه فحيث ما كان من المسجد إلا الحطيم ، وعلى تمامه لهما وفراغه  
منهما يستحب له إن يقول : اللهم يسر لى اليسرى ، وجنبنى العسرى ،  
واغفر لى فى الآخرة والأولى اللهم اعصمنى بالطفافك حتى لا أعصيك ،  
وأعنى على أداء طاعتك بتوفيقك ، وجنبنى معاصيك ، واجعلنى ممن يحبك  
ويحب ملائكتك ورسلك والصالحين من عبادك ، اللهم حبنى الى ملائكتك  
ورسلك ، والى عبادك الصالحين ، اللهم فكما هديتنى بالاسلام ، ثبتنى  
بألفافك وولايته وتوفيقك ودلالته ، واستعملنى بطاعتك وطاعة سلوكك ،  
وأجرنى من مضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن ، ولا حول ولا قوة  
إلا بالله العلى العظيم ، وصلى الله على سيدنا محمد النبى وآله وسلم •

وعلى فراغه من ركوعه ودعائه يؤمر أن يأتى الملتزم بين الباب

والحجر ، فيلصق بطنه بجدار البيت باسطا ذراعيه على الجدار وكفيه ، وبعض أن يؤمر أن يأتي ركن الحجر فيقوم حياله فيحمد الله ويسبحه ويهلله ويكبره ، ويثنى عليه ويصلى على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، ويستغفر لذنبه وللمؤمنين وللمؤمنات ، ويقول : يارب البيت العتيق اعتق رقبتى من النار ، وأعذنى من الشيطان الرجيم ، ومن كل سرور وعمل يهدى الى صراط الجحيم ، وطهرنى من كل خلق ذميم ، وقنعنى بما رزقتنى ، وبارك لى فيما آتيتنى ، وتوفنى مسلما وألحقنى بالصالحين ، ولا تخزنى يوم الدين •

اللهم إن البيت بينك والعبد عبدك ، وهذا مقام العائذ بك من النار ، فحرم شعري ولحمى ودمى وبشرى على النار ، اللهم اجعلنى من أكرم وفدك عليك ، اللهم استعملنى بسنتك وسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ، وتوفنى على ملته •

ويسأله فى هذا الموضع الشريف المرجو فيه لأهل التقى إجابة الدعاء ما بداله من مباحات الحوائج لدينه ودنياه من غير اطلالة ، ثم يمشى الى الصفا ، وفى جامع أبى جابر : تقديم الركوع وتأخير زمزم ، وبعد الفراغ ، فيه مما يقال فيدعاه عند الركن على الملتزم ، إذ فيه على المعنى من قوله إنه بعد الطواف للعمرة يركع خلف المقام ، أو حيال الحجر ، أو حيث شاء من المسجد إلا الحطيم ، ثم يأتي ركن الحجر فيقوم حياله فيكبر الله ، ويدعوه ويصلى على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، ويسأله بما بداله من غير تطويل ، وبعد ذلك فيأتى زمزم فيشرب من مائها إن قدر ، ثم يخرج ، وفى قول مغربى إنه بعد طوافه يركع ، ثم يأتي زمزم ويركع الى ركن الحجر فيدعو بين الركن والباب •

ثم يخرج فى قول الجميع الى الصفا من باب الصفا ، فيستدل عليه من لا يعرفه فانه بين الأسطوانتين المذهبتين على محاذات الضلع السهيلي من الجانب الشرقى بين الحجر والركن اليماني ، وعند خروجه من

الباب فينبغي له أن يقول : اللهم افتح لنا أبواب رحمتك ، وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا ، فإذا انتهى إليه صعد عليه قدر ما يحاذي الكعبة فيما يؤمر به ولا يعلو .

وقال قوم : في حد قدر خمس درجات ، وعلى صعود فيه فيقبل الى البيت فيكبر سبع تكبيرات ، لا على التوالى ، ولكن في ثلاث مرات يكبر الله في الأولى ثلاثا فيهلله ويحمده ويصلى على محمد صلى الله عليه وسلم ، بصوت رفيع في ذلة وخشوع ، ويدعو لنفسه في غير جهره ، ثم يكبر ثلاثا ، وبعدهن يدعو فيأتى بالتهليل والتحميد والصلاة على النبي الى آخر ما ذكرناه .

في المرة الأولى ، ثم يكبر واحدة وهى السابعة فينحدر الى المروة فيعمل عليها مثل ذلك في أشواطه ، وقد قيل : فيما يستحب له أن يقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، والله أكبر كبيرا ، لا إله إلا الله ، والله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله الها واحدا ونحن له مسلمون لا إله إلا الله ، ونحن له عابدون ، لا اله الا الله ونحن له مخلصون ، لا اله الا الله الها واحدا فردا صمدا أبدا أبديا بديعا مبتدعا لم يتخذ ربنا صاحبة ولا ولدا لا إله إلا الله أهل التحميد والتهليل والتكبير والتحميد والثناء لحسن الجميل ، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون ، لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

ثم يستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ويدعو بما فتح الله له من

الدعاء ، وفي آخره يقول اللهم استعملنا بسنة نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وثوفنا على ملتة ، وأعذنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن ، يفعل ذلك ثلاثا وينحدر من الصفا الى المروة فيمشى وهو يقول : اللهم اجعل هذا المشى كفارة لكل مشى كرهته ، فإذا أتى المسيل وبلغ الى العلم الأخضر الذي يلي الصفا هرول في المشى هرول وهو يقول : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم واهدنا الطريق الأقوم إنك أنت الرب وأنت الحكم ، اللهم نجنا من النار سراعاً سالمين ، ولا تخزننا يوم الدين .

فإذا انتهى الى العلم الآخر مما يلي المروة أمسك عن الرمل فمشى على رسله رويداً كما بدا ، فإذا وصل المروة صعد عليه قدر صعوده على الصفا وكبر ودعا فيها ثلاثا بمثل ذلك الدعاء ، وقد كمل له من أشواطه على هذا واحد وتبقى له ستة أخرى غيره ، فينحدر منها ليرجع الى الصفا فيمشى ويدعو ، فيرمل ويقول فيما بين العلمين كمثل ما في شوطه الأول فعل لا غيره حتى يبلغ الصفا فهو الثاني ، وعلى هذا في كل مرة من المجيء والذهاب يعمل حتى يتم له على المروة في سبع مرات فهي أشواطه التي عليه في قول المسلمين أن يأتي بها في السعى فيما بين الصفا والمروة ، يبدأ بالصفا ويختم بالمروة .

وعلى هذا فيكون آخر شوطه بالمروة لأنه إذا كان المجيء في السعى من الصفا إلى المروة شوطاً والرجوع منها إلى الصفا شوطاً ثانياً فعلى ابتدائه من الصفا يكون بالمروة لا محالة ختمه لأنه بها يتم السابع ، وعلى تمام السعى له فيحلق أو يقصر فيحل إن كان أفراد بعمره أو تمتع بها ، ولم يسق هدياً ويبقى أن قرن أفراد بحجة على إحرامه ، والله أعلم فينظر في هذا كله فإنه يأتي على جميع ما سألت عنه وتدبره ، ولا تقبل إلا ما كان حقاً والسلام .

قلت له : والمفرد في إحرامه بعمره أو بحجة ، والقارن والمتمتع

( م ٤ — لباب الآثار — ج ٤ )

هكذا يصنع فيعمل على قدومه في طوافه وركوعه وسعيه فيما بين الصفا والمروة ، وما يقوله ويدعو ، به ولا فرق في ذلك ؟

قال : نعم على ما قد عرفناه من قول المسلمين بلا فرق نعلمه من قولهم في هذه الأشياء على ذلك •

قلت له : وهل يخرج الفرق في النظر لوجه في شيء من هذا أم لا ؟  
وإن ادعى أحد الفرق أیحتمل له وجه الصواب لمعنى في ذلك ؟

قال : لا أعلم وجه الفرق من أثر ولا يخرج عندي في نظر وعلى من أطلنا الفرق إقامة الدليل وليس إلى وجوده من سبيل والقول بخروجه على معاني الصواب لا يصح على الخصوص في هذا المعنى لأن الطواف والركوع والسعي لا يختلف لوجه في كمية على حال ولا كيفية ، لأنهما سواء فيهما •

وانما الدعاء فليس فيه شيء محدود لا يجوز إلا هو ، وكله على ما هو به من الاختلاف لا بأس به إلا ما لا يجوز القول به ، وعلى كل حال فما جاز في وجهه ففي الآخر مثله ، وفي المنع كذلك ولا فرق في ذلك •

قلت له : وعلى قدومه مكة في إحرامه ، فمن أين يؤمر أن يأتيها فیدخلها ؟

قال : من أي موضع أتاها فدخلها فلا بأس عليه ، وأما فيما يستحب له فيؤمر بلا إلزام أن يدخلها من الثنية العليا ، ويخرج من السفلى لما روى في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك والتأسي برسول الله أولى •

قلت له : ويجوز له أن يدخلها ليلاً أو نهاراً ؟

قال : هكذا قيل والمستحب له أن يدخلها نهارا تأسيساً برسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك •

قلت له : ومن أين يدخل المسجد فيأتي الحجر ؟

قال : من أى موضع أتاه ففقد أجزائه ولا بأس عليه ، وأما في المستحب فيؤمر أن يدخل المسجد من باب بنى شيبة بلا إلزام وأن يكون دخوله من مزة إلى الحجر من باب العراق ، فيأتي إليه بين زمزم والمقام وقد مضى القول في ذلك •

**القول فيما أفرد في إحرامه بحج أو بعمره**

قلت له : والمفرد في إحرامه بحجة هل عليه بالإجماع لقدمه أن يطرف ويركع فيسعى بين الصفا والمروة ؟

قال : لا أعلم أن هذا قد أجمع على لزومه ، وإنما يؤمر به على وجه الاستحباب فاعلمه ، وفي قول إن عليه الطواف بالدخول لإحرامه ، وقيل ليس بواجب عليه •

قلت له : وما اسمه في قول أهل العلم من المسلمين ؟

قال : فهو المسمى في قول المسلمين بطواف القدوم •

قلت له : وهل له أن يعمل له معنى قدمه على حال ؟

قال : نعم ، ما لم تدخل العشر الأولى من ذي الحجة فإنه مع دخولها يؤمر في قول بعض المسلمين بالإمساك عن البيت حتى يزداد يوم النحر • ونحو هذا يروى من فعل جابر بن زيد رحمه الله •

وفي قول ثان يروى عن الربيع أنه كان لا يعجبه إن دخل في يومين من العشر أن يهجر البيت ، وكان ينهى عن ذلك •

على قول ثالث : ففي أى يومٍ من العشر دخل وأمكنه أن يطوف فيركع ويسعى ، فله ولا بأس عليه •

وفي قول رابع : إن عليه ذلك •

قلت له : وعلى قول من يأمر بالإمساك في العشر ، وهل يلزمه على قوله شيء إن خالفه فعمل به ؟

قال : قد قيل إنه لا شيء عليه •

قلت له : وعلى قول من يقول إنه عليه ، هل عليه شيء أن تركه ؟

قال : يقع الی في نفسی أنه لابد له وأن يلزمه على معنى الرأي كفارة ، لأنه على قوله قد ترك ما عليه ، والله أعلم في ذلك •

قلت له : وعلى قول من يقول في هذا الموضع إنه له وليس عليه ؟

قال : فعلى معنى هذا الرأي فإن عمله فلا بأس وإن تركه فلا شيء عليه •

قلت له : فإن دخل مكة في شوال أو في ذى القعدة ، هل يمسه ؟

قال : يعجبني له أن لا يتركه في هذا الموضع من غير عذر فيكون قد هجر البيت على ذلك •

قلت له : فإن هو تركه في موضع القدرة ، هل عليه شيء في ذلك ؟

قال : قد قيل إنه أساء ولا شيء عليه ، وعلى قول من لا يراه عليه فلا يبعد أن لا يخرج بمعنى الإساءة على قياد ما سلم من قصدتها من الترك وما أشبه ذلك •



وعلى قول من يقول : إنه عليه فيثبته في تركه أن يلحقه مع الإساءة على قياد معنى القول بلزوم الكفارة له إن صح النظر في ذلك •

قلت له : فإن كان قدم الى مكة محرماً ، ونزل بها ودخل المسجد بغير طواف ولا ركوع ، ثم خرج فاغتسل وتوضأ فرجع إلى طوافه فطاف وركع وسعى ، هل عليه في ذلك ؟

قال : لا أعلم أن عليه شيئاً ، وفي الأثر أن أبا صفرة وقع له مثل هذا مع أبي سفيان فأخبره ، فقال له لا بأس عليه إلا أنه مع ذلك أمره أن يذهب إلى منزله لعله يغتسل فيأتي إلى ذلك •

قلت له : فإن بقي في مكة أياماً لم يطف فركع ويسعى بلا مانع له من فعل ذلك ؟

قال : قد قيل أنه أخطأ ولا شيء عليه ، وعسى أن يلحقه معنى هذا القول من الخطأ لما يؤمر به فيما ينبغي له على قول من يلزمه ذلك في قدمه ولدخوله ، وأما على قول من لا يوجب عليه فأرجو أن لا يلحقه معنى الخطأ على قياده إلا أن يكون مراده فيه إن كان أراد دراك فضل المسارعة ، فعلى رومها بالجهل من تأخيرها يشبه أن يكون نوع خطأ له لعنى عن رؤية ذلك •

قلت له : فإن كان لما قدم مكة محرماً مفرداً لها طاف لقدمه فركع وسعى ، هل له أن يخلق أو يقصر فيحل ؟

قال : قد قيل إنه ليس له ذلك •

قلت له : وهل له وجه بالجواز في قول أحد ، وهلا يبين لك ذلك أم لا ؟

قال : لا أعلم جوازه عن أحد من المسلمين ، ولا يبين لى وجهه في الحق أستدل به على إباحة ذلك ، بل الذى به يؤمر أن يجدد إحرامه

آخر أشواطه في السعى على المروة ، فيكون عليه إلى يوم النحر •

قلت له : فان لم يحدد احرامه ومضى على ذلك ؟

قال : قد ترك ما يؤمر به وأرجو أن لا شيء عليه •

قلت له : فان هو أدخل حرامه جهلا منه بحرامه ، هل عليه شيء في ذلك ؟

قال : نعم يرجع إلى إحرامه فيلبى وعليه لإحلاله دم •

قلت له : فإن كان مع إحلاله قد حلق أو قصر ، ولبس ما لا يجوز له مثل جبة أو قميص أو عمامة أو ما يشبه ذلك في مقام واحد ؟

قال : فيخرج على هذا أن يكون عليه كل شيء من هذا جزاء بدم إن كان في التقصير من شعره قد جز من الثلاث فصاعدا وعلى قول بعض المسلمين فيخرجه للجميع ذلك دم واحد ، وعسى أن يخرج فيه قول ثالث أن لا شيء عليه في حلق ولا تقصير ، ولا ليس لمعنى جهله بحرامه •

قلت له : وعلى قول من لا يعذره بالجهل من الجزاء ، فإن كان في تقصير لم يقص ثلاثا من شعره وانما قص من دونهن ما يكون عليه في ذلك ؟

قال : فعلى قول من يقول بالكفارة الواحدة يقول إنها تجزيه فهي جزاء الجميع وليس عليه شيء غيرها في جميع ذلك ، وعلى قول من يرى عليه لكل شيء جزاء فيكون عليه في الشعرة إطعام مسكين ، وفي الشعرتين مسكينين ، وقد مضى القول في ذلك •

قلت له : فإن نسي إحرامه فظن أنه متمتع ، أو أنه مفرد بعمره ، أو نسي أنه محرم بشيء ، ثم ذكر بعد أن أحل أنه مفرد في إحرامه بحجة ؟

قال : فالناسى أعذر حالا من الجاهل ، وأقرب سلامة منه في معنى لزوم الجزاء ، ولكنه غير خارج من معنى دخول الاختلاف عليه في ذلك .

قلت له : فإن كان لما ذكر توائى عن الرجوع في الحال إلى إحرامه في لباسه الذى لا يجوز في ذلك ؟

قلت له : فإن كان توائيه لعذر ولم يقدر على غيره في الحال فهو على حاله فيما معنى عن وأى منى في ذلك .

قلت له : فإن كان تمادى فيه لغير عذر حتى مضى عليه من الوقت قدر ما يمكن فيه الرجوع إلى ما كان عليه من إحرامه ؟

قال : فأرجو أن يلحق معنى التعمد في الإحلال ، فيكون عليه الجزاء لمعنى التماضى من غير عذر يكون في التوائى على حال عن نظر منى فيه فينظر في ذلك .

قلت له : والمتعمد على علمه بحرام ذلك ؟

قال : فهو الإثم وعليه الجزاء على حال ، وأما لزوم الكفارة في كل شئ على الانفراد في موضع الاجتماع فغير خارج من الاختلاف على حال .

قلت له : ولا يفسد إحرامه عليه إذا ندم فيرجع إليه ؟

قال : لا يبين لى فساده إذا رجع إليه قبل أن يفسده بشئ من الجماع أو ما أشبهه .

قلت له : وبالموطء وما أشبهه يفسد إحرامه عليه في العمد على الجهل والعلم في ذلك ؟

قال : نعم ، فيما يحضرنى فيه ولزوم الكفارة له في الجهل فيما يلزم فيه على العمد مع العلم كأنه أولى به لئلا يكون في الجهل موضع

عذر في فعل المحرمات عليه لمعتذر به ، والناسي في عمدته على الفعل في نسيانه لا شك أنه أعذر من الجاهل على حال .

قلت له : وإن كان قبل طوافه حولها عمرة فطواف لعمرته وركع ، وسعى هل له على هذا أن يحلق أو يقصر فيحلق على ذلك ؟

قال : قد مضى القول في موضع ذكر جواز نقلها إلى العمرة ما أرجو أن فيه عن الإعادة كفاية فانظر في ذلك .

قلت له : وإن كان في إحرامه أفرد بعمرة هل له على طوافه وركوعه وسعيه لها أن يحلق ، أو يقصر فيحلق أم يمنع من ذلك ؟

قال : جاز له ولا أعلم أنه يمنع من ذلك على حال .

قلت له : وإن كان قد تطوع فساق هدياً ؟

قال : نعم ، لأن هديه محله الحرم ، وقد بلغ فليذبحه فيطعمه أهله ، وليس عليه أن يؤخره ولا يتأخر هو لغير معنى ، وعسى أن يلحقه في العشر معنى القول بتأخيره على رأى إلى يوم النحر ، والله أعلم .

قلت له : وإن كان إهلاله بها وأداؤه لها في غير أشهر الحج أعليه هدى المتعة على هذا أم لا ؟

قال : لا أعلم أنه يلزمه هدى المتعة لأنه لم يتمتع هناك بالعمرة إلى حج ، فيكون عليه ذلك .

قلت له : والعمرة ما هي أخبرني ، وهل هي فريضة أم لا ؟

قال : فالعمرة من طريق اللغة هي الزيادة ، وقد اختلف في أنها فرض أو لا فقليل : هي فريضة واجبة ، وفي قول ثان : إنها سنة وفي قول ثالث : إنها تطوع ، وفي قول رابع فهي من شروط الحج والله أعلم .

قلت له : وعلى قول من يقول إنها فريضة أتلتزم مرة واحدة أو أكثر ؟

قال : فعلى قول من يقول بفرضها فهي مثل الحج على لزومها لا تكون في السنة إلا مرة واحدة ، ولا أعلم غير ذلك •

قلت له : وعلى الدخول فيها بالإحرام يلزم إتمامها ؟

قال : نعم ، قد قيل ذلك ، ولا أعلم فيه من القول اختلافا •

قلت له : وتجوز في العمام الواحد أو الشهر مرارا ؟

قال : قد قيل ذلك ، وقيل أنها مثل الحج لا تكون في السنة إلا مرة واحدة •

قلت : وتجوز قبل الحج وبعده ؟

قال : هكذا عندي فيها من قول المسلمين في ذلك •

قلت له : فإن أفرد في إحرامه بحجة ، ثم بدا له أن يعتمر هل لها أن يدخلها على الحج أم لا ؟

قال : قد مضى من القول في هذا ما فيه كفاية بأنه لا يجوز له ذلك •

قلت له : فإن حج ثم أراد أن يعتمر فمن أين يحرم لها ؟

قال : قد قيل أنه يرجع إلى ميقاته للحج أو العمرة فيحرم لها من هناك •

قلت له : فإن كان ممن داره دون ذلك ؟

قال : فهو ميقاته لحجه وعمرته فليحرم لها من هناك وليس عليه أن يتجاوزها إلى ما وراءه على حال •

قلت له : فان كان ممن داره خارجه عن المواقيت ، ولما أتى الى ميقاته أحرم بحجة ومضى حتى أتم حجه فانقضى ، ثم أراد العمرة في مكة هل له أن يخرج الى أحد المواقيت غير الذى هو ميقاته فيحرم منه بها ، وهذا قيل يجوز ذلك ؟

قال : قد أجازاه عطاء ، وقال ابن عباس رحمه الله يحرم من ميقات أرضه ، وينحوه قال الحسن فيما يروى عنهم في ذلك •

قلت له : وعلى تركه لميقاته وإحرامه لها من غيره يصح إحرامه ويلزمه شيء أم لا على ذلك ؟

قال : لا أعلم فسادا عن أحد من المسلمين ، وعلى قول من أجاز له الرجوع الى ما شاءه من المواقيت فلا شيء عليه ، وعلى قول من يرى عليه الرجوع الى ميقاته فعسى أن يلحقه على تركه معنى الجزاء في النظر على قياد معنى ذلك •

قلت له : وإن هو لم يرجع الى شيء منها ، وإنما خرج الى الحل فأحرم بها أتيه له إحرامه ؟

قال : أرجو أنه يتم له على حال ، ويكون عليه لترك ميقاته دم على قياد معنى قول من يقول إن عليه الرجوع اليه ليعنى الإحرام إن صح النظر لأنه على قياده قد ترك ما عليه ، ويخرج فيه من القول أن لا يكون عليه شيء ، لأنه لم يمر بميقاته يريد العمرة فيلزمه الإحرام لها ، ويكون في تركه جزاء وإنما بداله أن يعتذر بعد أن مر عليه ، فمضى عنه محرما بحجة ، والله أعلم فينظر في ذلك •

قلت له : وإن لم يخرج الى الحل وأحرم بها من الحرم أيجوز له إحرامه ، ويثبت عليه ؟

قال : هكذا يبين لى في ثبوته عليه ولزومه له لانعقاده على حال إذ

بين بأشد من الحج عليه في قول المسلمين أن يخرج الى الحل لكمالها من جميع وعسى أن يلحقه معنى الاختلاف في لزوم الجزاء له بالدم على تركه الخروج حتى يطوف ، ويسعى لها والله أعلم •

قلت له : فان قضى حجه وتعجل في يومين فنفر الى البيت فودع له أن يحرم في اليوم الذي نفر فيه على هذا أو في اليوم الثالث من أيام الحج بعمرة أم لا ؟

قال : قد أجاز له أبو المؤثر رحمه الله ، ولم يحزه غيره لأنها من أيام عمل الحج •

قلت له : فان هو أهل بعمرة في رمضان ، فلم يطف فيسعى لها حتى دخل عليه شوال فحج في عامه ذلك ؟

قال : فهو متمتع وعليه الهدى إن لم يكن من حاضري المسجد الحرام •

قلت له : ولو كان قد أحال بينه وبين الطواف والسعى مانع ، وكان تأخيرهما لعذره ؟

قال : نعم ، كله سواء ولا أعلم فرق ما بين ذلك •

قلت له : وإن هو على هذا قد أخذ في الطواف في رمضان إلا أنه قبل أن يكمله دخل عليه شوال ؟

قال : فعلى ما عرفناه من قول المسلمين في هذه ، والأولى أنهما سواء ، والجواب فيهما واحد •

قلت له : وعليه أن يتم طوافه ؟

قال : نعم ، قد قيل إن عليه ذلك •

قلت له : فإذا كان على هذا لعمرته قد طاف وسعى في رمضان ،  
ولما دخل عليه شوال صح معه أن طوافه لها قد كان على غير طهارة ؟

قال : قد قيل إن عليه أن يعيد طوافه ، وعلى إحرامه بالحج في عامه  
فهو متمتع ، فإن كان أحد رجع إلى إحرامه ولزمه لإحلاله دم .

قلت له : فإن كان قد وطأ النساء ؟

قال : قد قيل في عمرته إنها تفسد ، ويكون عليه لإحلاله دم وبالوطء  
بدنة ، وعسى أن يخرج في الجزاء له بالبدنة . قول ثان أنها تجزيه لهما فيما  
يلزمه من الكفارة فيهما .

قلت له : وعلى فساده بالوطء فهل عليه أن يعيد طوافها لفساده  
أم لا ؟

قال : قد قيل إن عليه إعادته والبذل لها هي على حال .

قلت له : وإن لم يبدلها في موضع فساده بالوطء حتى قضى  
حجه ، هل يلحقه معنى التمتع ؟

قال : قد قيل إنه لا يلحقه ذلك ، وكأنه يلوح في بعض ما قيل  
أن يلحقه معنى التمتع ، ولا أجدني أستيقن عليه قطعاً فينظر في ذلك .

قلت له : فإن هو أحرم بها في رمضان أو قبله فطاف وسعى لعمرته ،  
وهل لما دخل شوال صح معه في أول ليلة منه في طوافه إنه كان فاسداً  
لوقوعه على طهارة في بدنه أو في ثوبه أو كان على غير وضوء ؟

قال : لا يصح له طوافه على هذا في قول المسلمين على حال  
فليعده في شوال على التمتع ولا شيء عليه غير الهدى في ذلك .

قلت له : فإن هو في الحال كان قد حلق أو قصر ؟



قال : فيلزمه دم على قولهم في ذلك •

قلت له : فان هو أعاده في الحال من أول ليلة من شوال أو بالنهار  
رمز أول يوم منه ؟

قال : قد مضى من القول ما يدل في هذا بالتصريح على تمتعه ،  
وقول أبي المؤثر في الناسي أنه يعيد الطواف والركوع والسعي ، وعليه  
دم لا غير ، وعلى المتعمد الرجوع لإعادته ، فان تركه حتى أصبح أعاده ،  
وعليه في الحق قبل الطواف والسعي بالترك له حتى دخل عليه شوال  
هدى المتعة ، والله أعلم فينظر في جميع ذلك •

قلت له : فان كان إحرامه بها في رمضان إلا أنه قدم السعي  
على الطواف ، وركع فخلق وأحل ؟

قال : قد قيل إن عليه الإعادة مع الكفارة بدم •

قلت له : فان هو أعاده في شوال ؟

قال : فهو على هذا لإحرامه بالحج في عامه متمتع •

قلت له : فان كان قد طاف وركع وسعى في رمضان فلم يخلق حتى  
دخل عليه شوال ؟

قال : قد قيل : إنه يخلق أو يقصر إذا أصبح وعليه الهدى لأنه  
متمتع •

قلت له : فان كان قد خلق أو قصر قبل ذلك ؟

قال : فهو الإحلال في قول المسلمين على حال •

قلت له : فان كان قصر إلا أنه لم يخل إحرامه بعض الجميع حتى  
دخل عليه شوال ؟

قال : فأرجو أنه يخرج فيه معنى الاختلاف في أنه يلحقه معنى التمتع أم لا والله أعلم فينظر في ذلك •

قلت له : فإن هو أحرم بعمره ، ولما قدم مكة قضاها في غير أشهر الحج وأقام بمكة حتى أحرم بالحج في أشهره في عامه ذلك أعليه هدى المتعة أم لا على حال ؟

قال : فليس عليه هدى المتعة لأنه غير متمتع على حال •

قلت له : فإن كان ذلك في أشهر الحج ؟

قال : فهو المتمتع حقا وعليه الهدى في ذلك •

قلت له : فإن كان على إحرامه بها في الحج أتمها فرجع الى بلده أو الى غيرها أبعد منها أو مثلها في بعد المسافة منها ، ثم رجع من عامه ذلك فأحرم بحجه ؟

قال : قد قيل فيه على هذا إنه متمتع ، وعليه هدى المتعة ، وقيل لا هدى عليه •

قلت له : وعلى هذا فإن كان خرج الى بلد هي أقرب الى مكة من بلده ؟

قال : فهو متمتع وعليه الهدى •

قلت له : فإن هو أحرم بعمره في أشهر الحج فأتتها ولم يرجع بالحج في عامه ذلك ؟

قال : قد قيل : إنه لا متعة عليه ، وفي أثر عن طاووس أنه قال : عليه الهدى وإن لم يحج وخالفه عطاء في ذلك وهو الأصح ، ولا يبين لى في قول

طاووس أنه يخرج على معانى الصواب في هذا والله أعلم فينظر في ذلك .

قلت له : وعلى كل حال فيها فالحرمة بها إذا قدم مكة فطاف وركع وسعى لعمرته وحلق أو قصر يجوز له أن يحل إحرامه على كل حال ؟

قال : هكذا عندي من قول المسلمين فيه ، وقد مضى القول في ذلك .

قلت له : وما لم يطف ويسع فهو على إحرامه ولو طال به ؟

قال : نعم ، هو على إحرامه ولا مخرج له منه إلا بذلك .

قلت له : وإذا بقى على إحرامه لم يطف ولم يسع حتى أحرم بالحج في أشهره ؟

قال : فإنى لا أراه على هذا من أمره لأبد وأن يلحقه معنى القرآن ، وعسى أن يخرج في لزوم الكفارة بالدم لتركه والطواف والسعى لها حتى أدخل عليها بحج ، والله أعلم فينظر في ذلك .

قلت له : فإن جامع قبل أن يطوف لعمرته ؟

قال : قد قيل إنها تفسد عليه ولا أعلم في ذلك اختلافا .

قلت له : وإذا كان ذلك بعد الطواف قبل السعى ؟

قال : قد قيل بفساد عمرته على حال ، وعليه الجزاء وقول ثان بتمامها ويسعى وعليه دم ، وقول ثالث : تفسد بالعمد دون النسيان .

قلت له : فإن كان ذلك بعد الطواف والسعى قبل أن يحلق أو يقصر على العمد ؟

قال : قد قيل في عمرته إنها تفسد عليه ، ويكون عليه الجزاء ،

وقيل : إنها تامة ولا شيء عليه ، وهذا كأنه غير خارج من معانى الصواب ، لأن الأمر بالخلق على جوازه دليل على الاحلال وكيف لا والمحرم لا يحل له ذلك •

### القول فى القارن

قلت له : وإذا دخل المحرم مكة قارنا هل عليه أن يطوف فيركع ويسعى بين الصفا والمروة لعمرته على إقرانه ؟

قال : نعم ، قد قيل إن عليه ذلك •

قلت له : وجزيه لقدمه وعمرته طواف واحد وسعى واحد ؟

قال : نعم قد قيل إنه يجزيه ذلك •

قلت له : وليس عليه لأقرانه إلا هدى واحد لا غيره ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : وهل له إذا طاف وركع وسعى أن يحل إحرامه ؟

قال : قد قيل أنه ليس له ذلك •

قلت له : وهل تجد له من رخصة فى الاحلال ؟

قال : أعلم أنى أجد له على حال رخصة فى الاحلال عن أحد فى أثر ، ولا بين لى جوازه فى نظره ، وعلى القطع فليس فيه معنى إلا أنه لا يجوز له ذلك •

قلت له : ويؤمن أن يجدد الإحرام عند آخر سعيه على المروة مثل المفرد بحجة أم بينهما فرق فى ذلك ؟

قال : قد قيل فى هذا بما قد قيل فى ذلك فهما سواء فى هذا ، ولا أعلم فرق ما بينهما فيه •

قلت له : فان هو أحل على العمد أو الجهل أو النسيان ؟

قال : فيشبهه أن يخرج فيه مثل ما خرج في هذا المعنى فيمن  
أفرد بحجه لأنهما سواء في ذلك •

قلت له : فان كربه الوقت حتى لا يمكنه أن يدخل مكة ليطوف لعمرته  
ويركع ويسعى ، هل له أن يعدل عنها الى عرفة خوفاً أن تفوته ؟

قال : قد قيل له ذلك •

قلت له : فان كان قد دخل مكة على هذا من إقرانه الا أنه ضاق  
عليه الوقت فلم يجد فسحة فيه حتى يطوف ويسعى لعمرته ، هل له أن  
يعخرهما الى يوم النحر خوفاً من أن تفوته عرفة ؟

قال : قد قيل ان له ذلك ؟

قلت له : وهل عليه شيء في ذلك ؟

قال : قد قيل انه لا شيء عليه إلا هدى المتعة لإقرانه •

قلت له وعلى رجوعه من عرفة فيجزيه لإقرانه لحجه وعمرته طواف  
واحد وسع واحد ؟

قال نعم : قد قيل يجزيه ذلك ، وقيل عليه طوافان وسعيان •

قلت له : وعلى هذا الرأي فيكون عليه لكل واحد منهما طواف  
وركوع وسعى على حدة ؟

قال : هكذا يبين لى في ذلك •

قلت له : وعلى هذا الرأي فهل يجوز له أن يقترن في طوافهما وفي  
الركوع والسعى لهما ؟

قال : لا أعلم جواز ذلك •

قلت له : فان كان فعل هذا هل يجزيه لشيء منهما ؟

قال : فعلى ما عندى فى هذا أنه لا يجزيه لهما ، ولا لواحدة منهما على حال لأنه على اقترانه الطواف بمنزلة من لم يطف وعلى ما أرى فى ذلك •

قلت له : وهل له فى طوافه لهما أن يبدأ بأحدهما بالطواف فيركع له على تمامه ، ثم يرجع فيطوف للآخر فيركع له ثم يأتى على السعى بين الصفا والمروة فينبغى لهما أربعة عشر شوطا ؟

قال : لا يبين لى جواز ذلك •

قلت له : وعلى هذا فأى شيء يعمل فيهما ؟

قال : إنى لا أرى أن يطوف أحدهما ويركع ويسعى ، ثم يرجع فيعمل فى الأخرى مثل ذلك ، ولا يقترن فى طواف لهما ولا سعى •

قلت له : فان كان قد أتى فيهما مثل هذا الوجه الآخر من القطع بين الطوافين بالركوع ؟

قال : فأنى على هذا رأى فى طوافه الأول لما نواه له منهما وركوعه ثبوتهما والسعى لهما كذلك ، وأما الأخرى فلا من قبل أنه كان قبل السعى للأولى فليأت بالأخرى بعدهما على هذا بتمامها •

قله له : ولو نوى بالسعى الأول للأخرى ، وبالثانى للأولى أو كان بخلاف هذا فيهما فكله سواء ؟

قال : نعم لوقوعه لهما لا محالة وما قصد به لغيرها وأتى به فيما بين الطواف لهما والركوع وبين السعى لهما لا يضره فى طواف

ولا سعى كأنه لا شيء بمنزلة من قطع بين طوافه وركوعه وبين السعى بشيء آخر أو بغير شيء لا يبلغ به إلى فساد طوافه وركوعه ولا سعيه وهذا من ذلك •

قلت له : ويجزيه لهما حلق واحد أو تقصير واحد ؟

قال : قد قيل إنه يجزيه ذلك •

### القول في المتمتع ما يلزمه في ذلك

قلت له : وإن كان قد تمتع بالعمرة إلى الحج فأى شيء يعمل إذا قدم مكة ، وماذا يحل له ؟

قال : قد قيل في المتمتع على دخوله مكة أن يطوف ويركع ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر ويحل فيجوز له على الإحلال أن يتمتع بجميع الحلال إلى أن يحرم بالحج •

قلت له : وعليه على دخوله أن يطوف ويسعى لعمرة ؟

قال : هكذا قيل إن عليه ذلك •

قلت له : وهل يجوز له أن يحلق أو يقصر فيحل ويحوز له على حال أن يتمتع بالحلال ؟

قال : نعم جائز له في قول المسلمين جميع ذلك •

قلت له : وهل بغير هذا قيل من النهى عن الإحلال ؟

قال : أما شيء غيره يؤمر به في هذا من الصد لجوازه فلا نعلم على حال ، ولا نعلم أن أحدا من المسلمين قال بالنهي على معنى الكراهية فضلا ،

وإنما ينهى عن الإقامة على الإحرام لغير معنى ، ولا نعلم في جوازه ولا في الأمر به من قول المسلمين اختلافاً ♦

قلت له : والأمر به يخرج على معنى اللزوم ؟

قال : لا وإنما يخرج على الاستحباب له في الخروج منه لما يفتنى فيه من الحوادث عليه ، والتمتع على الإحلال بالواسع له من الحلال ؟ فيربح نفسه من ضيق بقائه لغير معنى لفائدة ترجى به ، وربما يجد في راحته لنفسه من نصيب إحرامه لارتفاع حرامه قوة ونشاطاً على أداء لوازم حجه ونوافله ، وعلى كل حال فلائى نفع يرجوا فيه فيدعوه الى البقاء عليه إنى لا أدرى ذلك إلا أن يكون في ضيق من الوقت ، فيبقى عليه ليحرم بحجة وإلا فلا ، والله أعلم ♦

قلت له : وما أفضل له الحلق أو التقصير وبأيهما يؤمر أفدنى ذلك .

قال : قد قيل في الحلق إنه أفضل من التقصير ، فهو الأولى وبه يؤمر إلا أن لا يبقى من الوقت قدر ما يتوافق فيه شعره الى يوم النحر ، فيستحب له على ذلك أن يقصر وإن حلق فلا بأس ♦

قلت له : فإن هو بعد الطواف والسعى لعمرته لم يخلق ولم يقصره ؟

قال : فهو على إحرامه في أكثر قول المسلمين ♦

قلت له : فإن لم يخلق ولم يقصر فيحل إحرامه لعذره ؟

قال : قد قيل إنه يبقى في إحرامه على حال فيكون في جميع أحواله بمنزلة المحرم وعلى قول ثان فيكون بمنزلة المحل لأن إباحة الحلق والتقصير من أسباب التحليل ♦



قلت له : فإن هو جامع في هذا الموضع هل تفسد عليه عمرته أم هي تامة على ذلك ؟

قال : فإنني لا أرى في تمامها وفسادها يخرج في معنى الاختلاف ، والله أعلم •

قلت له : وإن شيئاً مما يمنع منه المحرم ويلزمه فيه الجزاء يلحقه معنى الاختلاف في لزوم الجزاء على ذلك ؟  
قال : هكذا عندي •

قلت له : وإن كان لما قدم مكة لم يطف لعمرته فيركع ويسعى ؟  
قال : فهو على إحرامه باق على ما ألزمه نفسه من الإحرام بالعمرة في منزلة المحرم ، ولا مخرج له عنها في جميع أحكامه ما بقى على ذلك •  
قلت له : وإن بقى على هذا من إحرامه وأقام عليه بمكة أياماً فلم يطف فيركع ويسعى لعمرته من عذر حتى أحرم بالحج ومضى الى عرفة ؟

قال : قد قيل إنه أساء ولا شيء عليه ، وعلى قول ثان يخرج أن عليه دماً لإدخاله الحج على العمرة قبل أن يطوف فيركع ويسعى لها •

قلت له : فإن أحرم بعمرة وخشى هو إن دخل مكة يقضى عمرته أن تفوته عرفه لضيق الوقت ، هل له أن يؤخر دخولها فيمضي الى عرفة ليقيم بها لحجه أم ليس له ذلك ؟  
قال : قد قيل يجوز هذا له •

قلت له : وإن كان إحرامه بالعمرة في سعة الوقت ، ولكن لم يقدر على الوصول الى مكة أداء عمرته لما منع حتى ضاق به الوقت فخشى أن تفوته عرفه ؟

قال : فإننى لا أرى هذه مثل الأولى ولا فرق فيما بينهما ،  
والقول فيهما واحد لأنهما سواء •

قلت له : فإن كان تأخيره لدخولها لا عن مانع ولا عن ضيق في  
الوقت ، ولكن عن تقصير في ذلك ؟

قال : فهو سواء حالا منهما ولا أقول إنه يبلغه الى الإثم ، وعلى  
خوفه أن تنقوته عرفة فيمضى إليها ، وعلى هذا فيلحقه معنى الاختلاف  
في لزوم الجزاء له بالدم والله أعلم •

قلت له : وإن لم يقصر ولكن دخل مكة في غير فسحة من الوقت فلم  
يمكنه أن يقضى عمرته ، هل له أن يمضى الى عرفة خوفاً من قوائها  
قبل ذلك ؟

قال : نعم ، ولا فرق في هذا بينه وبين من أحرم بعمره يمكنه دخول  
مكة لأدائها •

قلت له : وكذلك إن دخل مكة في فسحة من الوقت بعمره فلم يمكنه  
أن يقضى عمرته لمانع حق ضاق به الوقت عن ذلك ؟

قال هكذا عندي •

قلت له : وعلى هذا فهل عليه أن يحرم بالحج أم إحرامه بالعمره  
مجزئ له عن ذلك ؟

قال : لا يجزيه إحرامه بالعمره عن الإحرام بالحج على حال •

قلت له : فإن مضى الى عرفة فوقف بها على إحرامه به ، وقضى  
حجه على ذلك •

قال : بنس ما فعل ولا حج له •

قلت له : فإن هو أحرم لحجه وقضى ما عليه من الوقت بعرفة ورجع لأداء فرض الزيادة ، هل يجزيه لحجه وعمرته طواف واحد وركوع واحد وسعى واحد ؟

قال : قد قيل في هذا باختلاف ، وقد مضى القول في ذلك •

قلت له : وإن كان في دخوله مكة على إحرامه بعمره قد ساق معه هدياً لمتعته ، هل له إذا طاف وركع وسعى وحلق وقصر أن يحل إحرامه ويجوز له ما يجوز للمحل أم لا ؟

قال : فإن كان في إرادته قد فرض في عمرته وساقه هو بالمتعة فهو على إحرامه في قول المسلمين يبقى إلى محل هديه يوم النحر لا قبل ذلك •

قلت له : وإن لم يرد به المتعة وإنما ساقه على وجه القطوع هدياً إلى البيت ثم إنه تمتع بالعمرة إلى الحج ؟

قال : فعلى هذا فله أن يحل بعد أن يقضى عمرته فيحلق أو يقصر وعليه الهدى •

قلت له : وإلى متى يبقى على إحلاله ؟

قال : إلى أن يحرم بالحج ويؤمن بالإحرام لحجه في يوم التروية ، وهي الثامن من ذي الحجة •

قلت له : وعلى إحلاله هل أن يطوف بالكعبة الحرام نفلاً ؟

قال : نعم ، وبه يؤمن فإنه من أفضل نسكه فينبغي له أن يكثر من طوافه ما قدر لله تعالى لا غيره •

قلت له : وما أفضل له الطواف بالكعبة أم الصلاة في المسجد نفلاً ؟

قال : في كل منهما فضل عظيم لمن كان من أهل أفضل وعلى الصحيح ، فلا فضل لمن كفر فعصى ، إنما الفضل لمن آمن و اتقى ، والذي جاء به الأثر في هذا أن الصلاة لأهل مكة أفضل والطواف لأهل الأمصار أفضل ، ويعجبني مع القدرة لمن أتى الى مكة في حج أو عمرة أن يكثر منهما جميعا ليكون له من كل منها نصيب ، ويكون فيهما على ما يعرفه من أحواله ويجده في نفسه من فراغ القلب وحضوره ، وإقباله على الشيء في حله وإدباره عنه بغيره فيعمل في كل حال بما مال قلبه اليه منهما ، وانشرح له صدره حتى يمل أو يتعب فيكل ، ويحس في نفسه ميلا الى الآخر وحضور معه وفراغ قلب له فترك ما فيه على اتمامه له الى الآخر فيقبل عليه ، وعلى هذا يكون دأبه فيهما لربه كلما كل من شيء منهما أو مله ، أو لم يجد له حضور بال ولإفراغ قلب تركه الى الآخر حتى يقضى مراده منهما جميعا وإن هو لم يمل أحد بهما ولم يكل أعجبني له أن يقبل على ذا تارة ، وعلى هذا أخرى ، ولا يهجر أحدهما فيفوته فضله ، والله الموفق .

قلت له : وعلى دخوله المسجد فايهما يبدأ ؟

قال : يعجبني له مع الإمكان في النفل أن يبدأ بالطواف فيثني بالصلاة ، وعلى كل حال فإذا فصل بين كل طوافين بركوع فقد أتى بهما جميعا فأدرك فضلهما ولم يفته شيء منهما إن كان من أهل ذلك .

قلت له : وإذا قضى عمرته وكان في فسحة من الوقت هل له أن يخرج من مكة حولها حتى يأتي وقت الحج فيرجع يحرم به منها ؟  
قال : نعم قد أجيز له ذلك .

قلت له : ومن تمتع بالعمرة الى الحج فأى شيء يكون عليه في ذلك ؟

قال : فما استيسر من الهدى يذبح في منى بعد أن يرمى جمرة العقبة ويطعمه ، وله أن يأكل منه .

قلت له : فكم يطعم منه وكم له أن يأكل من ذلك ؟

قال : قد قيل إنه يطعم الثلث ، وقيل الربع ، وفي قول ثالث ما أطعم عنه إجزاه ، وعلى كل قول منهما فله أن يأكل ما بقى على قوله •

قلت له : فإن أكل الجميع ولم يطعم منه شيئاً ؟

قال : قد قيل فيه إنه أساء ولا شيء عليه ، وقيل إن عليه أن يطعم على معنى البذل قدر ما قيل إنه يطعم منه على ما جاء من الاختلاف القول بالرأى في ذلك •

قلت له : فإن لم يجد إلى الهدى سبيل الفقرة وقلة ما في يده ؟

قال : فصيام ثلاثة أيام في الحج آخرهن عرفة ، وقيل يجزيه إن صامهن قبل ذلك ما كان في العشر من ذى الحجة ، وقيل : ولو كان فيما بين الإحرامين لأجزاه وسبعة إذا رجع من مكة ، وقيل إلى وطنه ، وقول ثالث إذا استقر في مكان ولو لم يكن في موضع إقامته ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام •

قلت له : فإن صام منهن أيام التشريق ؟

قال : قد قيل إنه لا يجزيه ذلك •

قلت له : وهل له إذا رجع إلى بلده أن يؤخر صومهن إلى متى شاء بلا مانع له من ذلك ؟

قال : قد قيل إن هذا مما قد اختلف فيه ، ولا يعجبني ذلك •

قلت له : فإن كان لم يقدر على الصيام لهن ؟

قال : قد قيل إنه متى قدر صامهن •

قلت له : فإن حضره الموت قبل ذلك ؟

قال : قد قيل إنه يوصى بهن ولا يبين لى أن عليه أكثر من ذلك •

قلت له : أو عليه أن يوصى ذلك ؟

قال : هكذا قيل •

قلت له : فإن هو أوصى بهن ؟

قال : فهو فى ماله فإن صامهن أحد من الورثة وإلا كان على كل واحد منهم على قدر ما له من الميراث منه إن شاءوا صيامهن وإلا فيؤتجر من ماله من يصومهن له •

قلت له : فإن وقع لكل واحد منهم من ميراثه ما يكون له أقل من يوم هل يجوز فجزى صوم أقل من يوم ؟

قال : لا يبين لى أن الصوم يقع على أقل من يوم فليكونوا فى صومهن على الترادد فى الفضل بالأجرة على الرضا فى صومهن من البعض على الكل وإلا فهو بمنزلة مالا يدركه قسمه فليؤجر عليهن من يصومهن عنه من ماله •

قلت له : وكذلك إن وقع لواحد يوم أو يومان وزيادة نصف أو ربع يوم وآخر ثلاثة أرباع يوم أو ثلث يوم ولم تقم من الأيام على أحد شيء تام وإلا معه زيادة هى أقل من يوم ؟

قال : هكذا عندي فى هذا أنه مثل الأولى فى نظر ، ولا يبين لى فرق ما بينهما أو ليس فى هذه معنى شيء أبدله ، أبدية من حفظى عن أحد من المسلمين ولا فى التى قبلها ، فينظر فى ذلك •

قلت له : فإن وقع لأحدهم من الأيام ما هو تام بلا زيادة ولا نقصان ، ولأحدهم ما هو أقل من يوم أو أكثر بجزء ؟

قال : فليصم من وقع له اليوم بتمامه أو ما زاد عليه بكمال أيامه ، وليكن جميع من كان على غير التمام لزيادة جزء أو نقص له من اليوم شركه فيما يكون عليهم من الأيام فإن صامه واحد منهم أو أكثر ولم يكن أقل من يوم جاز فأجزى كان على سبيل المراد على الرضا في الفضل بالأجرة وإلا فكله سواء ، ومع التشاجر فيه وعدم الاتفاق على أمر جائز وثبوت أدائه على وجه الحق بمعنى ، فلا بد له من أن يؤجروا على تمامه بالأول موصولا ، والله أعلم •

قلت له : فإن لم يكن له مال ؟

قال : قد قيل إنه ليس على ورثته شيء فإن احتسب له أحد فصامه من وراث أو غيره أجزأ عنه •

قلت له : وهل له إن بين الأيام في صومهن وإن هو فرق هل يخرجه ذلك أم لا ؟

قال له : قد قيل في صومهن أنه متتابع ولا يجوز له في قول المسلمين أن يفرق صومهن وعليه أن يأتي بالثلاث على التوالي بلا فرق فيما بينهن وبالسبع كذلك ، فإن فرق بلا عذر فهو كمن لم يصم •

قلت له : فإذا ترك صوم الثلاثة الأيام في الحج ما يلزمه على فقره في سفره وحضره ؟

قال : قد قيل إنه عليه هدى المتمتع ودم لحلقه ، وقيل ليس عليه غير الهدى للعذر ، وقول ثالث : يجوز أن يصوم العشر من بعد كما لزمه من قبل ، ولعله من قول القوم وظنى أنه يوجد في قول المسلمين ، ولكنه قال بعض من قاله : إن عليه دماً ، وقول رابع : عن قومنا إنه يطعم عن الثلاثة الأيام ثلاثة مساكين ويصوم السبعة الأيام من بعد •

قلت له : وعلى القول الأول فكيف لخروجه مما لزمه يفعل ، وليس في يده ذلك ؟

قال : قد قيل إنه يقتضى ويستعطى ويسأل ويبيع من فضل ثيابه  
ويجتهد فيختال ليذبح فيؤدى ما لزمه من ذلك •

قله له : فإن صام الثلاثة الأيام ثم أيسر في يوم النحر ؟

قال : فالصوم لمن لم يجد ، وهذا قد وجد فعليه الهدى •

قلت له : فإن وجد بعد يوم النحر ؟

قال : قد قيل إنه إذا لم يجد حتى انقضى يوم النحر أو ازداد  
البيت فليصم ما بقى إذا رجع ، وليس عليه هدى ، وقيل إذا وجد في  
يومين من أيام التشريق لزمه وإن لم يجد حتى نفر الناس النحر الأول  
فليس عليه الهدى ولزمه الصيام •

قلت له : وإذا قدر على الهدى فلا يجوز له الصوم على حال ؟

قال : نعم ولا نعلم فيه من قول المسلمين اختلافا وكفى بقول الله  
تعالى دلالة في كتابه على ذلك •

قلت له : وعلى وجوده الهدى وقدرة عليه فإذا صام ولم يهد  
وحلق على ذلك ؟

قال : قد قيل إن عليه الهدى ودماً لحلقه قبل أن يذبح •

قلت له : وعلى هذا يكون ولو وجد بعتاء من غنى أو فقير فصار  
ملك يده ؟

قال : هكذا يبين لى في ذلك •

قلت له : فإن كان على قدرة من بذل الثمن إلا أنه لم يجد هدياً  
وأعده ؟

قال : فهو كمن لم يجد الثمن ولا فرق بين ذلك •



قلت له : فإن كان لم يصم الثلاثة الأيام في الحج فحلق وقصر  
فأهل ؟

قال : قد قيل فيه إنه ليس عليه غير الهدى لعذره ، وقيل : عليه  
الهدى ودم لحلقه قبل الذبح •

قله له : وإن كان غيباً في وطنه ، فقيراً في سفره في حاله ذلك ؟

قال : فهو بمنزلة الفقير ، ويجوز له الصوم في قول المسلمين ،  
وقيل عليه الهدى ولا يجزيه الصوم فليحتل عليه ولو بقرض أو استعطاء  
عسى أن يعطى أو يجتهد في تحصيله بما قدر عليه من الأسباب الجائزة ،  
ولو يبيع شيء من فضل ثيابه •

قلت له : فإن لزمه الهدى لغناه إلا أنه افتقر قبل أن يكفر ورمى  
جمرة العقيق فحلق ؟

قال : قد قيل إنه يكن عليه هدى المتعة ودم لحلقه ، وعسى أن  
يلحقه معنى العذر من الدم على رأى في موضع عذره ، والله أعلم فانظر  
في ذلك •

قلت له : والغنى في حضرة الفقير في سفره إذا لزمه الهدى ولم  
يقدر على الثمن والهدى ، ولم يصم الثلاثة الأيام في الحج ، ولزمه مع  
الهدى دم لحلقه ، ولم يؤدهما ولا شيء منهما حين رجع إلى بلده ؟

قال : قد قيل إنه يبعث بثمن الهدى والدم مع ثقة من المسلمين ،  
وأقل ما يخرج به أن يكون مأموماً يشتري له ما لزمه فيذبح بمكة  
أو بمنى هدياً بالغ الكعبة أهله •

قلت له : وكذلك مع اليسرة من كان يعطى ذا عسرة على لزوم ذلك له ؟

قال : نعم قد قيل في ذلك •

قلت له : فإن بقي في فقره واستعطى فلم يعط واحتال فلم يقدر  
وبقي على فقره ؟

قال : فليصم عما يكون لهما من الهدى على رأى في موضع عذره  
من البر بالقيمة عن كل نصف صاع يوماً •

قلت له : وكذلك الذي لزمه الهدى لفتاه فأعسر قبل أن يكفر إذا  
رجع إلى بلده ، فلم يقدر على ذلك ؟

قال : نعم إلا أن هذا في قول المسلمين ، وإن جاز له الصوم  
بدلاً من الهدى والدم فمتى أيسر فهما عليه ، والأول فإذا صام لهما  
لعسرتة أجزاء على حال في قولهم ، ولم يكن عليه شيء فيهما. وإن أيسر  
بعد الصوم منهما •

قلت له : وإن كان قد حج لغيره فتمتع في أشهر الحج بعمره لنفسه  
بأمر جائز له على فقر أو غنى أو كان غنياً في وطنه فقيراً في سفره في  
حاله ذلك ؟

قال : فعلى الغنى الهدى وعلى الفقير الصوم ، ومختلف فيمن كان  
غنياً في حضره فقيراً في سفره ففيل عليه الهدى ، وقيل يجوز له الصوم •  
وان كان تمتعه بالعمره لمن حج له •

### القول في الإحرام بالحج يوم التروية والخروج إلى منى

قلت له : والتمتع بالعمره إلى الحج إذا قضى عمرته وأحل  
إحرامه فمتى يؤمر أن يحرم بالحج على ذلك ؟

قال : قد مضى القول فيه أن يؤمر بالإحرام يوم التروية •

قلت له : وماذا يصنع إذا أراد أن يحرم به ، وكيف يعمل أخبرني  
ذلك ؟

قَالَ : قد قيل إنه يؤمر وليس بالآزم أن يغتسل بالماء إن أمكنه ، وإلا توضأ فلا بد منه في الطواف إذ بدونه لا يصح ، ثم يأتي البيت في ثوبى إحرامه فيطوفه كما وصفه ذلك في العمرة ، ويركع عند الميزاب أو غيره من المسجد حيث أمكنه ، ويحرم ويلبى ، وبعض استحباب له أن يحرم من مسجد الجن بالأبطح وهو المسمى بمسجد الحرس ، وإن أحرم من البطحاء فلا بأس .

قلت له : ولأى شيء هذا الطواف والركوع وما اسمه ؟

قال : لمعنى الوداع ويسمى طواف الصدر في قول المسلمين .

قلت له : فإن أحرم فأهل ثم طاف وركع عليه شيء ، وهل يفسد إحرامه ؟

قال : قد أخطأ الوجه المأمور ولا شيء عليه ، ولا يبين لى في إحرامه أنه يفسد عليه على حال .

قلت له : وفي الإجماع أن هذا الطواف لازم له على حال لخروجه ؟

قال : لا أعلم لزومه في الإجماع ، ولكنه مما يؤمر به في قول المسلمين حال ، ويخرج فيه على وجه الاختلاف بالرأى قول بلزومه عليه .

قلت له : والمحرم بحجة والقارن هو على هذا في ذلك ؟

قَالَ : هكذا عندي من قول المسلمين في الطواف والركوع لخروجهما من مكة في حجهما إلى عرفة .

قلت له : وهل له على طوافه وركوعه لإحرامه أن يرجع يطوف بعد أن أهل بحجة ؟

قال : فعلى ما فيه يوجد في آثار المسلمين فلا يؤمر به ، وأما أن

يكون بمعنى المحجور فلا أعلمه ، ولكنه مما ينهى عنه ولا يؤمر ، فإن فعل أخطأ ولا شيء عليه •

قلته له : فإن تركه عمداً ولم يرجع إليه ؟

قال : قد تركه ما يؤمر به وينبغي له أن يأتي به فلا يتركه مع القدرة ولا شيء عليه في قول بعض المسلمين من أهل العلم ، وقيل بالكفارة في ذلك ؟

قلت له : إنه نسي ذكره حتى خرج من المسجد أو من بيوت مكة ؟

قال : يعجنى له مع الإمكان أن يعود عليه ، فإن لم يرجع إليه ومضى على قصده أشبه عندي أن يلحقه في لزوم الجزاء له بالكفارة مع الاختلاف بقول من يوجب عليه ، وقول من لا يلزمه ذلك •

قلت له : وفي الترك على الجهل به ؟

قال : لا بد وأن يخرج فيه فيلحقه معنى الاختلاف بالرأى في الجزاء ، وإن كان حال الجهل أقبح وليس النسيان من ذلك •

قلت له : وإن هو طاف على غير وضوء ؟

قال : فهو بمنزلة من لم يطف ولا فرق لأنه بغير وضوء على غير طهارة من البدن والثوب لا يصح على حال •

قلت له : فإن كان على طهارة وفي وضوء إلا أنه طاف فأحرم ولم يركع ؟

قال : قد ترك ما به يؤمر ، وينبغي له ولا شيء عليه •

قلت له : وإن أحرم في هذا اليوم فإلى أين يمضي وإلى أي مكان يتوجه ؟

قال : قد قيل إنه يتوجه نحو منى وإليها يمضى فيصلى فيها الصلوات الخمس جميعاً إن أمكنه ذلك .

قلت له : ومتى يؤمر في يوم التروية أن يحرم ؟ قال : قد قيل يؤمر به أن يكون عند الصلاة الأولى . وفي قول أبي المؤثر يطوف ويركع فيحرم منها فيعد إلى منى وإن راح فلا بأس .

قلت له : وإن أحرم قبل الظهر أو بعدها ؟

قال : لا بأس عليه .

قلت له : ولأى شيء يؤمر به كذلك ، وإلى أى مكان بعد إحرامه يـروح ؟

قال : فعسى أن يكون الأمر بهذا المعنى لإدراك ما قد أمر به مع الإمكان من الصلوات الخمس بمنى .

قلت له : فإن كان في نفسه أنه لا يدرك الخمس فيها الضعفة عن ذلك ؟

قال : فيعجبني له أن يعجل في الخروج إليها لمعنى إدراكه ذلك بقدر ما يرجو في نفسه أنه يدركه ذلك .

قلت له : فإن تأخر عمداً بلا مانع له ، وخرج إلى منى وفي نفسه أنه لا يبلغ إليها إلا وقد فاتته شيء من تلك أماكن ذلك وصلاها في طريقه ، هل عليه شيء ؟

قال : لا يبين لي أن لعل عليه شيئاً وإن كان تاركاً لما يؤمر به لفضله مقصر في حق الأفضل ، وفيما ينبغي له وأولى به من المسارعة إلى المنزل إلا كمل .

قلت له : وهل يجوز له أن يحرم قبل يوم التروية ؟

قال : نعم ، له ذلك •

قلت له : ويجوز له أن يرحل بإحرامه إلى منى ؟

قال : قد قيل بجواز ذلك ، ولا نعلم أنه يمنع من ذلك ، إلا أنه يستحب له مع الإمكان أن لا يحرم فيخرج إلى منى إلا في يوم التروية إلا من كان به ضعف لمرض أو زمانة فليقدم خروجه ليوم أو يومين لضعفه وحاجته إلى ذلك •

قلت له : وكذلك إن اضطر إلى أن يقدم خروجه في إحرامه ؟

قال : هكذا يبين لي ذلك •

قلت له : وإن قدم لا من ضعف ولا من ضرورة ولا حاجة ؟

قال : فليس فيه أكثر من تركه لما يؤمر به استحباباً ولا بأس عليه •

قلت له : ومن كان من أهل مكة فجاء إلى المسجد فركع وأحرم قبل يطوف فخرج إلى منى ؟

قال : قد قيل إنه أساء ولا شيء عليه ، وعسى أن لا يتعري من الاختلاف في الرأي وأن يلحقه معنى القول بالدم على قول من يراه عليه •

قلت له : ويصح له إحرامه وإن لم يطف ولم يركع ؟

قال : نعم يصح له ويثبت عليه ، ولا أعلم أنه قيل بفساده ، ولا يبين لي ذلك •

قلت له : وهل له على تركه بالعمد أو النسيان أن يرجع إليه فيرجع يلبي ؟

قال : نعم يجوز له ويعجبني له الرجوع على رأى من يقول فيه إنه عليه ، أن يكون القول فيه بأنه لا يرجع على رأى من لا يلزمه ذلك •

قلت له : فإن أتى المسجد ليلاً وطاف وركع في الليل ، ثم رجع إلى منزله فنام ، فلما أصبح أحرم ؟

قال : قد قيل فيه إنه لا بأس عليه ، وقيل بالإعادة للطواف والركوع فإن تركه ولم يفعل لزمه على تركه دم •

قلت له : فإن هو أحرم نهاراً إلا أنه رجع إلى منزله بمكة إلى الليل ؟

قال : قد قيل إن عليه دمًا وقيل لا بأس عليه •

قلت له : ومن كان منزله خارجاً من مكة هل له أن يحرم في منزله فيأتي عرفة ؟

قال : نعم قد قيل إن له ذلك •

قلت له : فإن كان دخل مكة ؟

قال : نعم فعلى دخوله مكة يودع البيت فيركع ويحرم ، ولا يخرج في حجه إلى عرفه إلا بوداع •

قلت له : ولو كان مفرداً بحجه وقد طاف وركع لقدومه أو قارناً وقد طاف لعمرته ؟

قال : نعم لأنه سواء ولا فرق على ما نعرفه من قول المسلمين في ذلك •

قلت له : وعلى المفرد بحجة والقارن لها بعمره بعد الطواف والركوع للمصدر إحرام ؟

قال : فهما على إحرامهما لازم لهما غير زائل عنهما ، ولكنهما يؤمران في قول المسلمين بتحديد التلبية هنالك ، فإن لم يفعلا فقد تركا المأمور به ولا شيء عليهما •

قلت له : وعلى تركهما للطواف والركوع للمصدر فهما كغيرهما في الإعادة والجزاء ؟

قال : هكذا يبين لى •

قلت له : وبالرجوع ينحل الدم ؟

قال : نعم ، على حسب ما يبين لى في ذلك •

قلت له : وأما الحد في الرجوع الذي ينحل به الدم على قول من ألزمه بتركه ؟

قال : يقع لى في نفسى أنه مالم يخرج من الحرم إلى الحل ، وعسى أن يكون غير خارج من معانى الصواب في رأى بدليل أنه ليس للخروج له الخروج إلى الحرم وداع إنما هو في ثبوته على رأى من أراد في خروجه أن يتعداه إلى الحل ، والله أعلم فينظر فيه فإنى ناظر في ذلك •

قلت له : والمتمتع أهو في هذا مثلهما على تركه لهذا الطواف وخروجه إلى منى إلى عرفه بغير وداع أم لا ؟

قال : فهو إذن مثلهما في هذا المعنى ، ولا يبين لى وجه الفرق له عنهما في ذلك •

قلت له : وعلى لزوم الإحرام له لفرض الهدى يكون مثلهما في ذلك معنى الإحرام ولزومه له ، وفيما يؤمر به في ذلك ؟

قال : نعم لأنى أراه كذلك على حال في ذلك •



قلت له : وإن دخل مكة لا لحج ولا لعمره ، ثم بداله الحج أو كان بعمره فأتىها في غير أشهر الحج ثم أراد في أشهر الحج أن يحرم من مكة في يوم التروية بحجة أ يكون على هذا أمره في جميع ذلك أم لا ؟

قال : فهو في هذا المعنى مثل المتمتع على إحلاله والقول فيهما سواء في ذلك •

قلت له : فإن هو على وداعه وركوعه لم يحرم وخرج إلى منزله أو غيره فأحرم أيجزيه في حجه ؟

قال : هكذا عندي فيه أنه يجزيه ، وإن تاركا لما يؤمر به •

قلت له : وإن كان منزله في الحرم وأراد الخروج إلى عرفة لحجه من ذلك ؟

قال : قد قيل في هذا أن عليه الوداع •

قلت له : ومن ينسى أن يحرم ولم يذكر حتى صار بمنى ، هل له أن يحرم منها ؟

قال : نعم قد قيل بجوازه له فيها على أثر ركعتين فيما يستحب له إن لم يكن حضرته صلاة فريضة •

قلت له : فإن كان في وقت لا يجوز فيه الصلاة ؟

قال : فليحرم بغير صلاة ولا بأس عليه •

قلت له : وإن كان ممن عليه الوداع أيجزيه فيه عندك في هذا الموضع ما قد خرج من معنى الاختلاف في لزوم الدم له مثل المتعمد والجاهل في تركه ذلك ؟

قال : هكذا عندي وإن كان الناسي أعذر من الجاهل فإنه في الجزاء لا يتعري من أن يلحقه معنى الاختلاف في لزومه له على ذلك •

قلت له : وإن أصبح يوم عرفة بمكة في إحرامه هل عليه شيء في ذلك ؟

قال : نعم قد قيل إن عليه دمًا إلا أن يكون قدم في تلك الغزاة ، وعلى قول ثان : فلا شيء عليه بدليل قول من قال فيمن نام بمكة ليلة عرفة حتى أصبح ففر إلى عرفة فمر بمنى وأتى عرفة فوقف بهما مع الناس أنه قد أتى ولا شيء عليه ، وعسى أن يلحقه معنى الإساءة إذا كان عن تقصير فإنه لأرى مع العذر أن يلحقه معنى الإساءة •

قلت له : فإن لم يحرم وأتى إلى عرفة فوقف بها على غير إحرام ؟

قال : قد ترك ما لا يتم الحج فلا حج له على حال ، والله أعلم •

قلت له : وهو يدعو بشيء من الدعاء في توجهه على إحرامه نحو منى ، وعند وصوله إليها ؟

قال : نعم فإذا أحرم وسار إليها فينبغي أن يقول : اللهم إليك قصدت ، وإليك أردت فأعطني سؤلي ، ويسر لي أمري ، وأصلح لي عملي ، وبلغني صالح أهلي • فإذا بلغ إلى منى فينبغي له أن يقول : اللهم هذه منى وهي مما دلت عليه من المناسك ، فامنن علي فيها وفي غيرها بما مننت به على أوليائك وأصفيائك وأهل طاعتك فما أنا عبدك وبين يديك وفي قبضتك •

قلت له : وهل عليه غير هذا يؤمر به أن يعمل أو يقوله فيها أو في طريقه إليها ؟

قال : نعم يؤمر أن يلبي فيكثر من التلبية ، وأن لا يتركها ، وأما

أن يكون عليه فيها شيء من أعمال الحج فلا أعمله في قول المسلمين ولا غيرهم من المخالفين إلا ما قالوه أنه على وصوله إليها يؤمر بالمبيت فيها وأن يصلى بها الصلوات الخمس جميعا إن أمكنه ، وهن الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة والفجر ، وأن لا يجاوزها إلى عرفات حتى حتى تطلع الشمس \*

قلت له : فإن جاوزها قبل طلوع الشمس عملا هل عليه جزاء في ذلك ؟  
قال : نعم قد قيل إنه على خروجه في حدودها قبل أن يصلى بها الفجر يكون الجزاء بالكفارة عليه دم \*

وفي قول ثان : أدنى ما يلزمه من دم ، وكأنه لحن الخطاب في الأول يدل بالمعنى على أنه إن كان بعد أن صلى فلا شيء عليه \*

وفي قول ثالث : إن كان في ليلة قدم منى وإلا فالكفارة عليه فيما بعد ، وإن كان قبل طلوع الشمس \*

وعلى قول رابع : فلا كفارة عليه على حال وإتى لأخشى عليه الإثم في تعمله لخلاف السنة بالقصد ، ويعجبني له التوبة من ذلك ، ولو قبل إنه ما دفع إلى عرفات قبل طلوع الشمس فهو بعد على خلاف السنة ويلحقه معنى الاختلاف في لزوم الجزاء له ، مثل من دفع بليل أو قبل أن يصلى الصبح سواء ولا فرق لكان أولى فيما يحسن في النظر على رأى ، والله أعلم \*

قلت له : فإن كان على الجهل بالنوع ولو لم يتجاوز عمدا ؟

قال : فالجهل على قبحه أهون من العمل على العلم ولا أقول فيه في هذا الموضع بالإثم وأما الجزاء فأرجو فيه أن لا يتعزى من أن يلحقه معنى الاختلاف ، وليس كل من لزمه الجزاء فيه كان آثما ، والتعمد على الجهل بعد قيام الحج في الشيء مثل المتعمد على لا علم ، ولا فرق فيما يبين لى في ذلك \*

قلت له : وعلى الجهل فى الموضوع بالحد ؟

قال : فعلى تركه الاستدلال مع وجوده الدليل فى الحال فأمره أقبح ولزوم الجزاء له اختلاف أدنى ، وإن كان لم يجد من يدلّه على الحد فجاوزه جهلا به ، ولو علمه الامتنع فهو أعذر •

ويعجبني أن لا يكون شيء لأنه ليس فى قدرته معرفة أمثال هذا من عقله على حال •

قلت له : فإن كان قد نسى ذلك ؟

قال : فإن كان قد نسى الموضوع بعد المعرفة له أو المنع بعد العلم به فالمسألة هى الأولى ، وجوابها على حال جوابها ، وإن كان قد نسى أنه محرم فعسى أن لا يخرج من معنى الاختلاف فى لزوم الكفارة ، ولكنى أحب أن يكون عليه شيء لأنه ، وإن كان فى المعنى قد خالف ما عليه السنة لا محالة ، فإن لم يتعمد لخالفهما على قصد ، والله أعلم بالصواب فى هذا أو غيره •

قلت له : وما حد منى وإلى أى موضع هى فى جهة أعرفها ، وهل له اسم يعرف به ؟

قال : قد قيل فى حدّها من هناك أنها إلى بطن الوادى مما يلي الحياض ، ويسمى محسر فاعرفه •

قلت له : وبعد طلوع الشمس جائز له على حال ؟

قال : نعم ، فى قول الجميع لمعنى الصحيح من الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم فى ذلك •

قلت له : ومن وصل منى محرماً بالحج بعد الفجر وقبل طلوع الشمس عليه ذلك ؟

قال : فهو من هذا المعنى مثل من وصل بليل ولا فرق فيما بين ذلك .

قلت له : ومن وصل بعد طلوع الشمس في إحرامه فوقف فليدفع إلى عرفة وليس عليه أن يتأخر بمنى لغير معين ولا شيء ، وإن تأخر ثم دفع فلا بأس .

قلت له : وهل يؤمر أن يقول شيء فيدعو به مع ذلك ، وعند وصوله إلى عرفة ؟

قال : نعم ، وقد قيل فيما ينبغي له ويؤمر به إذا دفع من إلى عرفة أن يقول : اللهم إليك قصدت واليك رجوت وعليك اعتمدت ، ووجهك أردت فأسألك أن تبارك لى في وجهتى وأن تكفينى في عرفات حاجتى ، وأن تباهنى بى من هو أفضل منى ، ويمضى وهو يلبي .

فإذا بلغ إلى عرفات فينبغى له أن يقول : اللهم ارزقنى في هذا المنزل جوامع الخير كله ، واعذرني من جوامع الشرك كله ، وعرفني فيها ما عرفت أوليائك وأهل طاعتك ، واجعلني متبعا لسنتك وسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم .

قلت له : وإذا بلغ إلى عرفات وانتهى إليها فماذا يفعل ، وأى شيء يقول فيعمل وإلى أى وقت يكون وقوفه فيها بين لى ذلك ؟

قال : فالذى يؤمر به على هذا من وصوله إليها أن يقعد فيها ، ويلبى حتى إذا زالت الشمس اغتسل إن أمكنه والا توضأ فأحضر قلبه ، وجمع بين الظهر والعصر في وقت الأولى منهما ، فإذا فرغ من الصلاة أخذ في الدعاء بما فتح الله له بقلب مخلص ، ويقين صادق ، ونفس طاهرة ، وأفضل المواقف فيما قيل عن يمين الإمام ، أو عن شماله ، أو خلفه أو حيث أمكن فإنها كلها مواقف الا بطن عرنة وموضع الأراك ويستحب له أن يقرأ سورة الفاتحة والمعوذتين وسورة الإخلاص وعشر

آيات من آخر البقرة وآخر سورة الحشر ، ويكثر من قول : سبحانه الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، ثم يستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ، ويلبى في خلال تكراره •

وفي الرواية أنه قال : يسبح الله مائة مرة ويهلل مائة مرة ، ويكبر مائة مرة ، ويقول ما شاء الله لا قوة إلا بالله مائة مرة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم مائة مرة ، ويقرأ آية الكرسي مائة مرة ، وقل هو الله أحد مائة مرة ، وقيل ثلاثاً •

وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن قولي وقول الأنبياء من قبلي عشية عرفة لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير » فينبغي له أن يكثر من ذلك ومن التضرع والابتهال والتبتل في الطلب والسؤال لأمر دينه ودنياه ، ولا يدع حاجة يريدّها إلا دعاه وسأله إياها بقلب فارغ في ذلة وافتقار وخشوع ووقار ، وإخلاص عمل وحسن أمل ، ويجتهد في سؤاله على صدق اقباله ، ويبالغ حد القدرة ولا يمل في الطلب فيكمل لا سيما في العفو والصفح والمغفرة والتجاوز عما انقضى وسلف فمضى ، والعصمة في المستقبل والتيسير لأسباب أمر الآخرة ، والتوفيق لحسن الخاتمة فإنه يوم عظيم في موقف فاضل ترجى به فيه على الإنابة ، حصول الاستجابة •

فليحسن الرجا ، ويلج في الدعاء ، ويجد في الطلب بالتصريح في المسألة على قدر أبلغ ما قدر حتى تغرب الشمس ويحل الإفطار ، فاذا بلغ ذلك فآواه الليل أنماض الى جمع ، والله الموفق •

قلت له : أخبرني عن الوقوف بعرفة أهو مما يؤمر به نفلا أم غير ذلك ؟

قال : فهو فرض في قول الجميع بلا خلاف ، والحج بدونه لا يصح على حال جزماً •

قلت له : وفي أى موضع في عرفة وقف أجزاء ؟

قال : نعم لأن عرفة كلها موقف إلا بطن عرنة وموضع الأراك ، وعسى أن يكون التشديد في عرنة أكثر من الأراك •

قلت له : وأى مكان أفضل لوقوفه من عرفة ؟

قال : قد قيل عن يمين الإمام ثم عن شماله ثم خلفه •

قلت له : فإن تعمد لتركها فوقف في غيرها ؟

قال : قد ترك الأفضل ولا شيء عليه إلا أنه إن كان تعمد لتركها مع علمه بها رغبة عن فضلها فهو من الرذالة وسفاهة النفس هذه الحالة وإن كان لا جزاء عليه فإنه لا يرغب عن الفاضل مع القدرة عليه في مثل هذا إلا من سفه نفسه •

قلت له : ويجزيه على ذلك ؟

قال : نعم ولا أعلم أنه يبين لى من قول المسلمين غير ذلك •

قلت له : فإن هو وقف بعرفة ؟

قال : قد قيل فيه بأنه لا حج له إذا لم يرجع عن أمره حتى يغيب قرن من الشمس ، وعلى ثلث حتى تغيب كلها •

قلت له : والعمد والخطأ والنسيان في مثل هذا سواء ؟

قال : هكذا عندي في ذلك •

قلت له : ولو يؤمر في وقوفه أن يكون على طهارة ؟

قال : هكذا عندي أنه يؤمر بذلك •

قلت له : فان وقف على غير طهارة لعذر له في ذلك ؟

قال : لا بأس عليه •

قلت له : وإن كان من غير عذر أيجزيه ويتم وقوفه ؟

قال : نعم يجزيه ويتم له ، وإن كان ترك الأفضل ، وما هو الأولى مع المكنة لأنه إنما يؤمر به لفضله وليس بالازم •

قلت له : ولو كان جنباً فيجزيه ؟

قال : هكذا قيل هذا •

قلت له : والى متى يدركه من أتى عرفة في اليوم بالحج محرماً ؟

قال : قد قيل في حده إنه الى غروب الشمس وجواز الإفطار في قول لأبي سعيد رحمه الله فيما أرجو وغيره •

وقول ثان حتى يغرب قرن من الشمس في قول الى المؤثر رحمه الله •

وقول ثالث : حتى يطلع الفجر من يوم النحر ، ولعل هذا أكثر مما يذهب اليه القوم ، وعسى أن يخرج في قول بعض المسلمين ، إلا أن الأول هو أكثر ، والثاني سائغ ، والثالث لا نقول بخروجه من الحق على حال •

قلت له : فان لم يدرك عرفة إلا وغربت الشمس من يوم عرفة ؟

قال : فعلى المعمول عليه عند المسلمين فقد فاتته الحج •



قلت له : فإن لم يوافها إلا وقد دنت الشمس لغروبها فما مقدار ما يجزيه من الوقوف بها قبل ذلك ؟

قال : فعلى قول المسلمين فإذا أدرك في وقوفه بها يومها ما يقول فيه سبحانه الله والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ثلاثا قبل أن يغيب قرن من الشمس فقد أدرك •

وفي قول ثان : إذا كبر ثلاث تكبيرات قبل غروبها فقد أدرك •

وفي قول ثالث : ولو أدرك بقدر ما يسبح ثلاث تسبيحات فقد أدرك •

قلت له : وإن كان وقوفه على غير نية أيجزيه أم لا ؟

قال : فهو بمنزلة من لم يقف فلا يجزيه ذلك •

قلت له : وما هذه النية ؟

قال : فهي أن ينوى في وقوفه فيعتقد بقلبه أنه يقف له أداء لوجوبه قربة إلى ربه ، فإن قال بلسانه مع عقد القلب بعد الزوال : اللهم نيتي واعتقادي أنى أقف بعرفة في يومى هذا في ساعتى هذه ، وإلى أن تتغرب الشمس أداء لوجوبه أو لما على من فرضه أو نحو هذا مما أشبهه زاد أو نقص طاعة لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم •

وبالجملة فإذا نوى بوقوفه أداء الفرض أو الواجب أو اللازم عليه أو نحو هذا أجزاء فيه •

قلت له : فإن جز أو أغمى عليه في الوقوف بعرفة ؟

قال : فعلى ما قيل في هذا فإن كان قد أحرم قبل أن يفارقه عقله أيها الله وإلا فلا •

وعلى قول ثان : فيه فكأنه لا يبعد أن يخرج فيه على فراق عقله له في وقوفه حتى يمضى يومها أو أنه على اتفاقته ورجوع عقله اليه في آخره لم يدرك قدر ما يصح له به الاجترار ، من الوقوف في وقتها أن لا يجزيه لفرضه على ما في نظري ، ويقع لى في نفسى لأن الفرائض في هذا لا تؤدى إلا بقصد وإرادة ، والزائل العقل فليس من هذا في شيء ، فكيف يصح له ذلك ؟

قلت له : فان كان انما أصابه هذا بعد الزوال ، وقد مضى عليه من الوقت ما قد كبر فيه أو سبى ثلاثا ؟

قال : فأرجو له لعذره أن يجزيه ذلك .

قلت له : فان كان سكرانا في وقوفه بعرفة أيجزيه لفرضه على ذلك ؟

قال : فعلى ما في السكران من قول المسلمين جاء ، فاذا لم يصح من سكره في يومه فيدري ما يقوله فيأتي بما يجزيه في وقوفه حتى يغيب قرن من الشمس على رأى — نسخة — في قول أو تغيب كلها على رأى آخر لم يصح له الوقوف ، واذا لم يصح له فلا حج له .

وفي قول ثان : أن حجه تام وبالأول يستدل على ما ذكرناه في المغنى عليه وأنا غير خارج من صواب الرأى ، والله أعلم .

قلت له : فان كان في وقوفه نام حتى دخل عليه الليل وأفاض الناس من عرفة ؟

قال : قد قيل في النائم على هذا أنه يقضى ما عليه من المناسك فيتمه ، وعليه دم والحج من قابل ، وقيل : إنه معذور فاذا استيقظ من نومه اغتسل وتوضأ وصلى ما عليه من الفرض ، ودعا الى العتمة فالحق الناس بالمشعر وعليه دم وحجه تام فيما يومئ اليه المعنى من قول على ظنى بمراده أنه قام لعذره ، وكأنه يشبهه على تعمده النوم

قبل الزوال الى أن يفوته الموقف أن يكون كمن لم يقف فيما أرى على  
ما أرى في ذلك •

قلت له : فان كان نومه غلبة ؟

قال فعسى أن يلحقه في الشبه بالسكران على مفارقتة عقله له  
إن صح معي ما قيل فيه •

قلت له : فان كان في أول الوقت قبل أن يجن أو يسكر أو يغلبه النوم  
أو يخمي عليه ، قد أتى ما يجتريء به من وافي عرفة في آخر الوقت  
من يومها ؟

قال : فيعجبني أن يكون مجزأ له ذلك •

قلت : له أخبرني عن الوقوف بعرفة متى أول وقتها يكون وآخره في  
هذا الوقت ؟

قال : قد مضى من القول ما يدل على أول وقتها دلوك الشمس  
الذي يهو عبادة عند زوالها ، وقد ذكرنا في آخره ما فيه عن إعادته  
كفاية •

قلت له : وما الذي به يستدل على غروبها أو القرن منها أن هذا  
الشيء يدرك علمه بالرؤية من حيث توارى بالحجم فيستدل على غروب  
قرنها بظهور الحمرة المشرقية وعلى غروبها بذهاب تلك الحمرة ، وكون  
المسواد غالباً عليها ، والله أعلم •

قلت له : وعليه أن يقف بعرفة الى الليل على حال ؟

قال : نعم قد قيل إن عليه ذلك •

قلت له : وهل قيل إنه ليس عليه ؟

قال : لا أعلمه من قول المسلمين في ذلك •

قلت له : وإن تعجل حتى أفاض غروبها ؟

قال : قد قيل إنه يرجع إليها فيذكر الله ويكبره فيها فإذا غربت الشمس أفاض بليل •

قلت له : فإن لم يرجع وقد تعدد ذلك ؟

قال : قد قيل فيه إن يفسد حجه عليه •

وفي قول ثان : فإن كان قد وقف بعز الزوال فيلزمه 'إففاضته قبل غروبها دم ولا فسال عليه في حجه •

وفي قول ثالث : فإن كان لعذر فحجه تام وعليه دم ، وإن كان لغير عذر فسد حجه وعليه الحج من قابل •

وفي قول رابع عن أبي المؤثر رحمه الله فإن كان أفاض من عرفات بعد ما صلى العصر بها في وقتها ولم يرجع حتى غابت الشمس فعليه دم وحجه تام ، وإن كان في وقت الظهر أو العصر إلا أنه لم يصلها ولم يرجع فسد حجه •

قلت له : وعلى قول أبي المؤثر فإن كان قد صلى العصر في غير عرفة قبل وصوله إليها ، وإنما أتاها ذكر الله فكبره فيها وأفاض في الحال والشمس قائمة ؟

قال فليرجع فيقف بها حتى تغيب الشمس ويدخل الليل ، فإن لم يرجع ومضى على إفاضته حتى غابت الشمس فبئس ما صنع في قول أبي المؤثر ، وعليه دم وحجه تام •

قلت له : فان كان قد فعل بهذا على الجهل بحرامه وبما عليه في ذلك ؟

قال : فهو في معنى العمد على علمه القبح حالا ، فانه لا بد من أن يلحقه معنى بما قيل فيه •

وعلى قول ثان : فيكون بمنزلة الناسي في ذلك •

قلت له : فان كان قد نسي ذلك ؟

قال : فالناسي لحرامه على ذكره لما هو به مثل الجاهل ولا فرق ، وأما الناسي في الحال لما هو عليه من الحال فأعذر من الجاهل ولا إثم عليه ، وأما في بحجه فلا بد من أن يلحقه معنى الاختلاف بالرأى في صحته وفساده ، وعلى قول من لا يفسده ويرى تمامه ، فعسى أن لا يكون عليه لعذره دم •

قلت له : فان كان قد حال على الشمس سبحانه ثقال حتى أظلم الوقت فظن أن الليل قد دخل ، وعلى ذلك أفاض حتى إذا خرج من عرفة تبين قرص الشمس له ؟

قال : فهو من الخطأ ولا بأس به عليه فليرجع إليها فيقف بها فان أدركه صبح له وقوفه وإن لم يدركه فهو على الاختلاف لا مخرج له منه ويعجبني لعذره أن يتم حجه •

قلت له : فان لم يرجع ومضى على إفاضة من غير عذر يكون له في ذلك ؟

قال : فهو على تعمده لترك الرجوع في موضع إدراكه بلا مانع يكون بمنزلة المتعمد في ذلك •

قلت له : وعليه الرجوع الى ذلك ؟

قال : نعم إذا كان في نفسه أنه على رجوعه يدركه قبل فوته •

قلت له : فان كان على رجوعه لضيق في الوقت لابد وأن يفوته بها لا شكل معه في ذلك ؟

قال : فعلى هذا فلا أرى عليه أن يرجع الى شيء لا يدركه ، ولا يبين الى غيره من لزوم الرجوع لغير فائدة ولا معنى في ذلك •

قلت له : فان كان في شك من دركه وفوته ؟

قال : فالشك لا يزيله ، وعليه الرجوع اليه على حال في موضع الاحتمال لإمكان إدراكه •

قلت له : فان كان يدركه في الوقت أن لو رجع في الحال بعد البيان له بظهور الشمس إلا أنه عجز عن الرجوع فلم يقدر عليه لمرض أو شيء من غيره من الموانع له حتى فاته ذلك ؟

قال : فهو المذذور فيبقى على ما هو به من الخطأ ، ويعجبني تمام حجه لوجود عذره ، وإن كان من الاختلاف لا يتعري •

قلت له : فان كان على العمد أفاض قبل غروبها إلا أنه لعذره ؟

قال : فهو المذذور في قول المسلمين ، وعليه دم لعذره ، ولكنه في صحة حجه وفساده لابد وأن يلحقه معنى الاختلاف على حال •

قلت له : وإن رجع إليها في موضع العمد على الإفاضة قبل جوازها في محل ما هي فيه فلم يتم له الوقوف مرة أخرى إلا وقد لطح الليل ؟

قال : فعلى الاختلاف يبقى بمنزلة من لم يرجع على ذلك •

قلت له : وعلى قول من نفسك يكون على قيادته بمنزلة من لم يقف أبدا ؟

قال : فالذى فى نفسى فيه أنه كذلك •

قلت له : فان رجع فأدرك الوقوف فيها قبل غروبها ؟

قال : فحجه تام على حال ، ولا شئ عليه •

قلت له : وإن قضى وقوفه قبل غروبها فأتىه إلا أنه قد غاب قرن منها ؟

قال : فهو إدراكه على قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله فيما أرجو ، وعلى قول الشيخ أبى المؤثر فقد فاتته ولم يدركه •

قلت له : وإن كان وقوفه وإفاضته قبل الزوال ؟

قال : فهو بمنزلة من لم يقف ، ولا فرق ولا أعلم فيه من قول المسلمين اختلافًا •

قلت له : وفساد حجه بمثل هذا عليه أيلزم أن يتم ما بقى من المناسك ؟

قال : هكذا يوجد فى قول المسلمين أن عليه ذلك •

قلت له : وإن هو فاض بعد غروب الشمس ودخول الليل كما به به يؤمر ، ففى أى مكان يصلّى المغرب والعشاء الآخرة وإلى أى موضع يقصد فينتهى إليه ؟

قال : قد قيل فيما يؤمر به فيهما أن يؤخر المغرب ليجمعهما مع العشاء الآخرة بجمع فان خشى فوتها صلاحها بعد مجاوزته لعرفة

في طريقه ، وفي قول أبي المؤثر أنه مع خوفه أن يمضى عليه ثلث الليل قبل وصوله جمع ، يصلى المغرب بعد أن يجاوز عرنة ، ويؤخر العشاء الآخرة الى جمع ، فان خاف فوتها صلاحها في غير عرنة •

قلت له : فان صلى في عرنة ؟

قال : قد قيل فيه بالكراهية ولا فساد عليه ، وعسى أن يلحقه معنى الكراهية في غير موضع عذره ، والله أعلم •

قلت له : وإذا أفاض فهل يدعو بشيء عند ذلك ؟

قال : نعم قيل إنه يقول : اللهم لك قصدت ، ومن عذابك أشفقت وإليك رغبت ، ومنك رهبت ، وفيك رضيت ، فاقبل نسيكي ، وقوى ضعفى ، وارحم تضرعى وقلة حيلتى وبعد مسيرى ، وسلم لى دينى •

وقال بعضهم : فيما كان يؤمر به أن يقول : اللهم لك أفضت وإياك قصدت وفيما عندك أردت ، ومن عذابك أشفقت ، فاعفر لى ذنوبى ، وتقبل توبتى إنك أنت التواب الرحيم • ويكثر من ذكر الله تعالى في طريقه ، ويلبى حتى يصل جمع ، فاذا بلغ اليها فينبغى له أن يقول : اللهم ارزقنى في هذا المنزل جوامع الخير كله ، وأعزنى من جوامع الشر كله ، وقال بعضهم يقول : اللهم هذه جمع فاجمع لى فيها جوامع الخير كله ، واصرف عنى جوامع الشر وعرفنى فيها ما عرفت به أوليائك وأهل طاعتك •



## القول في جمع وتسمى المزدلفة والوقوف

### بها وأحكام ذلك

قلت له : وإذا وصل الى جمع فأى فيها يعمل والى متى يكون وقوفه بها ؟

قال : فإنه ليؤمر أن ينزل بها مع الناس فيصلر بها العشائين جمعا إن كان لم يصلهما أو ما كان منهما ، وهى منهما لرمى الجمار سبعين حصاة ثل حصى الحذف ، وإن زاد عليها على معنى الاستظهار مخافة الحوادث فهو من الجزم ، وإن قدر على غسلها فهو أفضل وإن لم يغسلها فلا بأس .

قلت له : وفي هذه الليلة يكون فيها قعوده ومنامه ورقوده ؟

قال : نعم ، في قول المسلمين أجمع وإن قدر على إحياء هذه فليفعل فإنها ليلة مباركة ، وفي إحيائها فضل كبير .

قلت له : وفي حوله بها ففى أى موضع منها يكون فيه نزوله ؟

قال : ففى أى موضع نزل منها فلا بأس عليه في وقوفه ، لأنها كلها موقف إلا بطن محسر .

قلت له : وإلى أى وقت يكون بها وقوف ، وإلى أى مكان يفضى منها فيمضى إليه ، وماذا ينبغى له أن يقوله مع ذلك ؟

قال : قد قيل إنه يكون وقوف بها حتى يطلع لعله الفجر

فيصلى الصبح بغلس وإذا بلغ المشعر الحرام وقف فدعا مثل دعائه على الصفا أو بما فتح الله له من الدعاء ، وحمد الله وأثنى عليه ، وصلى على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، واستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ، ويسأل مولاه حوائجه لدينه ودنياه •

ومما يستحب له في موقفه أن يقول : اللهم أنت خير مطلوب إليه ، ومعول عليه ، وخير مسئول ما لديه ، وخير من عليه النزول ، اللهم إن لكل وفد جائزة ، ولكل ضيف كرامة ، فاجعل جائزتي في هذا الموقف أن تقبل توبتي ، وتقللني من عثرتي ، وتجاوز عن خطيئتي ، وتجعل التقوى في الدنيا زادي ، ثم يمضي قبل أن تطلع الشمس الى منى قاصدا لها ، وإذا أفاض فينبغي له أن يكثر من ذكر الله ومن الاستغفار له •

قلت له : وجمع هي التي تسمى المزدلفة ؟

قال : هكذا قيل ، والمشعر الحرام وآخرها مما يلي مكة •

قلت له : وعليه الوقوف بجمع والمبيت بها هذه الليلة ؟

قال : نعم قد قيل فيما يؤمر به أن عليه ذلك ، ويلزمه هذا لزوم الفرض •

قلت له : فإن جاوزها متعمدا إلى محسر أو إلى متى ما يكون عليه في ذلك ؟

قال : قد قيل إنه يرجع إليها لعنى وقوفه بها •

قلت له : فإن لم يرجع إليها حتى أصبح أفسد عليه حجه ، وماذا يكون عليه في ذلك ؟

قال : قد أساء وعليه في قول المسلمين دم ، وعسى أن يلحقه على

رأى معنى الإساءة بلازم عليه في ذلك ، وأما فساد حجه على هذا فلا أعلمه مما قيل به ، ولا يبين لى ذلك •

قلت له : فإن رجع إليها فوقف بها أبقى عليه الجزاء أم لا ؟

قال : قد قيل إنه إذا رجع إليها فصلى الصبح بها وأفاض فلا شئ عليه •

قلت له : فإن كان قد صلى الصبح في وقتها قبل أن يصلى في رجوعه اليها أعليه جزاء ؟

قال : فعلى قول من يلزمه الجزاء في تركها فيكون عليه دم على رأى في ذلك •

قلت له : فإن مر بها ناسيا لها ولم ينكرها حتى جاوزها ؟

قال : لا بأس عليه فليرجع إليها ويصلى بها الصبح ، ثم يقبض منها الى منى ولا شئ عليه •

قلت له : فإن لم يذكرها حتى فاتته وقتها ؟

قال : فهو المعذور فيما يبين لى لعذره الواضح ، إذ ليس من قدرته ذكر الشئ في حال نسيانه حتى يلهمه الله ذكره ، وأما الدم فأرجو في لزومه له أن لا يتعزى من أن يلحقه معنى الاختلاف فيه ، لأنه اسم الترك لجمع وهى المزدلفة لازم له ، لكونه عن النسيان قد كان منه لا محالة ، وفي مجمل ما جاء عن المسلمين أن من ترك البيت بها فعليه دم •

قلت له : وعلى رجوعه إليها بعد الذكر لها أيلحقه معنى ما قيل في المتعمد ؟ و

قال : هكذا أرى أن يلحقه معنى ذلك •

قلت له : فإن كان جاهلاً بالذى عليه في ذلك ؟

قال : فالجاهل في عهده أقرب في الجزاء من الناسي في تعمده  
على نيسانه ، وإن كان لا يتعري من أن يلحقه معنى ذلك كله •

قلت له : فإن هو صلى الصبح ودعا عند المشعر الحرام بليلى ، ثم  
أفاض لظن منه أنه قد طلع الفجر ، ثم تبين له بعد أن جاوزها أنه  
قبل الفجر ؟

قال : فهو من الخطأ فلا لوم فيه ، فليرجع إلى المشعر فيصلى  
الصبح بعد الفجر ، ويذكر الله تعالى ، ثم يمضى ولا شيء عليه •  
قلت له : وإن ترك الجاهل الرجوع الى مزدلفة بعد العلم والناسي  
بعد الذكر والمخطيء بعد أن صح معه خطؤه في ذلك ؟

قال : فإنه يكون بتركه الرجوع بمنزلة من جاوزها عامداً في مريض  
القدرة ورجا الوصول إليه ، وقد جاء الأثر عن المسلمين في المخطيء يذكر  
الاختلاف في لزوم الدم جزاء له إن لم يرجع ، ومضى على خطئه بعد  
المعرفة له بلا عذر ، وبه يستدل على ثبوته في المتعمد لجاوزتها وترك  
المبيت بها فإن تركه الرجوع بلا مانع ولا شيء مما يوجب عذره معنى  
في العمد ، حتى كأنه لا فرق فيما بين على حال من جاوزها ، ومن ترك  
الرجوع إليها عمداً على هذا فيما يبين لى في ذلك •

قلت له : فإن عجز عن الرجوع لشيء من الموانع ، أو أنه بقى له  
من الوقت ما لا يمكنه الوصول معه إلا وقد فاتته موقفها ؟

قال : فهو الباقي على أصل ما كان عليه حتى أفاض من عمد أو  
جهد أو نسيان أو خطأ وفيما عندي أنه ليس عليه أن يرجع إلى شيء  
لا يدركه على حال ، لأنه لا رجوع في غير شيء فكيف يلزمه ذلك •

قلت له : وعلى رجوعه ، فإن كان قد صلى الصبح قبل أن يرجع أو في طريقه قبل وصوله إليها في موضع خطئه ؟

قال : قد قيل إنه يلزمه دم ، وقيل لا شيء عليه ♦

قلت له : والقول في الناسي كذلك ؟

قال : هكذا يبين لى أنه لا يتعزى من أن يكون مثله في ذلك ♦

قلت له : فإن هو نزل بجمع ، وحط بها رحله ، ثم أفاض فيها قبل أن يصلى الصبح ؟

قال : قد قيل في هذا باختلاف ، ففي بعض قول المسلمين لا شيء عليه ، وفي بعض قولهم يلزمه دم إلا أن يرجع فيصلى بها الصحيح قبل أن ينتهى وقتها فلا شيء عليه ♦

وفي قول بعضهم : إنه إن كان قد بات بها إلى نصف الليل أجزاه ، وإن كان أقل فدليل خطابه يدل على أنه لا يجزيه ، وحكى عن أبي عثمان أنه قال : فيمن نزل بجمع فحط بها رحله ثم مضى لا بأس عليه ، وإن لم يحط بها رحلة ومضى فعليه دم ♦

قلت له : وإلى متى ينبغي له أن يكون له فيها وما حد ذلك ؟

قال : قد قيل في منتهى حده إلى طلوع الشمس وأنه من وقف بجمع قبل طلوعها فقد أدرك ♦

لت له : وهل يجوز لمن كان من أهل الضعف أن يتعجل في الإفاضة من جمع قبل الفجر ؟

قال : قد قيل بالرخصة له على ذلك ♦

قلت له : ومتى يؤمر في المستحب له بعد الفجر أن يفيض مع  
الإمكان في ذلك ؟

قال : قد قيل فيما يستحب له أن يكون حين يبصر وجوه الناس  
وأخفاف الإبل ، وإن هو أفاض بعد أن يصلى الفجر في وقتها أو بعده  
ما لم تطلع الشمس فلا بأس •

قلت له : وعلى هذا من وقوفه بعد أن يصلى الصبح بعد الفجر ، هل  
له أن يفيض قبل الإمام ، وإن هو فعل هل يلزمه شيء على ذلك ؟

قال : قد قيل إنه لا شيء عليه ولا ينبغي له ذلك •

قلت له : وإن بقى الإمام واقفا إلى طلوع الشمس أيلزمه أن يبقى  
لوقوفه ؟

قال : لا أعلم هذا ، ولا يبين لى وإنما هو في وقته لا غير ذلك •

قلت له : ولو كان وقوفه أعنى الإمام أعذر ؟

قال : نعم فيما يبين لى في هذا عدله وكأنى على حال لا أعلم غير ذلك •

قلت له : فإن بقى بمزدلفة واقفا حتى تطلع الشمس عليه ؟

قال : قد قيل إن عليه دما ، وبعض المسلمين قال لا أعلم أنه يلزمه  
شيء لا مخالفة ما يؤمر به •

قلت له : والمتعمد والجاهل والناسى والمخطئ في هذا سواء ؟

قال : فالمتعمد على العلم أشد من الجاهل الذى في نفسه أنه لو علمه  
لم يقدم عليه ، والناسى أعذر من الجاهل ، والمخطئ أقرب الجميع الى  
السلامة من الدم ، ولكنه لا يتعزى واحد منهم من أن يلحقه معنى  
الاختلاف في لزوم الدم على ذلك •

قلت له : وإن غلبه النوم فلم يستيقظ وأغمى عليه فلم يقف حتى طلعت الشمس قبل أن يفيض ، هل عليه شيء في ذلك ؟

قال : نعم قد قيل إن عليه دما ، وقيل لا شيء عليه وبهذا يستدل على أن الناسي والمخطيء لا بد وأن يلحقه معنى الاختلاف لأنهما ليسا بأعذر حال من هذين على حال •

قلت له : وإن بقاؤه بمزدلفة إلى طلوع الشمس لمانع لا يقدر معه على الإفاضة ؟

قال : فهو المعذور فيما أرجو له من العذر لعجزه ، ويعجبني ألا يكون عليه جزاء مثل الناسي والمخطيء في هذا ، وإن كان من الاختلاف لا يتعري فإني أميل إلى أن لا يكون على هؤلاء جزاء في ذلك •

قلت له : فإنني أريد أن تخبرني عن الوقوف بالمشعر الحرام أفرض هو أم نفل اختاره فقهاء المسلمين أم سنة ؟

قال : قد قيل إنه فرض ، وقيل سنة ونفسى لئلا هذا أميل لأنه لو كان فرضاً لفسد الحج بتركه ، ولم يصح جبره بدم ، وعلى كل حال فلا أعلم أنه قيل بنفله عن رأي من المسلمين وإنما سنة مجمع عليها قولاً وعملاً في ذلك •

قلت له : ويؤمر بالوقوف عنده قبل الإفاضة لمعنى ذكر الله تعالى

قال : هكذا عندي •

قلت له : وعليه أن يغتسل لو وقفه ؟

قال : أما لزومه فلا أعلمه والذي معي فيه أنه مما يؤمر به مع المكنة استحباباً فإن تركها فلا شيء عليه •

قلت له : ويجزيه ولو كان على غير طهارة ؟

قال : نعم ، لجوازه للحائض والنفساء وكيف لا يجوز وقد أجزى هذا في عرفة على فرضها ، أجزه وليس هذا بأشد من ذلك •

قلت له : فإن أصابته الجنابة في الليل أو نجاسة في بدنه فاغتسل أيجزيه عن الغسل لذلك ؟

قال : نعم ما لم ينم في قول المسلمين ، فإن نام أعلا ، وفي المستحب له وليس بلام ذلك •

قلت له : فإن هو بجمع وقف وأفاض كما به يؤمر فيهما من الوقت إلا أنه ترك ذكر الله تعالى ، ولم يرجع ؟

قال : قد قيل إن عليه دما ولكنه غير خارج في النظر من أن يلحقه معنى الاختلاف بثبوته فيه على تركه الوقوف بها أجمع فكيف يتجرد عنه إلى لزوم الدم له على حال بتركه الذكر وحده إنى لا أرى ذلك •

قلت له : وهل لمن كان من أهل الضعف أن يتعجل في الإفاضة قبل الفجر بليل ؟

قال : نعم قد قيل فيه بالرخصة له في ذلك •

قلت له : وبم يؤمر في طريقه إلى أن يعمل ويقول ؟

قال : قد قيل فيهما يؤمر لنيل الفضل أن يلبي ولا يقطع التلبية حتى يصل إلى جمرة القبة •



### القول في رمى جمرة العقبة يوم النحر وأحكم ذلك

قلت له : وإذا وصل الى جمرة العقبة في هذا اليوم فما الذى يكون عليه هنالك أن يعمل في المناسك ؟ بين لى ذلك •

قال : قد قيل يرمى في هذه الجمرة في هذا اليوم بسبع حصيات ، ويذبح ما عليه من الهدى إن كان لزمه ، ثم يحلق أو يقصر فيحل والحلق أفضل •

قلت له : وهذا الرمي من الفرائض أم من السنن الراجية أهو مما يستحب فيؤمر به نافلة لمن أراد ذلك ؟

قال : فهو من السنن في الحج الثابتة على وجوبها فيما قيل بالاجماع ، ولا نعلم في ثبوتها من قول المسلمين اختلافا ولا عن غيرهم من أهل الخلاف والنفل لمن اختاره ، وهذا شيء عليه أن يأتي به مع القدرة في هذا اليوم كما أمر به لا غير ذلك •

قلت له : وعلى ثبوته فإذا أراد أن يرميها فمن أى وجهة يؤمر أن يأتيها ، وماذا يعمل ويقول عند ذلك ؟

قال : فالذى به يؤمر أن يأتيها من بطن الوادى فيرميها بسبع حصيات يكبر الله مع كل حصاة منهن ، وعندها يقطع التلبية مع أول حصاة يرميها •

ويستحب له إذا أراد الرمي أن يقول : اللهم اهدنى بالهدى ، ووفقنى للتعقوى ، وعافنى في الآخرة والأولى ، وإن قال : اللهم اهدنى بالهدى من عندك ، وانشر على من رحمتك ، وأنزل على من بركاتك فحسن من القول ، ثم يرمى ويكبر فيقول : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، والله أكبر هكذا مع كل حصاة يرميها ، وفي آخرهن يقول : والله الحمد ،

وبعد الفراغ من رميهم فينبغي له أن يقول : اللهم هذه حصياتي وأنت أحصى لهن منى ، فتقبلهن منى واجعلن في الآخرة ذخراً لى وأثبني عليهن  
غفرانك ورضوانك •

قلت له : وإذا دعا بغير هذا الدعاء أيجزيه أم لا يجوز له على هذا ؟ وهل على من تركه شيء ؟

قال : لا أعلم مما حد بشيء دون غيره ، وأى شيء دعا به الله تعالى من الجائز في الدعاء مما فتح الله له فقد دعاه وإن تركه شأنه الفضل ، وليس فيه لعدم لزومه أكثر مما يستحب له مع الإمكان أن لا يتركه ، ولا شيء عليه في تركه على حال •

قلت له : وهل يرمى غيرها في هذا اليوم أم لا ؟

قال : قد قيل إنه لا يرمى غيرها في هذا اليوم ولا أعلمه فيه من قول المسلمين بالرأى اختلافًا •

قلت له : وأى جمرة منهن هي جمرة العقبة دلنى على ذلك ؟

قال : فهي على ما قيل فيها إنها منهن هي الجمرة التي يلي مكة ، وهي الثالثة الأخرى منهن في الحساب مهما بلاهن أولاً من جهة عرفات وجمع من أفاض إلى منى ، فإذا انتهى إلى موضع الجمرات فيجاوز الأولى والوسطى ، ويأتى الثالثة الأخرى ، فهي جمرة العقبة فلا يخطأ والله الموفق •

قلت له : ويؤمر في هذا اليوم أن يرمى هذه الجمرة بالحصى من بطن الوادى واحدة بعد الأخرى مفرقة ، ولا يجمع بين شيء من السبع ويكبر مع كل حصاة حتى يكملهن جميعاً من السبعين التي عدها من جمع لذلك ؟

قال : هكذا قيل ، وعليه الإجماع في القول والعمل من المسلمين ،

وفى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم : أنه كان يرمى ويكبر مع كل حصاة تكبيرة •

قلت له : ويؤمر بغسله قبل أن يرمى به الجمار ؟

قال : نعم ، قد قيل بهذا فيما به يؤمر فى المستحب ، وليس بلام فان تركه على حاله ولم يغسله فلا بأس عليه •

قلت له : فان كان الحمى نجسا ولم يغسله ورمى به ؟

قال : قد أساء فى فعله وترك ما كان ينبغى أن لا يترك مع القدرة عليه من غسله وأرجو أن يجزيه ولا شئ عليه •

قلت له : فان لم يقدر على غسله أو أنه لم يمكنه وتركه لعذر فرمى كذلك ؟

قال : فهو المعذور فى هذا فيما يقع لى فى النظر وأرجو فى هذا الموضوع أن يلحقه معنى الأسى على ذلك •

قلت له : وعلى أى حالة كان فيها من العينات يجوز له أن يرميها من قيام أو قعود أو ركوع أو اضطجاع أو فى ركوب على محمد أو دابة ، فى طهارة من البدن أو الثوب كان أو لا ؟

قال : قد قيل إنه يرى قائماً وراكباً ولا يرمى قاعداً ، وإذا ثبت النهى عن الرمى فى القعود لغير ضرورة ، ففى الاضطجاع أولى يكون ، والمستحب له مع القدرة والإمكان أن يكون على وضوء طاهر البدن والثوب جميعاً •

قلت له : فان رمى على غير وضوء ولا طهارة مع القدرة عليهما والإمكان لهما ؟

قال : قد ترك الأكمل وما هو الأولى ، وإلا فضل وما هو المأمورية في المستحب ، وعلى جاز فعله فرميه تام فيما يعلمه ولا شيء عليه بدليل الحائض والنفساء جائز منهما وثابت لهما ، ولا نعلم فيه من قول المسلمين بالرأى اختلافا •

قلت له : وإن رمى قاعداً في تربح أو كان جائئاً على ركبتيه ، هل يتم له أم لا ؟

قال : فلا أعلم أنه يحضرني في تمامه ولا فساد شيء اعتمد عليه من قول المسلمين ، وكأني على فساد لا أقوى ، وفي نفسي أنه يبطل ، وإن كان قد خالف النهي لحصول النهي هناك وثبوته في الاسم وعلى وقوعه مع الإرادة فكيف لا يصح له ، وقد رمى في جوازه للراكب على قعوده دليل واضح على جوازه للقاعد على الأرض ، لأنهما في النظر على الصحيح كلاهما قاعدان ، هذا على الأرض وذاك على الدابة ، فما الفرق بين القاعدين أخبروني فاني لا أرى ذلك أم اسم القعود في الركوب ينكر على حصوله له بما لا شكل فيه ، وليس بمنكر والله أعلم فانظر في هذا فان وافق الحق وإلا فدعه •

قلت له : والرمي لهذه الجمرة على وجوبه في هذا اليوم ففي أي وقت يجوز ، ومتى في يومه هذا يجوز له ، وإلى متى أم ليس له وقت يحل له ذلك ؟

قال : قد قيل في وقته إنه من طلوع الشمس إلى غروبها وفي قول ثان : إلى غروب قرن منها في هذا اليوم •

قلت له : وإن هو رماها قبل طلوع الشمس أيجزيه ؟

قال : قد قيل إنه لا يجزيه ذلك •

قلت له : ويكون كمن يرميها بعد على حال ؟

قال : هكذا يبين لى على قياد قول المسلمين من أهل العلم فى هذا ،  
ولا يبين لى فى غيره •

قلت له : والتعمد على العلم أو الجهل وعلى النسيان والخطأ  
سواء ؟

قال : نعم فى معنى الاجترأ به لا فى الإثم ، إذ لا يبين لى إلا أنه  
أنه لا يجزىء على حال •

قلت له : ولو كان قد أعجله أمر يكون عليه فى وقوفه الى حضور  
وقته ضرر فلا فرق ولا يجزيه ذلك ؟

قال : نعم ، وسك عن ذلك •

قلت له : وهل تعلم أنه يجزيه فى قول أحد ، وإن كان لا فهلا يخرج  
عندك فى النظر ذلك ؟

قال : إنى لا أعلم جوازه فى أثر عن أحد ذى بصر كلا ، ولا يخرج  
عندى فى النظر فإن هذه حدود فى الحق قد حدث للناس بالعدل ، وعلى  
من ابتلى بلزوم العمل بها ان لا يجاوزها على عمى ولا فى سبيل  
هوى ، بل يمثل الأمر فيأتى البيوت من أبوابها ، ويستدل فى طريقه  
أن يمثل الأمر فيها ويتبع الرسل بالعدل فإنه يهجم به على صوابها  
فليحذر الفاسد وجميع ما عدا الصحيح فاسد ، والمجازة ، والتجاوز  
للحدود بغير الحق مردود ، والوقوف دونه فى مثل هذا غير سديد ، وعلى  
كل حال فلا يجوز له أن يقتضى غير الحق فى حال •

ومن اتبع الحق فى شيء فما تعدى فيه ولم يظلمه حقه والذى  
بان لى فى هذا من صوابه وعدله على قياد ما جاء فيه عن المسلمين  
فى آثارهم أنه لا يجزيه وسل عن ذلك •

قلت له : فان كان رماها بعد طلوع الشمس كما يؤمر الا أنه ام  
يرمها من بطن الوادى ، وإنما رماها من فوقها ؟

قال : ففى قول أبى المؤثر أن يجزيه ، وفى قول ثان أنه لا يجزيه  
والعمل على هذا المعنى الخروج وليس الاختلاف أولى ، وإلا فالأول  
منهما غير خارج من صواب رأى لكون اسم الرمى قد صح ثبوته  
له لوقوعه له بقصد وإرادة ، فكيف يبقى كونه على وجوده ، ولم يجزىء  
فى أداء الواجب من الرمى عليه ، وقد رمى فاصاب نفس المأمور بأن يرمى  
على الإطلاق من غير تجديد الموضع منه دون غيره من الموضع إني  
لا أراه مجزىء له ، والله أعلم فينظر فى ذلك •

قلت له : وإن أتاها من بطن الوادى أكله سواء إذا كان قد رماها  
من أعلاها أم بينهما فرق فى ذلك ؟

قال : لا أعلم فرق ما بينهما ، والذى عندى فى الأمرين أنهما على  
سواء ، وجوابهما واحد لرجوعهما الى أمر واحد فى الرمى لا غيره •

قلت له : فان كان قد جاء إليها من أعلاها إلا أنه انحدر الى بطن  
المسيل فرماها أيجزيه ذلك أم لا ؟

قال : قد قيل إنه يجزيه ولا أعلم فيه من قول المسلمين اختلافاً  
كلا ولا يبين لى فى النظر على حال إلا ذلك •

قلت له : وإن هو فى انصرافه عنها رجع فأخذنى فى طريق العقبة  
أعليه شيء ؟

قال : قد قيل إنه لا بأس عليه فى ذلك •

قلت له فان جاء إليها من بطن الوادى فرماها بالحصى ، وفى الرمى  
أخطأها فلم يصبها ؟

قال : قد قيل بالإعادة لما أخطأها به من شيء ، وفي قول ثان :  
عن أبى المؤثر أرجو أنه يجزيه وإن أخطأها إذا كان قد تعمد بالرمى  
ولا شيء عليه •

قلت له : وإن كان قد تعمد على أن يخطئها أيجزيه أم لا ؟

قال : قد قيل إنه لا يجزيه ولا أعلم فيه من قول المسلمين اختلافا •

قلت له : فإن طرحها عمدا لما يظن في نفسه أنه لا يجزيه ذلك ؟

قال : فالظن لا يغنى من الحق شيئا وعليه في قول المسلمين أن يعيدها  
ويكبر فأنها لا تجزيه على ذلك •

قلت له : فإن لم يعدها حتى يمضى يوم النحر جهلا ؟

قال : فليعدها في غد ويكبر معها ، وعليه دم على قول ، ، ويخرج على  
قوله بمنزلة المتعمد على العلم ، وعلى قول من يراه بمنزلة الناسى فعسى  
أن يلحقه معنى الاختلاف في الجزاء ، فيكون عليه دم على قول ، وإطعام  
مسكين في الحصة على رأى آخر •

قلت له : وكذلك إن أعاده يوم النحر بعد الحلق ؟

قال هكذا عندى في ذلك •

قلت له : فإن تعمد على أن يعدوها في الرمي فوقع بها أيجزيه  
ذلك ؟

قال : قد قيل إنه يجزيه ، ونفسى تنازعنى في هذا فتصدنى بالميل  
الى أنه لا يجزيه ، لأنه لم يتعمدها بالرمى ولم يردّها على حال ، وإنما  
أراد غيرها فخطأ بها فكأنه في المعنى لم يرمها وإن أصابها حتى

أنها الشدة المنازعة ترجى حجاب العمى على بصرى حتى لا أراه ثابتاً  
من كل وجه فى نظرى ، لأن العبادات فى مثل هذا لا تؤدى فتصح  
إلا بقصد وإرادة •

قلت له : فان رماها بشيء من الحصى فوقع على شيء آخر غيرها  
قبل أن يصل إليها مثل محمد وغيره ، ثم صار بها فى الحال من غير  
وقوف فيما وقع عليه أو أنه لم يزل مترددا فيه حتى وقع عليها أيجزیه  
ذلك ؟

قال : قد قيل إنه يجریه ذلك •

قلت له : فان كان لما وقع على الشيء وقف به ، ثم وقع على الجمرة  
بعد ذلك ؟

قال : فعلى هذا من أمره معه فى الرمی فلا يجریه فى قول المسلمين ،  
وعليه أن يعيدها •

قلت له : فان كان شيء من الحصى عند الرمی لها به قد وقع فى  
أسفلها فأصاب أصلها ؟

قال : قد قيل إنه يجریه •

قلت له : فان وقع دونها ولم يصلها ؟

قال : قد قيل إنه لا يجریه •

قلت له : ولا يجریه وإن كان قد قصد بها به فلم يبلغ إليها  
إلا اختياره ؟

قال نعم ، كله سواء بلافرق أعلمه فى ذلك •



قلت له : ويجوز له في موضع ما لا يجزيه أن يأخذه فيرمى به مرة أخرى على ذلك ؟

قال : هكذا عندى أن له ذلك •

قلت له : وإن هو في الرمي أخذ الحصاة فطرحها على الجمرة فسقطت عليها أتجزيه أم لا ؟

قال : قد قيل إنها تجزيه على ذلك •

قلت له : فإن هو وضع الحمى على الجمرة هل يجزيه في الرمي ويجوز له ذلك ؟

قال : لا يبين لى وجه جوازه لخروجه في المعنى عن الرمي فلا يجزيه ذلك •

قلت له : وإن هو أخذ الحمى فضرب به الجمرة وهي في يده لم يخرج عنها ؟

قال : فأنى لأرى هذه مثل الأولى في المعنى ، ولا غرق والقول في جوابهما واحد ، فانظر فيه •

قلت له : فإن هو زاد على السبع في الرمي أعليه شيء في ذلك ؟

قال : قد قيل بفساد الرمي ، وعلى هذا فلا بد له من اعادته ، فإن لم يعده فهو بمنزلة من لم يرم على قياد معنى هذا الرأي ، وقيل بتمامه وأنه لا شيء عليه وهو الأصح ، وإن كان بالعهد مع العلم لأن تلك الزيادة وإن كانت لا تنفع فما هي في النظر بضارة للرمي ،

لأنها لم تكن إلا بعد أن أتى لما يجزيه ، وما صح وثبت وانقضى على الصحة لم يصح بطلانه بما زاده من بعد ، يشبه أن تكون تلك الزيادة كأنها لا شيء إلا أنه إن تعدد لخلاف ما عليه أهل الحق من المسلمين في العمل على السنة المجمع بالحق عليها فإثم ، ويعجبني له على تعمده ، أن يثوب إلى الله من سوء قصد •

قلت له : فإن رماها بثلاث أو أربع حصيات منهن أو أقل أو أكثر في مرة واحدة ؟

قال : فلا أعلم في المصرح به من قول المسلمين إلا أنها رمية واحدة كأنهن في معنى الرمي حصاة واحدة •

قله له : ولو كبر بعد دهن كل واحدة منهن تكبيرة ؟

قال : هكذا يخرج فيه على قياد قولهم فيما عندي في ذلك •

قلت له : ولا يجزيه في الرقى عن السبع إذا رماهن في أقل من ذلك ؟

قال : ولا أعلم في المقطوع به في الرمي من قول المسلمين أن يجزيه أن يرمى بهن في دفعة واحدة ، ولا في ثلاث دفاع ولا أربع ولا في أقل من سبع ، فإن ما زاد على الواحدة في كل مرة فهو بمنزلة الواحدة ، وإن كثر على قياد قولهم ، ولا يبين لى في المصرح به إلا ذلك •

قلت له : ولو رماها بالسبع كلهن في مرة فلا يكون إلا عن واحدة ؟

قال : نعم هكذا صح فثبت بالحق في الآثار عن أولى الأبصار غير أن أبا محمد قال في هذا إن الحجة توجب له اسم الاستحقاق برمي سبع ، وأصحابنا يقولون : إنها تثبت له من ذلك واحدة على معنى قوله من لفظه ، وليس في الشرع بما يذيله ولا في صحيح النظر من العقل ما يحيله ويدل بالحق على فساده بالقطع من كل وجه لحصول الرمي بالسبع في المرة بما

لا شك فيه ، ألا ترى أنه لو حلف أن يرمى جمرة بسبع من الحصى فرمى بهن في مرة ليرمى في يمينه ولم يحنث لأنه قد رماها بسبع ولا شك ، ولكن هذا إنما تدخله العلة من قبل ما إذا كان يحتاج في رميهن أن يكون سبع مرات ، ففي المرة لا يجزى كما أنه لو حلف على أنه يرمى شيئاً بسبع من الحصى في سبع مرار لم يجزه في مرة أن يرمى بهن في أقل ، ولعل من لم يجزه في الجمار في أقل من سبع مرات قد استدلل عليه بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في رميهن على التوالي إلى معرفة في سبع ، يكبر الله مع كل حصاة تكبيرة واتباع الصحيح من الأثر أولى من تكلف النظر والعمل في الحق بما لا شبهة فيه ، ولا شكر أحق مما لا يخلو من شبهة دح ما يريبك أنه يجزى أو إلى ما لا يريبك أنه يجري بلا شك ، والله الموفق •

قله له : فإن كان قد فعل فرمى بالسبع في مرة بجهل ، أو بعلم فكيف حاله يكون وبما يؤمر عند ذلك ؟

قال : قد مضى القول في الرمي بهن في دفعة إنها مرة بمنزلة واحدة لا غيرها ، وإذا كانت الزيادة عليها لا فائدة فيها على حال فكأنها في التعمد تشبه أن تكون في السرف ، بل هي نوع من العبث ، وعلى كل حال فإذا رمى في السبع في مرة واحدة فنهي رمية لا غيرها ، وعليه في قول المسلمين أن يأتي بست أخرى في الموقف على التوالي واحدة بعد الأخرى ، فإن انصرف ولم يرمها كذلك فعليه إعادة الكل ، فإن لم يفعل حتى تغرب الشمس على رأى ، أو يغرب قرن منها على رأى آخر فليرمها في الغد وعليه دم •

وفي نفسى من انصرافه على هذا الجهل إذا لم يدر وجهه في الموقف فيترك الرجوع إليه عمداً من غير عذر ، أو أنه علم الوجه في وقته ونوى الرجوع فنسى ولم يذكره أو منع فلم يقدر حتى فاته فيشبهه مع الأمر له بالإعادة له من العذر في موضع عذره أن يلحقه معنى الاختلاف في لزوم الجزاء له بالدم على ذلك •

قلت له : وإن عمله أو ذكره أو أطلق من حصره في آخر الوقت فبادر إلى الجمرة بالرمي فلم يستتمه حتى دخل عليه الليل ، وبقي عليه شيء من السبع لم يرمها به ؟

قال : فهو من لم يرم ، ويكون على ما كان عليه من قبل ، وقد مضى من القول ما يدل على جواز خروج الاختلاف في لزوم الجزاء له بالدم في موضع عذره ، وعلى كل حال فالناسي والمحال بينه وبين الرمي إذا لم يقدر عليه حتى فاتته أعذر من الجاهل ، وأشبه أن لا يكون عليهما شيء من الجزاء ، لأن الأمر في مثل هذا لم يأت من قبلها وأما الجاهل فكأنه في معنى التعمد نازل ، وعلى تركه السؤال في موضع القدرة عليه في الحال ، فلا يبين لي وجه عذره ، وكأنه الأولى به ثبوته عليه ولزومه له ، ومع عدمه الدليل على ذلك أو عجزه عن السؤال هنالك يقول ولا بإشارة لمن يفهمهما ممن يرجو منه التعريف بالحق ، ولم يقصر في شيء يعلمه فيه فيقدر عليه ، وكان ممن يرضى بالحق لا غيره أن لو اطلع عليه في ذلك .

ولم يكن ممن لا يبالى بما أتاه فيه كيف ما كان ، وإنما أتى ذلك على ما عنده في مبلغ جهده أنه هو الوجه الحق فيه فغير بعيد من الصواب في موضع عدم قيام الحجة به عليه أن يقال فيه على الاختلاف لمعنى تعمده في جهله أنه مثلهما على رأى في هذا الحال ، والله أعلم فانظر في ذلك .

قلت له : فإن لم يرمها بالحصى كما عليه ، وترك شيئاً عمداً من غير عذر يكون ، ثم رجع إليها في نومه فرماها أعليه شيء أم لا شيء عليه ؟

قال : فلا شيء عليه فيما أعلمه إن كان لم يحلق بعد ولم يقصر .

قلت له : وما قول المسلمين فيمن تعمد لترك رمي حصاة من جمرة العقيق يوم النحر حتى يحلق ؟

قال : قد قالوا إنه يرميها فيكبر وعليه دم •

قلت له : فإن كان قد تركها ناسيا ولم يذكرها حتى أصبح ؟

قال : قد قيل إنه يرميها وعليه إطعام مسكين وقول ثان إن عليه دما ، وعلى قول ثالث فلا شيء عليه غير الرمي لها إن واثق الحق فصح لأن الناسي زائل عند الخطاب والجزاء بالدم نوع عقوبة والناسي لا يستحق العقاب فإني يجازى على هذا في موضع عذره والمنوع مثله ، والله أولى بعذرهما فأنظر في جميع ذلك •

قلت له : وكذلك إن ذكرها في هذا اليوم إذا كان قد حلق أو قصر ؟

قال : هكذا يقع لى أنه كذلك يرميها فيخرج فيه معنى ذلك ؟

قلت له : وإن نسي شيئا من الحصى مما عليه أن يرمى به أو تركه عمداً ومضى ، ثم رجع في هذا اليوم ، هل له أن يبنى على ذلك أم لا ؟

قال : قد مضى القول بأن عليه في العمد أن يعيد على هذا ، ولا يبعد في النظر على الرأي أن يلحق الناسي معنى ذلك ، وعسى أن يخرج جوازه على رأى آخر ، وفي قول المسلمين ما يدل بالمعنى على ذلك •

قلت له : ويصح خروجه في الناسي والمتعمد على العلم أو الجهل والمخطيء جميعا ؟

قال : نعم ، لأن كون الترك قد كان من الجميع ، فهو على كونه منهم واقع اسمه عليهم ، وإن كان الناسي أعذر من الجاهل لذهاب ذكره من عقله ، والجاهل في تعمده أقرب من المتعمد مع العلم ففي قول المسلمين ما يدل بالمعنى أنه لا يتعزى واحد منهم من أن يدخل عليه فيلحقه

معنى الاختلاف في جواز البناء على ما قد سبق وليس في النظر ما يجيله ولا في الإجماع ما يزيله على ثبوت ما قد مضى له ، لأن الرمي ليس بذى حدود فيسبق أحدها الآخر ، وعلى وقوع شيء منه ، فلا يبعد أن يكون ثابتاً له على رأى ، والله أعلم فانظر في ذلك •

قلت له وإن هو أعاد الرمي في هذا اليوم أعنى يوم النحر فأتمه في وقته هل عليه شيء غيره من الجزاء على ذلك ؟

قال : قد مضى القول فيه بأنه لا شيء عليه غير أن المتعمد على العلم لخلاف الحق في الرمي يعجبني له على الرجوع أن يبادر إلى التوبة ، وأما الجزاء بالدم فلا أعلمه على حال في هذا الموضع إلا أن يكون قبل أن يعيد حلق أو قصر فلا بد له في قول المسلمين من الجزاء على العمد بدم ، وأرجو في الناسي أن لا يتعزى من الاختلاف بالرأى في لزومه على ذلك •

قلت له : فإن لم يصح معه إلا في أيام منى أنه رماها يوم النحر بأقل من سبع ؟

قال : فليرمها وهو على ما ذكرناه من الاختلاف في لزوم الجزاء له بالدم في الحصاة الواحدة وبالمسكين فيها ، وعذره منهما جميعاً •  
قلت له : فإن لم يذكر حتى انقضت أيام منى ؟

قال : فهو على ما مضى من الاختلاف في الجزاء وأرجو في الرمي أنه لا يبقى عليه رأى لأنه قد انقضى وقته ، والله أعلم •

قلت له : فإن كان قد علم فصح معه أنه رماها بأقل من سبع فتركها حتى انقضت أيام الرمي أعليه الجزاء دماً على ذلك ؟

قال : نعم ، قد قيل إن عليه الجزاء دماً على ذلك

قله له : فإن رمى بعض ما عليه أن يرمى به في هذا اليوم ثم

عرض له أمر لا يمكنه الوقوف معه لتمامه ، فمضى ، هل له إذا رجع في يومه أن يبنى على ذلك ؟

قال : لا يحضرني في هذا شيء من قول المسلمين والقياس له بغيره مما هو أشد منه في الحج مثل الطواف يدلني على جواز ذلك •

قلت له : فإن هو قطع فيما بين الرمي بشيء من الحديث لمعنى أو غيره أو بأكل أو شرب لغير ضرورة ، وأمثال هذا ثم أئتمه في مقامه ذلك ؟

قال : لا ينبغي له أن يقطع الرمي بشيء يمكنه تأخير ، وليس عليه في تركه الحال ضرر ولا يخشى في المال ، وإن كان على ما أراه ولا يبلغ به إلى فساد ذلك •

قلت له : فإن شك في الرمي أنه أقل من سبع ولم يستيقن على شيء ، وهو يعد في الموضع حيث يرمى لم يزل عنه ؟

قال : يعجبني له أن يبنى على ما استيقن حتى يمتد ، ولم يمتد منصرفاً على الشك ، فإن ما شك فيه ففى حكمه أنه لم يأت به في الرمي حتى يصح معه أنه أتاه إلا أن يكون قد حفظ كمية الحصى ، ولم يصح معه أنه ذهب عليه شيء منه قبل أن يرمى به ولا تركه ، بقى قول المسلمين له ترخيص ما لم يصح معه أنه رماها بأقل من سبع ، وعسى أن يكون خروجه في معنى الاطمئنانة واليقين مع الإمكان أولى لمن قدر عليه ، وإلا ففى الرخصة له سبيل عدل لمن ضاق عليه الحكم في مثل هذا لا سيما لمن اضطر إليها لما قد عرف من نفسه بالوساوس والشكوك أو النسيان لضعف الحافظة ، فإنه أقطع لمادة الوسوسة رغماً للشيطان ، والله الموفق •

قلت له : فإن شك بعد أن رمى فائمه ومضى من عند الجمرة ؟

قال : فلا يرجع إلى الشك وكذلك في قول المسلمين يوجد •

قلت له : فإن شك في السبع وإنما عارضه الشك في أنه رمى بأكثر ؟

قال : فهو على هذا بالتمام أولى رغما لأنف الشيطان ، ولا بأس •

قلت له : فإن تعمد لترك شيء من التكبير مع الرمي بشيء من الحصى ؟

قال : فعلى قول المسلمين في هذا فليعذر في ترك تكبيرة من الحصى ويكبر مع كل حصاة تكبيرة •

قلت له : فإن كان قد نسي ذلك ؟

قل : فعلى قول من يقول بالإعادة في الرمي فيعيد ما نسي أن يكبر له ويكبر معه ، وإن كان من ساعته وإلا فليصنع معروفا •

قلت له : فإن نسي فترك التكبير كله عند الرمي في هذا اليوم ؟

قال : قد قيل إنه يعيد الرمي ويكبر فلا شيء عليه ، وإن لم يذكر حتى يمضي يوم النحر فليستحب له في قول المسلمين أن يهدى شاة •

قلت له : فإن كان قد ذكره في هذا اليوم فأعاده إلا أنه بعد أن ذبح فحلق أو قصر ، هل عليه شيء ؟

قال : ففي قول المسلمين أن عليه دما وعسى في الناسي أن لا يعيد في الرأي من أن يلحقه معنى في الاختلاف معنى العذر من الجزاء على رأي إن صح النظر في ذلك •

قلت له : فإن كان لما وصل إلى الجمرة الأولى والجمرة الثانية الوسطى رماها لما في نفسه يحسبها أنها هي جمرة العقبة لجهل بها أو نسين لها أو غفله عنها ؟



قال : قد قيل إنه لا يجزيه عن رمى الجمرة جمرة العقبة رمى غيرها ،  
وعليه أن يرميها هي في هذا اليوم ، ولا يؤخرها وما قدر ما به غيرها ،  
فلا يغنى عن رميها فلا يعتد به على حال ، فإنه ليس بشيء في ذلك •

قلت له : فإن ترك رميها إلى الليل عمداً من غير عذر يكون له في ذلك ؟

قال : قد قيل إنه يرميها من العذر ، وعليه دم •

قلت له : فإن كان قد تركها حتى دخل عليه الليل ناسيا لها ، فكيف  
يكون حاله على ذلك ؟

قال : فالذي معنى في الناسي أنه غير ملوم على ما أراه جزماً ولا  
مأثوم ، وأما في نفس الرمي فالقول فيهما سواء ، ويشبه أن يلحقه الجزاء  
له بالدم وعذره منه معنى الاختلاف في النظر على القياس إن صح على  
العدل ، فيخرج فيه هذا وذا جميعاً •

قلت له : فإن كان تأخيرها إياه لمانع لا يقدر معه على الرمي حتى  
فاته وقته ؟

قال : فإنى لا أراه والناسي سواء والقول فيهما عندي واحد •

قلت له : فإن كان تركه لرميها لجهله بوقته وما عليه في ذلك ؟

قال : فإنى في الجاهل الأقول بأنه لا يتعمى في لزوم الجزاء بالدم من  
أن يلحقه على تعمده لتركها لذلك معنى ما جاء في التعمد على العلم ،  
وأن يخرج فيه معنى ما قيل في الناسي على رأى آخر من قول المسلمين  
الدال بالمعنى على خروجهما فيه إن صح النظر منى في هذا ، وكأنى أراه  
على جهل في موضع قيام الحجة أو تركه الاستدلال في موضع القدرة  
عليه بالسؤال ممن يرجو منه درك علمه في الحال أقبح وأقرب إلى بعده

من العدل ، بل كأنه يشبه أن يكون أهل للجزاء مثل المتعمد على العلم في ذلك .

قلت له : فإن هو على تركه لرميها أو رمى شيء من الحصى مما يرمى به ، أو ترك ما لزمه إعادته من شيء لجهل أو عمد في علم أو نسيان عن ذكر أو شيء آخر من الموانع إذا ما علمه في الوقت بعد الجهل أو ذكره بعد النسيان له أو صح معه خطأ ولها في الرمي كله أو شيء منه ثم تمادى عن الرجوع لأدائه كما عليه مع القدرة وزوال الموانع حتى يفوت وقته بلا عذر ، أ يكون بمنزلة المتعمد وإن كان من قتل على غير ذلك ؟

قال : نعم ولا أعلم أن يبين لى وجه يخرج على معانى الصواب فيه بالعدل إلا ذلك .

قلت له : وعليه مع القدرة أن يرجع فيرمى ، ولا يجوز أن يؤخره إلى أن يفوته ؟

قال : نعم إنى لأرى ذلك بدليل الشرع كذلك على حال .

قلت له : وإن كان قد بقى من الوقت عند قيام الحجة عليه بالعلم أو الذكر أو الصحة في الخطأ ، وزوال المانع مالم يصل إلى الجمرة إلا وقد فاتته لا محالة ، هل عليه أن يرجع إليها لمعنى الرمي لها في الحال على ذلك ؟

قال : فإننى لا أرى عليه أن يرجع في هذا الحال في موضع ما يكون دركه للرمى في الوقت على رجوعه من الحال ، لأنه لا معنى لإيجاب الرجوع عليه إلى شيء لا يدركه على حال ، والله أعلم ، فانظر في ذلك .

قلت له : وما دام يرجى معه دركة في الوقت قبل فواته ، فعليه الرجوع فإن تركه فهو بمنزلة المتعمد ، وإن كان من قبل على غير ذلك .

قال : نعم ، لوجوبه عليه في قول المسلمين بما لا اختلاف فيه ، فإن تركه بلا مانع فلا عذر له .

قلت له : وفي موضع ما لا يدركه يكون في فواته على ما كان عليه قبل ذلك ؟

قال : هكذا عندى في ذلك •

قلت له : فإن أخره في هذا اليوم لا مانع له وقصده أن يرمى في هذا الوقت فعرض له أمر لا يقدر معه على الرمي حتى فاتته ؟

قال : فإذا كان في الوقت للرمي بعد سعة فتأخيره في غير مخاطرة ولا تفريط واسع له ، ولا بأس به عليه ويكون العذر إن عرض له مانع بصدده لجوازه ، وإن كان ينبغي له أن يعجل في أدائه مخافة الحوادث بالمنع ، فإن أمر الله تعالى في حدوثها لا يدري والتعجيل أولى فإنه لسعة تأخيره يبقى على عذره في موضع عدم تفريطه ، ويخرج فيه من القول على فواته على معنى ما ذكرناه في الناسي ، والمنوع فيما مضى شأنظر فيه •

قلت له : وإذا فاتته الرمي لهذه الجمرة يوم النحر ، هل له أن يرميها ليلة النحر كان فواته لعدم في علم أو جهل في نسيان أو عجز أو ما أشبه ذلك •

قال : قد مضى القول بأن الليل ليس بوقت لهذا الرمي في أكثر قول المسلمين ، وقيل بجوازه في القضاء لفواته ، وعسى أن لا يخرج من صواب الرأي لأنه معنى في البدل ، القول بهذا من الرأي فكأنه يخرج في هذه الوجوه كلها ، وفي جميع ما أشبهها لأنها في هذا المعنى على فواته سواء ولا فرق في ذلك •

قلت له : وإن كان قد بقي من الوقت فرجع إلى الجمرة ، وأخذ في الرمي فدخل عليه الليل قبل أن يتمه ، أو أنه لم يصل إليها إلا وقد غابت الشمس ، هل له أن يتم ما بقي في الليل إن كان قد رمى بشيء قبل أن يفوته الوقت أو يرمى الكل إن كان لم يدرك شيئاً من الرمي في وقته ؟

قال : ألم أقل إنه قد قيل في الرمي إذا غابته لغروب الشمس في قول الأكثرين ، أو الفرق منها على قول ثان أنه قد غابته ، وعلى غواته لانقضاء وقته فيؤخره إلى الغد ولا يرمى في الليل ، فإنه ليس بوقت في الرمي في هذا الموضع وعلى قول ثالث فيجوز على غواته قضاؤه في الليل والنهار ، وعسى أن لا يعيد من الصواب في الرأي ، لأنه على غوات وقته قد صار معنى في البدل ، ويجوز قضاؤه فيهما ، ولا فرق على هذا فيها ، لأن كل واحد منهما ليس بوقت له في الأصل فلم يمنع من أن يقضى على وجه البدل في أحدهما فيطلق في الإحرام أنه لا يجوز الرمي في الليل على حال في هذا الموضع ، فإن كان كذلك فهو الوجه للرأي الأول وإلا فلا معنى له .

وإن كان ليس بوقته في الأصل وعسى أن يكون هو العلة لمن رآه فإن الصلاة على غواتها في الوقت الذي هو الذي لا يجوز أن يؤتى بها على وجه البدل في غيره ، فيقضى صلاة النهار في الليل ، وصلاة الليل في النهار ، وإن كان ليس بوقت لها في الصلاة ولا لشيء من فرض الصلوات جزماً ويجوز فتجزى بلا جدال فيما عدا الأوقات التي لا تجوز فيها الصلاة على الإطلاق ، ونفس المنع من بدل الرمي على غواته في الليل بدل بالمعنى على أنه ليس بوقت للرمي قطعا على حال حتى في البدل .

وعلى قول من أجاز في البدل فإن كان قد رمى في الوقت بشيء من الحصى جاز له فيما بقى أن يتمه في الحال على أثر ما مضى له في وقته ، ولا يمنع لغروب قرن من الشمس ولا غروبها على قياد لأنه ليس بمنزلة الصلاة فيمنع من تمامه حتى يتم غروبها .

وعلى قول من لا يجزى في الليل ويأمره أن يؤخره إلى الغد من يوم الذخر فعسى أن يخرج في أن عليه في الرمي أن يستأنفه أو يجوز له أن يبنى على ما قد رماه في وقته لتمامه معنى الاختلاف بالرأي ، إعادة الكل لمعنى الخروج من شبهة النزاع بالرأي فيما يجزى أولا مع الممكن أولى ، والله الموفق .

قلت له : فإن هو لما فاتته أخره عن اليوم الأول إلى الثانى أو الثالث من أيام منى ، ثم قضاها قبل أن يقضى هل عليه أكثر من دم ؟ قال : لا أعلم أن عليه أكثر من ذلك •

قلت له : ويجوز له أن يؤخره إذا فاتته إلى آخر أيام منى أم لا ؟ قال : فهو على فواته يكون بمنزلة الدين عليه وتعجيل أدائه أولى ، ولا بأس عليه فى تأخيرها ما قضاها فى أيام منى إن صح ثبوته فى النظر ما أرى ، والله أعلم ، فينظر فى ذلك •

قلت له : وإن هو تركه لا لعذر حتى انقضت أيام منى ، ولم يرم هذه الجمرة أفسد عليه حجه أم لا ؟

قال : فإننى لأراه إن صح نظرى على عدم عذره قد قضى فأساء وعليه دم ، وأما فساد حجه فلا أعلمه من قول المسلمين ، وعسى أن يلحقه معنى القول بفساده فى رأى بعض المخالفين ، ولا يبين لى فى ذلك •

قلت له : وإذا هو رماها بسبع حصيات كما به يؤمر وكبر مع كل حصاة تكبيرة ، ودعا بما فتح الله له من الدعاء ، فألى أين يمضى ، من أى وجهة يكون انصرافه عنها ، وماذا يعمل بعد ذلك ؟

قال : قد قيل إنه يمضى عنها إلى رحله من حيث جاءها من بطن الوادى فيذبح إن كان عليه هدى ، ثم يحلق أو يقصر ، والحلق فى هذا الموضع أفضل ، فينبغى له أن لا يتركه إلا من عذر ، والله الموفق •

وعنه فى موضع آخر : وإذا بلغ إليها وأراد الرمى لها فيؤمر بعد طلوع الشمس أن يأتيتها من بطن الوادى فيرميها بسبع حصيات يكبر الله تعالى مع كل حصاة تكبيرة ، ويستحب له قبل الرمى أن يقول : اللهم

اهدنى بالهدى ، ووفقنى للتقوى ، وعافنى فى الآخرة والأولى ، وإن  
قال : اللهم اهدنى بالهدى من عندك ، وانشر على من فضلك وانزل  
على من بركاتك فحسن من القول ، ثم يمرىها بالحصى على أثرها فيقول :  
الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر •

وعلى هذا يعمل فى الرمى فى كل حصة حتى يستكمل السبع جميعاً  
وفى آخرهن يقول : والله الحمد ، ثم يقول : اللهم هذه حصياتى وأنت  
أحصى لهن منى فتقبلهن منى ، واجعلن فى الآخرة ذخراً لى وأثبني  
عليهن غفرانك ورضوانك ، وما أشبهه بما فتح الله من الدعاء فإنه ليس  
بمحدود فى الأصل وعلى إتمامه الرمى فيرجع عنها فى الحال مع المقدرة  
من حيث ما جاء الى رحلة ، فيذبح ما كان عليه من نسك الهدى ، وبعد  
هوته بالذبح على الواسع فيحلق أو يقصر ، والحلق أفضل •

وإن صلى بمنى فى مسجد الخيف أو غيره منها صلاة العيد ركعتين  
من غير تكبير فحسن ، وفضل ، وليس من اللازم عليه أن يصليهما بمنى ،  
ويستحب أن قدر على أن يذبح هديه بيده أن يفعل ، فإنه مما يؤمر به ،  
والذبح أن يضع يده عند وجهه له فيقول باسم الله منك وبك ، وإليك اللهم  
هذا نسكى فتقبله منى ، كلما تقبلت من إبراهيم خليلك ، فاجعله فداى  
من النار •

وإذا حلق أن يقول : اللهم بارك لى فى تفشى وأغفر لى ذنوبى ،  
واشكر لى خلقى ، وينبغى له فى قول المسلمين أن يكثر من قول :  
الحمد لله رب السموات ورب الأرض رب العالمين ، وله الكبرياء فى السموات  
والأرض ، وهو العزيز الحكيم فى جميع مواقفه ، وإن هو مع ذلك أخذ  
من عفا لحيته وينتف إبطيه وقلم أظافره ، وحلق عانته ، فهو مما يؤمر به فى  
قولهم ، وإذا حلق أو قصر أحد على حال فأببح له على الإحلال جميع  
الحلال إلا النساء والصيد ، ومختلف فى اباحة الطيب حتى يزداد البيت  
ويؤمر أن يعجل الزيادة فى هذا اليوم ، وإن أخر إلى الليل أو الغد فلا

بأس عليه وأعجله أفضل له ، وإذا أراد الزيارة لأداء الفرض فيؤمر في المستحب له أن يغتسل لطوافه بالماء إن أمكنه ، وإلا أجزاء الوضوء ، ثم يأتى البيت في وضوئه على طهارة من بدنه وثوبه فيدخل المسجد من باب بنى شيعة فيها يؤمر به ، وليس بفرض وعند الدخول ، فينبغى له أن يقول : اللهم قد أعنتنى على نسكى فسلمه لى ، وتقبله منى ، اللهم إنى أسألك مسألة العبد الذليل المعترف على نفسه بذنبه وأن تغفر لى ذنبى ، وتحسن جائزتى مفلحاً منجماً قد قضيت حاجتى ، فأعطنى سؤلى وأعصمنى من سخطك فى بقية عمرى ، حتى ألقاك على ما تحب وترضى ، ثم يدخل المسجد فيمضى إلى البيت إلى الحجر فيقف فيقول فى قربه وعند الحجر الأسود من الدعاء عنده والمسح له إن قدر عليه بلا إذن يؤذى أحداً والإشارة إليها لكونها فى موضع الزحام تكفى عن الاستلام مثل ما قد مضى بذكره ولإرشاده فى طوافه لعمرته فإنهما فى القول والعمل سواء ، لا فرق بينهما لأنه لا يختلف فى قدوم ولا حجة ولا عمرة •

وعلى كل حال فلا بد له فى طوافه من عقد النية بالقلب عليه فى فرض ولا نفل قبل الدخول فيه ، وعلى هذا فيحتاج إلى هذا الموضع أن ينوى به الأداء الفرض عليه ، فإنه من اللوازم ، وإن عبر بلسان مقاله عما نواه فى بآله ، اللهم نيتى واعتقادى أنى أطوف بالكعبة البيت الحرام لأداء فرض الزيارة على سبعة أشواط من الحجر إلى الحجر طاعة لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، زاد أو نقص فلا بأس مانوى أداء ما لزمه من فرض طوافه فيلوذ بالركن حتى لا يرى الباب فيأخذ فى الطواف ، فيعمد ويقول فى طوافه فى كل شوط منها مثل ما فعله وقاله فى عمرته تكمل سبعة أشواط كلها غير داخل لشيء من الحطيم فى شيء

منها ، فاذا أتمها صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السلام بلا إيذاء لأحد من الناس وإلا فحيث أمكن من المسجد الى الحطيم ولا بأس .

وبعد الفراغ منهما ومن الدعاء بما فتح الله له على أثرها فيأتى زمزم فيشرب من مائها ، ويصب على رأسه ويقول هناك مثل ما قال في عمرته أو ما أشبه ذلك ، فيأتى ليسعى بين الصفا والمروة ، فيخرج إليه من باب الصفا ليسعى فيما بينهما على نية يقدمها له أداء لوجوبه عليه ، قربة الى ربه فيقول ويعمل في هذا السعى لحجة مثل ما فعله وأتى به فعله في السعى لعمرته ، ولا فرق في قول ولا في عمل ، وقد مضى القول بأنه يؤمر بأن يصعد على الصفا والمروة الا وأنه من المستحب له قدرا يرى الكعبة لا غير ، وان لم يصعد عليهما لعجز أو منع أقام في أصلهما ، وأخذ في السعى فيما بينهما ولا بأس .

وان كان لغير علة فقد مضى في حق الأكل والأولى والأفضل ، ولا شيء عليه فيمضى من يومه أو ليلته للمبيت بمنى ، ورمى الجمار أيام الرمي ، ولا ييات بمكة بعد الزيارة ولا يقعد بها حتى يصح بلا مانع ، وإذا سار من مكة إلى منى وقدم إليها فینزل بها من وراء العقبة ويبقى على حاله فلا يرمى الجمار في يوم الذخر ولا في غيرها من أيام منى إلا بعد الزوال ، ويؤمر إذا زالت الشمس أن يغتسل بالماء فيما يستحب له إن أمكنه والا أجزاء الوضوء ، وليس بالزمر ، ثم يأتى الجمرة التي مما يلي المشرق فهي الأولى ، ويجعلها على يساره فيرميها على نية يقدمها بسبع حصيات يكبر الله تعالى من كل حصاة تكبيرة ، وآخرهن يقول : والله الحمد ، ثم يقدمها قليلا ويقول : اللهم اجعله حجا مبرورا ، وسعيا شكورا ، وذنبيا مغفورا ، وارزقنا نظرة وسرورا .



ثم يتقدمها فيدعو بما دعاه على الصفا والمروة ، ويسأل الله تعالى ما بدا فيقول ثلاثا ويمضى الى الجمرة الثانية الوسطى فيجعلها على يمينه فيرميها على نية بسبع حصيات يكبر الله مع كل حصاة منهن تكبيرة ، ويقول في آخرهن : والله الحمد ، ثم يتقدمها الى المسيل فيجاوزها الى جهة الكعبة ، ويستقبل القبلة فيدعو بمثل ما به مع الأولى دعاه فيطيل ، فانه يؤمر أن يكون وقوفه عندها أطول من الأولى فيذكر الله تعالى ، ويثنى عليه ، ويصلى على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، ويدعو لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات فيمضى يتقدمها ، فيأتى الى جمرة العقبة من بطن الوادي ، واذا بلغ اليها فيقول : اللهم اهدني بالهدى ، ووفقني للتقوى ، وعافني في الآخرة والأولى ، ثم يرميها بسبع حصيات فيكبر الله مع كل حصاة مثل ما كبره مع الأولى والثانية الوسطى .

فاذا فرغ من رميها ولى عنها في الحال منصرفا ولا يقف معها أبدا لذكر ولا لدعاء ، وهكذا في الرمي يفعل وعلى هذا يعمل في اليوم الثاني والثالث من أيام منى من الاغتسال والوضوء والرمي والمقال بعد الزوال ، ويكبر فيهن بعد كل صلاة فان تعجل في يومين دفن عند جمرة العقبة ما بقى عليه من الحصى ، وراح الى مكة قبل الليل نافرا ولا إثم عليه ، فان تأخر حتى تغرب الشمس فلا نفر له في الليل ، وعليه الوقف للرمي في اليوم الثالث من أيام منى ، ولا إثم عليه ، فان نفر لزمه الجزاء بالدماء ، وكان عليه في قول المسلمين لكل جمرة منهن دم ، ، واذا مضى اليوم الثالث من أيام منى فقد انقضى أمر الحج ، ولا رمى بعدهن ، وإن رمى على رجوعه الى مكة بعد أن قضى حجه فإثم مناسكه فيؤمر أن يلج على ذكرربه لقوله تعالى ( فاذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذاكركم آباءكم أو أشد ذكرا ) فينبغي له أن يكثر من ذكره امثال أمره ، وأداء

لما يقدر عليه من واجب حق شكره ، وطوبى إن كان الناسك وحسن  
مآب .

فإنه ما بقى عليه بعد الرمى للجمار أيام منى فى أعمال الحج  
شئ من المناسك غير الوداع لمن أراد الخروج من مكة ، ومهما أراد الرجوع  
إلى بلاده فيودع ولا يخرج من مكة حتى يكون آخر عهده بالبيت وداعا  
يطوفه فى وضوئه على طهارة كاملة من الحجر إلى الحجر أسبوعا ، فيركع  
ويأتى زمزم فيقضى حاجته من مائها شربا ، وعلى رأسه صبا ، ويدعو  
فى هذا الموضع مثل ما دعا فيه للعمرة ، ثم يرجع إلى الملتزم فيحمد الله  
ويسبحه ويهلله ويكبره ويثنى عليه ، ويصلى على النبى صلى الله عليه  
وآله وصحبه وسلم وقدر بما عليه ما فتح الله له ، ويسر من غير أن  
يجد فيه بشئ لا يجوز غيره .

ويستحب له مع المكنة لمن قدر أن يقوم عليه معتمدا على أسفكة  
الباب من يده اليمنى قابضا باليسرى ، لاصقا بطنه بجداره إن أمكنه ،  
والا فيقوم حياله ويدعو ويقول :

اللهم لك حججنا ، وبك آمنا ، ولك أسلمنا ، وعليك توكلنا ، وبك  
وثقنا ، وإياك رجونا ، فتقبل نسكتا واغفر ذنوبنا واستعملنا بطاعتك .

اللهم انا نستودعك ديننا وإيماننا ، وسرائرنا وخواتم أعمالنا ،  
وصلى الله على سيدنا محمد النبى وآله وسلم ، اللهم اقلبنى منقلب  
المدركين رجاءهم ، المقبول دعاءهم ، المبرور حجهم ، المغفور ذنبهم ،  
المحطوطة خطاياهم ، المطهرة قلوبهم ، الراشدة أمورهم ، منقلب من لا  
يعصى بعدها لك أمرا ، ولا يحمل وزرا ، يركب بعدها بطلا ، ولا يقتتنى

جهلا ، منقلب من عمرت بذكرك لسانه ، وشرحت به للإسلام صدره ،  
وأقررت بعد الموت عينه ، وخوفت بطاعتك قلبه ، وأسهرت بكتابك ليله ،  
وأصمت بعبادتك نهاره ، وركبت بكتابك ملته ، وشييت بهولك رأسه ،  
وأدمعت من مخافتك عينه ، وأحصنت بتقواك فرجه ، واستعملت بطاعتك  
أركانه ، وعصمت من المآثم جانحه وأمنت في سبيلك نفسه •

اللهم انظر الى بعين الرحمة نظرة تتفعلنى بها في الدنيا والآخرة ،  
فانى عبدك ابن عبدك ابن أمك ، حملتنى على دابتك ، وسيرتنى في بلادك  
حتى أقدمتنى منك •

اللهم وهذا بيتك ، وقد رجوت بحسن ظنى بك أن تكون قد غفرت لى  
ذنوبى ، فإن كنت غفرتها فاردد عنى رضىاً وقربنى إليك زلفى ، وإن  
لم تكن غفرتها فمن على الآن بمغفرتها قبل أن أتباعد عن بيتك هذا ، وإن  
انصرافى غير راغب عنك ، ولا عن بيتك ولا يستبدل بك ولا ببيتك •

اللهم لا تجعل هذا آخر العهد منى ببيتك الحرام ، فأغفر لى  
وارحمنى إنك أنت أرحم الراحمين ، ولا تنزع رحمتك عنى •

اللهم احفظنى عن يمنى وعن شمالى ، ومن ورائى ومن أمامى ،  
فإذا أقدمتنى يارب أهلى فاكفنى مؤنتى ومؤنة عيالى ومؤنة خلقك ،  
فإنهم عبادك فأنت أولى بهم منى ، ومن جميع خلقك •

ثم يمضى وهو مخزون على فراقه لبيت ربه ، فإذا أركب راحلته  
فينبغى له أن يقول : الحمد لله الذى هدانا للإسلام ، وعلمنا القرآن ،  
ومن علينا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم •

الحمد لله الذى جعلنا من خير أمة أخرجت للناس ، سبحان الذى

سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ، وأنا الى ربنا لمنقلبون آييون تائبون  
عابدون لربنا حامدون ، ذاكرون شاكرون والى ربنا راغبون ،  
وإنا إن شاء الله عابدون •

اللهم إنا نعوذ بك من وعشاء السفر ، وكآبة المنقلب ، وسوء النظر  
فى الأهل والمال والولد ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ،  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم •

وقد مضى بالرمى والوداع جميع ما يكون عليه من المناسك فى حجه  
فانقضى ، وإنما هذه لاحقة فضل ، والله يؤتى فضله فمن شاء من عباده  
فانظر فى هذا كله أيها المريد والعمل بلوازمه ، وما أردته من نوافله ،  
والله الموفق من أراده ، وسعى اليه فى طريقه بخير والحمد لله ، فهذا  
ما قدر الله لنا من ذكره فى الدلالة لارشاده على أداء العمرة وفرض  
الحج ، وسنه فى وجوبه ونفله من لحن الإحرام لهما الى تمام مناسكهما ،  
وإنا لنرجو أن يكون فيما أوردناه فى هذا الباب من العبارة عن صفة  
صورة الحج الظاهر كفاية من الوصف بالقول لمن كان له أدنى فهم  
ودراية ، فان فيها لمريده نوع هداية فى تصريح كشف صريح صحيح عن  
صورته اجمع حتى عن السوابق فى المقدمات ، واللوائح بتمامها  
من غير تفريخ بشىء من أحكامها إلا ما شاء الله تعالى من دليل ذلك مما  
جرى به القلم عن تعمد منا فى ذكره ، الا على التقريب فى جمعها مجردة  
على التوالى لمعنى سهولة حفظها بقدر ما لا يكدرها ، ولا يصعب أمرها  
وعلى كل حال ، فاذا فعل فى حجه أو عمرته هذه الخصال أو ما يلزمه منها  
فى عمل أو مقال فقد أتى بصورة الحج كاملة وسرها الذى به حياتها  
وقوامها فى ذاتها هو الاخلاص ، فانه هو الموجب على وجوده

ودوامه للخلاص ، لأنه لصور أعمال العباد بمنزلة الروح من الأجساد ،  
وما تجرد منها عن سره ففى حيز الفساد •

فبالحق على كل امرئ ذى بال أن يحرض على لزومه فى كل حال ،  
فلن كل عمل خلا من سره فعناء وكونه فهباء ولعزة وجوده فى الناس قل  
الحاج وان كثر فى الركب ، فان سر الحج ، ولباب العج والشج ، ومن  
لم يكن له من أنوار أسرارهِ يصيب فهو فى الحقيقة ممزوج فى طريقه ،  
كأنه لم يحج والتارك لما لا يتم إلا به ليس بمخلص حقا لتركه بعض  
ما عليه ، ومثل ذلك من أرادهِ على إتمامهِ لغير الله تعالى لأن ، المشاب  
غير خالص ، والدين لا يتم فيصح فى كونه الا بتمامهِ •

ومن كان مقبلا على شئ من المعاصى بارتكابه لكبير إصراره على  
صغير ، فعمله مردود عليه لفساده ، لأن الله لا يقبل من أعمال عباده  
إلا ما خلص لوجهه من جميع الناس ، فليحذر أن يكون له من عمله ،  
وما يسعى من عمله إلا الكد والعناء والنصب ، ولا يبقى مع ما وراءه  
من الدمار ، فى دار البوار جهنم يصلونها وبئس القرار ، والعياذ بالله  
منها ، ومن كل عن يهدى إليها أنه كريم • تمت المسألة فله دره من  
فقيه ماهى •

### \* مسألة :

ومنه وفرائض الحج التى لا يتم الحج الا بها بالاجماع عليها من  
المسلمين بلا اختلاف منها ما دلت عليه السنة ، وناطق الكتاب أولها  
الاحرام والوقوف بعرفات ، وزيارة البيت الحرام يوم النحر بعد  
الذبح ، فهذه فرائض متفق عليها فمن فاتته خصلة سها فلا حج له ، وإن

أسدها بما هو يفسد به الحج فسد حجه ، وهى قواعد الحج التى يخرج بها مسائل الحج فى كل ما يلزمه من الاحرام من حدث فيه •

وأما العمرة فقد قال قوم : إنها فريضة ، وقال قوم : هى من شروط الحج ، وهى فى أشهر الحج متعة ، ومن اعتمر فى أشهر الحج كان متمتعاً ، وإن كانت فى غير أشهر الحج كانت تامة ، والاحرام فيها واجب كالاحرام فى الحج والطواف بالبيت والسعى والاحلال والعلق والتلبية فى الاحرام سنة والنية فرض فى الأعمال كلها من فرائض الحج وغيره ، فالنية واجبة ، والطواف للزيارة بالبيت فرض والتسبيح والتكبير الذى يقال فى الطواف سنة ، والدعاء مستحب والوقوف بعرفات إلى الليل فرض ، والدعاء والذكر فيه سنة ، واجماع وهو شئ غير محدود ، والإفاضة من عرفات بعد غروب الشمس سنة ، فمن أفاض قبل الغروب لم يتم حجه ، لأن الوقوف الى الليل فرض ، والإفاضة سنة ، والوقوف عند المشعر الحرام سنة ، وقال قوم : فرض ، والإفاضة قبل طلوع الشمس عند المشعر الحرام سنة ، ومن تخلف حتى تطلع الشمس لزمه فيه الجزاء ، ورمى الجمار سنة ، ومن لم يرم جمرة العقبة لزمه دم ، ومن حلق قبل أن يحل احرامه لزمه دم لحلقه حتى يرمى جمرة العقبة ، ثم يذبح ثم يزور البيت ويؤمر ويرمى بتعجيل الزيارة يوم النحر للفريضة ، وإن آخر ذلك لم يلزمه شئ اذا زار ، فاذا ذبح وحلق فقد حل من احرامه وحل له الحلال الا النساء والصيد حتى يزور البيت •

وهن جامع فى الحج وهو محرم فسد حجه ، وإن زار وطاف بالبيت وركع خرج وسعى بين الصفا والمروة والسعى سنة ، والدعاء على الصفا والمروة يستحب ومن يترك السعى لزمه دم ، ومن لم يزر فوطىء النساء

فسد حجه ، ولا حج له ، والوداع سنة ، ومن لم يودع لزمه الجزاء دم •

ومن بات بمكة ليالى منى بعد الزيارة لزمه دم ، وفي كل ليلة دم إذا بات ليلة فعليه الجزاء دم ، ولا الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ( فمن فرض فيهن بالحج أحرم فيهن فلا رفث وهو الجماع ، فمن جامع فسد حجه ، ولا فسوق والفسوق معصية الله فمن عصى الله في الحج بما يلزمه الجزاء لزمه ، ومن عصاه وفسق بشيء لزمه فساد الحج مثل الجماع فسد حجه ، ولا جدال في الحج وهو الخصام ، فمن خاصم وجادل بالباطل فعليه الجزاء طعام مسكين •

وكل ما يلزمه فيه الجزاء مما كان في فرض الاحرام ، لأنه فرض عليه الحج ، لا يمس المحرم الطيب ولا يطيب بدهن ولا غيره مما فيه عرف الطيب ، وإن فعل لزمه الجزاء في ذلك دم ، ولا يلبس قميصا ولا عمامة ولا كمة ، ولا يغطي رأسه ولا يعقد على نفسه بخيط ولا بثوب ، فإن فعل شيئا من ذلك متعمدا لزمه الجزاء دم •

ومن لم يحرم من الميقات حتى يجاوزه أحرم حيث ذكر ، ولو من الحرم ولزمه لتركه الإحرام من الميقات دم ، وإن غطى المحرم رأسه لزمه دم وإن اصطاد أو أكل لحم صيد أو قتل صيدا في الحرم لزمه لكل شيء من ذلك جزاء فعله • وإن غطى رأسه خطأ أو لبس خطأ خلع ذلك ولبى ، وإن دام يوما لزمه على الخطأ دم •

وإن جاء المحرم عدو ولبس آلة الحرب وهدى بدم ، وإن لبس

القبى لزمه دم وفي لبس الحرير دم ، وفي لبس الحلى دم الا الخاتم ،  
وان قطع نفسه لزمه دم ، وان قطع غيره فأدمى ففى الدم دم ، وان  
نتف شعرة من شعره فعليه إطعام مسكين ، وفي اثنتين مسكينان وفي  
الثلاث الى ما أكثر دم \*

وان حلق لزمه دم ، وان قطع ظفر لزمه طعام مسكين ، وفي  
الظفرين مسكينان وفي الثلاثة الأظفار دم \*

وان ترك الهرولة بين النصف والمروة لزمه دم ، وان قطع شيئاً من  
شجر الحرم لزمه الجزاء بما يحكم به الحكماء من ذلك جزاء مثل ما  
قطع من ذلك \*

وان قتل شيئاً من الصيد حكم عليه ذوا عدل جزاء مثل ما قتل من  
النعم يحكم عليه بقيمة مثله قل أو كثر على ما يحكم به الحكماء  
وأكثره بدنة وأقله طعام مسكين هذا في الشجر والصيد ، وكل من قتل  
شيئاً من صيد الحرم فعليه الجزاء إلا الفأرة والحدأة والغراب والقراد  
والكلب العقود والحية والعقرب فان هؤلاء لا جزاء على من قتلهم في  
الحرم ، لأنهن ضارات \*

وفي الجراد حكومة وقيل تمر ، وفي الذرة لقمة أو قبضة من طعام ،  
وفي القملة حبة أو بسرة ، وما أطعم عنها فهو خير منها ، وفي الرخمة  
دانقان ، وفي الضب جدى ، وفي الضبع كبش ، وفي الأرنب سخلة ، وفي  
الظبي شاة ، وفي الحمامة شاة ، وفي البقرة بقرة ، وفي الحمار جذور ،  
وفي النعامة بدنة ، وفي بيضة النعامة نصف درهم ، وفي ولد الحمار ولد  
جزور مثله \*



وفى بيضة الحمامة نصف درهم ، وذلك كله يرجع الى الحكومة ،  
وفى المجزلة من الشجر شاة ، وفى الدوحة جزور ، وفى العود درهم ،  
وفى القضيب الصغير نصف درهم ، وفى الورقة طعام مسكين ، وهذا فى  
الشجر وانما هذا الى الحكومة العدلين •

وبجائز للمحرم أن يحرم بهيمان دراهمه ، وفى حقوقه ويحرز ماله  
إلا أن يضيع ، والتمتع إذا لم يجد هديا صام ثلاثة أيام فى الحج ،  
وسبعة إذا رجع تلك عشرة كاملة ، ذلك لمن لم يكن أهله حاضرا المسجد  
الحرام ثلاثة أيام فى العشر وسبعة بعد رجوعه ، والأيام المعدودات هن  
أيام التشريق ، والأيام المعلومات هن أيضا أيام العشر يوم عرفة ،  
ويوم النحر ، وأيام التشريق وذلك مطلوب فيه أن يذكروا اسم الله فى  
أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ، فهى على الذبح ،  
والأيام المعدودات هن أيام الجمار فى منى ، فمن تعجل فى يومين فلا  
إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه إلا لمن اتقى ، والحائض والغيب هما على  
أحرامهما ولا ينقض ولا يلبس المحرم الثوب ، ولا يستبدل بثياب غيرها ،  
والحائض تفعل كما يفعل الحاج إلا الطواف بالبيت حتى تطهر ثم تطوف  
طوافا واحدا لحجها وعمرتها يجزيها ذلك •

وفى بعض الحديث أن من طاف بالبيت من المحرمين فقد أحل من إحرامه  
والمحصور إذا لم يصل الى الحج بعث ما استيسر من الهدى ، وينحر  
عنه ثم يحل من إحرامه ويحج هو من قابل •

ومن كان به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ،  
فالصيام ثلاثة أيام ، والصدقة طعام ستة مساكين الى عشرة ، والنسك

شاة ، ومن كان به هوام تؤذيه في رأسه حلق وفدى بدم كما قلنا ومسائل الحج أكثر من هذا فاحتصرناه •

### ❖ مسألة :

ومنه وفيمن يكون محرماً بحجة أو عمرة أو يريد أن يحرم بهما أنه أن يطيب في إحرامه أو قبله أو تراه محرماً ؟

قال : قال الذى يؤمر به قبل إحرامه أن يدع من الطيب ما يبقى أثره معه ، وليس له من بعده مادام على ما به أن يمسه لإحرامه إلا أن يكون لما اختاره من ضرورة توجيهه على من نزل بها أو تجيزه له ، والا فمالئ من جوازه هو الوجه الحق فيه لا غيره في أحكامه •

قلت له : فهل أجازته في رخصة لمن شاء من قبله لإحرامه ، أو ماذا تقول في هذا ؟

قال : بلى في قول من أجازته في هذا الموضع من قومنا من حديث روه عن عائشة رضى الله عنها في آثارهم أنها قالت : على ما في الرواية : طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم إلا أنه ليس في قول أهل العدل إلا ما يدل على المنع من جوازه فيما نعلمه إلى حد ما نحن فيه من يومنا هذا إلا أن في الأثر عن ابن عباس رحمه الله أنه كان يكره للرجل أن يمس الطيب قبل أن يحرم بيوم ، وفي قول أبى المؤثر أنه يستحب له أن تبقى ذلك قبل أن يحرم يومين إلا وربما في بعضه ما يبقى أكثر •

قلت له : فإن فعله بالتمتع فأحرم على ما به من أثره ماذا عليه وإنه ؟

قال : فأحق ما به أن يلزمه ما فيه من كفارة وأن يتوب إلى الله في الحال توبة صادقة بقربها استغفار •

قلت له : فإن غسله فبالغ حتى زال أثره ، وبقي ماله من رائحة فأحرم بها ماذا يلزمه في هذا فتأمره به أن يعمله ؟

قال : فيجوز على ذا في جزائه لأن يختلف في لزومه له •

قلت له : فإن كان على ذلك في ثوبه لا في غيره ؟

قال : فالجزاء لا يكون فيه إلا على رأى من لم يجزه إلا أن يضطر إليه فيجوز له ، ويكون في التقدية على ما به من رأى جاز عليه اذ لا يصح أن يلزمه في قول من أجازة على حال ، فإلى أن يحرمه •

قلت له : فإن مسه في الحرامه بيده أو برجله أو ما يكون من جسده ماذا يلزمه في موضع خطئه أو عمدته ؟

قال : أن يجعل ازالته في الحال إن قدر بما أمكن من بدنه الا لما منع يقدر معه ، والا فليس له أن يؤخره عليه في العمد الجزاء بماله من كفارة ومختلفة في وجوده مع الخطأ •

قلت له : فإن نسي احرامه حال فعله أو ذكره فجمد احرامه ؟

قال : فأحق ما بالجاهل على هذا من أمره وأن يؤخذ بالجزاء فيلزمه ما به من كفارة الا على رأى من جعله بمنزلة الناسى في هذا الموضع ، فإنه يجوز لأن يكون على ما به من قول بأنه لا شيء عليه ، وقول الا أن يبقى يوما وليلة ، وقول يوما أو ليلة ، فإن ذكره فتركه لما أجازة له فالدية والا فهو من العمد بما فيه ما أظهر •

قلت له : وإن أريق عليه كرها أو جعل به على حين غفلة أو في منامه القول فيه ؟

قال : فهذا لا من فعله فيجوز لأن يختلف في جزائه قياسا على مثله الا أنه يعجبني أن لا يلزمه لكثرة بعده عن محله •

قلت له : فهلا يلزمه على هذا في قدرته أن يميطة عن نفسه من  
ساعته ؟

قال : بلى فان تركه فالكفارة من ورائه بعذر كان أولا •

قله له : فان كان في موضع ماء أو موضع وهو لا يديره فتطهر به  
أو قعد عليه ؟

قال : فعسى في هذا أن علق به من لونه من لونه أو ريحه أن يكون  
من الخطأ بما فيه •

قلت له : فان دخل على أحد من العطارين فعلق به من روائح  
عطره ؟

قال : فلا بأس به فلا شيء عليه الا أن يتعرض لما أصابه فيلزمه  
من جزائه ما فيه لعدم عذره •

قلت له : فان عمل به فتركه على حال ولم يجهل من ساعته مع  
القدرة في زواله ؟

قال : قد قصر فالجزاء لا يزم له على هذا فلا بد له من أن يكفر •

قلت له : فلان شمه وأراد الخلاص ما الذي له عليه أخبره به فقد  
أهمه ؟

قال : فان كان لما أجازه فالفدية من بعده ، والا فالتوبة والجزاء على  
من فعله لعدمه ومختلف في لزومه على من لا يدرى منعه فجعله ، أو نسي  
إحرامه أو أخطأ به ما أراده من مباح له •

قلت له : فان أتاه من ريح مصادفة فولوج أنفه ماذا يلزمه ؟

قال : قد قيل لا شيء في هذا الموضع الا على من تعمدته في قول  
من نعلمه •

قلت له : فان كان في ظرفه فبدا له يوما أن ينقله من موضعه الى  
آخر ، ولما حملة هاج به من عرفه ؟

قال : فهذه مثل الأولى إن استنشقه أولا •

قلت له : فان أصابه على هذا من رائحته أو لونه في بدنه أو ثوبه ؟

قال : فالذي به يؤمر في ثوبه أن يطرحه ، وفي بدنه أن يغسله من  
وقته إن قدره ، ولا شيء عليه غير أنى أراه من أنواع الخطأ ، فيجوز  
لأن يلحقه ما فيه الا أن يتعرض بالعمد يومئذ لما قد عرض له أو تركه  
لا لعجز عن إزالته فانه يكون من عمدته بما له من حكم على من فعله  
في موضع لإباحة أو المنع عمله أو جهله •

قلت له : فان جعله لغير حائل في أحد ثوبيه أو فيهما خوفا عليه من  
السرقه أو الغصب له من يده ؟

قال : فهذا موضع ضرورة فعسى أن يجوز مع الفدية ، هذا ما  
لا أراه لا غيره فان صح والا فبعض ما قال فيه على هذا من حفظه أنه  
يرجو أن لا شيء عليه والأول هو الذي أقوله فانتظروه •

قلت له : فان أخذ بصبي فاحتلمه أو دنى من الحجر الأسود فقبله  
فأصابه من طيب الذي جعل عليه في بدنه أو ثوبه ؟

قال : فان كان في ركوبه على علم بالذي بهما فهو من عمدته بماله  
في موضع الاضطراب اليه أو العكس من حكم ، والا جاز لأن يكون  
من الخطأ بما فيه من قول بدم وقول لا شيء عليه •

قلت له : فإن كان عارفاً بالذى بهما من قبل فنسى أن يكون يذكره حين كون مباشرته لما أتاه من الفعل ؟

قال : فهو بمنزلة من لم يعلمه وله وعليه في هذا ما في المخطيء من قول لأهل العدل ؟

قلت له : فالناسي لإحرامه حال فعله داخل في اسمه العمد ؟

قال : نعم ، في نفس الفعل لما به من حالة كونه من القصد لا ما زاد عليه ، فأنه منه ولا شك في غاية البعد +

قلت له : فإن تعمد يوماً لغير ما به يعذر جزماً ؟

قال : فالكفارة لازمة له فلا بد منها ، وإن ندم فأظهر توبته واستغفاره +

قلت له : فهل في لزومها من بعد التوبة في إجماع ؟

قال : لا أدريه إلا على أظهر ما فيه ، لأنها من حقوق الله بلا نزاع +

قلت له : فإن كان به داء في موضع من بدنه ، وهل له دواء ؟

قال : فيجوز له إن اضطر إليه لعدم ما به يجتريء من أنواع ما جاز على حال إلا أنه لا بد له على جوازه الأداء مما يلزمه به متى أمكنه ، فقدر عليه من الفداء +

قلت له : فإن قطره في أذنه أو في أنفه أو في عينه ، فالقول كذلك ؟

قال : هكذا معي في ذلك +

قلت له : فهل له أن يكتحل بما لا يطيب فيه ولا زينة ؟

قال : نعم ، قد قيل هذا ولا أعلم أن أحداً يمنع من جوازه ديناً  
ورأياً في هذا الموضع •

قلت له : فيجوز له بالإئتمد أم لا ؟

قال : قد قيل فيه انه من الزينة فلا يكتحل به ، وقيل لا بأس من  
وجع ولم يذكر أن عليه معه فداء •

قلت له : فالزعفران والورس والمسك والورد والغالبية والشوران ؟

قال : قد قيل في هذا جميعاً انها من الطيب إلا الشوران فانه من  
الزينة لا غير ، وليس من أنواع جنسه الريحان •

قله له : وما أصابه من الطعام أنه أن يأكله أم لا ؟

قال : نعم ، في قول ابن عباس وابن عمر وغيرهما ، وبعض كرهه  
إلا أن ما قبله أكثر •

قلت له : وإن عمد به فهو كذلك ؟

قال : هكذا معنى في ذلك •

قلت له : فهلا من قول بالمنع من أكله •

قال : بلى إن هذا في الآثار قد قيل إلا أن يكون قد أكلته النار ،  
والله أعلم بعدله •

قلت له : أفيجوز له شم الريحان ، وأكل ما فيه الزعفران ؟

قال : نعم على أكثر ما فيهما ، أو بعض كرههما •

قلت له : فان كان في شربه ؟

قال : فيجوز لأن يكون على ما في طعامه إن صح ما حضرني من  
جوابه •

قلت له : فهل له في الحنا أن يجعله في يده خضاباً أو في رجله ؟

قال : فأولى ما به أن يعد من الزينة فيمنع من فعله إلا من ضرورة  
تقتضى في حق من نزل بها كون الإباحة في مثله مع ما به من فدية وإلا  
فالتوبة ، والجزاء على من آتاه لا من جهة حله •

قلت له : وما كان في طلاء أو صبغ في زينة أو دخنة وكله سواء ؟

قال : نعم ، هو كذلك ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : وما كان في أخلاط من أنواعه فلزمه لاستعماله ما به فكم  
له من كفارة في احتماله ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أدري أن له في هذا الموضع إلا ما في آحاده  
من كفارة أن لو أتى منها واحد على انفراده •

قلت له : فإن أتى من أنواع جنسه ما زاد على الواحد كلا منهما  
منفردا عن الآخر بنفسه ماذا عليه فليزمه رايأ أو اجماعا ؟

قال : فعسى في الكفارة الواحدة أن تجزيه بجميع ما يكون في  
الوقوت من أنواع لأنها مؤتلفة ، وما كان في أوقات شيء فلكل منها  
في وقته كفارة على حدة لأنها مختلفة •

قلت له : فإن كان واحداً أو مجموعاً فكرره لا لما أجاز له أو  
العكس لدفع ما أضره ؟

قال : فهذه مثل التي من قبلها ، فالقول فيهما واحد فيجوز الاضطرار



في كل منهما أن لا يكون عليه في تكراره الا كفارة واحدة مادام على ما به في جميع مراته •

قلت له : فإن استعمله لغير ما أجاز له فأعاد في مقام واحد بعد ما غسله ؟

قال : نفى القياس ما يدل على أن ما بعد زواله وما قبله كل واحد جزاء إن صح ما أشبهه من الناس •

قلت له : فإن كفره ولما يزيله بعد ، ثم أردفه في وقته لهواه مرة أخرى ؟

قال : فكأنى على هذا من أمره أرى في كل واحد ماله من جزاء لأنه قد قطع بينهما فهو به أخرى •

قلته له : فإن تركه على حاله ولم يكفره حتى زاد مرة ثانية قبل زواله ؟

قال : إن هذا من التكرار فيجوز لأن يكون في المقام الواحد والمقامات على ما في موضع الضرورة أو الاختيار •

قلت له : فإن بقى على تركه لغير ما به يعذر أياماً فليس عليه الا جزاء واحد ؟

قال : نعم ، لأنها فعلة واحدة فأنى يصح أن تكون في كفارتها زائدة •

قلت له : فهل من فرق في هذا بين أن يكون منفرداً قارئاً •

قال : الله أعلم وأنا لا أدري في المصرح به الا أنهما على سواء فيما من كفارة ، وبعض أوماً الى جواز فرق ما بينهما بما أورده من

قوله في إشارة الى ما دل عليه ، فأجازه على رأى من التغليب في موضع قرانه دون إفراده ، لأنه شبهه باليمين الواحدة على من حنثها في معنيين ، فجاز ، لأن يلحقه بحلقه على ما بها من قول بكفارة واحدة ، وقول بكفارتين الا أن ما قبله أصح القولين لأنه في كون المنع من فعله لأحدهما لا يختلف في ثبوته ، فأقر أنه بالآخر لما يزيده غلظة ، والله أعلم فيلنظر في هذا كله .

### \* مسألة :

ومنه وفيمن أراد من الرجال أن يحرم بالحج أو العمرة ما الذي يحل له من الثياب في إحرامه ، وعليه أن يحرم ؟

قال : ففى الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى المحرم أن يلبس القميص والقلائس والعمائم والسراريات ، فالبرانس وما مسه ورس أو زعفران وأن لا يلبس الخفين الا من لا يجد النعلين فليقطعهما أسفل من الكعبين ، والذي به يؤمر أن يحرم في ثوبين إزار ورداء جديدين أن أمكنه في حاله ، وإلا فغسيلين لم يلبسا من قصرا أو غسلا وان كان خليقتين .

قلت له : فان هو أحرم في شيء من هذا الذي قد نهى عنه فحرم عليه مادام على ما به أو لبسه في إحرامه لا من ضرورة إليه عالما أو جاهدا بحرامه ماذا يلزمه فيه ؟

قال : فهو من ظلمه ، ولا شكر لأنه لا لما به يعذر في جهله أو علمه ، وعليه مع القدرة أن يبادره في الحال فينزعه ، لأنه من المحجور فليس له أن يدعه وأن يعجل التوبة الى ربه ، فيكون في ندم على ما فعله في جهل أو علم ، وأن يؤدي ما قد لزمه من دم ، لأن الجاهل وإن كان دون العالم في شدة الإثم فلا عذر له في ركوبه لما ليس له ، ولا بد له في هذا الوضع من الكفارة جزاء لله لما فيه من الغرم إلا

على قول من يجعله في منزلة الناسى ، فيجوز في عزمه لأن يكون على ما به من رأى لا في إثمه •

قلت له : فان كان ناسياً لإحرامه ما الذى عليه وله ؟

قال : فهذا أظهر من الجاهل عذراً فأنى يجوز أن يصيب من أجله وزراً إنى لإراه في عافية ما لم يعد اليه ذكر أو مختلف في جزائه لأنه قد تعمد فعله ، فقليل بوجوبه عليه ، وفي قول آخر حتى يكون يوماً وليلة ، وقيل يوماً وليلة والا فلا شيء فيه ، وليس في شيء من هذا ما يدل على بعده فيمنع من جوازه قولاً فإن تركه على حاله بعد أن ذكره لا مانع من زواله جهلاً أو مع اللعلم بحجه فله ، وعليه في هذا الموضع من تعمد ما لهما فيه من حكم في عذله ، وقد مر فكفى به والحمد لله دليلاً على هذا كله •

قلت له : وما كان من جبة أو قباء فهما مثل القميص إن لبسهما أم لا ؟

قال : نعم لما في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن لبس الأقبية ، وفي حديث آخر من طريق لعل أنه قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمجعرانة إذ جاء أعرابي وعليه جبة وهو متضمخ بالخلوق ، فقال : يا رسول الله إنى أحرمت بالعمرة وهذه على ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما الطيب الذى بك فاغسله ، وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك » فأمره أن يخلعها ولم يجز له للغير ما به يعذر أن يدعها إلا أنها مثل القميص في قياسها ، فيجوز لأن يكون على ما به يؤمر من يلبسها أن يخرجها من أسفل لا مما يلي الرأس إن أمكنه لا في ضرر ، والا فليخرجها من أعلى ولا بأس •

قلت له : فهل من قول بالمانع في زوالها من أعلى لمن أمكنه من أسفل ؟

قال : لا أدريه إيجاباً كلا ولا أرى ما جاء فيه إلا استحباباً ،

قلت له : فإن هي في رأسه نالتة ولما يرده حال نزعها فغطته ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أدري في حق من يلي به من الناس إلا ما فيه من قول أبي سعيد رحمه الله أنه لا يقع في رأيه موقع تغطيه حالة نزع اللباس •

قلت له : فالعباءة في هذا مثل الأقبية أم لا ؟

قال : نعم إذ لا أحد فرق ما بينهما لمعنى يدل عليه في خلعهما ، ولا في لزوم الجزاء على من لبسهما فأدخل يده في كميهما لظهور منعهما •

قلت له : كل جاء في القباء أن على من أدخل يده في كفه ما به من الجزاء ؟

قال : بلى إن هذا قد قيل به ، فلا يعذر على رده إلا أن في قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله ما دل على ما قبله والحمد لله حق حمده •

قلت له : فإن جعله على ظهره فأدخل منكبيه جاز لله ولا شيء ؟

قال : نعم قد قيل هل في القباء ولا أعلم أن أحداً يقول بغيره من الفقهاء إلا أن العباءة في صورة شكله فلا يصح إلا أن تكون في هذا كمثله •

قلت له : وما كان لبوس الحديد فهو كذلك ؟

قال : هكذا معنى في ذلك •

قلت له : فإن لبس السراويل أو الخفين لا لما به يعذر في حاله ماذا عليه ؟

قال : أن ينزعه مع القدرة من ساعته إذ ليس له أن يدعه ، ولا بد له من أن يكفر فيهرق دما إلا أن يكون بصيرا فيحتال على رجله أن يدخلهما في موضع واحد أو يقطع من خفه ما فوق الكعب إلا أن يكون في نفسه قصيرا والا فالجزاء لازم له بما فيه من الكفارة ، فإن علمته وإلا فسل به خيرا •

قلته له : فإن هو أدخل في خفه أحد رجله فجاوز كعبه ماذا عليه ؟

قال : فعسى أن يكون في هذا على ما لو أدخلهما جميعا في خفيه •

قلت له : فإن لم يجد إزارا يحرم فيه ولا نعلا يلبسه في رجله ، ماذا له وعليه ؟

قال : ففي الرواية عن جابر ابن زيد ، عن ابن عباس أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول : « إذا لم يجد المحرم النعلين لبس الخفين وإذا لم يجد الإزار لبس السراويل » ولا نعلم أن أحدا يعارض في ثبوتها ولا في جوازها لتنازلة الضرورة اليها إلا أنه مع الفداء وإن لم يذكره لما في مثله من دليل عليه •

قلت له : فهلا يجوز لمن لم يجد الإزار ولا الرداء أن يحرم في قميص وسراويل أو من بعد إحرامه على هذا أن يلبسهما ؟

قال : بلى في حق من اضطر اليهما ، ولا أعلم أنه يختلف في هذا لأن الرخصة لازمة لموضع كون الضرورة في لبسهما لما فيهما من فدية ولا بد فأنها به أولى •

قلت له : فإن كان ما لبسه في إحرامه قد صنع بالورس والزعفران أو مسه شيء من الطيب وأحرم فيه لمعنى أجازته له أولا ؟

قال : فلا أجد عليه قياسا لا بد له أن يفتدى بدم إن صح ما عندي

فيه حفظا له من الغير وقياسا ، وإن كان لا اختياره جهلا أو في علم فالتوبة والجزاء له بما فيه من دم ، الا على قول من يذهب في الجاهل أنه في منزلة الناس فيجوز لأن يكون على ما به من قول في الدم ، بأنه عليه وقول لا جزاء فيه لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الأعرابي في الجبة أن يخلعها وفي الخلق أن يغسله لا ما زاد عليهما من كفارة أو جبهها عليه فيهما جزاء لما أتاه من هذا في جهله ، وإن كان على وجه الخطأ فعسى أن يكون من الجزاء الى السلامة أدنى ، وإن كان من الاختلاف على حال لا يتعري وقد مر من القول ما دل بالمعنى على هذا كله .

قلت له : فهل يجوز أن يلبسه في احرامه من بعد أن يغسله ؟

قال : بلى إن كان قد ذهب عرفه ولونه فصار في حد ما لا ينقض عليه .

قلت له : فإن ذهب بالغسل أو غيره ؟

قال : فهو المراد لا ما سواه ، وقد حصل فكفى عن إزالتهما بالماء لمن أراد أن يقتصر عليه من العباد .

قلت له : فإن كان من نوع ما أظهر ريحه وخفى لونه أيجزیه زوال ما أصابه من الرائحة ، أم لابد من غسله لجوازه جزما ؟

قال : ان أولى ما بهذه على حال أن تكون جزءا من الأولى فكيف يصح أن يفترقا حكما ، ولا شك عند أولى النهي أن زوال ما به من الروائح الطيبة مجزئ له عن غسله بالماء ، وهم أكثر منا علما .

قلت له : فهل من اجازة في لبسه لمن بالغ في غسله فيبقى على ما به من الرائحة ؟

قال : بلى فى قول من أجازہ لا على رأى من يمنع جوازہ ، وفى قول الشيخ أبى سعيد رحمہ اللہ أنه يعجبه الا أن يكون عليه جزاء من زوك الطيب \* \* \* (١) فى احرامہ ولا يقدر على ازالته ولا يدرك احرامہ هذا ما اختاره فى أحكامہ \*

قلت له : وما لون بالشوران ماذا الأهل العلم فيه من قول فى هذا المكان ؟

قال : فهو من الزينة فيمنع من أن يجوز وأنه يعد من الطيب مثل الزعفران حتى يذهب لونه بغسل أو لبس أو من الزمان ، فيخرج عن حد ما به من الزينة والا فالجزاء فيه ، وفى قول آخر أنه ينزعه ولا شيء عليه \* قلت له : فالقلانس النهى عن لبسها فى هذا الموضع والبرانس ، ما هى وماذا على من لبسها ؟

قال : فالقلانس جمع قلنسوة وهى الكمة والبرانس هى الطويلة من أنواعها لا غير ، واحدها برنس ، فالرجل يمنع فى كل منهما فى لباسه فى هذا الموضع لأن إحرامه فى رأسه فليس له أن يغطيه بشيء الا أن يضطر اليه فيجوز له مع الفدية لحله ، فان تعمد لاختياره ذاكراً لإحرامه أو ناسياً حالة فعله أو على وجه الخطأ لما أراده من مباح جاز لأن يكون فى جزائه على ما فى مثله فى موضع علمه بحرامه أو جهله عموماً لما يجزه به فيأتى على أكثره أو كله \*

قلت له : فإن أحرم فى عمامة أو لبسها فى إحرامه فهو كذلك ؟

قال : معنى فى ذلك \*

---

(١) بياض فى الاصل \*

قلت له : فان خلع عن نفسه في إحرامه ما قد منع من لبسه ، ثم عاد اليه مرارا ؟

قال : فلان كان لما أجازته له فهي معنى لبسه واحدة بما لها فدية بدم لا مازاد عليها ، لا يحادها الا أن يخلعه على أن يتركه ، أو يكون في أصله لا على ما جاز فليزمه في كل مرة ماله من جزاء على اعدادها •

قلت له : فان تعمم ولبس القميص أو القباء أو السراويل فأحرم على ما جاز له أو لا ؟

قال : قد قيل فيها إن الكفارة الواحدة مجزية لما يكون من هذا في وقت واحد ، لأنها على ما به من كثرتها ليس هي الا لبسه لا مازاد عليها ، وما كان في أوقات مختلفة فلها في كل مرة يكون في وقتها كفارة على حدة الا أن يلبسها على ما جاز له ، فإنه لا يلزمه مادام على ما به الا كفارة واحدة •

قلت له : فإن كان في إعادة لبسها بعد الخلع شيء لما أجازته له وشيء على ما به من المنع ؟

قال : فلا بد في موضع الفرق من أن يعطى كل منهما ماله من حكم في الحق •

قلت له : فإن جمع في إحرامه بين الجبة والقميص ، أو القلنسوة والعمامة في لباسهما على ما جاز له أو يمنع منه الحرمان ؟

قال : فأحق ما بهذه أن يكون على ما مر في الثلاثة التي من قبلها إذا لبس هي الا بعضها فأنى يصح أن يكون لها في هذا الموضع غير مالها من قضية في عدلها ، وما صدق في الشيء على جنسه لم يجز الا أن يصدق على جميع ما تحته من أنواع الا ما أخرجه دليل لا شك فيه لعدم لبسه



في موضع العمد أو الخطأ ذكرا أو ناسيا لإحرامه علما أو جاهلا في حينه بحر أمه •

قلت له : فهل يجوز في التعمد لفعلها على العلم أو الجهل حالة الذكر أو النسيان على ما جاز له أولا وفي الخطأ أن يكونا في أنواع عن لباسه كلها ؟

قال : بلى إن هذا قد يكون في عمومه فلا يمنع من جواز كونه في شيء من أنواعه ، لأنه من الممكن لا من الممتنع الا في الخطأ وأنه على الخصوص فيما فيه يمكن أن يكون به في يومه •

قلت له : فإن كان لسا به من أذى أو مرض أو مخافة ضرر من عدو أو برد أو حر أو مطر ؟

قال : فيجوز له على هذا وما أشبهه من أمره الا أن عليه الفدية بدم ، وإن خلع ما لبس فعاد اليه مرارا فلا زيادة على الواحد مادام على ما به في هذا الموضع لعذره •

قلت له : فإن بلى في حاله بعدو يجاهره أو يخاتله فلبسها وتدرع معها ضرورة ليدفع عن نفسه ، أو ماله سر من يقاتله ؟

قال : إن لمن أوضح العذر فيجوز له ، وعليه الفدية في قول أهل السذكر •

قلت له : فإن خلعها على نية تركها لزوال ما أخافه فأجازها له ، ثم نزل به مرة ثانية فأعادها بعد أن نزعها ؟

قال : فأحرى ما به على هذا ، وإن جاز له أن تلزمه فدية أخرى •

قلت له : فإن انحل من العمامة طيها حتى بان أكثر رأسه أو كله فأعاد اليها ؟

قال : فان أولى ما بهذه أن تكون لبسة ثائية فوق الأولى •

قلت له : فإن فسخها أو زالت عن رأسه فردها أو استرخى كورها  
وهي به قائمة في مكانها لم تزل عنه فشدّها ؟

قال : فهذه على ما أرى في ردها بعد كون سقوطها من على رأسه  
أو فسخها مثل التي من قبلها وعلى العكس مرشدّها •

قلت له : فهل يجوز في سيفه أن يكون حامله في إحرامه فيجعل  
على عاتقه حمائله ؟

قال : بلى في موضع المخافة ضرورة إليه والا فلا •

قلت له : فإن لقي في إحرامه عدواً أو صار على مخافة من لقاءه  
أله أن يلوى على حقويه فوق إزاره رداء أو حبلاً فيعقده أو يغرره  
خوفاً عند اللقاء أن يسقط عليه ؟

قال : نعم ، الى عقده في نفسه ثانياً لا أعلم جوازه الا أن يكون  
في موضع الضرورة إليه ، فإن فعله فالكفارة على حال فيه ، وإن لواه  
فلا شيء عليه •

قلت له : فإن شده على وسطه من فوقه فالقول فيه على هذا يكون إن  
لواه أو عقده ؟

قال : نعم ، هو كذلك لعدم ما يدل على فسخ ما بينهما في ذلك •

قلت له : فإن كان به جراحة فربطها عمداً بخرقة ؟

قال : فإن كان لما به من ضرورة لا يقدر معها على حال بدون ما  
فعله أن يدفعها جاز له ، وعليه الفداء والا فالمنع من حقه فيلزمه في  
العقدة من ساعته مع القدرة أن يحلها ، ولأنه يكون الجزاء •

قلت له : ومن الحرام أن يعتقد على نفسه في بدنه شيئاً الا من ضرورة ما دام على ما به من الاحرام ؟

قال : نعم ، إلا هيمانه فانه قد رخص له فيه ، ولا أعلم أنه يختلف في جوازه لما به من حاجة اليه ، ولا شيء عليه •

قلت له : فهلا تخبرني عن الذي أجازوه في هذا الموضع ما هو ، وكيف يكون في الشيء ؟

قال : بلى إن قول أهل الرشد في وصفه أن يأخذه من طرفه فيدخله فيما أعد له من آلة مسكه أو في طيه فلا يخرججه من جانبه ، فانه من العقيد •

قلت له : وإذا كان ذا هو الذي من قصده لا ما زاد عليه ، فانهقد من جانبه الثاني لا بعمده ؟

قال : فهو من الخطأ بما فيه من قول في رأى الا أنه يعجبني في حق من بادره الى رده بأسرع ما قدره أن لا يلزمه شيء لما أراه من بعده عن محل الجزاء •

قلت له : فان أخذ بطرفيه لا لما أجازوه له فعقدما عليه ؟

قال : فهذا من العمد بماله من حكم في موضع كونه على ما به في حاله من نسيان لاحرامه أو ذكر له في علم أو جهل •

قلت له : فان ثنى العقدة مرتين ؟

قال : فهي مثل الواحدة أو تظن أن لهما كفارتين ، وليس كذلك في قول من تعلمه من المسلمين •

قلت له : فان عقد على نفسه في مواضع عدة ؟

قال : إن هي في الوقت الواحد الا مثل عقدة بما لها من كفارة  
وفي الأوقات المختلفة ، فلكل ما له من جزاء على حدة •

قلت له : فان حل ما عقده ثم رجع فرده ؟

قال : ففي هذه كل مرة الا أن يكون لما أجازره له ، فانه لا زيادة  
على الفدية الواحدة مادام على ما به من ضرورة اليه •

قلت له : وما لبسه في احرامه أو عقده على نفسه من أوله الى  
آخره فلم يحله في موضع ما ليس له فيلزمه ما فيه لحرامه ؟

قال : فإله أعلم والذي معي في هذا أن الدم مجزئ له فيه ، ولا أعلم  
أن أحدا يقول بما زاد عليه •

قلت له : فان صر في ثوبي احرامه أو في أحدهما شيئاً من الدراهم  
أو غيرهما ، فعقد عليه بحبل أو خيط أو بنفس ثوبه أو بهما ماذا يلزمه ؟

قال : فهذا مما قد أبيح له على حال فلا شيء فيه فليعلمه •

قلت له : فهلا من أجازره في إزاره ولا في ردائه أن يعقده على  
نفسه في احرامه لاختياره ؟

قال : نعم اذا وجد في موضع الاختيار الا ما يدل على المنع من  
جوازه ، لأنه غير الاضطرار •

قلت له : وإن أحد في شيء من هذا أكرمه على عقده أو لبسه ،  
ولم يقدر أن يمتنع من جوره لعجزه في نفسه ؟

قال : فيجوز له لأنه موضع ضرورة وعليه الفداء ، فان أمن من  
جوره لزمه أن ينزعه مع القدرة من ساعته ، ولم يجز له ، أن يدعه فان

بحجره حكم العمد بما فيه ، وان نسي في حاله فسها عن ذكره جاز لأن  
بحجره حكم العمد بما فيه ، وان نسي في حاله فسها عن ذكره جاز لأن  
يكون على ما في الناسي من قول •

قلت له : فان عقد عليه أو ألبس ما لا يجوز له في يقظته كرها  
أو في مثامه لا بأمره ؟

قال : فهذا لا من فعله فلا كفارة له على أظهر ما فيه قضى زمانه  
أو طال في مرة •

قلت له : فان قدر من بعد على زواله فتركه لا لما به يعذر في حاله ؟

قال : فيجوز الآن يكون لعمده على ما مر في مثله في موضع علمه  
أو جهله •

قلت له : وما لو اه من خرقة وبها شيء من الطيب على ما به  
من قرحه ؟

قال : فلا بأس عليه لجوارزه مع الفدية إن ألجأته الضرورة الى ما  
فعله ، والا جاز الآن يكون في جزائه على ما مر في موضع عمده أو خطئه  
فيما له أو عليه •

قلت له : فان زاده على هذا من طيب عقدا ؟

قال : فعسى في الدم الواحد أن يكون له مجزيا عنهما في موضع  
لزومه لا ذكر الله رشدا •

قلت له : فان وضع ثوبه في شيء من أنواع جنسه ، أو قعد عليه وهو  
لا يدري به فأصابه لونه أو ريحه لا باختيار نفسه ؟  
( م ١١ — لباب الآثار — ج ٤ )

قال : فهو من الخطأ بما فيه من قول في رأى جاز عليه •

قلت له : فإن بال فلم يجد ما به يتطهر من الماء في الحال أيجوز له أن يربط على ذكره خرقة حذراً من النجاسة أن تصيبه في بدنه أو ثوبه أم لا ؟

قال : نعم ، يجوز له ولا شيء عليه إلا أن يعقدها فيلزمه ما فيه •

قلت له : فإن ربطها بشيء آخر فلوانه على ذكره من فوقها أو عقده عليها فهو كذلك ؟

قال : هكذا معي في ذلك •

قلت له : وما كان من هذا في اليد أو الرجل ما بقي من البدن لياً أو عقداً فهو على سواء في هذا ؟

قال : نعم في موضع لزومه أو العكس في السنة أو الاجماع أو الرأى لمن جاز له أو لزمه أن يعتمد به في يومه ، اذ لا أجد في الحق ما يدل على صحة وجه الفرق لباحة اللى عموماً الا في غطاء الرأس وحضر العقد مطلقاً الا في حق من اضطر اليه والى ما قبله ، فإن الضرورة تقتضى كون الاجازة مع الفدية •

قلت له : فإن أحرم في طيلسان أو ساحة أو برتكان ؟

قال : فلا بأس عليه لأنهما من أنواع ما قد أجاز على حال في الاحرام ، فأنى يجوز على من البسهما أن يوجد فيه بالجزاء وليس هو من الحرام •

ألت له فإن أخذ المنطقة فلواها على نفسه ولم يعقدها ، ولكنه أدخل ما بها من حديدة في سيرها ؟

قال : فعسى أن يجوز له فلا جزاء فيه ، لأنه لا من العقد في شيء فاعرفه ، فإن لأبى سعيد رحمه الله ما دل عليه •

قلت له : فإن لبس في أصبع يديه خاتما ؟

قال : قد قيل فيه بالاجازة وبعض كرهه ف رأى عليه دما ، وليس بأمر الحج عالما •

قلت له : فهل له أن يرى وجهه في المرأة ؟

قال : قد قيل فيه بالكراهية ، وفي قول آخر لا بأس به إلا أن يكون لزيئة •

قلت له : فإن اضطر إليه ؟

قال : فيجوز له ولا شيء عليه فينظر في ذلك •

### \* مسألة :

ومنه : وفي المحرم أنه أن يحمل في احرامه سيفاً أو غيره من السلاح أم لا ؟

قال : قد قيل في السيف بالمنع له من حمله فيه إلا أن يكون خائفاً ، وفي قول آخر أن له أن يتقلده مطلقاً •

وقيل : ليس له أن يحمله إلا أن يكون في العائق الآخر فإنه يجوز فلا يمنع ، ولكنه لا يتوشح الحمائل ، والله أعلم بعد له ، والقول في غيره من أنواع الأسلحة كمثله ، والذي أجده في الرواية من طريق القوم عن جابر أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يحل لأحدكم أن يحمل السلاح بمكة » •

قلت له : وما تراه في هذا من روايتهم فيقول فيه ؟

قال : الله أعلم به ، فان حمل على اطلاقه فنفى ظاهره ما يقتضى وجه المنع من جوازه عموما وأنا لا أدريه في كل حال فأقربه ، فان صح فعسى أن يكون في موضع الاختيار لما أريد به فيها من قتال أو ما دونه لا على ما جاز من اخافة لمن بها من مقيم أو مسافر في غير موضع الاضطرار أو لما قد نزل به في الحال من مخافة على نفس أو مال ، ولا ما يكون في العدل من مباح للمحرم والمحل لمن أبيح منهما في الحرم أو الحل ، أو ليس هذا بالحق ولربما حمله بها خوفا من ضياعه إن فارقته أو لما رآه من نحو بيع أو شراء أو هبة أو عطاء ، أو الواسع من العمل في الدين أو الرأي أو بداله أن يخرج به منها ، أو جاء به اليها ، فجاز له أن يدخل الى غير هذا مما أشبهه ، أو ترى المنع من جوازه في عموم أو أو على الخصوص في شيء منه ، وأنا لا أدريه فأحرمه على من رام أن يفعله •

قلت له : فان كان في خوف غير باغ ولا عاد أله أن يحرم فيه فيحمله في طوافه وسعيه وصلاته حال احرامه ؟

قال : نعم ، اذ لا أبجد في هذا الموضع الا ما يدل على جوازه ، لا على احرامه •

قلت له : وهل يجوز أن يقاتل به بقى عليه ، فأراد قتاله ، أو يدفع فيه ما رام عدوانه أن يأخذ ماله ؟

قال : هكذا معى في هذين ، ولا أعلم أنه يختلف في حله برأى ولا دين الا أن يقدر في حاله بما دونه أن يمنعه عن ماله •

قلت له : فان أصابه في احرامه على هذا شيء فأدماه كان من عدوه أو بغير عمد من سلاحه ؟



قال : فعسى أن يلزمه فيه دم على هذا من أمره ، وعلى قول آخر فلا شيء عليه لوجود عذره ، ألا ترى أن الذى من عدوه يكون لأبعد من فعله ، ولا الذى من نفسه لا بعمده فيجوز فى كل منهما أن يلحقه من رأى ما فى مثله •

قلت لله : فإن كان بها فى احرامه آمنا على نفسه وماله وعلى غيره ممن له أو عليه أن يدفع عنه بسلاحه فى حاله ، فأراد فى غير تخويف لن عداه أن يلبسه يوما بها لهواه لا لشيء عناه ؟

قال : فعسى فى هذا الموضع أن يكون تركه أولى ، لأنه محل خضوع واستكانة وخشوع لمولاه لا موضع زينة ولا مخالفة من كيد عدوه فيلزمه ، أو يجوز له لما يخشاه فليدع عن نفسه فى اقباله على ربه جميع ما يشغله عما به من أعماله مبلغ ما قدره من أحواله ، فإن فعله فقد أساء على رأى من كرهه ، أو منع سنة فنهى عنه ، ولا يبلغ به الى جزاء ، والله أعلم فليُنظر فى ذلك •

### \* مسألة :

ومنه : وفى المحرم هل له ، أن يغطى رأسه أم لا ؟

قال : ففى قول أهل العلم أجمع أن احرام الرجل فى رأسه ، فليس له أن يغطيه الا لما به يعذر وإلا فهو مما يمتنع •

قلت له : فإن فعله بالعمد لا لما أجازاه ؟

قال : فلا بد له فيه من الكفارة جزاء له بدم يؤديه الى من يكون من أهله فيه كما هو عليه ، ولا من التوبة فانه ملوم ، وفى تعمله مأثوم ، ولا شك فى شيء من هذا أبدا ، ولن تجد من دونهما ملتحدا ؟

قلت له : فإن خمره مرارا عدة ماذا يلزمه طال عليه أو قصر فى المدة ؟

قال : قد قيل إن عليه في كل كفارة دما ، وإن قدر زمانه فأعقبه  
من ورائه ندما •

قلت له : فإن كان في حاله ناسيا لأحرامه ؟

قال : فهو أعذر فلينزعه من رأسه ويلبى حين يذكر ، ولا شيء عليه  
إلا أن يكون يوما وليلة ، وفي قول آخر يوما وليلة ، فإنه لا بد وأن يلزمه  
في كل منهما دم على ما به قد حل فيه •

قلت له : فإن كان في أحرامه ذاكراً إلا أنه جاهل بحرامه ؟

قال : فهو متعدد لركوبه ، فلا بد له من الجزاء ولا من التوبة لدفع  
ذنوبه ، وعلى قول آخر فيجوز في هذا المكان لأن يكون له حكم الناسي ،  
لأنهما سواء في قولهم ، وكذلك في قياسي •

قلت له : فإن أراد غيره فأخطأ فهو كذلك ؟

قال : هكذا معي في ذلك •

قلت له : فإن تركها ساعة أو أقل أو أكثر بعدها إن انتبه أو ذكر ؟

قال : فإن كان للمانع وإلا فهو في حرم على ما في التعمد من حكم •

قلت له : فإن لم يغطه كله ، وإنما غطى بعضه ؟

قال : قد قيل فيه إنه لا شيء عليه حتى يغطي أكثر •

قلت له : فإن اضطره إليه شدة حر أو برد أو ما يكون من مرض ،  
هل له أن يغطيه خوفاً على نفسه من كون الضرر ؟

قال : نعم الا أنه لابد له معه من أن يكفر ، ولا أعلم أن أحدا يقول في هذا الموضع بغيره من أهل البصر .

قلت له : فإن كان به علة لا يقدر معها على كشفه فالقول في الفداء على ما مر في وصفه ؟

قال : هكذا معي في هذا من قولهم ، وأنا لا أدري في الفدية منها يعذر إلا أن في الرواية عن ابن عباس أنه خمر رأسه من داء كان به فذبح شاة فيما عنه يذكر .

قلت له : وعلى هذا يكون القول في وجهه أم لا ؟

قال : نعم ، لقولهم فيه إنه من الرأس ، وليس في هذا الموضع إلا ما به من حكم فيما له وعليه .

قلت له : فان هو غطى فاه أو أذنيه ؟

قال : فعسى أن يكره له ما لم يضطر اليه ، ولعله لا يبلغ به على حال إلى جزاء يلزمه فيكون عليه .

قلت له : فإن أحد فغطى رأسه أو وجهه ولا يقدر على منعه ، أو أتاه نائما فخرمه ؟

قال : فعسى أن يكون هذا من عذره ، فلا يلزمه شيء إن كشفه حتى أمكنه ، ولما يكن من أمره الا أن يبقى يوما أو ليلة ، وعلى قول آخر يوما وليلة ، فيجوز لأن يكون في الدم على ما في الناسي من رأى لأهل العلم .

قلت له : فان حيى إلى أن يغطيه وحده خوفا على نفسه أن يمثل ما أمره ؟

قال : هذا الا من عذر فيجوز له مع الفدية ، وان كان في حيز .  
قلت له : فان هذا قد ظلمه فهل له أن يأخذه في موضع الانتهاك منه  
لما دان بتحريمه لما قد لزمه ؟

قال : نعم ، إن أخرجه دما أو طعاما ، والا فليس له أن يرجع  
اليه فيما يؤديه صياها .

قلت له : فهلا من إجازة في أن يجعل على رأسه عصابة لدفع ما به  
أذى أولا .

قال : بلى لأنها مما قد أجزى على هذا ، ولا شيء على من نوى ما لم  
يبلغ نصفه ، وعلى قول آخر أكثره فيلزمه الفداء ، وإن عقدها فلا بد معه  
وأن يكون في التعمد الجزاء ، فان نسي جاز الآن يلحقه معنى ما في مثله  
من حكم في عدله .

قلت له : فان عرض له ما يدعوه إلى أن يحكه فيجوز له ؟

قال : نعم قد قيل بجوازه الا أنه يؤمر أن يكون برعوس أنامله ،  
ولا شيء على فاعله .

قلت له : فإن كان بأظافره أو بكل أصابعه أو براحه كفه ماذا عليه  
فيما قل أو أكثر في مقداره ؟

قال : فعسى أن يلزمه شيء وإن خالف الى غير ما به يؤمر في فعله  
ما لم يدمه أو يقتل شيئا من قمله ، أو يسقط شيئا من شعره الحي  
لأجله .

قلت له : فإن كان في الحيته ، فالقول فيها كذلك ؟

قال : نعم أنهما في هذا كأنهما على سواء ان صح ما عندى في ذلك .

قلت له : فهل له أن يدهنهما بماء الطيب فيه من أدهان أو يمشطهما

قال : نفى الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الحاج أشعث أغبر فينبغي له أن يتركها في هذا الموضع على حالهما فإنه به أولى إلا من ضرورة اليهما أولى شيء منهما » .

قلت له ، فان فعلهما ولم يرد به خلافا أو فعل أحدهما ؟

قال : فعلى هذا من أمره كأنه لا شيء عليه ما لم يخرج دماً أو يقتل قملاً ، أو ينزع شيئاً من شعره .

قلت له : فان بداله أن يغسله بالماء أيجوز له ؟

قال : نعم ، لما روى عن عمر رحمه الله أراد أن يغتسل بالماء فأمسكه ، ثم اغتسل وقال : لا الماء إلا يزيد شعثاً وهذا ما لا أعلم أنه يختلف في جوازه من قول الفقهاء إلا أنه يؤمر أن لا يدلكه ، ولكن يشره الماء .

قلت له : فان دلكه عليه شيء يلزمه فيه ؟

قال : لا ما لم يكن به من دلكه ما لا بد وأن يكون له ما فيه من حكم في رأى أو اجماع في حزم ، وعسى في النهى أن يكون لهذا خوفاً من كونه به فدل عليه لما أبقاه لمن بعده في أثره .

قلت له : فيجوز له أن يغسلهما بالخمط أم لا ؟

قال : قد قيل فيه بالكراهية ، فان فعله فلا أعلم أنه يلزمه من ولائه شيء .

قلت له : فان شد على منخريه أو عطى لحيته بثوب أو بيديه ؟

قال : فلا أراه إلا أتى مكروها إلا ما زاد عليه إلا أن يكون في شيء يخافه مثل نتن أو ريح دخان أو غبار يدخل في أنفه فيؤذيه ، أو نار تهبه فتحرق شعره ، أو ما يكون من نحو هذا ، وعلى كل حال فلا جزاء فيه ، وعلى قول آخر فيمن له شعر طويل أن له أن يغطي ما تحت الأذنين •

قلت له : فان كان من حبه أن يدخل في بيت أو عرش أو قبة ؟

قال : قد قيل هذا كله أنه مما أتيج لمثله ، وإن مس رأسه فلا شيء عليه لأنه مطلق في حله •

قلت له ، وإن استظل بجبر أو شجر ؟

قال : نعم لجواز الأولى وهذه إلى الإجازة كأنها أدنى •

قلت له : أفلا يجوز له أن يتقى حر الشمس فيجعل على نفسه من قومه مظلة مرتفعة عن رأسه أم لا ؟

قال : قد قيل بجوازها على هذه الصفة وكأني لا أجد ما يمنع منها في قول لأحد من أهل المعرفة •

قلت له : ولا بأس عليه فلا فداء ما لم يمس الرأس ؟

قال : نعم قد قيل هذا ، وأنها إن مسه فعليه دم إلا أنه يشبه في غير العمود يلحقه معنى في الخطأ من حكم •

قلت له : فهل له في رأى أو أجماع أن يحمل على رأسه ما أراد من متاع ؟

قال : لا أدريه إلا فيما لا غناء له عنه من زاده ، وعليه في تركه ضرر ، فأنه مما قد رخص فيه لمن اضطر اليه إلا أنه لابد وأن يكون في الجزاء على ما به من الاختلاف لرأى من يقول بالفداء إن أتى على نصفه فغمره ، وعلى قول آخر أن غطى أكثره ، والله أعلم ببلاده .

قلت له : فهل يجوز له أن يحلق رأسه قبل محله إلا من ضرورة اليه ؟

قال : لا أدري فيه إلا ما يدل على المنع من جوازه لاغيره فأدل عليه .

قلت له : فإن كان مريضاً أو به أذى من رأسه ؟

قال : ففدية من صيام أو صدقة أو نسك رخصته من الله لمن اضطر اليها فجازله في حاله أن يكون عليها ، وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى كعب بن عجرة يوقد بقدر له وهو محرم ، واهوام رأسه تتناثر فقال له : « احلق وافئد » .

قلت له : أفلا تخبرني عن الصيام كم يكون من الأيام ، وعن الصدقة على من هي ، وما مقدارها من الطعام ، وعن النسك ما هو من الأنعام ؟

قال : بلى قد قيل في النسك انه في هذا الموضع شاة أو بدنة أو بقرة ، وفي الصيام أنه ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة إلى ستة أيام ، وقول آخر ستة أيام أو سبعة إلى عشرة أيام ، وفي الصدقة إنها أطعام ستة مساكين .

قلت له : فأين يؤمر في كل من هذا أن يؤديه على ما جاز فيه فيجز به لأداء ما عليه ؟

قال : قد قيل في الصيام انه يجوز فيصح في كل مكان ، وفي النكاح انه بمنى أو بمكة ومختلف في الإطعام ، هل يجوز في غيرها أم لا ، وفي قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله ما دل على أن الحرم به أولى •

قلت له : وهل يكون مخيراً في هذه الأوجه الثلاثة وما فعله منها في هذا الموضع أجزاء ؟

قال : نعم ، على قول في رأى ، وقيل إن عليه الكفدية بالنكاح ، فإن لم يجد فالإطعام فإن لم يقدر فالصيام ، وقول في ظن من أبي سعيد رحمه الله أن قيل به إذا لم يجد النكاح فهو مخير بين أن يطعم أو يصوم ، إلا أن ما قبلهما وإن كان الثاني أكثر ما فيه فإنه في ظاهر الآية ما دل عليه ، والله أعلم فننظر في ذلك •

#### ✽ مسألة :

ومنه : وفيمن أخذ من شعره وهو محرم من الثلاث فصاعداً أو ما دونهن فنتفه ناسياً أو عامداً ماذا عليه خرج معه دم ففاض أم لا ؟

قال : غنى الأثر أن في الثلاث أو ما زاد عليهن دماً لكل شعرة إطعام مسكين فيما دونهن ، وإن خرج معه من المواضع دم لنتفه له جاز لأن يكون دم ثان ، وبعض لم يقل فيما لم يفض غير الله أعلم ، وعسى أن يجوز في الجزء الواحد أن يجزيه فيهما على رأى آخر ، لأنهما لجباية واحدة إلا أنه في كونهما على هذا من فعله مع النسيان لإحرامه لابد وأن يلحقه حكم الاختلاف في لزومه في كل منهما إن خرج في العدل ما أراه في أحكامه فصح في النظر •

قلت له : فإن أراد غيره فأخطأ به ؟

قال : فهو من عذره والشيء عليه ، وعلى قول آخر فيجوز



أن يلزمه من الجزاء ما فيه إلا أن ما قبله هو الذى يعجبني على هذا من أمره •

قلت له : وما قطعه من شعره فالقول فى كفارته كما لو قلعه ؟

قال : قد قيل هذا لأنهما فى المعنى سواء ، فهما لحكم واحد فى الجزاء •

قلت له : وما جزه أو قلعه من واحدة أو اثنتين بعد أن كفر لما قبله من شعره ، فلا يجمع فى الجزاء فيكون دما ؟

قال : هكذا معنى فى قول من تعلمه فى هذا لا غيره فأدل عليه فى رأى أو دين جزما •

قلت له : فإن أخذ من شعره واحدة فقطعهما فى مرتين ، وهى فيه ، وفى الثالثة قلعهما ؟

قال : ففى الأثر من قول المسلمين إن كان فى مقام واحد فليس عليه إلا ما لها من إطعامه بمسكين ، وإن كان فى أوقات متفرقة فلكل ما له من فدية ، وعسى أن يجوز فى المقام الواحد لأن يكون على هذا ، وإن كان فى حين •

قلت له : فإن بلغ ثلاثا فى تفرق أوقاتهن من قبل أن يكفر أو زاد عليهن ؟

قال : فلا بد وأن يجمع ما لهن فيكون دما يؤديه عنهن •

قلت له : فإن قطعها فى ثلاث قطع أو أكثر فى مرة واحدة ؟

قال : فلا أرى لها فى هذا الموضع زيادة فى الجزاء على مالها لأنه لواحد من فعله بها •

قلت له : وما جزه من شعره أو نتفه فبلغ ثلاثا أو ما زاد حتى يأتى على كله فليس له إلا دم واحد ؟

قال : نعم ، قد قيل فيه بأنه كذلك ما لم يكفر ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فان كفر ثم عاد الى فعله ، قال : فلا بد وأن يرجع به في الجزاء الى ماله من كفارة في أصله •

قلت له : فان قلع أو جز في كل يوم شعرة حتى بلغ قبل تكفيره ثلاثا أيجمع لمن في مواضع لزومه شيكون دما ؟

قال : نعم ، وإن أورثه أسفا على ما كان من فعله فأعقبه ندما •

قلت له : فان كان نتفه أربعاً في يومين واحدة في اليوم الأول وثلاثاً في اليوم الثاني أو على العكس من قبل أن يكفر ماذا يلزمه في هذين ؟

قال : بلى قد قيل في هذا الموضع ان عليه في الثلاث دما وفي الرابعة إطعام مسكين •

قلت له : فان أخذ من شعره واحدة فنتفها فأدمته ؟

قال : قد قيل إن عليه دما •

قلت له : فان نتفها أحد غيره في يخطئه أو في منامه إلا أنه لا بأمره ؟

قال : قد قيل إن عليه الجزاء ، وعلى العكس في قول آخر وأنه لا ظهر ما فيه •

قلت له : فان كان عن رأييه في لزومه فهو كفعله ؟

قال : نعم ، هو كذلك لأنه كمثله •

قلت له : وما تنتفه أو حلقه أو قصه أو أحرقه فالحقول فيه واحد ؟

قال : هكذا قيل ولا أعلم أنه يختلف في هذا •

قلت له : فان أوقد ناراً على قدره لما أراد به من نفع فأنت على شيء من شعره ؟

قال : فهو الخطأ فلا شيء فيه أن الهبته ولما يتعرض لها ، وقيل في الجزاء بوجوبه عليه •

قلت له : فان كان في تعرض لما به من يديه لإيلاج له فيها ؟

قال : فهو عليه وإن كان من ضرورة اليه •

قلت له : فان عمل لنفسه أو لغيره طعاماً فأدخل يده فيها حال عمله له ؟

قال : فهذه هي التي من قبلها سواء ، فالحقول فيهما واحد •

قلت له : فان فعل هذا مراراً ما يلزمه ان حرق في كل مرة ثلاثاً أو أكثر ليلاً كان أو نهراً ؟

قال : ففي قول الفقهاء ما دل على أنه ما كان في مقام واحد ، فهو كفارة واحدة ما لم يقطعه بالفداء ، وما كان في أوقات متفرقة فكل ما له من فدية على حدة ، وعلى قول آخر فيجوز في الجميع لعدم تكفيره أن يكون له كفارة •

قلت له : وما نتفه من شعره أو حلقه بالموسى أو الثورة أو جزء  
كله سواء ؟

قال : نعم قد قيل هذا هو كذلك ولا أعلم أن يختلف في ذلك •

قلت له : فإن اغتسل من جنابة أو ما يكون من نجاسة أو توضأ  
لما يؤمر به من صلاة أو غيرها فانقطع أو نتف لعركه شيء من شعره  
لا بعمده أيلزمه ماله دم أو مادونه من جزاء أم لا ؟

قال : فهذا من الخطأ فلا شيء عليه ، وعلى قول آخر فلا بد وأن  
يلزمه ما فيه غير أنى ما قبله فأميل إليه إلا أن يزيد في عركه  
لواضوئه أو غسله على مقدار ما به يجترىء في مثله •

قلت له : فإن كان لغير معنى يوجبه أو يجبره له ؟

قال : فلا بد من الجزاء بما يكون له من الفداء •

قلت له : فإن عرض في موضع من بدنه ما يحتاج معه إلى أن  
يحكه فانقشر شيء من جلده أو انتف شيء من شعره ، أو أدماه  
ماذا يلزمه ؟

قال : فهذه مثل التي من قبلها في عركه لشيء من بدنه حال  
طهارته ، فأقول فيهما واحداً لأنهما على سواء •

قلت له : وما سقط لحكه من شعره الميت فلا كفارة له ؟

قال : هكذا قيل ، ولا أعلم أن أحدا يقول فيه بغيره فأدل عليه •

قلت له : فإن اتكا على جدار أو حجر أو على شيء من الشجر  
فانتف أو انقطع من ظهره شيء من الشعر ؟

قال : قد قيل بالجزاء في هذا على من تعمد ، ولعله لما وقع

به وإلا فعسى أن يجوز فيه لأن يكون من الخطأ فيعطى ما له من حكم في رأى: جاز عليه .

قلت له : فان اضطر بالحجامة جاز له ؟

قال : نعم إلا أنه لا يقطع شعرا أو تظن أنه لا يجوز فيمنع ، وفي الرواية عن ابن عباس رضى الله عنه أن النبی صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم ، ولكنه مع الفداء .

قلت له : فان قطعه من المواضع ؟

قال : فعليه في العمدة الجزاء ، ويختلف في ثبوته مع الخطأ .

قلت له : وما كان من شرط الحجامة ؟

قال : فان كان عن رأيه فهو كفعله وإلا فلا بد وأن يكون على ما في الخطأ من رأى في مثله .

قلت له : فان لم يكن الحجام في منزلة من يؤمن على حاله على ما يأمره به من تركه ، وينهاه عن زواله ؟

قال : فعسى في لزومه أن يكون على هذا أدنى والله أعلم فينظر في ذلك .

#### \* مسألة :

ومنه وفيمن يكون في إحرامه فيقتص شيئا من أظفاره ناسيا أو عامدا في علمه أو جهله بحرامه ؟

قال : فنفى الأثر ما دل على أن له وعليه ما في الشعر من حكم في اجماع أو رأى لأهل البصر فارجع في هذا إلى ما في ذلك وكفى .

( م ١٢ — لباب الآثار — ج ٤ )

قلت له : فان ذكر فتعمده أيلزمه أن يتوب إلى الله من فعله فيكفره ؟

قال : نعم لأنه أتى بالعمد ما قد منع منه لحرامه فنهى عنه •

قلت له : وماذا عليه في قطعه من كفارة في موضع لزومها له في دين أو رأى في قول من ألزمه من المسلمين ؟

قال : قد قيل إن عليه في الواحد إطعام مسكين ، وفي الاثنين اطعام مسكينين ، وفي الثلاثة فصاعدا دما ولا أعلم أنه يختلف في شيء من هذا فأعرفه •

قلت له : فان انكسر شيء من ظفره فهل له أن يقطعه خوفا من ضرره ؟

قال : قد قيل بجوازه له ، ولا شيء عليه ان قطعه من حد كسره •

قلت له : فان قطعه كله ماذا عليه ؟

قال : فلا بد وأن يلزمه ما فيه •

قلت له : فان كان لجهله بالمنع له ؟

قال : أن لا يعذر من الجزاء إلا على قول من يجعله في منزلة الناس فانه مما يجوز على رأيه أن يختلف في لزومه له •

قلت له : فان أراد قطعه على ما جاز فأفطر عليه ما به يجزه حتى أتى على كله فأبانه ؟

قال : فهذا من الخطأ فيجوز لأن يكون فيه على ما به من قول في رأى إلا أنه يعجبني رأى من يقول لا شيء عليه •

قلت له : فان زاد في فعله على مقدار ما به يكتفى في جزه على ما بقى من أجله ؟

قال : فعسى في لزومه أن يكون على هذا أدنى •

قلت له : وما كان من أظفار رجله فالقول فيها مثل أظفار يديه ؟

قال : هكذا ليهما لا غيره لعدم فرق ما بينهما •

قلت له : فان اضطر إلى قطع شيء منها لأذى ؟

قال : فيجوز له مع الفداء ، وفي قول آخر لا شيء عليه إلا أن ما قبله أظهر •

قلت له : فان وقع على محمل أو غيره فانكسر من أظفاره أو انتقلع ؟

قال : فلا شيء عليه ، وإن جاز على رأى آخر في الفدية لأن يلزمه ، فالأول كأنه أصح ما فيه •

قلت له : فان كان لما علمه بها من شيء لا يؤمن منعه من انكسارها أو ما يكون به من نقصها ؟

قال : فأخشى في الفداء أن يكون عليه وإنجاز له لما به من ضرورة اليه •

قلت له : فهل من فرق فيها بين المعتل منها والصحيح ؟

قال : لا أدريه من قول أحد في إشارة ولا تصريح •

قلت له : وما انقطع منها بنفسه أو لأجل علة فانقلع ؟

قال : فهذا ما لا يجوز فيه يوما إلا أنه لا شيء عليه جزما

لأنه من فعل الله وحده ، فكيف يصح أن يكون من ورائه جزاء ، في عقوبة على من نزل به انى لا أراه ولا أعلمه أن أحدا قتاله فادعاه ، والله أعلم فينظر في ذلك .

✽ مسألة :

ومنه : وفي إذا أحد رماه أو وطأ على ما يخرج لا بعمد أو سدعه كذلك ، أو وقع به فادماه ؟

قال : فهذا من الخطأ وله ما فيه من قول بدم ، وقول لا شيء عليه وما أصابه من غيره يوما لا عن رأيه فأبعد لزوما إلا أنه في اجتماع لما به في الرأي من نزاع .

قلت له : فإن كان في خروجه على هذا من مواضع أيلزمه في رأى من يقول بالجزاء على عدد خروجه ؟

قال : قد قيل في الدم الواحد على رأيه مجز لما يكون في مقام واحد ، وما يكون في أوقات متعددة فكل منها ماله من دم على حدة ، وعلى قول آخر فيجوز على تفرق أوقاته ما لم يكفر أن تكون كفارة واحدة .

قلت له : فإن تعمد لا من ضرورة ذكراً لأحرامه ؟

قال : فإن عليه على حال ما فيه من كفارة جزاء له أن يكون في جهل بحرامه ، فيجوز لأن فيختلف في لزومها له على من يجعله بمنزلة الناسي في هذا من أحكامه .

قلت له : فإن عقره ما يتناوله لحاجته ، أو يحمله من الحطب أو يكسره ؟



قال : فهذه من نفس الأولى فلا له ولا عليه إن أدماه إلا ما فيها من قول في رأى ، فإنه به أولى •

قلت له : فإن طعنه شوك أو غيره في رجله أو في يده هل له أن يخرجها منها ؟

قال : نعم ، ولا أعلم شيئاً عليه إلا أن يدمى فيجوز في الفداء لأن يختلف في وجوبه إلا أنى أميل إلى أنه لا شيء فيه •

قلت له : فإن احتاج في إزالته إلى نقش أو ما زاد عليه من شق في العلاج ؟

قال : فهذه لجواز إخراجه والتي من قبلها بمثابة القول فيهما واحد إلا أن يزيد في علاجه بالعمد على مقدار الحاجة ، فإنه يعجبني في كل منهما أن يلزمه ما فيه من جزاء على من أتاه عمداً فأدماه أو أزال به من الموضع جلداً •

قلت له : وما لكل واحد من هذين في موضع لزومهما في رأى أو دين ؟

قال : قد قيل إن في الدم دماً وفي الجلد أطعام مسكين •

قلت له : فإن كان معا لحدث واحد ؟

قال : فعسى في الدم أن يكون فيهما مجزياً له عنهما •

قلت له : فهل له في موضع الشوكة أن يعصى بعد أن يزيلها لاستفراغ ما يكون في الوجه من دم خوفاً أن يبقى به فيضره ؟

قل : نعم قد قيل بجوازه له ، وأنه لا شيء عليه إن كان قد خرج من قبله ، وإن لم يكن في خروجه إلا من أجله فالكفارة منه جزاء لنقله ، وعلى قول آخر : فيجوز في هذا الموضع أن يلزمه لخروجه على حال •

قلت له : فان كان به شيء من القروح أو الدماميل ؟

قال : فيجوز له أن يقفاه فيعصى بالعمد ليخرج ما به من المد ،  
ولا شيء عليه فيما يقول . ♦

قلت له : فان أدمى لزيادة على ما به يكتفى في عصره ؟

قال : فأخشى أن يلزمه على هذا من أمره ، فيكون على ما في الدم  
من جزاء لعدم عذره . ♦

قلت له : فان كان به شيء من اللسع أو ما يكون من القدر المحتاجة  
للقطع ؟

قال : فيجوز في علاجها لمن أحكمه أن يقطعها بالحديد أو ما يقوم  
مقامه من الأدوية النافعة لإخراجها إلا أنه مع الفدية لأبد إلا أن يكون  
بعد نضاجها . ♦

قلت له : فهلا من إجازة له في أن يعمل لنفسه أو لغيره ما يخافه  
فلا يأمن معه أن يخرج فئدمه ؟

قال : بلى في موضع الحاجة اليه ، فان أدماه فلا شيء عليه إلا أن  
يكون على رأى فيه . ♦

قلت له : وما يلزمه إن جرحه ما به يعمل من آلة أو يعمل من  
شيء أو أظعنه فخرج دمه ؟

قال : فأجرى ما به في هذه والتي من قبلها أن يكون في كل منهما  
ما في الأخرى إلا أنى أميل إلى ما بعده من الجزاء في هذا  
الموضع وما أشبهه لعدم عمده . ♦

قلت له : فان عقرت دابة فأدمته ؟

قال : فلا شيء عليه الا أن يكون في تعرض لما أصابه منها إلا  
لمعنى اجازة له ، فانه لابد وأن يلزمه ما فيه ، وقيل : يلزمه على حال •

قلت له : فان أكله بعوض أو قراد أو زنبور فخرج من موضعه دم  
ماذا يلزمه لخلاصه أن يعمله ؟

قال : فلا أرى في هذه إلا أنها معنى في التي من قبلها ، فيجوز  
لأن يكون في جزائه على ما بها أم ماذا ترى •

قلت له : فان أذنى من نفسه في حاله صبياً يلعبه حتى جرحه في  
موضع من بدنه فدمى ؟

قال : قد قيل ان عليه دما لأنه قد جاء منه بالعمد ، فالجزاء على قوله  
لازماً ، ولا بد إلا أنه يعجبني في موضع ما يكون لمعنى اجازة له فأوجبه  
أو أباحه في يومه أن لا يتعري من الاختلاف في لزومه لأننى على هذا  
لا أراه في عدة من جملة أنواع فعله ، ولا من عهده ما لم يرد له  
أصابه في قصده •

قلت له : فان أخذ على هذا من أمره معه شيء من لحيته  
فنتفه أو قطعه فالقول في جزائه كذلك ؟

قال : هكذا معنى في ذلك •

قلت له : فان رماه أحد بشيء أو طعنه به لا عن أمره في يخطئه أو  
منامه فأدماه ؟

قال : ففى القياس له بالشعر ما يدل على أن له ما فيه من رأى  
لأهل البصر •

قلت له : فان ذبح دابة فجرحتة المدية في يده أو في شيء من بدنه  
إلا أنه لا يعمده ؟

قال : فهذا من فعله إلا أنه من الخطأ ، وله ما فيه من قول في  
عدله ، والله أعلم فينظر في ذلك •

### ✽ مسألة :

ومنه : وفي المرأة المحرمة بالحج أو العمرة أو بهما أين موضع  
الاحرام منها ، وما الذي يحل لها أن تلبسه في احرامها أو تمنع منه  
فيكون عليها ما لم يحل من الأشياء المحرمة ؟

قال : قدو قيل إن احرام المرأة في وجهها فلا يجوز لها أن تغطيه  
مختارة ، وأق الرواية عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
نهى النساء في إحرامهن عن النقاب وما مس الوركس والزعفران ، وفي  
الأثر ، أنها لا تلبس البرقع ولا الحرير والخز والإبريسم والقنز ولا  
المشع بالمشوران حتى يغسل فيخرج من حد الزينة ، ولا بأس عليها  
في القفازين ولا في القميص والدرع ، ولا في الخمار أو المقنعة ، ولا في  
لباس السراويلات والخفين ، ومختلف في الحلأ أجازه أبو المهاجر فقال :  
إنما يكره ولا بأس به ومنعه وائل ومحبوب وغيرهما من المسلمين  
حتى قالوا ان عليها فيه دما وأنه لقول الأكثرين ، وكرهه والحرير  
مسلم في الأولين ، ولا أدري في الأسورة والخواتيم إلا أنهما على  
هذا تكون حتى في الآخرين •

قلت له : أفيجوز لها في هذا المكان أن ثيابها من القطن أو الصوف  
أو الكتان ؟

قال : هكذا قيل ، ولا أعلم أن أحدا يقول بغيره فيمنع من جوازه  
في شيء من هذا •

قلت له : فهل لها أو عليها في رأسها أن تكشفه لإحرامها ؟

قال : قد قيل في إجماع أنه مما لها فأني يجوز فيصح على ثبوته أن يخالف التي غيره ، وليس في الدين ولا في الرأي ما يدل عليه إلا في موضع جوازه لها على حال ، وإلا فهو من عورتها على من لا يحل له أن يمس من الرجال ، أو تكون من الإماء فيجوز بلا نزاع •

قلت له : فهل من وجه لها في الواسع أن تسدل على وجهها ثوبا فترخيه من رأسها وتستتره بشيء حياء من الرجال ، أو من ضرورة اليه نازلة بها في الحال ؟

قال : بلى ان هذا قيل فيه بالإجازة إلا أن يمس وجهها والا فلا نعلم أن أحدا يمنع جوازه ، لأنه في معنى المظلة على الرأس فيهما أشباه إلا أنه يروى عن عائشة أنها قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فإذا حاذونا سدلت أهدانا جلبابها من رأسها على وجهها ، فإذا جازونا كشفنا •

قلت له : فهلا في خمارها أن تعقده على رأسها •

قال : لا أدري في هذا إلا ما به من على الضرورة من منع فأني لى أن أرخص فيه رأيا أو في قطع أو ليس في لي ما يكفي من عقده ، ولا شك في جوازه على حال حتى في تعمده •

قلت له : وما كان من عقدها لشيء من شعرها ، فالقول فيه على هذا يكون في خطئها أو عهدها ؟

قال : نعم لأنها سواء في هذا الموضع بما لها من حكم على من أتاها ناسيا أو عامدا في جهل أو علم •

قلت له : وما كان من الطيب أو الزينة فهي فيه مثل الرجال

أم لا ؟

قال : نعم لأنهما من الحرام عليهما ما داما على ما به من الاحرام ، إلا أن يكون بما أجازوه في دين أو رأى في الاسلام ، ألا ترى أنه يجوز أن يستدل على ما يكون من جنس الطيب بالزعفران ، أو ما يكون من نفس الزينة بالشوران لعدم ما يمنع في رأى أو اجماع من حرمانه فيما له من أنواع أولا ترى •

قلت له : فان تحرم على شيء من هذا أو تفعله في إحرامها لما أجازها لها أو لا ؟

قال : فأحق ما بها على هذا من أمرها أن تكون في المخطأ أو العمد في موضع جوازها لها أو العكس لعدم وجود عذرها على ما بالرجل في ركوبه لشيء من محجوره إلا بما أجازها له رخصته توجب في حقه كون الإباحة لما قد اضطر اليه من محضوره في قول أهل الحق •

قلت له : وما فعلته من هذا بالعمد لاختيارها أو لما أجازها لها حال اضطرارها ، فلا بد لها في موضع جوازها لدفع ما قد نزل بها من فدية ، ولا في موضع تحريمه عليها مع التوبة من جزاء إلا ما عليه الرأى ، فانها تكون على ما به من رأى •

قلت له : وما يلزمها على هذا في وجهها إن خمرته ، أو في شعرها إن عقدته ، أو في محرم ثيابها إن لبسته أو في بدننها إن عطرته ؟

قال : فالأولى بهذه أن تكون في العمد على الجهل أو العلم هي الأولى لأنها في عمدها لنفس الفعل بما تكون مناسبة للاحرامها ، فيجوز لأن يلحقها ما في الناسي من رأى في أحكامها وربما تريد ما قد أبيح لها على حال فتخطئ بذلك ، فتكون على ما به لأهل الرأى في موضع ثبوته من مقال •

قلت له : وما كان من هذا بالعمد لا لما أجازها أو المخطأ أو النسبـيان ؟

قال : فالجزاء على من تعمد في جهله ، أو علمه الا على رأى من يقول الجاهل أنه بمنزلة الناسى في حكمه ، فانه يجوز لأن يلحقه معنى ما به من يقول بأنه لا شيء عليه ، وقول الا أن يبقى يوما وليلة ، وقيل يوما أو ليلة فانه يلزمه ما فيه والمخطيء كانه من الكفارة الى السلامة أدنى ، وان كان من الاختلاف لا يتعري وما جاز فثبت في تحجيره لم يجز في محرم اللباس والعقد ، ولا في الطيب أن يكون على غيره في موضع الدين أو الرأى ، لأنهما بمعنى في المنع والاباحة والجزاء ، وما جاز عليه الرأى في شيء منها لوجه جاز في الجميع فيه •

قلت له : وبالجمل في جميع ما يجرى على وجه الخطأ في شيء من جنس المنوع •

قال : هل يكون في موضع الاجماع أو الرأى بما فيه من معارضة لجواز النزاع •

قلت له : فهل لها أن تجعله على رأسها خيطا أو خرقة فتعتقد أو على شيء من بدنهما ؟

قال : لا أدري في العقد إلا ما به لغير ما أجاز من المنع في العمد ، وعلى الناسى والمخطيء ولهما ما في مثله من قول في رأى جازا عليه لعدله ، ولا بأس عند الضرورة في فعله ، إلا أنه في فدية المرأة مثل الرجل في هذا كله •

قلت له : أو ليس لها أن تعتقد على نفسها هيميانها مثل الرجال ؟

قال : بلى إذ ليس فيه ما يدل على فرق ما بينهما في الحال •

قلت له : فهل لها من رخصة في يديها أن تخضبهما بالحناء أو في رجليها ؟

قال : لا أبجد إلا ما به من منع في جزاء إلا أن يكون من ضرورة تقتضى كون جوازه في فداء •

قلت له : فان كان في رأسها خرقة حريير ، وفي يدها خاتم من فضة ، وهي مخضبة لرجلها بالحناء على ما جاز لها ؟

قال : فعسى أن يلزمها ثلاثة دماء على رأى من يقول في الخاتم دم ، وعلى رأى من يقول لا شيء فيه فدمان •

قلت له : فان كان لما أجازها لها ؟

قال : فيجوز على قول في الفدية لأن تكون كذلك ، لأنها في أشياء مختلفة فلكل منها جزاؤه على حدة ، وعلى قول آخر فيجوز في الفدية الواحدة أن تكون مجزية لها عن الجميع لأنها لمعنى واحد هو الذى أجازها والله أعلم فينظر في ذلك •

### \* مسألة :

ومنه : وفيمن يحرم أو يحل من شجر الحرم وبنائه عن المحل والمحرّم ؟

قال : ففي الرواية عن ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة : « إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرمة الله تعالى إياه إلى يوم القيامة لا يحل لأحد من قبلى ولا يحل لأحد من بعدى وإنما حلت لى ساعة من نهار لا يختلئ خلاؤها ، ولا يقصد شجرها ولا يخضد شوكها ولا ينفر صيدها ولا يحل لقطها إلا لمنشدها » •

فقال العباس : يارسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الإذخر فإنه لا غنى لنا عنه لإسفاف منازلنا ولوطاننا ونضعه في قبورنا • فقال صلى الله



عليه وآله وسلم : « الا الاذخر » وبلجملة فهذه الخمسة كل واحد لأنواع على قول في اجماع وفي ظاهر مفهومه ما دل على دخول ما عدا المستثنى في عمومته فلا يجوز في شجره بعد النهي ، ولا في خلافه الا أن يمنع الا أن يكون في خصوص على رأى في شيء من أشجاره أو ما أخرجه من ثماره من ترخيص والا فهو كذلك •

قلت له : إن هذا في الإشارة منك في تلويح الى أن في أنواعه ما قد أجيز على قول ، فهلا تخبرني به في تصريح ؟

قال : بلى إن في الأثر ما دل على إباحة بقله مع ما يؤكله من شجره مثل الحماض والقر والقصابيس في غير نزع لأصله ، أو ما يكون من ثمره مثل سدره ونخله ، وعلى قول آخر فلا بأس بالنساء لمن أراد أن يستمشي بورقة فيصرمه تاركاً لما يضره من قلعه وقتله ، وقيل بالكراهية في هذا وذاك إلا ما زرع فان له في رأيه أن يزرع فينزع الا أن يكون مما لا يزرع فيجوز لأن تختلف في حله لقول من يراه من شجر الحرم بمثله ، وقول من يراه من زرعه فلا يمنعه من زرعه ، ولا من جواز أكله •

وفي قول آخر ما دل على المنع من هذا كله لأن من رأيه أن يتركه على حاله لوحش الحرم وطيره ولا أظن في دليله الا من طريق النهي لا غيره ، وعلى هذا من أمره في تأويله ، فكأنى الأبعد من كل وجه لما في الخبر من عموم لما به من أنواع الشوك والشجر والخلاء ، إلا الاذخر •

إلا أني فيما يخرج من الثمر أقرب من الإباحة على الأظهر لجواز خروجه ، وأنه لرأى الأكثر ، وعلى قول من أجازه فله عذوق النخلة أن يجزها ، وفي السدرة وما أشبهها أن يجتنبها ، فان فعله فتساقط شيء من ورقها الحي فالجزاء لازم له •

قلت له : من أنواع ما لا يؤكل شرعه من ورق أو غيره هل له قطعه ؟

قال : نعم ، على قول من أجاز له إلا أنه يترك أصله على حاله فليس له قلع ، وفي هذا ما دل على أنه ما أكل ثمرا فلا يتعداه إلى ما زاد عليه شجراً •

قلت له : وما نبت على ما به من زرع أو ما يكون من شجر وخلافه ؟

قال : فالاختلاف في أن له أن ينزعه في قول من أجاز وقول من منعه •

قلت له : فهل لغيرة فيه ماله أو عليه ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أدري في هذا غير ما به من المنع إلا أن يكون مما يختلف في جوازه في الأصل فعسى أن لا يبعد إلا لما منع من وجه آخر ، وإلا فهو كذلك إن صح ما أراه ، فحاز لأن يكون من العدل •

قلت له : وما كان من أنواع ما لا جواز له في السنة أو الاجماع ؟

قال : فهو من الحرام على من علمه أو جهله في دين الاسلام •

قلت له : فان قلع من هذا شجرة صغيرة أو عود حشيش أو قطع شجرة كبيرة أو ما بينهما ماذا عليه من الجزاء فيلزمه في العمدة أو الخطأ ؟

قال : ففي الأثر عن ابن عباس رحمه الله أن في الدوحة وهي الشجرة الكبيرة بدنة ، وفي الجزلة وهي الشجرة الوسطى شاة ، وفي القضيبي درهم ، وفي الصغيرة لمن قاله مثل ما له من قيمة ، وقيل دم

إن كان لها عود الا فأقله ما يكون من ورقتين وليس له ساق  
وجزاؤه درهم ، وقيل نصف درهم ، وقول في ظن بدانقين ، وقيل طعام  
مسكين في العمد ، وعلى أكثر ما به من رأى في الخطأ ، وما كان من  
الحشيش فالى القيمة يرد •

قلت له : فما الجزاء في شجرة ما أكثر وما أقله ؟

قال : ففى قول المسلمين أكثره بدنة وأقله طعم مسكين •

قلت له : فهلا قيل في صغيره بعد أن صار له ساق بدرهم حتى يبلغ  
الدوحة فيكون له ما في كبيره ؟

قال : بلى قد قيل ان فيه ما لم يبلغها درهما جزاء لمن فعله في  
موضع لزومه له مغرما •

قلت له : فهل في الدوحة من قول بأكثر من بدنه أو بأقل منها ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أرى أن أحدا يقول بأكثر منها وأما بأقل ،  
فنعم لقول من قال فيها شاة •

قلت له : فان قطع مسواكا أو قضيبا لعصى أو ما أراد به حديدة أو  
حصى •

قال : ففى الأثر من قول الفقهاء أن عليه في كل واحد من هذين طعام  
مسكين ، وعلى قول آخر درهما ليشتري به طعاما فيفرقه في الفقراء •

قلت له : فهلا جاء في المسواك أنه لا بأس به ما لم يردده للتجارة ؟

قال : بلى أن هذا قد قيل به الا أنه في رأى لمن أجاز به من قومنا ،  
ولا أدريه من قول أصحابنا •

قلت له : وهل من قول في العود الصغير أن له نصف درهم لا غيره ؟

قال : نعم قد قيل هذا وأناى به والحمد لله لخير •

قلت له : وما أكثر ما فيه ؟

قال : فعسى في القول بالدرهم أن يكون هو الأكثر وبعده فالمطمع

لمسكين ، والقول بنصف درهم كأنه أقل ما يذكر •

قلت له : فهل في هذا الموضع من فرق في لزوم الجزاء بين العمدة

والخطأ في حق ؟

قال : نعم ، على قول في رأى ، لأنه في عمده لابد وأن يكن عن إرادة في قصده فأحق ما به في إثمه أن يجرى على ما كان من ظلمه ، والمخطيء على العكس فهو أعذر لأنه أراد غيره فأخطأ به فلا لوم ولا جزاء ، وفي قول آخر مادل في الفداء على أنهما في لزومه لهما لوجود فعلهما بالسوء ، وإن افترقا فيما زاد عليه من الاثم ما لا يجوز ، لأن يختلف في ثبوته لوجود بعد المخطيء من الظلم ، وقد يجوز مع عدمه أن يلزمه ما فيه من العزم إلا أن في النفس والمال ماله على هذا الحال •

قلت له : فإن نسي احرامه أو جهله أو الموضع أنه من الحرم أو كله أو كان في سهو عن ذكر ما يأتيه حتى فعله ؟

قال : فعسى في الناسى لاحرامه أن يكون في منزلة الجاهل ، وعليه ما في أحكامه لعدم ما لهما من فرق ، فهو على حال ولا بد له على هذا في قصده من الجزاء بما فيه ، لأنه في كونه من عمده وإن نسي الموضع أو قد جهله فعليه كفارة ما فعله ، وإن سها عن ذكر ما به هن نفس فعله جاز لأن يكون على ما في الناسى من رأى في مثله •

قلت له : وما قطعه أو كسره فييس ، أو قلمه فهو لحكم واحد في

جزائيه أم لا ؟

قال : نعم هو كذلك ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : وما أخرجه من ورقه رطباً فأسقطه فالجزاء فيه لازم له ؟

قال : نعم في موضع عمده ، وعلى قول في موضع خطئه •

قلت له : فالورقة الواحدة ما جزاؤها في موضع لزومه ؟

قال : ففى الأثر من قول المسلمين أنه قد حكم فيها بدرهم ، ولكنه لا يبعد من أن يجوز عليها ما دونه من ثلثه دانقين ، أو نصفه ثلاثة دوانق أو طعم مسكين لجوازه على ما فوقها من أصغر ما به من شجره يكون في ورقته •

قلت له : وما كان من شجره من يابس ورقه أو حطبه ، أله أن يخرج له لما أراه من الواسع في أربه ؟

قال : فعسى أن يجوز في ورقه ، لأن يكون على ما في حطبه من قول بجوازه مطلقاً ، وقول بكرهه ما دام على حال قائماً بها •

قلت له : وما زال من رطبها لشيء أزاله إلا أنه لا من فعله ؟

قال : فلا أحد فيما لا يرجى فيه كون حياته إلا ما دل على جوازه إلا أن يكون على رأى من لا يقول بإخراج شيء من شجرة ولا بأكله ؟

قلت له : فهلا من رخصة في ورقه قبل أن يسقط لمن أراد يوماً من رطبه أن يخرط أولاً ؟

قال : نعم إلا في أنواع ما يؤكل من شجره على قول من أجاز له لا في غيرها لأنى لا أجد ما يقوم بها في سنة ولا اجماع ولا أرى لأحد من الفقهاء إلا أن يكون على قول في النساء •

قلت له : وما كان في نخله من سعنفا فالحقول في رطبه ويابسسه على هذا يكون بعد أن زایلها أو من قبله ؟

قال : فعسى أن تكون في العدل بمثابة واحدة لتمائلها في المعنى من جهة الفرع والأصل •

قلت له : فان قطعها أو أزال رأسها أو قلعها ؟

قال : فيجوز في النظر لأن يلزمه موضع وجوبه ما في الدوحة من الشجر •

قلت له : وما عليه في اخراجه لشيء من زورها أو خوصها الحى أم لا جزاء فيه ؟

قال : فلا بد في هذا المكان من جزاء في موضع لزومه له ، فيكون للزور ما في الأغصان وللخوص ما في الورق لأنهما شبهان •

قلت له : فهل لمن أراد أن ينتفع بها أو شيء منها بعد كون موئها على قول من أجازته في مثلها ؟

قال : نعم لأنى على هذا من أمرها لا أرى الا على ما يدل جوازها لا على غيره من حجرها •

قلت له : وبالجمله في الذى لا يكون جوازه الا على قول ؟

قال : فلا جزاء فيه على من فعله الا على رأى من لم يجزه فإتاه عليه •

قلت له : ما قطعها من شجره أو نخله ولما يشك في موته فإذا جاءه في بعضه أو كله ؟

قال : فهذا من الخطأ وله وعليه في فرع هذا الجنس وأصله ما به من رأى في فعله •

قلت له : فإن أراد أن يقطع أو يكسر من أمه ما قد ييس من حد موته لا مازاد عليه في غير مخاطرة فدخل في حيه لا باختيار ؟

قال : فالأولى ما به أن يكون في حكم الأولى •

قلت له : فهل يجوز في النخلة أن يحكم في الحال بموتها بعد كون زوال رأسها بغير مهلة ؟

قال : بللى إن هذا لهو الحكم فيها لا غيره في موضع ما لا يمكن أن تعيش معه على حال ، وأنا عليه ما لم أشك فيه أو يصح جوره •

قلت له : فإن تعاون في ساعة على ما لا جواز له في هذا من جماعه ؟

قال : فعسى أن يجوز على قول في الجزاء الواحد أن يكون مجزيا لهم لأنه لفعل واحد في مفعول واحد ، فهم فيه شركاء ، وعلى قول آخر فيجوز في كل واحد منهم على حده أن يكون عليه ماله من جزاء ، وعلى قول ثالث فيجوز لمن بلى أمر القضاء فيه أن يحكم عليه بالجزاء الواحد إن جاءوه مجتمعين ، والا فليحكم على كل واحد منهم بماله من جزاء إن أتوه متفرقين قياسا على الصيد ، وقد مر أنفا ما دل عليه •

قلت له : فإن جبره من له في حاله معه ثقات على أن يجزه أو يقلعه أو يكسره ؟

قال : فأحق ما به أن لا يمنع من جوازه الا أن مع الدينونة بما يلزمه فيه من الفداء •

قلت له : وما أضاعه لا يعمده من أشجاره في قيامه أو قعوده أو منامه في ليله أو نهاره ؟

قال : فهو من الخطأ بما فيه من رأى من قاله من الفقهاء •

قلت له : فان دعت الحاجة في موضع لأن يمهد للصلاة أو لرقاده فأضاع شيئاً من شجره أو أنه لم يجده الا في يده ماذا عليه في فساده ؟

قال : فان صح معه أنه هو الذى كسره أو قلعه فالجزاء عليه في موضع عمدته والا فهو من الخطأ بما فيه ، وإن لم يصح عنده أنه من فعله ، فلا أرى أن يجزى به على الغيب في حال ، لأنه يمكن أن يكون لغيره فيما يجوز من طريق الواسع في الاحتمال •

قلت له : فإن أخطأ في اليابس من شجره لا في الحى أعليه الفداء في قول من لا يرى له أن يخرج أم لا يلزمه شيء ؟  
قال : قد قيل إنه لا شيء عليه •

قلت له : فهل في الاحتشاش من خلافه أجازة ولو في رخصة أم لا ؟

قال : لا أدريها فيما عدا الاذخر الا أن يكون بعد موته الذى لا يرجى معه عودة ، فعسى أن يجوز على الأظهر والا فالمنع من حقه عملاً بما في الأثر •

قلت له : فالراعى أله في غناه أو فقره أن يرسل دوابه لترعى ما لا يجوز من خلائه أو من شجره ، وان فعله ماذا يلزمه فيما تأكله على هذا من أمره ؟

قال : قد قيل بجوازه ما لم يوقعها عليه ، أو يهديها اليه ، وقيل إن أرسلها فكأنه أهداها ، وقيل حتى يرسلها لتأكل والا فلا يلزمه ، وقيل بالمنع من جوازه الا من كان ناسياً ، وعلى كل قول فلا جزاء إلا على من في رأيه ما ليس له •

قلت له : فإن لم يدر مقدار ما أكلته ؟



قال : أن يجزيه أن يصنع معروفًا يؤديه إلى من هو أهله طعاما ،  
إذ قد قيل به للراعي لشجره محلا كان أو محرما •

قلت له : فإن دخله راكبا على دابته أو قائدا لها أو سائقا أيلزمه  
ما تأكله أو تطأه أو تترك عليه فتقتله ؟

قال : نعم ، قد قيل في هذا بالجزاء إلا ما يتركه عليه وحدها ، فإنه  
لا شيء فيه إلا أنه يشبه في موضع قصده لما أكلته من محرمة أو وطنه  
أن يلحقه معنى ما في الراعي من قول في رأى لأنه من عمدته ، وإن كان  
لاختياره فلا شيء عليه إلا أن يكون في مروره لغير ما جاز له فإنه لا بد  
وأن يلزمه حتى الذي تفسده لبروكها •

قلت له : فإن كان هو الذي تركها على ما أضاعته من هذا ؟

قال : فإن كان في عهد لزمه والا فهو من الخطأ لما فيه من رأى  
لأنه في كونه لغير قصده •

قلت له : فإن أمر به من لا عقل له أو عبده أو طفله ؟

قال : فهو من فعله فليؤدى ما به من عزم في موضع جوره أو عدله •

قلت له : وما أثلفه من شيء لا قيمة له فلزمه ؟

قال : فعسى ولعل أن يجزيه أن يصنع معروفًا وإن قل •

قلت له : وما أضاعه من هذا الجنس فبقى في يده أيجوز له أن  
ينتفع به من بعد أن يحكم عليه •

قال : قد قيل إنه ليس له ذلك ، ولا أعلم أن أحدا يرخص له فيه •

قلت له : فإن فعله ثم بداله قبل الحكم أن يرده إلى مكانه أو إلى

غيره من أرض الحرم فيزرعه أينحط عنه الجزاء ان سقاه هو أو النغيث فأحياء حتى عاد الى ماكان عليه من قبل أن ينزعه ؟

قال : قالله أعلم وأنا لا أجده من حفظى فى بعض من قول أهل العلم فأورده الا أنى من طريق الشيبه له بالصيد فى حق من أخذه ، ثم أطلقه حيث يؤمن عليه فكأنى أراه منحطا عنه لقربه شبيها فى هذا الموضع منه •

قلت له : فهل فى ترابه أن يحمله فيخرج به منه الى غيره ، وماذا يلزمه إن فعله ؟

قال : قد قيل انه لا يجوز له ، وعليه أن يرد اليه ما قد أخرجه منه إلا أن يفوته فيعجز عنه والا فلا بد •

قلت له : فإن فاته يوما ولم يقدر على رده بنفسه ولا بغيره ، ماذا يلزمه غرماً ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أرى فى هذا الا ما وجدته فى الأثر عمن قاله أنه لا يرى عليه شيئاً وقد ألساء وإن فعل معروفنا فحسن الا وأن فى قوله ما دل على أنه غير محدود بشيء مقدر •

قلت له : فان عمل من طينه شيء من الأدوية أو ما يكون من الألوانى أله أن ينتفع به أم لا ؟

قال : قد قيل بجوازه فى مكة فأمّا أن يخرج به من حرما فلا أعلم أن أحداً أجازاه ولا يصح له فيه الا أن يكون على ما فى ترابه ، انى لا أرى له مخرجاً من ذلك •

قلت له : فان أخرجه متعمدا فى علمه أو جهله أو على وجه الخطأ ، به أو نسياً له بأنه منه أو فى رحلة ؟

قال : فعسى فى رده أن يكون مع القدرة على حال لزومه ، وان كان

المتعمد أقبح أمرا فأنه من بعد الذكر له أو العلم به على سواء في الرد أو ترى الفرق في ثبوته لا في إثمه بين الخطأ والعمد لا على ما جاز له ، وأنا لا أراه لما به من البعد •

قلت له : وما كان في هذا لحرامه من جزاء في شجره أو شوكه أو خلا به أو ترابه ، أو ما يكون في احرامه من كفارة لشيء في عقوبة أو فداء ، أهو من حقوق الله في أحكامه أم لا ؟

قال : نعم ، اذ ليس فيه الا ما يدل في حرم مكة على أنه منها ، فيجوز لأن يكون على مالها من حكم ألا والذي نفسى بيده لا أعلم في هذا أنه مما يختلف في ثبوته ، والله أعلم فينظر في ذلك •

#### \* مسألة :

ومنه : وفي الشجرة اذا كان أصلها في الحرم وأغصانها في الحل أو شيء منها ؟

قال : فلا أرى في أصل ولا فرع الا ما للشجرة من حكم لا غيره في كسر ولا قطع •

قلت له : فان كان أصلها في الحل وأغصانها في الحرم أو بعضها ؟

قال : فأولى ما بهذه حكم الحل لا ما سواء في حق المحرم والمحل ، فيكون قطعها على العكس من الأولى •

قلت له : فان هذا ما يدل على أن الجزاء في التي من قبلها لا في هذه ؟

قال : نعم لما في الأثر من دليل على أنهما كذلك ولا أن أحدا يقول بغيره من أهل البصر ، والله أعلم فينظر في ذلك •

✽ مسألة :

ومنه : وفي الدم المذكور في مواضع عدة ؟

قال : فهو من القيم ، فالجذع من الضأن ، والثني من المعز ، هو الذي يجزيه من قول من نعلم ، لا مادونه فيما به في موضع وجوبه يؤمر ويحكم ، وعلى قول آخر فيجوز في الجذع من معزها ، إذا كان سميناً قارحاً أن يجزيه لأداء ما عليه إلا أن ما قبله أكثر ما فيه .

قلت له : وما سنه في كل منهما أليس هو كما في الضحية ؟

قال : بلى قد قيل انه كذلك ولا أعلم أن أحداً يقول فيه بغير ذلك .

قلت له : فهل له في احرامه أن يذبح الدم من الابل والبقر والغنم عن غيره بيده أم لا ؟

قال : نعم لأنه مما أجيز له بلا أن يختلف في جوازه فيما نعلم .

قلت له : فان ذبحه هو أو أمر به عما لزمه من جزاء في صيد أو شجر أو ما يكون من فعل أوجبه عليه وبقي معه بعد ذبحه حتى مات ، ثم تولى عنه فلم يدر أن أحداً أكله أيجزيه أم لا ؟

قال : لا يجزيه حتى يصح معه أنه قد بلغ الى أهله ، وفي قول آخر مادل على أنه يجزيه وان لم يعلم بلوغه اليهم دع ما زاد عليه من أكله .

قلت له : فان كان في توليه عند من يعد الذبح من قبل موته ، ولم يدر ما صار اليه ؟

قال : فأحق ما بهذه أن يكون على ما في التي من قبلها من قول في رأى ان كان في ذبحه له على ما جاز قد بلغ به الى حد ما لا يمكن أن تعيش معه لعدم ما لهما في الحق من دليل على صحة الفراق إلا أنه

يكون لرأى من لا يحدث إن أمكن فيه أن يعرض له حال حياته ما يقتله ،  
فانه على قياده لا يصح فلا يجزيه على حال •

قلت له : فان لم يدر أنه في مقدار ما يحيى أولا ؟

قال : فهذه غير الأولى والقول فيه بأنه لا يجزيه كأنه به أولى •

قلت له : فالذين هم من أهله منهم أخبرنى بهم ؟

قال : ففى قول المسلمين أنهم الفقراء والمساكين •

قلت له : فان هو أعطاهم إياه حيا على شرط أن يذبجوه أولا ؟

قال : ففى الأثر أنه لا يجزيه ولن يصح في عدل النظر الا ما فيه من  
قول لأهل البصر •

قلت له : فهل له لما به من فقره في حاله أن يأكل منه أو يعطى من  
يكون من عياله •

قالا : قد قيل بالمنع له من جواز أكله ، وأن يطعم من يكون في  
عوله ، لأن ماله من أهله •

قلت له : فان أعطاه أحدا من الفقراء مما دفعه اليه أيجوز له أن  
يأكله من يديه ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أدري به من قول أحد فأدل عليه الا أن  
يكون على رأى من يجعله مثل الزكاة فأجاز ما بها أن يخرج فيه •

قلت له : فهل له أن يخالط من أعطاه لفقره بلحم آخر يشركه معه  
في قدره ؟

قال : قد قيل فيه بالاجازة وبعض كرهه ، ولا أعلم أن أحدا يحرمه  
فيمنع جوازه •

قلت له : ويجوز لمن صار له من الفقراء أن يطعم منه أحدا من  
من الأغنياء ؟

قال : نعم ، إلا من لزمه ، فإنه لا يجوز على أكثر ما به من مقال  
في غناه ولا في فقره لقلة ما في يده من مال •

قلت له : فإن أطعمه الفقير مما أعطاه ما يلزمه فيما أكله على رأى من  
لم يجزه له بعد أن علمه ؟

قل : دم آخر وعلى قول جزاءه لما فعله وقيل قيمة ما أكله •  
قلت له : فإن يخبره إلا من بعد أن أتلفه بأكل أو غيره ؟

قال : فليس عليه أن يصدقه ولا له إلا في موضع جوازه لمن نزله والا  
فحتى يصح معه فيلزمه على قول من لم يجزه لمن عرفه فأبى إلا أن  
يمنعه ما فيه من قيمة أو مثل من النعم ، يحكم به ذوا عدل ممن يرتضى  
لما ظهر لهما من فضل فيؤديه متى أمكنه ، فقدره ، إلا أنه يعجبني في  
هذا الموضع أن لا يكون عليه إلا ما أتلفه بما لديه في غير العمد  
من معذرة ، التي ربه وان أحد يقول من أجله على ما جاز له فوسعه  
فأرجو أنه من الله أن يعذره •

قلت له : وما أعطاه الفقير من هذا أله أن يخرج به من الحرم  
إلى غيره أم لا يجوز له أن يطعمه إلا ما فيه ؟

قال : لا أرى في النظر إلا ما أجده من جوازه في الأثر •

قلت له : فهل من رخصة لمن عليه أن يطعم منه الأغنياء ؟

قال : لا أدريها إلا فيما يكون من شعره أو من أظفاره على قول  
إن اشتركهم والفقراء •

قلت له : وما لزمه من هذا فأطعمه الأغنياء وحدهم ؟

قال : قد أتى ما ليس له وعليه في قول من نعلمه أن يبدله •

قلت له : فان أعطى فقيرا فبيما ظهر له ثم صح معه من بعد أنه في الحال الذي أعطاه فيه كان غنيا ؟

قال : فعسى أن يلحقه معنى الاختلاف في أنه يجزيه أولا في موضع ما لا يجوز لمثله في الاجتماع ، وعلى رأى من لا يجزه في موضع الرأى بما فيه من النزاع •

قلت له : فهل تخبرنى بالعلة الموجبة لجواز دخول الرأى عليه لما بها من الأدلة •

قال : بلى انما أعطاه لظاهر فقره على ما أجاز له ثم صح معه أنه قد أخطأ به لغناه ، فان قدر على أن سيرجعه فيرده الى أهله والا فالرأى في اجتزائه لازم له لما في مثله من دليل على هذا من أموره •

قلت له : فإن أعطاه على أنه حر فاذا هو في هذه الصفة عبد ؟

قال : فالله أعلم وأنا لا أدري الا أنها في معنى ما قبلها لأن العبد لا من أهله فيجوز لأن يكون على ما بها من قول في رأى لمن قاله من أهل المعرفة •

قلت له : فان كان ما فعله في هذا أو ما قبله لا على ظاهر ما أجاز له ؟

قال : فلا يجزيه وعليه في موضع لزومه أن يبدله •

قلت له : فان أعطى من هذا صبيا أصبح به أم لا ؟

قال : فعسى في جوازه إن كان في حد من يحفظ ما يعطى أن لا يبعد إلا أنه من الاختلاف لا يتعري •

قلت له : فان في ذوى الحاجة الى مثله الجاحد والمقر في جوره أو عدلته ؟

قال : نعم الا أن فقراء المسلمين هم الأحق به من فقراء أهل الذمة أو من يكون مع إقراره في دينه من المخالفين ، وهذا ما لا يجوز أن يصح خلافه لمن رام أن يقول في رأى أو دين •

قلت له : فان أعدمهم جاز في فقراء القوم ، فان لم يحددهم ففي فقراء أهل الذمة من المشركين ؟

قال : هكذا معى من قول المسلمين •

قلت له : فان دفعه الى من له في فقره ذمة من الكفارة مع وجوده لفقراء أهل الاقرار ؟

قال : فعسى أن يجوز لأن يلحقه حكم الاختلاف في أنه يصح له فيجزيه ، وفي قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله ما دل على أنه يعجبه أنه يتم له ما فعل ، وأن يأخذ لنفسه بالوثيقة فيما قيل •

قلت له : وما أخذه الفقير من هذا على ما جاز له من يد من أعطاه أيجوز له أن يطعمه من شاء من عبد أو حر في غناه ؟

قال : نعم قد قيل بجوازه ، ولن أعطاه أن يأخذه فيأكله الا من لزمه ، فانه على أكثر ما فيه لا يجوز •

قلت له : فأين يكون موضع تفريقه دما أو يجوز في كل مكان ؟



قال : في مكة وما لواها الحرم فهو منها ، ولا أعلم أنه يجوز في هذا أن يخالف أتى غيره في قول ولا عمل بزمان •

قلت له : وما لم يبلغ الدم أو نزل إلى ماله من قيمة ؟

قال : فيجوز في الطعام لأن يختلف في جوازه بغيرها إلا في عدله من الصيام ، فإنه مطلق الإجازة في المكنة غير مربوط لشيء منها فليصمه في أي موضع يكون متى أمكنه •

قلت له : فهلا يجوز له في الفقراء أن يفضل بعضهم على بعض في العطاء ؟

قال : بلى لعدم ما يدل على المنع من جوازه ، غير أنني أراه من طريق ما به من الأفضلية في موضع الاختيار ، كأنه يرى الفصل أولى •

قلت له : فإن خص به أهل بلده أو مصره دون من عداهم ممن حضره من أهل دعوة الحق في فقره أيجزيه أم لا ؟

قال : نعم ، إلا أنه يؤمر أن يفوقه على من حضره فلا يعتمد به أحدا فإن خص به أهل الورع والفضل فحسن من أمره •

قلت له : وما لزمه من هذا فأقل ما يجزيه كم هم عددا إن فرقته أو أطعمه ؟

قال : قد قيل إن أقلهم ثلاثة ، وقيل اثنان وما دونهما فلا يجزيه إلا أن يكون على رأى في قلة •

قلت له : فإن فرق عليهم لحمًا طريا أو أطعمهم إياه طبيخا أو مشويا أكله سواء ؟

قال : هكذا معي إذ لا أجد في الحق ما يدل على صحة وجه الفرق •

قلت له : فان بقى فى يده شئ من لحمه أو حواياه أو من أمعائه  
أو شحمه حتى ذهب فى أهله ناسيا له أو بعمده ؟

قال : قد قيل إن عليه إن كان مما ينتفع به وله قيمة أن يفرق مثله ،  
وعلى قول آخر فيجوز فى العمد أن يلزمه فيه أن يعيده كله •

قلت له : فإن أراد غيره مما قد أبيع له فأخطأ به ؟

قال : فيعجبني أن لا يكون عليه فى هذا الموضع لعذره الا مقدار  
ما أتلفه إن صح ما أحبه فيه •

قلت له : فان نسي أنه من كفارته حتى تلف على يده بما كان من  
فعله ؟

قال : فهذا متعمد فيه لما أوقعه به ، وعليه من كل قول فى أكله  
إلا أنه فى غرمه لا فيما زاد لعدم إثمه •

قلت له : فان سرق بعضه أو كله من بعد الذبح فلم يدر من أكله ؟

قال : إنه يجوز لأن يختلف فى الاجتزاء به لرأى من يقول إنه  
لا يجزيه حتى يبلغ أهله ، ورأى من يقول لأنه اذا ذبحه فقد أجزاه ،  
وليس عليه أن يبدله •

قلت له : فان أخذه من لا يحل له غضبا فأكله أو أنه لم يدر أين  
جعل له ؟

قال : فهذه مثل التى من قبلها فالقول فيهما والحد فى الجزاء أو  
الكل من غير فرق بين أن يخفى عليه أمره أو بظهر له منه كون الأكل •

قلت له : فان كان قد أخذ بعضه لا بأجمعه ماذا يلزمه على قول  
من يوجب له اذا لم يعلم ما فعل به أو صح معه أنه جعله فى غير موضعه ؟

قال : فيعجبني على هذا المراءى فى نقصانه أن يكمله من غيره كمثله  
فيجزيه لما أراد به جيرانه •

قلت له : وما سقط عليه ، فلم يعلم به حتى فاته فهو كذلك ؟

قال : نعم لأنه موضع عذر وجميع ما يكون من نحوه فأنشبهه فهو  
كمثله ، وعليه والله ما به من حكم فى بعضه أو كله إن صح ما أراه  
فجاز فى المراءى لعدله •

قلت له : فإن لم يخدم أصحابه ولا غيرهم من يأخذ منه فتركه بعد أن  
ذبحه بعد موته ، ولم يدر ما كان به من بعد أن مضى عنه ؟

قال : فحتى يصح معه أنه صار الى ما به يبرأ من لزومه فى  
إجماع أو رأى لمن أجازاه فى موضع المراءى ، والا فلا يجزيه الا على  
قول من يقول بأنه اذا ذبحه فقد أجازاه •

قلت له : فهل يجوز على هذا من عدمه لمن يأخذه فيبرأ به أن يفرق  
قدر قيمته دراهم أو حبا أم لا ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أدرى فى هذه الدراهم أحدا من أهل العلم فى  
هذا الموضع أجازها الا أنه فى قول بعضهم ما دل فيما يحكم بالطعم  
على جوازها بدلا منه ، والمراءى فى ثبوته مع القدرة على الدم مختلف ،  
غير أن المنع أكثر والتحبير فيما بينهما أظهر •

قلت له : فإن كان ما لزمه أكثر من دم واحد من أشياء مختلفة ،  
الا أنها لا من الصيد ولا من الشجر أيجزى عن جميعهما أن يذبح بدنة  
من الابل أو البقر فيفرقها على الفقراء أم لا ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أدرى فى هذه الا ما بها من قول الشيخ

أبى سعيد رحمه الله في تصريح ما بها مجزية له عنها لأن مما يخرجها  
عن نفسه بغير حكم العدلين •

قلت له : وما مقدار ما له في الدم أن يعطى كل واحد منهم  
في قول أهل العلم قال لا أعلم أنهم يجدونه بشيء ينتهى إليه فيمنع  
من أن يجاوز به الى ما فوقه الا ما أخرجه عن حد الفقراء الى الغناء ،  
فانه لايجوز لمن له ولا لمن عليه •

قلت له : فان أعطاه واحدا أجزاء وإن لم يفرقه أو ليس هذا بالحق  
من فعله ؟

قال : بلى أن هذا قليل به فجاز لعدله ، والله أعلم فينبظر في ذلك •

#### ✽ مسألة :

ومنه : وفيمن جنى على نفسه في الحرم لما أصابه من صيده أو  
من محرم شجره أو من صيد الحل وهو محرم فلزمه الجزاء فيه ، وأراد  
لخلافه أن يؤدي ما عليه ؟

قال : فلا أجد له مخرجاً في أحد الأمرين الا أن يكون عن حكومة  
العدلين ، والا فلا يجزيه على حال قطعاً لما في النص عن الله في الصيد  
دليل عليه شرعا •

قلت له : فهل له أن يقضى على نفسه بما فيه فيجزيه لأداء ما عليه ؟

قال : لا أعلم أن له في شيء من هذين شأن فعله فلا يجزيه اذ لا بد  
له فيه من أن يحكم به ذوى عدل من المسلمين أهل الاستقامة في الدين •

قلت له : وإن أعدمها ؟

قال : نعم إذ لا بد فيه لبراءته من حكمها على حال من أن يكون عن  
حكم العدلين ، وهذا ما لا يجوز أن يخالف الى غير في رأى ولا دين •

قلت له : فهل من فرق في هذا بين العالم ، ومن يكون به جاهلا  
ماذا تقول في هذا ؟

قال : نعم لأننى لا أدري بينهما من قالوا كان بأوانه في العلم والورع  
أوحد أهل زمانه ، فهو في منزلة الجاهل حقا ولا بد له على حال لبراءته  
من حكمهما صدقا •

قلت له : وإن زاد على مقدار ما يلزمه أضعافا فلا يجزيه ، لأنها  
من خلاصه أراد ؟

قال : نعم وإن أدى في الشيء الواحد الا فأكل أو إن بذل في جرادة  
لها قبضة من الطعام أو ثمرة جميع ما في الأرض من الحنطة أو التمر  
لما أعناه وفي عود له درهم ملاءها ذهباً وفيما فيه شاة أو بدنة جميع  
ما فيها من أنواعها لما كفاه حتى يحكم عليه ذو عدل لما فيه •

قلت له : فان لم يكونا في حالهما عدلين أو كانا في ورعهما من  
المخالفين ؟

قال : فلا يصح لقوله تعالى : ( يحكم به ذوا عدل منكم ) • فالعدالة  
والموافقة في الدين شرط لجوازه بينهما •

قلت له : فالواحد لا يصح به على حال ؟

قال : نعم ، وإن بلغ في العلم والعبادة والورع والحكم والزهادة  
ما لا يزيد عليه في أهل زمانه لأن الاثنين من شرطه أبدا ، فأنى يصح  
فيجوز بما دونهما وأمر الله لا مبدل له على حال ، وإن طال المدى •

قلت له : فان لم يكن لكل واحد منهما مع الآخر ولاية أله أن يحكم  
في هذا معه أم لا ؟

قال : قد قيل إنه لا يجوز له الا عند من يتولى ، وفي هذا مادل  
في المخالفين على أنه ليس أن يدخل فيه مع أحدهم ، ولو كان الحسن  
وابن سيرين \*

قلت له : فلان كان مملوكين من أهل الاستقامة في الدين ؟  
قال : فلا يصح بهما إذ لا يجوز في قول المسلمين أن يكونا في هذا  
حكمين \*

قلت له : فهل تخبرني بما لها من شرط فتجتمع لى ما به من خصال  
في هذا الموضع لجوازه بهما على حال ؟

قال : بلى أن من شرطهما الحرية والعقل والبلوغ والعدالة والذكورية  
فها هي خمسة ، ولا بد فان تجتمع في شخص جاز على حال وإلا فالمنع  
من حقه فأنى يصح به ما لا يجوز له الا وإن في هذا ما دل على  
الصبي والعبد والمجنون والمرأة ، ومن ليس في حاله يعدل على أنهم في  
الخارج عن الحد الا أن يكون في موضع الاضطرار ، فان جوازه معه  
يصح برجل والمرأتين من الأختيار \*

قلت له : فان أتاها من قد ابتلى بشيء من هذا فلزمه الجزاء ،  
وأراد منهما أن يحكما عليه أيلزمهما أم لا ؟

قال : نعم في موضع القدرة عليه منهما لوجود ما له من شرط  
فيهما إلا أنه يقوم به من يجزى عنهما والا فهو من حقه عليهما وأداؤه  
لازم لهما \*

قلت له : فأى شيء في جزائه يحكمان عليه ؟

قال : بما له في السنة أو الانجماع أو الرأي في موضع جوازه لهما  
فان لم يجدها بهما فالاجتهاد لاصابة العدل فيه إن قدرا على مقابلته بما  
يضاهيه ، والا فالوقوف حق من لم يبلغ إليه \*

قلت له : فان جهلا ماهية الجزاء ، وماله من كيف أو كمية فما تأمرهما أن يفعلا في هذه البلية ؟

قال : بالسؤال لمن قدر عليه من أهل العلم والمورع من الرجال أو النساء الا أنه في غير الزام ، فان أخبرهما بما فيه من حق في دين أو رأى جاز لهما أن يحكما به ، وان كان من قول من عليه •

قلت له : فان كان مما يرد الى القيمة فأعدمها ما بها في أثر في مقدارهما ؟

قال : فهو إلى اجتهداهما في مقدار ماله في وقته من الثمن ، فان عرفاه يحل لهما أن يحكما به عن رأيهما ، وإن شاورا من حضرهما من أهل الثقة والمعرفة به فحسن وإن لم يعرفه فلا بد لهما من أن ينظرا من له في ثقته معرفة به ، وعلى قول آخر فأقل ما يبجزيهما أن تكون له معرفة ، وعلى ما يقول في حاله يؤتمن •

قلت له : فان كان مما يرد إلى مثله ؟

قال : فان قدرا أن يرداه الى ما أشبهه فهو الوجه فيه لعدله ، الا أنه موضع رأى فلا يجوز إلا لأهله •

قلت له : فان خالفهما في حكمهما ما به من سنة واجماع في جزم ؟

قال : فأحق ما به أن يرد على من أتاه في جهل أو علم فلا تقبل على حاله لأنه نوع ظلم •

قلت له : فان حكما في موضع الدرهم مثلا بشاة أو بدنة أو في موضعهما بدرهم ؟

قال : فالأولى ما بهذه أن تكون في حكم الأولى •

قلت له : وما كان من نحو هذا من أوصافه ؟

قال : فأحق ما بهما وله في باطله ما لهما لوجود خلافه •

قلت له : فهلا يجوز في هذا من حكمهما أن يأتى ما حد فكبره على

ما قد صغر فيدخل فيه فيضمنه معنى يضمه إليه ؟

قال : نعم لأنه واقع في كونه لا على ما لزمه من دافع ، فأنى

يصح فيجزم به ما عداه لوقوعه لا على ما جاز لهما انى لا أراه فاعرفه

على تجرده من حكمهما إلا أنه بعد على حاله حتى يحكم فيه ذوا عدل

من المسلمين فيؤديه •

قلت له : فان سألهما فأخبرا بماله من جزاء في تعريض أو تصريح

فوقفنا ما فيه من خبر لا يدفع أو مادونه من أثر لا يرد على من قاله ،

أيجوز له أن يعمد به وحده في مثل هذا فيجزيه أم لا جواز له فيمنع ؟

قال : فحتى يحكم به العدلان والا فهو من الفتيا ، وفي قول

المسلمين أنها غير الحكم فلا تجزيه على حال ، وما كان من نحوها في

المقال فليس له إلا مالها في هذا المحال رفعا في حالهما عن الغير نقلا

أو أبدعاه من رأيهما في موضع جوازه لهما غفلا ، فلا فرق وإن أصابا

في قولهما الحق •

قلت له : فهلا تدلنى في الحكم على ماله من صورة عند أهل العلم ؟

قال : بلى أن من قولهم في صورته أن يقولوا قد حكمنا عليك بكذا •

أو ألزمتك أو أوجبنا عليك كذا فاعرفه وقابل من صورته حفظا •

قلت له : فان قال بهذا وقال الآخر نعم أو كذا أقول أو ما أشبههما ؟

قال : قد قيل في هذا إنه لا من الحكم فلا يصح له به ، وما

كان من نحوه فهو مثله ؟



قلت له : فان قالوا إنما نجد أو نرى أو نحفظ فيه كذا ؟

قال : فهذا من الخبر لا من الحكم في شيء فليس له في ذا إلا ما في الفتيا عند أهل العلم •

قلت له : فان بلغ به الجزاء في الصيد أو الشجر هديا يلزمه أن يحكما به عليه ، فيما قاله الفقهاء ؟

قال : نعم فان قدر عليه أهده ، وإن أعجزه بدلا أو ثمنا أو جباه طعاما فان كان من عنده قوماه بما له من قيمة في سعر يومه ، والا اشتراه فان أعدمهما ألزمه على مقدار ماله من الطعام في الحال صياماً على كل ما يكون لمساكين يوماً •

قلت له : وما لكل واحد من الفقراء في هذا الموضع إن فرقه عليهم من البر حبا ؟

قال : لا أدري فيه إلا ما قبل أنه نصف صاع أو ما دونه لا مازاد عليه •

قلت له : فان بقي من تفريقته أقل من نصفه ؟

قال : قد قيل إنه يتصدق به •

قلت له : فهلا من وجد في أنه يطعمه المساكين على عددهم فيجزيه عما لزمه ؟

قال : بلى أن هذا قد قيل به إن أطعمهم حرة بالفداء صباحا وأخرى بالعشى من بعد العصر رواحاً •

قلت له : وما كان من الصيد فحكما عليه في موضع قدرته على ماله

من مثل في الأنعام بعد أن نظر الى ماله من قيمة أو بعد له من الصيام  
أيصح له من حكمهما فيجزيه إن فعله ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أدريه الا أن يكون على رأى من يقول بالتخيير  
فانه لا يبعد غير أن المنع أكثر ما فيه •

قلت له : فان مال به الرأى الى صحة هذا الموجه ماذا يفعل ان  
أراد به أن يعمد ؟

قال : فالذى به يؤمر أن يحكم به العدلان هديا فينظر الى ماله  
من قيمة ، والى مالهما من الطعام وبعد فالخيار له ، ان شاء أهدى وإن  
شاء أطعم ، وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما على هذا الرأى ،  
فان بقى هناك أقل من نصفه فتصدق به جاز والا فالصوم لا يكون أقل  
من يوم الا أنه لا بدله في كل وجه من أن يكون عن حكمهما •

قلت له : فهل له أن يعطى في موضع جواز الطعام كل واحد قيمة  
ما يكون له فيجزيه ؟

قال : قد قيل بجوازه في هذا الموضع ، وعلى قول من لا يجيزه  
فيمنع •

قلت له : ومالم يبلغ هديا فنزل الى ماله من قيمة ماذا يؤمر  
من بعد الحكم أن يصنع ؟

قال : قد قيل انه يشتري بها طعاما فيفرقه أو يطعمه ان قدره ،  
والا فليؤده صياما عن كل نصف صاع يوما ، وعلى قول آخر فيجوز له  
في القيمة أن يفرقها هي الا أن ما قبله أظهر •

قلت له : فهلا يدخل في هذا الموضع على الدراهم ما في الهدى  
من قول في التخيير بين الصوم أو الطعم ، وقول بالترتيب فيكون في حق  
من عليه على ما به من رأى لجوازه عليها ؟

قال : بلى ان هذا مما يجوز فيها فلا يمنع من أن يدخل عليها ،  
وإن لم يكن هو فهي في معناه لازمة لها في الأمرين ما فيه من قول في  
رأى ان صح ما أراه •

قلت له : وما كان له من درهم الى درهمين أو طعم مسكين أو  
مسكينين فحكمنا به كذلك ؟

قال : فهذه هي التي من قبلها على حال لا غيرها ، فالقول فيهما  
واحد فاعرفه من هناك •

قلت له : وما لزمه من هذا في كثرة حتى صار لها من الدراهم قدر  
قيمة بدنة أو شاة الجمع كلها ، فيحكم بها هديا كانت من نوع واحد  
لجنس ، أو من أنواع له أو من الجنسين ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أدري في موضع اتفاقها ما بها من قول  
في دين أو رأى لمن قاله فأدريه ، ولا في موضع افتراقها فأرجع اليه  
الا ما به في كل منها يؤمر أنه يكون في تفريقه له على ما مر في التي  
من قبلها ، فألما أن تجمع فيحكم بها هديا فلا أعرفه من رأى من تقوله  
يسمع ، فكأنني في هذا الموضع لا أرى في الحال لما أكثر من أعدادها ،  
وان بلغ الهدى من الغنم والابل أو البقر الا ما لأحاديها ، على  
من يدعى في صحة كون الفرق أن يأتي بدليل يوجبها ، والا فلا أقدر  
بعجزى أن أقول فيه بأنه من الحق •

قلت له : فان لم يجد من لم يحكم به عليه أنه أن يرجع الى بلده  
وإن باء •

قال : نعم قد قيل بجوازهم لعدم ما يمنع من رجوعه ، الا أنه لا بد  
له من أن يدين بأدائه متى أمكنه تقدر عليه لا في دينونة بوجوبه في  
الحين ، الا أن يكون لازما له في دين •

قلت له فان وجده يوما فالزمه كل من العدلين ما فيه حكما ؟  
قال : قد أنقذه في محله على يديه ، أو بعثه مع ثقة الى أهله فهو  
الوجه الذى لا شك فيه •

قلت له : فان كان من أرسله به دون من قبله الا أنه ثقة أمانة  
مجهوله الحال ، أو ظاهر الخيانة ؟

قال : نفسى أن يجوز لأن يختلف في براءته بالأمين من هؤلاء على  
ما يأمره أن يفعلته في حق تفريقه على المساكين لا ماعداه منهم ، فأنه  
لا يجزيه حتى يصح معه أنه قد جعله في موضعه الذى له •

قلت له : فان بقى على ما به من لزومه حتى حضره الموت ماذا به  
تأمره أن يعمله في يومه ؟

قال : إن يوصى به في إسهاد لمن قدره ، والحزم إن أمكنه في لازم  
وصاياه أن لا يؤخره فأنه لا يدري ما يكون معه متى ما حضره •

قلت له : فان أوصى به في حياته كما أمره الله فصح بعد وفاته ؟

قال : فهو من حق الله في ماله ، ولوارثه في انفاذه مثل ماله الا أن  
يخص وجها من الواسع ، فعسى أن يكون على قول من أجاز له أولى ما به  
أن يعمل عليه بماله في موضع الرأى والنظر لنفسه في حاله •

قلت له : فان كان أوصى فصح أنه لثم يحكم به ذوا عدل من  
المسلمين ، فلا بد لانقاذه بعد موته من أن يحكما فيه ؟

قال : نعم وان لم أجده من الغير في حفظى لأن حكمهما من لوازم  
شرطه فالموت لا يدفعه ولا يزيله على حال أبدا فيرفضه ، ولا أعلم أنه  
يصح فيه غير هذا فتبينه معى من لفظى ، فان ظهر كل عدله فخذ به  
والا فدعه •

قلت له : وما جاز فيه الطعام فحكما به برا أيجوز له ولورائه من بعده أن يخالف الى غيره فيفرقه شعيراً أو ذرة أو تمراً ؟

قال : ففى قول المسلمين مادل على جوازه وان أطعمه المساكين غداء وعشاء ، وعلى العكس فى أكلتين جاز له الا أن يوصى به فى نوع منها ، فيكون فى ماله فانه لا يصح لورائه بما دونه ، ويجوز لما فوقه الا أن يكون لمانع من وجه آخر فى حاله .

قلت له : فان كان ما قتله من دوابه أو فى احرامه ليس هو من الصيد فلزمه ما فيه جزاء لما فعله ؟

قال : فهذا فى أنواعه لا يحتاج الا أن يؤدى ما عليه ، فانه لا حكومة له وأدوه من دونها مجزىء له من فعله فى موضع مالا يختلف فى وجوبه عن اسمه ، والا فالرأى فى دخوله يكون على ما به من قول فى حكم ، والله أعلم فينظر فى ذلك .

### ✽ مسألة :

ومنه : فى زيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم أفرض هى أم لا ؟ وهل على من أتى المدينة من غير أهلها لمعنى الزيارة أن يحرم مثل مكة قبل أن يدخلها وكيف يعمل من بلغ اليها فيقول من أراد الزيارة أخبرنى بجميع ذلك ؟

قال : نعم أخبرك هلم الى فأقول لا إنها من الفرائض وأنها هى على شرفها من أجل الوسائل فى طلب الفضائل ، ففى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من زارنى ميتا كمن زارنى حيا » أفيرغب مع القدرة وزوال الموانع عن زيارته غير من سفه نفسه ، ولم يبال بما قد فاتته من حظه إلا أنه فيما يؤمر به من حج وقضى حجه فأتته ويبادر من مكة مع قدرته بالرحيل الى يثرب لزيارة النبى ، ولا يرغب عن فضلها فيتركها لغير مانع فيكون ممن قال فيه رسول الله صلى الله

عليه وسلم : « من حج ولم يزرني فقد جفاني » وعلى هذا يكون من العقلاء ، فيعد بالحق من المفاضلين النبلاء ، من رضى لنفسه أن يكون لرسول الله من أهل الجفاء أو ليس الأولى به أن يكون من الحمق فيعد من الجهلاء الذين خلوا من حب المصطفى ، فإن تصور في باله شيء أحب لوصله ، ومن ادعا حب المختار على ترك المزار ، المانع بعد أن حج فكأنه أدنى الكذب ، فإن تصور في نفسه شيء فهو لا حقيقة له لأن من ولج سر حبه في سويداء لبه ، فلا بد من أن يهيج بالقلب لواعج هيجانه فتسرى بأنوارها في جميع أركانه حتى تحركه فتنهض به مع القدر ، فيجد على سرحه وحده في السعى ، وبالجهد البالغ طمعا في الوصال على شرفه ، لأن الحظي يلذ له ذوقه ، فلا يزال على بعد المزار يتردد في الديار ، ويقطع الفيافي والقفار ، حبا وشوقا إلى لقاءه حتى ينتهي إليه فيبلغ نيل مأموله أو يقطع عن دركه مانع له قبل وصوله ، هذا هو الحق فليدع الدعوى لحبه من حج ولم يزره محتارا ، فإن الحب لمن يهواه زوار ، وان شطت به الدار .

وليحذر على زيارته أن يكون في حينه ، مخالفا له في شيء من دينه ، فإن الحب له من يستضيء بأنواره ، ويتبع سبيله ، فيعمل بمقتضى آثاره ، فلا يخالفه عمدا على حال في أمر ولا نهى ، فإن المخالفة على سبيل المعاندة من الأسباب المحدثه للمباعدة ، لأنها من دواعي القلى ، ومن لوازم المحبة على وجودها شرطا في دوامها مراعاة ما يرضى به المحبوب ويكرهه ليعمل ما يرضى ، ويهمل بما يكره ويؤثر على هواه ما فيه رضاه ، إذا كان يكرهه فلا يرضى به عنه .

ومن لم يكن على هذا فليس من أهل وداده ، وإن تصور جهل في فؤاده ، فليحذر أن يكون في شيء من أمر دينه على خلافه ، فإن الزيارة له على هذا من أمره ، ولا تريده من ربه إلا مقتضا شديدا ، ولا من شفاعة الرسول وقربه إلا بعدا بعيدا ، أولا يستحيى من رسول الله عاقل أن يلقيه على خلاف ما به وعليه في حياته ، وما تركه ميراثا لأهل

التقى من أمته بعد وفاته ، بلى والله أن يستحيى منه ، فإن اتباع  
النبي وحبه والعمل بجميع ما أتى به كله وسيلة الى الله لرضاه  
لا غيره ، فهو المطلوب حقا والمعبود صدقا ، ومن الواجب في حقه  
عليه أن يصدق الرجعى اليه ، فيتوب الى الله من جميع ذنوبه •

ويتبع الرسول في كل حال حتى دعوبه ويلج في الطلب ، فيلج  
لعسى من وجوده أن يسبل اليه بعفوه ثوب الصفح عن زلله في وجوبه ،  
فيسدل عليه ستر المغفرة له عن ظهور عيوبه قبل الحج ، وعند الدخول  
فيه ، وبعد أن يقضى حجه ويجتهد في أن يظهر من كل رجس يكون في  
القلب أو النفس ، حتى تذهب على حال أكداره ، وتخلص للحق فتضىء  
أنواره ، ويصير طاهرا من جميع الذنوب كيوم ولدته أمه فيصلح  
من الخلق لخدمة الحق تعالى ويصلح للزيارة فتصح له لوجود قربه  
وعندها ، فيخرج من مكة في طلب الزيارة إلى المدينة ، فيمضى ويصلى على  
النبي صلى الله عليه وسلم ، فيكثر في طريقه من الصلاة عليه حتى  
إذا دنى من المدينة ورأى جدرانها وأشجارها وحيطانها •

فينبغى له أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ( ما كان  
لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله  
ولا يرغبون بأنفسهم عن نفسه ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب  
ولا مخمصة في سبيل الله ولا يطئون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون  
من عدو نبلا إلا كتب لهم به عمل صالح إن الله لا يضيع أجر المحسنين \*  
ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون واديا إلا كتب لهم  
ليجزئهم الله أحسن ما كانوا يعملون ) اللهم إن هذا بلدك الذى  
أخترته لرسولك في حياته مأوى وجعلته له بعد مماته مثوى ، وقد  
جئت اليه لزيارته طلبا لرضائك عنى أنت ربى فأعطنى مرادى ، ووفقتنى  
لسدادى ، وأشرح لى صدرى ، ويسر لى أمرى ، واحلل عقدة من  
لسان سرى ، وأعنى على أداء واجب حق زيارته ، وتقبلها منى ،  
واجعل لى وقاية من سوء ولى فى هذه الدار ومن كل عمل يؤدى

الى دار البوار ، يا من يعلم أعمالى وما أضمره بالى ، ولا يخفى عنه  
شئ من أحوالى ، أنت حسبى ونعم الوكيل •

فاذا أراد أن يدخلها فيقول : يا سميع الله ، وفى سبيل الله ،  
وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم وفقنى لما تحب  
وترضى ، وعافينى فى الآخرة والأولى يا كريم •

فاذا دخلها فيؤمر أن يقرأ بين سككها : ( لقد جاءكم رسول  
من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم \*  
فإن تولو فقل حسبى الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش  
العظيم ) وينبغى له أن يحضر فى قلبه ذكر النبى ، فيشعر فى نفسه  
أن تلك البقاع ، وتلك المسالك ، والمواضع التى بلغ إليها وصار يطأ  
عليها ، ويسلك فيها بمن الله عليه هى مواقع أقدام رسول الله ،  
ويمثل فى قلبه أنه كيف كان يمشى على تردد أيام حياته فى طرقها  
وبقاعها ، عسى أن يخشع قلبه فتخضع جوارحه حتى يمشى فيها  
بتواضع على وقار وسكينة من ربه ، لا سيما عند دخوله من باب المسجد  
الى تلك الروضة المباركة التى اختارها الحق لدفن أفضل الخلق ،  
فانه أولى به فى أدبه •

ومما يستحب له فيؤمر مهما أراد الزيارة أن يغتسل بالماء  
أن قدر عليه ، ويلبس أفخر ثيابه الطاهرة ، فيتوضأ ويتطيب ، فيأتى  
المسجد ولا أعلم أن عليه فى قول المسلمين لمعنى الزيارة احراما ، والذي  
يؤمر به ما قد ذكرناه تعظيما لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وإذا أراد أن يدخل المسجد تلى على الباب هذه الآية المقدم  
ذكرها فدخل على حضور قلب ، فجمع همه ليس لها التفات الى شئ  
من تسليم على أحد ولا غيره فى قصده سوى القبر ، وإذا انتهى اليه  
استدبر القبلة فى إقباله عليه ، وتكون تلقاء وجه رسول الله ، صلى  
الله عليه وسلم ، فيلصق منكبه الايسر بالأسطوانة التى عند رأسه ،



ويستلم الركن فيقبله ، ويتأخر قليلا قدر ما يكون القنديل الذى فى القبلة على رأسه ، فيثسير بيده اليمنى اليه •

فيقول : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا بنى الله ، السلام عليك يا ولى الله ، السلام عليك يا صفى الله ، السلام عليك يا أمين الله ، السلام عليك يا حبيب الله ، السلام عليك يا صفوة الله ، السلام عليك يا خيرة الله ، السلام عليك يا أبا القاسم ، السلام عليك يا أحمد ، السلام عليك يا محمد ، السلام عليك يا بشير ، السلام عليك يا نذير ، السلام عليك يا طاهر ، السلام عليك يا مطهر ، السلام عليك يا قائد الخير ، السلام عليك يا فاتح البر ، السلام عليك يا نبي الرحمة ، السلام عليك يا هادى الأمة ، السلام عليك يا أكرم ولد آدم أجمعين ، السلام عليك يا سيد المرسلين ، السلام عليك يا خاتم النبيين ، السلام عليك يا قائد الغر المحجلين ، السلام عليك يا أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، وعلى أصحابك الطيبين ، وزوجاتك أمهات المؤمنين أنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأنت عبده ورسوله ونبيه وخيرته من خلقه وصفيه ، وأن ما جئت به فهو الحق من الله مجملا ومفصلا ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من فى القبور ، وأنت بلغت الرسالة ، وأدبت الأمانة ، ونصحت الأمة ، وجاهدت عدوك ، وهديت أمتك وصدعت بأمر ربك وعبدته كما أمرك حتى أتاك اليقين ، صلى الله عليك حيا وميتا ، وعلى أهل بيتك الطيبين ، وأصحابك الطاهرين ، وجزاك الله أفضل وأطيب وأكمل ما جازى نبيا عن قومه ، ورسولا عن أمته ، وذكرك بأحسن ما يذكر به الذاكرون ، وسلم وبارك وفضل وكرم وشرف وعظم •

ثم يتقدم فيجعل وجهه على الحائط تجاه وجهه صلى الله عليه وسلم ، ويقول السلام عليك يا رسول الله ، أنا فلان بن فلان جئتك من أرض كذا من بلد كذا زائرا لك ومسلما عليك ، ومستشفعا بك الى ربى أن يحط عني وزرى ، ويغفر لى ذنوبى ويستر لى عيوبى ، ويعصمنى

فيما بقي من عمري ، ولا يكلني لى نفسى ، ولا الى أحد من خلقه طرفه عين ، ولا أقل ولا أكثر ، وكن شفيعى يوم الدين ، صلى الله عليك وسلم •

ثم يتأخر قليلا عن يمينه مما يلى المشرق فيقول : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، السلام عليك وعلى صاحبك ومشيريك وأنيسيك وضجيعيك •

ثم يتأخر عن يمينه قليلا حتى يكون مع تأخره الأول فى مقدار ذراع ، فيسلم على أبى بكر رضى الله عنه ، فان رأسه بهذا منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول : السلام عليك يا خليفة رسول الله ، السلام عليك يا أبى بكر الصديق السلام عليك يا عبد الله بن عثمان ، السلام عليك يا عتيق ابن أبى قحافة ، السلام عليك يا شيخ الافتخار ، ومعدن الوقار ، والصاحب فى الغار ، السلام عليك أيها الشيخ ورحمة الله وبركاته •

ثم يتأخر قليلا بقدر ذراع ، فيسلم على عمر رضى الله عنه ، فان رأسه بهذا منكب أبى بكر الصديق فيقول : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، السلام عليك يا أبى حفص ، السلام عليك يا عمر بن الخطاب ، السلام عليك أيها الفاروق ، السلام عليكم يا وزيرى رسول الله والمعاونين له على القيام بأمر الدين فى حياته ، والقائمين فى أمته بالعدل فى وفاته ، تقتفيان آثاره ، وتعملان بسنته ، وتسلكان مناره ، السلام عليكما يا شيخي الاسلام ورحمة الله وبركاته ، جزاكم الله عنا وعن نبيكما وعن الاسلام ما جازى وزراء نبي على دينه •

ثم يتقدم الى مقام النبى عليه السلام ، فيصلى ما بداله خلف الأسطوانة المخلقة ، فيجعلها بين يديه قدام التى تليها ، ومنكبه الأيسر مما يلى قبر رسول الله بارزاً عنها ، ومهما فرغ من صلاته ، فيؤمر أن يقوم فيلصق منكبه الأيمن بالمنبر ، ويأخذ الرمانة الداخلة بيده اليمنى ، فيحمد الله ويثنى عليه بما هو له أهل ، ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم

فيقول : اللهم صل على محمد عبدك ونبيك ورسولك وصفيك وأمينك على وحيك ، وخيرتك من خلقك ، أفضل ما صليت على أحد من أنبيائك ورسلك وأهل الكرامة عليك ، وسلم على محمد وعلى آل محمد ، كما سلمت على نوح في العالمين ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين ، إنك حميد مجيد ونحو هذا من الصلاة .

وينبغي له أن يكثر منها ويسأله بعدها ما بداله من الحوائج كلها ، ويختم سؤاله بمثل هذا فيقول : اللهم كل حي لى سألتك أو لم أسألك علمتها أو لم أعلمها ، أسألك بحق نبيك الطيب ، وقبره المبارك ، أن تتولى نجاح حوائجي كلها ، قليلا وكثيرا ، صغيرا وكبيرا ، يا أكرم الأكرمين ، ويا أرحم الراحمين .

وإن أتى بغير هذا في صلاته فزاد فيها أو في التسليم أو نقص منها فلا بأس فانه شيء غير مؤقت ولا محدود بشيء في الأصل ، حتى لايجوز فيه غيره ، ولكن ينبغي له أن يكثر منها ومن الركوع في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الصلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد والأفضل البيت الحرام » والصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة صلاة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فينبغي له أن يكثر منها ومن الصلاة على النبي من استطاع وان قدر أن يصلى كل يوم خلف الأسطورة فهو مما يؤمر به ، وهن ثلاث ففي اليوم الأول يصلى خلف المحلقة ، وفي اليوم الثانى خلف التى يليها مما يلي قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي اليوم الثالث فيصلى وراء التى هى خلف المقام ، وبعد الفراغ من الصلاة فليدعو بما بداله من الحوائج الأمر دنياه وأخراه ، ويختم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وان وافق الأربعاء والخميس والجمعة ، من قدر على صومهن فهو ما يستحب له ، وان قدر على أن يأتى البقيع لزيارة إبراهيم ابن النبي وابنته هاطمة الزهراء وعمه العباس ، وعمته وصفيه وغيرهم من ذوى

الفضائل السابقة في الاسلام ممن قريبا ، ويتوضأ من بئر الرس ويشرب من مائها ، ويصلي بحذاء الفتح ومسجد قباء وغيرها من المساجد فيها •

فان فعل ذلك بعد أن يصلي الصبح في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ورجع بعده فيصلي الظهر بمسجد الرسول في غيره إن قدر لثلاث يفوته شيء من الصلوات فيه ولا يأتي المسجد الا ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، أولا وعلى أبي بكر ثانيا ، وعلى عمر رضى الله عنهما ثالثا مادام بالمدينة قائما •

واذا عزم على الرجوع وأراد أن يسافر عنها فيخرج منها فيؤمر مع الملائكة أن يغتسل بالماء ، وليس بلازم ولكنه مما يستحب له تعظيما لأمر رسول الله ، ثم يأتي المسجد ، فيعمل لوداعه في تسليمه على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى أبي بكر وعمر مثل ما فعل في الزيارة لقدمه ، الا أنه بعد أن يسلم عليه وعلى وزيريه يؤمر أن يرجع من تأخره عن حذاه رأس النبي صلى الله عليه وسلم لمعنى التسليم على أبي بكر وعمر رحمهما الله عنهما ، فيقوم على رأسه عليه السلام مستقبل القبلة تبين القبر والأسطوانة ، فيحمد الله ويثنى عليه ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول اللهم إنيك تقول وقبولك الحق : ( ولوا أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا ) قد سمعنا قولك وأطعنا أمرك ، فما نحن بين يديك قد جئنا الى بيتك ظالمين أنفسنا مقرين بذنوبنا ، معترفين بخطايانا ، نادمين على ما كان منا ، تائبين من زللنا ، فنستشفع به اليك أن تحط عنا ما أثقل ظهورنا من أوزارنا ، فتب علينا وكفر عنا سيئاتنا ، وشفع نبيك هذا فينا وتوفنا على ملتته ، وارفعنا بمنزلته عندك إنا هدنا اليك •

اللهم اغفر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالايمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنيك رؤوف رحيم ، وإذا انتهى الى الباب ليخرج قدم اليسرى فيقول : اللهم صل على محمد النبي ، وعلى آل

محمد الرسول الأُمى ، ولا تجعل هذا آخر العهد منى بقبر نبيك ، اللهم  
حط عني وزري ، واصحبني في سفري ، وارزقني السلامة في ديني ،  
ونفسي ومالي ، ويسر لي رجوعي سالما في أهلي سالمين ، يا أرحم الراحمين •

فاذا خرج مضى فينبغي له في رجوعه أن يقول ما يروى في الحديث  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا قفل من غزوا أو حج أو غيره  
يكبر على شرف من الأرض ثلاثا يقول : « لا إله إلا الله وحده لا شريك  
له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت وهو حي دائم لا يموت بيده  
الخير ، وهو على كل شيء قدير ، آيئون تائبون ، عابدون ساجدون ،  
لربنا حامدون ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، وكل  
شيء هالك إلا وجهه ، له الملك وإليه ترجعون •

وينبغي له على رجوعه في طريقه أن يلجج بذكره ويلجج على حمده  
وشكره ، ولا يزال على ذلك حتى اذا قدم بلاده ، وأشرف عليها ونظر  
اليها فيقول : اللهم اجعلها لي قرارا ، وارزقني فيها رزقا حسنا ، وتوفني  
مسلمًا ، وألحقني بالصالحين ، ولا تخزني يوم الدين •

فاذا بلغ اليها ونزل بها فينبغي له أن يأتي المسجد فيركع فيه لله  
تعالى ، وعلى فراغه فيقول : الحمد لله رب العالمين الذي بلغنا سالمين ،  
اللهم زدني منك هدى ، وبصرني من العمر ، وقوني على القيام لدين  
الإسلام ، حتى ألقاك بقلب سليم ، من كل شيء إلا منك يا كريم ، ثم  
يمضي الى منزله فاذا دخل فيقول : توبا توبا الى ربنا ألا يغادر علينا حوبا •

### \* مسألة :

ومنه : أيضا في الزيارة لقبر النبي صلى الله عليه وسلم أهريضة

أم لا ؟

قال : قد قيل فيها لا من الفرائض ، ولكنها من الفضائل في الاسلام  
لن رالمها بما قدر عليه من أنواع الوسائل فيما عندي في ذلك •

قلت له : وما هي من المأمور به أم لا ؟

قال : نعم لكثرة ما بها من أجر ، فلا ينبغي لمن يحج أن يدعها مع  
القدرة مختاراً لتركها الا لعذر ، فإنه في حق المصطفى من أنواع الجفا •

قلت له : فالأجر لكل من زاره عموماً أم لا ؟

قال : فهو على الخصوص لمن يكون على دينه حتى يموت على ما  
به من زينة ، والا فلا أجر لمن عصى لربه ، وأصر على دينه •

قلت له : فهل يحرم لها مع الحج والعمرة أم لا ؟

قال : لا أعلم أن لها إحراماً فيستحق به تاركه بالعمد أن يولى ملاما •

قلت له : وهل هي من بعد الحج أم من قبله ؟

قال : فأولى ما بها في المختار لمن حج أن تكون من بعده ، فإن  
فعلها من قبله جاز له ولا لوم عليه في تقديمها ، وإن لم تكن لا اضطرار •

قلت له : وهل هي في كل زمان ليس لها وقت تؤدي فيه ، فيمنع  
من أن تكون في غيره بأوان ؟

قال : نعم ، هي كذلك ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فإن حضره ما هو ألزم منها ؟

قال : فهو الأحق أن يبدأ به في الحق خوفاً من فوائده أو ما دونه  
من خير ، الفضل زائد في تقديمه على تأخيره •

قلت له : وما هي في نفسها عرفنى بها ؟

قال : إن هي الا صلاة وتسليم عليه من وراء الحائط ، وعلى صاحبيه  
أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، وشهادة لله بالوحدانية ، وله بالرسالة  
وسؤال شفاعته ، وحط أوزار ، وغفران ذنوب ، ونجاة من النار ، مع  
صلاة ركعتين يختتم زيارته بها •

قلت له : فان زاد أو نقص في تسليمه وسؤاله وتضرعه وإبتهاله ؟

قال : أن لا يضره فيها فانه غير محدود بشيء لا يصح بما دونه ،  
بل كيف ما سلم فصلى في حاله ، جاز له فأجزاه •

قلت له : فان لم يختتمها بركوع لا لمانع ؟

قال : فالذى له أن يأتى بجميع المأمور فانه أعظم لمن رامه بها  
من الأجور ، فان تركه لا لعناده فلا يبلغ به فيها الى فساد •

قلت له : فالذى يؤمر به أن يكون في زيارته على طهارة كاملة من  
بدنه وثيابه ؟

قال : نعم ، تعظيما لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن  
بعده لوزيرييه رحمهما الله •

قلت له : فان زاره لا على وضوء أيصح له •

قال فهو النقص عن الوفاء بتمامها فأما أن يكون من إثمه أن يبلغ  
به الى فسادها فلا أعلمه كذلك في أحكامها ، مع عدم استحقاقه لمن  
زاره ، أو لمن أمره بذلك •

قلت له : فان لم يقدر على بلوغه أيجزى فيها الغير عنه لعذره أم لا ؟

قال : نعم ان كان عن رأيه وأمره ، والله يرجى له أن يجعلها من أجره الا أن يكون لا من أهل ذلك •

قلت له : ولغيره أن يزور عنه في حياته ، وليس له الا بعد وفاته ؟

قال : لا يتوجه لى ما يمنع من جوازها على حال الا أنه لا يستغفر لمن لا يتولاه ، ولا يدعوا له بما لا يجوز له أن يدعى به لغير أهل الولاية ؟

قلت له : فان كان في حال لمن لا يحكم له بولاية ، ولا عليه بعداوة في حاله ؟

قال : فهو المجهول والمنع من جوازه له هو الوجه فيه لا غيره في القول ، الا أن يكون على الشريطة في دعاه ، فعسى أن لا يحرم عليه •

قلت له : فان كان من الخونة بما ظهر عليه من قوله أو فعله ؟

قال : فأحرى ما به أن لا يدعو له بشيء من لا يجوز أن يدعى به لمثله من أمر الدنيا والآخرة على حال •

قلت له : فيزار عن الهالك بعد موته ؟

قال : نعم ، ان أوصى بها في ماله ، والا فهي في معنى ما قد تطوع به عليه من نحو هذا فأهدى اليه •

قلت له : فهي في ثلثه مع الوصية بها كذلك ؟

قال : نعم ، إنها نافذة ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فالآخرة على الزيارة جائزة لمن يأخذها أم لا ؟

قال : فعسى أن يلحقها معنى الاختلاف في جوازها ، ويعجبني أن



لا تكون من الحرام لأنها لا من الواجب على من يعملها عنه في دين ولا رأى في الاسلام على حال .

قلت له : ولمن يعملها لغيره أجر ما فعله أم لا ؟

قال : فعسى أن يكون له من الله أجر ما نواه من الاعانة لمن هي له ، ويجوز على قول آخر في أجرها لا يكون له ولمن هي له أجر ما بذله ، وعلى قول آخر أن يكون له ما أخذه ان هي أشبهت الحج في هذا ، فصح القياس فيها كذلك .

قلت له : فان كان من هي له في منزلة من لا يتولاه في حاله أيأخذها له بأجرة تؤدي إليه من ماله ؟

قال : فيعجبني على قول من أجازها في مثل هذا من أعماله أن لا يكون الا على شرط أن لا يدعو له الا لما جاز لمثله في موضع جوازه على الشريعة ، أو ما أبيح على حال لعدله والا فلا يستثنى ما ليس له ، وان أخذها لا على شرط فعسى أن يصح له بما دونه ، لأنه لا من اللازم فيها ما لم يشترط عليه .

قلت له : فان أخذها بشرط أن يدعو بما لا يجوز أن يدعى به لغير الأولياء ؟

قال : فهو من عصيانه فكيف يجوز له على عمله بشيء من معاصي الله أجرا في زمانه ، انى لا أرى ذلك .

قلت له : أو ليس يكون له من الأجرة مقدار ما جاز له أن يعملها منها أم لا ؟

قال : فهو على ما بها من الشرط لما لا يجوز فيها على حال كأنها في معنى العمل الواحد ، فأنى يصح أن يكون من طاعته ومعصيته في عقدها فان وفى بالشرط الى ما لا يحل له فقد عصى ربه ، وان تركه

أحل بها فخان لأنه قد شرط عليه ، فلم يعمله فكأنه على هذا لم يتمها  
وعلى قول آخر في هذه الزيارة أن تقبل التجزى ، وعلى هذا فيكون له  
مقدار ما جاز له أن يعمل فأجزأه في الأصل ، وإن كان في عقدة واحدة  
فالحق أولى ما به في العدل ، لئلا يبطله ما وراءه من شرط الباطل  
أدخل عليه في هذا ، فأنه لا يلج فيه على حال فاعرفه ، فإن صح  
لأثر يدل عليه أو نظر فهما قولان ، والا فدع عنك ما لا دليل عليه ولا له  
برهان •

قلت له : فإن دعا له به على هذا من شرطه عليه ؟

قال : فهو على ما مضى من الرأى في ذلك •

قلت له : فإن كان ما دعا له به من ذلك لا عن شرط فيه ؟

قال : نعم في الأجرة أن يكون له كلها ، وإن عصا في دعاه بما  
ليس له فلا يبطل به ، لأن ما دونه مجزى في الزيادة من فعله ، وقد  
أتى به فزاد بما ليس له لا لشرط في ذلك •

قلت له : فالزيارة لغيره تصح لمن أتى إليه فسلم عليه ؟

قال : هكذا ، وليس في النظر إلا ما يدل على صحة هذا في الأثر •

قلت له : ما الأجبر يجوز له أن يقدمها على الحج إن استؤجر عليها  
أم لا ؟

قال : نعم ، غير أن الذي به يؤمر أن يقدم الحج استحبابا ، فإن  
عكس ما بينهما جاز إلا لشرط يمنع من ذلك •

قلت له : فالحج والزيارة يجوز فيهما أن يكون كل منهما لواحد ؟

قال : لا أجد ما يمنع من جواز ذلك •

قلت له : فأين يكون موضع النية لعملها ؟

قال : قد قيل أن ينويها دون الباب قبل أن يلج المسجد ، فان جهل أو نسي رجع حتى يعقدها هناك •

قلت له : فان نواها في منزله أو ما فوقه من بعده ؟

قال : فهو على نيته ما لم يرجع عنها إلى ما سواها ، وإلى غير شيء •

قلت له : فان زار أله أن يرجع فيأتي بغيرها ولو كان في اليوم مرارا عدة ؟

قال : نعم ، قد قيل إن له في ذلك •

قلت له : ومن أين يخرج بكل واحدة منهن ؟

قال : فعسى أن يكون من حيث الشرط فيه وقع والا فليتبع ما عليه الناس في ذلك •

قلت له : فان كان الوالد والمأجور ترك الزيارة ، وكلاهما في عقد واحد ؟

قال : قد قيل انه لا شيء له الا أن يكون لعذر يصح في تركها ، والا فهو كذلك •

قلت له : فان عجز لمرض منعه ، أو عدو حبسه ، أو ما يكون من نحو هذا ؟

قال : فهو من عذره في الحال فاذا زال المانع زارها متى أمكنه ذلك •

قلت له : فان كان في عام آخر ؟

قال : نعم الا لشرط يمنع من ذلك •

قلت له : فيجوز له أن يؤجر غيره لأدائها ؟

قال : لا يجوز له الا أن يكون في موضع إيباسه من القدرة عليها  
فعسى أن يكون له ، ويجوز على قول آخر أن يمنع من جوازه الا عن  
رأى من الأمر في ذلك •

قلت له : فان وقع الشرط على تأديتها أو على أن يزورها أكله  
سواء أم لا ؟

قال : قد قيل بالفرق بينهما فأجاز له من ماله أن يؤجر من يعملها  
في موضع وقوعه على تأديتها ولم يجزه في موضع ما يكون على أن يزورها  
لأنه قد ألزمها نفسه على هذا ، فليس له أن يدفعها الى غيره •

قلت له : فان كان على أن يحج فيزور أو اعطفها بالواو أو يتم ؟

قال : فهو في موضع ما عليه أن يقوم فيه بنفسه الا أن الواو في  
العطف على ما بها من الشركة لما بينهما لا تقتضي في أظهر ما فيها  
من القول ترتيبا في عملها ، فلا يمنع من جواز التقديم والتأخير فيهما  
لا لقرينة تدل على المنع والا فهو كذلك ، وليس الغاء ولا إثم على هذا  
لأن من مقتضى كل منهما الترتيب على حال لأن الغاء في اتصال وثم على  
العكس منها لانفصال الا أن يكون هنالك ، ما يلزمه فيلزم ما قابله أو  
يجبزه مع كل منهما لفظا في الحكم أو معنى في الاطمئنانة والا فلا بد له  
من أن يقدم الحج على الزيارة معهما بلا تأخيرها الى عام آخر في موضع  
اتصالهما فان أولى ما بهما ثم أن تكون على أثره تابعة له في عامه ، جاز  
فيها لأن تكون على الترجي الى موضع انفصالهما ، فان هذا  
غير ما قبله ، وان تابع ما بينهما في موضع جواز تأخيرها جاز له  
لا لشرط أن يكون من بعده في يوم أو شهر أو عام فلا يخالف إلى غيره ،  
وان منع من متابعتهم والا فهي كذلك •

قلت له : فان أخرها عن الحجة أو قدمها لا على ما جاز له ؟

قال : لا شيء له لأنه قد أتى ما ليس له •

قلت له : فان أجر غيره على أدائها في موضع ما ليس له ، وأجيز من قد استأجره فأتته له أولاً ما القول في هذا ؟

قال : قد قيل انه ان أتته له جاز والا فعليه لأجيره ما استأجره به ، ولا شيء له •

قلت له : ولو وصى الهالك أن يتمه له أم لا ؟

قال : نعم الا أن يكون على مخالفة ما أوصى به في ذلك •

قلت له : فان أوصى بها والى أن يعطيه اجرا عليها لأنه قد خالفه أيجزى عن الهالك ؟

قال : فعسى أن يجزى عنه الا أن يكون مخالفا للموصى في ذلك •

قلت له : فان مات من بعد ما يحج عنه ولما يزوره والأجرة فيهما واحدة ؟

قال : فهو من عذره ، وله من الأجرة مقدار ما للحجة على هذا أمره ، وفي قول آخر ان على وارثه أن يؤديها والا فلا شيء له •

قلت له : فان لم يكن له أحد من الورثة ، أو كان له الا أنه في حال من لا يملك أمره ؟

قال : فالوصى أو الوكيل في مقامه فان رأى الصلاح في أدائها لأخذ الأجرة بكمالها جاز أن يستأجر من يعملها لما فيه من مصلحة ، والا فالترك أولى ما بها والقول في المحتسب على هذا يكون في موضع ما

جاز له عن رأى من له الأمر فى انفاذاها ، والا فالاختلاف فى جواز هؤلاء  
عن إذنه ورأيه حتى يرضى به قيمة ، والا فهو كذلك فى أحكامه •

قلت له : فان أوصى أن يؤتجر له من يؤديها عنه من بعده ؟

قال : فهو مما له لرأى من يقول فى أحكامها أنه لا شىء عليه له  
والا لو ارثه من بعده الا بتمامها ، وعلى رأى من يقول بالمنع له من أن  
يتجر عليها الا عن رأى من له الأمر فيها ، فليس له الا أن يجعل له  
كذلك •

قلت له : فالقولان فى هذا عندك جائزان أو ماذا ترى فيهما

عرفنى به ؟

قال : لا أدرى فى أحدهما ما يدل بالصدق على خروجه من الحق ،  
فهما على ما بهما من البيان فى الرأى ثابتان لدخول الزيارة فى الصح  
بالشرط حتى صار لاشتراكهما فى الأجرة فى معنى العمل الواحد ، وقد  
دخل فيه من أحد الطرفين فصح وبقي ما به من الزيارة لتمامه بالأميرين ،  
فجاز له أن يؤديهما بغيره من الناس لعجزه عن الوفاء بها مع الناس من  
أن يكون له قدره على عملها ان أمكنه ، والا أوصى بها أن تقضى عنه  
من بعده لمن هى له ولوارثه من بعده مثل ماله ، وعلى قبول من لا يجيزها  
له بالغير فى حياته الا أن يجعل لله فليس عليه ولا له فى حاله أن يوصى  
بها أن تقضى عنه عن الهالك فيتجر عليها ، الا عن اذن من له الرأى  
فيها ، والا فالأمر فى أدائها اليه لخروجها عن يديه ، وان فعل له عن  
رأيه فلا يجزئيه الا أن يتم له من يلى أمرها بالعدل ، وإن اشتركا  
فى الأجرة على ما قد جاز فيها عملا فى الأصل ، ومالم يدخل فى عمله  
منهما بعد وتركه لعجزه فهو أولى من يليه ، وإن قضى عنه بأمره فتمامه  
اللى من له الأمر فيه ، وليس لو ارثه الا ماله ، وفى هذا ما يدل لكل  
واحد من النظيرين على ما بهما من التحالف فى ذينك الأميرين على أن

له علاقة في الرأي بما جاز أن لا يبعد من العدل ، فانظر فيه فان صح والا فردده الى الحق أن قدرت على رده اليه لما به من الفضل .

قلت لله : فان كان مع عجزه في الحال غير آيس من أن يكون له قدرة من بعد على أدائها الا أنه في مخالفة من أن يأتي عليه ما لا يجوز له أن يؤديها معه لشرط يمنعه ؟

قال : فعسى أن يكون القول في هذه والتي من قبلها على سواء ، إلا أن يكون ما يبطل الأجرة فيجوز بالغير لا لمانع حق من ذلك .

قلت لله : وعلى قول من لا يجيز له في عجزه أن يتجر من يؤديها إلا أن يجعل له من له الأمر فيها ، فان هو لم يأذن له به ؟

قال : فهو من عذره ، وله مقدار ما للحجة من جملة مالها من أجرة على هذا من أمره .

قلت له : فهل يخرج عندك أن له أن يتجر لعجزه من يعملها في الحال ، وأن رجي أن تكون له قدرة على أدائها في المال ، ولم يكن على مخافة من فوتها لعدم ما يمنعه هناك ؟

قال : لا أجدني أعرفه نصا في هذا فأرفعه إليك من قول أحد ، والقياس له بالحج يدلني على أنه لا يبعد على رأى من أن يخرج فيه معنى ذلك .

قلت له : فهل تقطع برأيا فأثبتته عنك قولان ؟

قال : لا حتى أراجع النظر أو أطالع الأثر لعلى أجده كذلك فأرفع ما فيه أو ما يدل بالمعنى عليه فأقطع بأنه قول في ذلك .

قلت له : فان تركها بعد أن حج ما به بعذر من شيء لا يقدر

معه على أدائها ونزل إلى ما للحجة من جملة مالها من أجره ما الذى يكون للزيارة على هذا منها ؟

قال : ربع الأجرة فى بعض القول وفى قول آخر ثلثها وقيل بما يراه العدل فى ذلك ؟

قلت له : وما بقى فى كل قول فهو للحجة ؟

قال : هكذا يخرج عندى معنى ما قالوه فى ذلك .

قلت له : فان اتجر من يعملها عنه لمن هى له من حى أو هالك بما دون هذا من أجره ، وما فوقه فى موضع ما جاز له ؟

قال : فهو أجيره لأنه بدل منه وله ، وعليه ما قد استأجره به فى قلة أو كثرة زاد عن ذلك أو نقص فهو كذلك .

قلت له : فان استأجر لمن هى فى موضع جوازه ؟

قال : فهو أجير لمن هى له لأنه بدل منه لا من المستأجر له ، فان كفى ما يكون لها فى كل قول وإلا فالرجوع اليه بما يبقى له عليه إلا الشرط يمنع من أن يلزمه فى حاله ، أو أن يكون من بعده فيما له فانه يرجع به الى من استأجره ، إلا أن يكون هناك ما يدفع عنه لزومه ، وإلا فهو كذلك .

قلت له : وما يكون لأجيره فى موضع ما لا يكون لمعلوم من الأجرة ؟

قال : فان القول فى مقداره الى ما يراه العدول أجرا لمثله فى ذلك .

قلت له : فان وقع المستأجر فى مقدار ما لها من الأجرة بين من لهم التنازع فيها ، فتعلق كل واحد بقول ؟



قال : فلا بد في مقداره بعد التخاصم من أن يرد الى الحاكم ليقتضى فيه بما يراه عدل فيمنع من أن يخالف الى غير ما به في حكمه يقطع •

قلت له : فان كان ما استأجره به عنى له دون ما لها قلت يكون ما بقى منها ؟

قال : فهو لمن له ولوارثه من بعده ، إلا أن يكون فرضها في ماله فيصح لهما ، فانه يجهل في سبيل الزيارة قياساً على الحج في ذلك •

قلت له : وفي موضع ماله أن يؤخر بها لمن هى له عن نفسه لجوازه ماذا يرى في فضلها على هذا فنقول به ؟

قال : فهو له لا موضع ربحه ان صح ما فيه أراه •

قلت له : فهل في موضع ما يكون ما للحجة والزيرة من أجرة ، وعليه وله في الزيارة أن يؤديها بنفسه أو بغيره ؟

قال : نعم هو كذلك إلا لشرطيمنع من ذلك •

قلت له : وفي موضع ما يكون لها فنجعل في سببها ؟

قال : هكذا معى ان صح ما في هذا أرى ، والله أعلم فينظر في هذا كله فان جاز لأن يخرج في العدل على معنى الصواب وإلا ترك فان أكثر ما هذا الفصل إنما أخذته من طريق القياس له بغيره ، ولا بد لمن بلغ اليه من الناس أن يراجع فيه النظر مرة بعد أخرى حتى يعلمه من قبل أن يعمل به أمراً متى بذلك •

✽ مسألة :

عن قومنا أهل مكة في حدود حرم مكة شرفها الله من البيت الحرام  
نظماً :

واللحرم الحديد من أرض طيبة  
ثلاثة أميال إذا رمت إتقانه  
وسنة أميال عراق وطائف  
وجدة عشر ثم تسع جعرافة  
ومن يمن يسع بتقديم سيفها  
وقد كملت فاشكر لربك إحسانه  
آخر في الدلالة على الفراسخ :

إن البريد من الفراسخ أربع  
ولفرسخ ثلاث أميال ضعوا  
والميل ألف أى من الباعات قل  
والباع أربع أذرع تتبعوا  
ثم الذراع من الأصابع أربع  
من بعدها العشرون ثم الأصبع  
كالست من حب الشعير وحية  
كالست من شعر البراذين فع

### في مواضع حدود الحرم عن قومنا

فأما من جهة المدينة وهي طيبة من طريق وادي فاطمة يسمى التنعيم  
ويسمى في المشهور في زماننا اليوم بالعمرة ، وفيه علامتان نقصتان والطريق  
بينهما ونقصته أخرى ومن خارج الحرم مسجد ، وهو مسجد العمرة ، وأما  
من جهة ماله حدة فهو قريب من حد أو تسمى الحديبية ، وهي بضم الحاء  
وتسكين الدال وتسكين الياء وكسر الباء وفتح الياء وتسمى الشمسية  
والحديبية هي حل بعضها في الحل وبعضها في الحرم ، قاطع بينهما  
جبل عن يمين الدناخل الى الحرم من حده ، وفيه صفار بالجبل ، وله  
طريقان طريق من جدة بالجيم وطريق من وادي فاطمة ، ومنها جاء  
اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحصر .

وأما من جهة العراق فيسمى وادى البرود ، وله علمان ومن بعدهما الرادى ، وهو خارج من الحرم •

وأما جعرانة بكسر العين المهملة وفتح الراء وتشديدها فهي بين طريق الشام وطريق العراق أقرب •

وأما من جهة اليمن فجبل يقال له لين ، وليس علامة غيره •

وأما من جهة الطائف وهى الجهة المشرقية من البيت طريق عرفة فالى عرفة وله علامتان نقصتان عن يمين وشمال ، والطريق بينهما ، وعرفة لا من الحرم ولا من عرفة وهى مسيلة وادى بين علمى الحرم ، وعلمى عرفة فاعرف ذلك وبالله التوفيق •

#### ✽ مسألة :

السيد الفقيه مهنا بن خلفان رحمه الله : وافى الأدعية المأثورة عن المسلمين المدعو بها فى مناسك الحج ، أمى من الملازم على الحاج إن كان عن نفسه ، أو بأجر عن غيره ، وللحاج عن غيره أن يخص بها نفسه دون من حج عنه أم لا ؟

#### ✽ الجواب :

ففيها عندى أن الدعاء ليس هو من شروط الحج ، بل هو من فضائله المندوب إليها ، والمخصوص عليها ، وإن لم يأت الحاج عن نفسه بشئ منه فى حجه فلا أرى إلا تملأه ومجزيا له ، وإذا ثبت فى الحاج عن نفسه ، وصح له بدونه أداء فرضه فليس الحاج عن غيره بالأجرة ألزم وجوبا منه إلا أن يشترط عليه مؤجره الدعاء ممن يحج عنه ، وكان هو وليا للمسلمين ، فعليه القيام به كما شرط ، وليس له إهماله إذ فى إهماله أخشى عليه الخيانة والتقصير وعدم استحقاق الأجرة ، لأنه لم يأت بالعمل بكماله ، كما شرط عليه ، وإن قال قائل بالانحطاط من الأجرة بقدر عناء

الدعاء إن أدرك ذلك لم أر ذلك بعيداً من الصواب ، لأن الدعاء ليس من واجبات الحج •

وإن كان المحجوج عنه مجهول الحال غير مقطوع فيه بالولاية بالبراءة منه ، فعلى المستأجر أن يدعو على الشريطة إن كان وليا لله أو ما جرى مجرى ذلك •

وأما إن كان مستحقاً للبراءة فليس للمستأجر أن يدعو له ، وإن شرط عليه الدعاء ، بل عليه أن يتبرأ من ذلك عند من استأجره ، ولا يقبل شرط الدعاء منه له ، فإن عذره وأتم الأجرة بدونه قبل ذلك منه ، وقام بما استؤجر عليه ، وإن لم يتم له الأجرة إلا بالدعاء فليس له أن يستأجر على ذلك ، لأن ذلك غير جائز له ، والأجرة لا تصح على غير الجائز بلا خلاف أعلمه ، وعلى الحاج بالأجرة عن غيره أن ينوى عن أداء كل نسك من مناسكه أنه يؤديه عن يحج عنه ونسبه ، وما يقال في تلك المناسك من الأدعية التي نص بها المسلمون في آثارهم إن خص بها الحاج عن غيره نفسه دون من يحج عنه ، فلا أرى حرج ذلك عليه ، لأنها خارجة مخرج الفضيلة ، لا من واجبات الحج التي لا يتم إلا بها خصوصاً مع عدم شرط الدعاء لمن يحج عنه من المؤجر له حين التأجير ، ومع وجوده فعلى ما مضى من القول فيه فيما تقدم ، والله أعلم •

#### \* مسألة :

وعنه وفيمن لزمه بعض الدم في الحج ، وصار يشتري الغنم ويدفعها قائمة للفقراء بمكة ، وأجر على ذبحها أحداً بجزء منها ، وتصدق بالباقي على الفقراء أيكون فعله هذا مجزياً عما لزمه مؤدياً ، وإن كان لا يجزى ما خلاص الفاعل لهذا تفضل بالجواب •

#### \* الجواب :

قال : لا أعلم الاجتزاء لمن لزمه الدم في أمر الحج لدفعه حياً للفقراء

قبل ذبحه ، ولا جواز الأجره على ذبحه بجزء وان فعل شيئا من ذلك •  
فعليه الخلاص مما لزمه على المأمور به فيه على ما صرح به في الأثر  
عن ذوى البصر ، والله أعلم •

قلت له : وما الذى صرح به في الأثر عن ذوى البصر من الوجه المأمور  
لخلاص هذا المقصر في جنب ربه تفضل سيدى أوضح للخوידم معناه ،  
واهده الى سبيل فحواه فانه قد أقعد به الجهل في حضيض الضعف عن  
الارتقاء الى ما سبق منه لك من الوصف ، لا زلت كنزا مذكورا وسيفا  
مشهورا ، وعلى ذلك ان شاء الله شابا مأجورا ؟

قال : فالذى فتح الله لى من الجواب لضمون ما تقدم من الخطاب  
أن فرض الحج يجب بوجود شروط معلومة ، وهى في آثار المسلمين  
مرسومة ، ومتى اختل شرط منها سقط الفرض باختلاله ، ومن جعلتها  
الأمان على النفس فغير مكلف بحمل دابة في حال المخاطرة عليها ، وانما  
يكون ذلك من والضح العذر حتى يفرج عنه من له الخلق والأمر بالأمن  
في طريقه بلا شك في تحقيقه بالبر كان أو بالبحر ، لأن دين الله يسر لا به  
شيء من العسر •

وأما من استترعاه الله رعية وملكه ما يشاء من أمر البرية فخشى في  
سفره الأداء فرض الحج مع كمال شروطه حدوث الضرر عليهم من بعده ،  
ولم يبسر له من يخلفه فيهم ، ويقوم مقامه في حمايتهم ، والذب عنهم  
ويخشى عليهم نهبا لأموالهم وسفكا لدمائهم فعلى هذا من حاله ليس له  
اهمالهم وغيبته عنهم ، لأنه عن رعيته مسئول وفي تقصيره في رعايته إياهم  
غير مهمول لما يروى أن كلكم راع ، وكل مسئول عن رعيته ، وما  
تحقق فيه السؤال لله تأكد في وجوبه على كل حال ، وضاق عليه فيسه  
الإهمال ، أنذ ليس له تأدية فرض بتضييع فرض آخر ، بل الفرض الحاضر  
أولى وأقدم من الفرض الغائب ، هكذا قيل ومع ذلك ليس له وقت محدود  
لا يجاوزه إلى غيره ، كالصلاة والصيام المفروضين ، وانما هو موسع في

ناحية مع الدينونة بأدائه والوصية ، هذا في حال وجوبه والاستطاعة له ،  
هكذا عرفنا وكيف من عاقبه عنه عائق فهو من أجل ذلك أعذر •

والقول بالرخصة له في تأخيرها أظهر ثم الدينونة بالزائد في حياته ،  
والوصية به بعد وفاته كافيتان ان شاء الله لقوله تعالى : ﴿ وما جعلنا  
عليكم في الدين من حرج ﴾ أى ضيق وكفى بذلك حتما لما أوردناه لسؤالك  
جوابا فحسبك إياه والله أعلم •

ومن جواب الشيخ الفقيه يحيى بن عمر المغربي :

ومن كان من ذوى اليسار في المال فلزمه فرض الحج فلم يحج في  
الحال ، وخرج حاجا عن غيره بالأجرة أيسره الاقتدام على هذا الأمر  
وتكفى هذه الحجة عن أوصى بها ، ويسلم الوصى من ضمانها أم لا ؟  
تفضل افتح لنا أبواب الصواب •

✽ الجواب :

والله الموفق للصواب ، ان هذا الحاج عن غيره وهو غنى لا يجوز  
حجه لقوله صلى الله عليه وسلم : « حج عن نفسك ثم عن غيرك » فالوصى  
لا يبرأ بذلك ، والله أعلم •

قال غيره : قد عرفنا من المأثور عن الشيخ جاعد بن خميس الخروصى  
في الحاج عن غيره بأجرة مع وجوب الحج عليه ما يدل على أنه غير  
عار من الاختلاف في جواز ذلك له ، والحزم عندي أن لا يقدم فرض غيره  
على فرضه الذى تعبد به بأدائه ، بل التسارعة الى تأديته أولى به  
على كل حال خوفا للحوادث التى لا تدرى ما يكون حدوثها عليه ، وان  
قدم فرض غيره فلا مخرج له عندي من الإثم خصوصا على رأى من لم  
يجز ذلك مع أنى لا ألزمه بعد أداء فرضه سوى التوبة من ذنبه الى ربه ،  
ولا أرى الحجة التى قدمها عن الغير الا أنها مجزية عنه ، وليس على

الوصى في ذلك تبعة ، لأنه قام بأداء ما استؤجر عليه ، ولم يضر بتقديم حج غيره على ما لزمه من الحج الا نفسه ان صح عليه بذلك ضرر ، وانما على رأى من وسع له في ذلك ، ولم يضيق عليه فلعل من حجته أن ليس للحج وقت محدود لا يتعداه الى غيره مثل الصلاة والصوم ، وانما هو موسع له في تأخيره مدة حياته ، فمتى ما أداه أجزاءه ، فمن أجل ذلك لم يضيق عليه صاحب هذا الرأى أن يقدم حج غيره على حجه اللازم له فيما أرى ان صح ذلك .

وأما الرواية التي رواها المجابون عن النبي صلى الله عليه وسلم وهى : « حج عن نفسك ثم عن غيرك » ان كانت صحيحة فلعل صاحب الرأى الآخر حملها مع السعة في تأخير الحج على سبيل الندب والاستحباب في فضل تعجيل أداء الفرض ، لا على سبيل اللزوم والإيجاب فيما أرجو فينظر في ذلك كله ، ويعمل بعدله .

من الفقير إلى الله مهنا بن خلفان بن محمد البوسعيدى قال المؤلف : وجدت في الأثر : اختلف المسلمون في الذى يحج بالأجرة عن غيره قبل أن يحج عن نفسه ، فان كان لم يلزمه فرض الحج وهو فقير فأكثر القول أنه جائز أن يحج عن غيره قبل أن يحج عن نفسه ، وأما الذى قد لزمه فرض الحج وتعلق عليه لزومه فأكثر القول أنه لا يجوز له أن يحج عن غيره حتى يقضى هو فرض نفسه ، والله أعلم .

## باب

في الضحايا وما يجوز أن يضحي به وفي الهدى وتقليده وإشماره وحمله وكيفية نحوه وفيمن جعل نفسه وولده وماله وأهله وما أشبه ذلك

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضحي بالشرماء من المعز ونهى عن المشقوق الأذن على اثنين ، ولا يضحي بالخرقاء وهي التي في أذنها ثقب كبير مستدير ، ولا يضحي بالمقابلة ونهى عن التي يقطع من أذنها شيء ويترك متعلقا ، ولا بالمدايرة ، ونهى عن التي يفعل بها مثل ذلك من وراء أذنها ، ولا بالجدعاء ، ونهى عن المقطوعة الأذن وقيل المقطوعة الأنف ولا العضباء ، ونهى عن المقطوعة الأذن وقيل القرن وهو الصحيح ، والله أعلم .

### \* مسألة :

ولا يجوز في الأضحية العوراء ولا العرجاء ولا العجفاء ، ولا مقطوعة الذنب ، ولا مكسورة القرن وأجاز بعضهم إذا بقى من الذنب أو القرن الثلث ، والعجفاء المهزولة ، وقيل يجوز أن يضحي ببقر الوحش ، وأما الخبى وغيره ، فلا والله أعلم .

### \* مسألة :

والشاة إذا كسرت ثم جبرت فبلغت المرعى ؟

جازت ضحية ، وإذا انكسر القرن فبقى منه ما يلويه الأصبع من الحبل جازت ضحية ، وإذا بقى من ضروسها ما تعتلف به جازت ضحية .

### \* مسألة :

وإذا خلفت الشاة حدا لا ضرع لها ؟



جازت ضحية ، واذا يبس ضرعها من علة حدثت بها فان خرج منه من اللبن ولو شيء جازت ، والبقرة اذا قطع ذنبها فبقى منه الثلث تذب به عن نفسها جازت ضحية ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وجلد ضحية المتمتع يجوز بيعه ويتصدر بثمنه ، وان باع شحمها فعليه أن يتصدق به ، ولهن لم يطعم من ضحيته أحدا من الفقراء فلا يجزى ، وليأكل ثلثا ويهد ثلثا ، ويطعمه الفقراء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والمتمتع اذا اشترى ضحية وسماها فسرقت قبل أن يذبحها •  
لم تجز عنه ، وعليه بدلها ، وكذلك ان كان عليه دم فسرقت ان عليه بدله ، فان ذبحها ثم سرقت بعد أن ماتت أجزأت عنه ، فان سرقت قبل أن تموت فان كان قطع الأوداج ويعلم أن مثلها لا يحيا فأرجو أن تجزى عنه ، فان وجدها مع السارق فلها كلها ، ولا بأس به •

وعن ابن عبيدان : وأما اذا لم يحصل اللحم من يأكله فلا أعلم أنه يجوز رميه في الأرض ويجتهد هذا المبتلى ، فالله قادر أن يفرج عنه •  
والبقرة تجزى عن سبعة في الضحايا ، بمكة وغيرها ، والبدنة الجذع من الابل والجذع من البقر فما فوقها ، ولا يجزى ما دون ذلك عن البدنة ، والبدنة تجزى عن سبعة وخمسة وثلاثة ، ولا تجزى عن اثنين ولا أربعة ولا ستة ، وانما تجزى عن الوتر ولا تجزى عن الشفع ، والله أعلم •

✽ مسألة :

قال أبو محمد : والضحايا ليست بواجبة عندنا على أهل الأمصار لعدم الدليل على الإيجاب ذلك فالموجب لها على أهل الأمصار محتاج الى

دليل ، ويستحب للمسلمين إتيانها والتقرب الى الله بها لما فيها من الفضل ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ولا تجوز الأضحية الا من بهيمة الأنعام دون غيرها ، لأنه عليه السلام ضحى بالنعم وذكر الابل والبقر ، وضحى بكبشين أملحين موجبين ، واختلف العلماء في الأفضل فقبل الغنم ، ثم البقر ثم الابل ، والضأن أفضل من المعز ، وقيل الابل أفضل ، ثم البقر ، ثم الغنم أجزأ •

وقال عليه السلام : « خير الأضحية الكبش الأقرن والبيض أفضل من العفراء ، والسود » وقد فدى الله الذبيح بكبش وسماه عظيما ، واحتج الفريق الثاني بقوله عليه السلام : « في أفضل الرواح من يوم الجمعة فمن راح في الساعة الأولى فكانما قرب بدنة ، وفي الثانية فكانما قرب بقرة ، وفي الثالثة فكانما قرب كبشا » واعتمد أصحابنا على هذا القول ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والبدن قبل الابل وقبل البقر ، وسميت بدنا لأنها تقلد وتشعر وتساق الى مكة ، وسمى الهدى هديا لأنه يساق الى مكة ، وينحر بها ولم يقلد ولم يشعر ، وقوله تعالى ( صواف ) قبل أن ينحر الابل معقولة يدها اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها ، وقيل ينحر باركة ليلا تؤدى الناس بدمها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصباحي فيمن قال مهدى على الشيء الفلاني ، ومهداى عليك فحنت ؟

أما قوله : مهداى عليك كذا فلا يثبت عليه شيء على المهدى عليه ،  
كان الهدى على سبيل النذر أو اليمين •

وأما قوله : هذا الشيء مهداى أو هدى ان أكلته فان أكله أهدى مثل  
الى الكعبة ، وان لم يقل ان أكلته فعليه ان يهديه بعينه ، والله أعلم •

#### \* مسألة :

ومنه : ومن قال : هذا الشيء هدى أو مهداى على تم بقيمة هدى  
أو لم يتمه ما حكمه ؟

قال : ان كان مما يتم بقيمته شاة أو حمل فيبعت بقيمته ويشترى  
به ما يبلغ من الهدى ، وتذبح بمكة ويفرق على الفقراء ، وإذا لم يبلغ  
قيمة ذلك الهدى فيبعت به أو قيمته ويطيب به الكعبة ، والله أعلم •

#### \* مسألة :

ومنه : ومن قال بشيء مهداى على مسجد أو قبر هل يثبت وقوله :  
مهداى كقوله هدى أم لا ؟

قال : ان الهدى يثبت الى الكعبة سمي بها أو لم يسم ، فان قصد  
به غير هذا لم يثبت ، وقوله مهداى مثل قوله هدى •

وقال الشيخ ناصر بن خميس : أما قوله مهداى على فلا شيء عليه ،  
وقوله فيه تلزمه كفارة يمين مرسله ويعجبه ذلك ، ومن قال هذا الشيء  
هاد به الكعبة وحنث نفى ذلك اختلاف قول يلزمه هدى ، وقول لا يلزمه  
هدى ، لأن الفعل المنون يحتمل الماضى والمستقبل لقوله تعالى : ( إني جاعل  
فى الأرض خليفة ) وقوله ( انى فاعل ذلك غدا ) ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان ، واذا قال رجل أو امرأة هذا الشيء على مهدى أو هدى لقبر كذا ؟

قال : أما اذا قال على هدى ولم يقل لقبر كذا فإنه يهدى ثمنه للكعبة ، وأما اذا قال مهدى فلا يلزمه شيء على أكثر قول المسلمين ، وكذلك ان قال على هدى أو مهدى لقبر كذا فلا يلزمه شيء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

عن الشيخ حبيب بن سالم : ومن أهدى ماله أو خدمته على غيره من ولد أو أخ أو أجنبي ، وأراد أن يمسح له بأكله ما يلزمه والمهدى عليه ؟

قال ان الهدى يلزم في المال والخدمة من هدى ويلزم من أهدى على نفسه وعلى غيره ان أكله فلان ، وان قال مالى أو خدمتى هدى ان فعلت كذا أو ان أكله فلان فهو لازم له •

وان قال هدى على فلان إن أكله أو فعل كذا ورضى فلان بذلك فلازم على فلان ذلك ، وقال بعض المسلمين : ان الهدى في مال من أهدى خاصة اذا لم يرض به المهدى عليه ، ويقول نعم على ذلك مجيبا له ، واذا لم يقل ذلك فان الهدى لا يلزمه ويلزم المهدى ، وافى بعض قول المسلمين لا يلزم المهدى شيء في ماله اذا لم يرض به المهدى أى عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الصبحي : أما قوله مهدى وهادته ففي ثبوت الهدى اختلاف ، وأكثر القول لا يثبت ، وأما قوله : أهدى كذا فيه اختلاف ، وأكثر القول ثبوته ، والذي يثبت بلا اختلاف على هدى ، وأما الهدى على الغصب لا يثبت ،

وفي التنذر على الغصب اختلاف في ثبوته واليمين على الغصب لا يثبت مالم يكن يمين بطلاق أو عتاق ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه والذي يقول مال فلان هادته ما أذوقه فذاقه ما يلزمه ؟  
قال : إذا ثبت هذا اللفظ فيلزمه بقدر ما ذاق يهدى مثله أو قيمته  
وان ذاق مرة وحنث ، ثم ذاق مرة أخرى ففيه اختلاف ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والذي يهدى شيئاً لمكة ولم يصرح به للكعبة ففي قول الشيخ حبيب  
والصباحي لا يلزمه إذا قال بمكة ولم يقل للكعبة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

عن الشيخ عدي بن سليمان رحمه الله وفيمن قال لآخر : مالي مهداي  
على قبر الشيخ ، وعلى الكعبة أن أكلت منه شيئاً ماذا يلزمه أن أكل هذا ؟  
قال : أما الهدى على القبور والمساجد فلا أعلم أنه يجب به عليه شيء ،  
وأما الهدى للكعبة فإن كان الهدى على غصب من المهدى فلا يلزمه شيء  
على قول وجائز للمحلوف عليه الأكل من ماله إذا أذن له ولطابت نفسه عليه  
بذلك يوجد في موضع آخر عن بعض الفقهاء أن الهدى للمساجد ففيه  
اختلاف ، وبعض أثبته وبعض لا يثبته ، والله أعلم •

✽ مسألة :

عن الشيخ عبد الله بن محمد : وفيمن يقول هذا الشيء مهداي على  
على ما أفعله ثم فعله ، أو قال : مال فلان مهداي على أو هادته أو مالي  
مهداي على فلان أو هادته ما يلزمه أن حنث ، كان مرسلاً للقول أو نيته  
التحريم كان على غصب أو غيره ، ويلزمه بقدر ما انتفع من مال فلان أو  
انتفع من ماله أم جميع المال ؟

قال أما قوله : هذا الشيء مهدى على ما أفعله ، ثم أنه يلزمه كما لزم على نفسه ، ويهدى بمقدار ذلك الشيء الذى جعله هديا من ماله ان كان ذلك الشيء أقل من ثلث ماله ، وإن كان أكثر فليهد عشر ماله الى مكة يشتري بقيمة ذلك بدنة فتتحر بمكة ان كان يكفى لبدنه ، وإلا فكبشا أو شاة أو شيئا يطعم به الفقراء بمكة ، وكذلك إذا قال : مهدى على ، وأما قوله هادته أو أهديه ففعل مما يدخل فيه الاختلاف فى لزومه عليه .

وأما وقوع الحنث فانما يقع عليه بعد الحنث لا قبل وهو بقدر ما أخدمته أو انتفع به لا غيره ، وإن كانت نيته اليمين بالتحريم فيدخله الاختلاف .

وأما الهدى على الغضب والصدقة فى الغضب والغضب الذى يبطل ذلك فى الاعتبار يغير العقل ، وذهاب الذهن ، ففعل إذا كان عند الغضب من ازالة العقل من غير حضورنية ولا اعتقاد معنى الطاعة ، فأكثر القول أن ذلك لا يلزم فيه ، لأن كل ما لم يكن العمل لله فيه بقصد واردة للطاعة ، فهو هباء ولعل ذلك مما يلحقه الاختلاف بلزومه ، ولعل الذى يلزمه أن تكون العقوبة للفاعل ذلك ، والله أعلم .

قلت له : وان قال : مالى أو نفعى أو خدمتى هادته أو مهدى على فلان ما يلزمه ؟

قال : أما من يقول مالى هادته أو مهدى على فلان فتأبى ، لأنه معروف وذلك من ثلث ماله ، فان خرج من الثلث مع الوصايا والا رجع الى العشر ، وأما نفعى أو خدمتى فلا أعلمه وإن ثبت بعد الحنث فيلزمه بقدر ما انتفع به ، وإن كانت له نية فعلى ما نوى على قول ، ويلزمه بقدر ما انتفع به فى كل مرة حتى يستفرغ الثلث مع الوصايا ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومن قال : مال فلان أو نفعه أو خدمته له هادته أو أهدي ، ومال فلانة على هدي أيلزمه أن يهدي من ماله بقدر مال فلان أو بقدر نفعه أو خدمته له ، كان مرسلًا لذلك أو نيته ؟

قال : هفي ثبوته عليه فيما انتفع به من مال فلان اختلاف : قول انه ثابت عليه هدي ما انتفع به ، وقول غير ثابت عليه فيما لا يملكه ، وفي ثبوت الهدى على الغضب اختلاف والهدى لغير الكعبة أكثر القول أنه غير ثابت ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومن قال ان فعلت كذا فمالى للمسجد الفلانى أو القبر الفلانى ، أو لفلان ولم يقل هدى فى هذا ما يلزمه ؟

قال : فى ثبوته لفلان أو للمسجد على هذا اللفظ اختلاف ، وأما للقبر فلا نعم ثبوته وإن قصد بذلك اليمين فعليه كفارة يمين ، والله أعلم .

✽ مسألة :

والتي اغتاضت من زوجها وقالت : أن أكلت أو أخذت من مالك شيء ، أو كما آخذه من مالك فهو على مهدى للكعبة .

فان هذا لا يلزمها إذا كان قولها فى غضب منها ، والله أعلم .

✽ مسألة :

وامرأة قالت لزوجها مالى هاديته عليك للكعبة المنزولة من غير عقد نية ما يلزمها ؟

قال : هذك الى نيتها الى الهدى عليه إن أخذ أو أكل من مالها ولو قليلا تبعت بقدر قيمته ذلك هديا للكعبة ، وقول : لا شيء عليها ، وإن كانت نوت بذلك تحريمه عليه ، فإن أكل بعد الإباحة منها له فتلزمها كفارة يمين ، وإن أكل قبل الإباحة فلا تلزمها كفارة ، وإذا لزمها الحنث فتبعت بقدر قيمة ذلك الى الكعبة يفرق على الفقراء في الحرم ، وإن كانت مفوضة له في مالها وحصده أو خلطه بماله فيحكم به له ، والله أعلم .

#### \* مسألة :

ومنه والهدى للقبور والمساجد والبلدان مكة أو غيرها يثبت أم لا ؟

قال : أما الهدى للمساجد والقبور فقليل لا يثبت ، وكذلك الهدى الى البلدان ، وأما الى مكة فلا أرضى ذلك وأقول ان أراد به أهل مكة حسن أن لا يثبت والله أعلم .

#### \* مسألة :

الشيخ سليمان بن محمد بن مداد ، وفي رجل يهدى مال زوجته للكعبة ما كفارته اذا طابت نفس زوجته عليه في مالها ؟

قال : فقد قالوا ان كل من جعل مال غيره هديا عليه فقد قيل ان ما كان له قيمة تعرف فليهد قيمته الى مكة الشريفة يشتري بها بدنة وينجر عنه فيها ، وإن كان مما لا قيمة له تدرك مثل الجبال والبحار ، وما كان من أمثالها فليهد بدنة تنجر عنه بمكة ، وإن جعل شيئا من ماله هديا عليه ، فإن كان الذى أهده أكثر من ثلث ماله فقد قيل يهدى عنه ماله ، وقيل يهدى عشر ذلك الذى أهده ، وإن كان ثلث ماله أقل فليهده أيضا ويبعث ثمنه الى مكة الشريفة يشتري بها بدنا وينجر عنه فيها .



وان كان أهدي مال زوجته هكذا ولم يقل هديا عليه فلا أقدم  
على الزامه على هذه الصفة وليس عندي شيء والله أعلم •

✽ مسألة :

وفي الأيمان بالهدى إذا قال هادته أو مهداي على ، أهو كقوله على  
هدى أم في ذلك فرق ؟  
قال : إذا لم يقل إن عايه هديا فلعل يلحقه معنى الاختلاف ، والله  
أعلم •

✽ مسألة :

ومن أهدي على نفسه ما لا يملكه من مال غيره في يمين حلفها وحنت  
أعليه أن يهدي قيمة ذلك بلا اختلاف أم فيه قول لأنه لا يلزمه ؟  
قال : عليه أن يهدي مثله ان حنت أو قيمته ، وفي جواب آخر أنه  
لا يثبت عليه فيما لا يملكه في الهدى والنذر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وإذا قال در بقرة فلان عليه هدي ان ذاقه أو ما يذوقه فنان  
ذاقه يجب عليه أن يهدي ثمن جميع درها ؟

قال : لا أحفظ فيه شيئاً وعسى أن لا يلزمه أكثر مما ذاق والله أعلم •  
قلت له : وان ذاق مرة بعد مرة أيلزمه ما ذاقه أول مرة أم الجميع ؟  
قال : يلزمه ما أكله مرة بعد مرة •

✽ مسألة :

عن الشيخ عدي بن سليمان وفيمن قال : الشيء الفلاني هادته للكعبة

أو على هدى الى بيت الله الحرام أنه يثبت ان كان كثيرا اشترى به بدنا أو شيئا ينحر بمكة ، وان كان قليلا جعل في أساس الكعبة ، وقيل تطيب به الكعبة والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن جعل نفسه هديا الى بيت الله الحرام فعليه بدنة ، ومن جعل نفسه أو ولده بحيرة فقليل يعتق نسمة ويهدى بدنة ، وان قال : ذلك لشيء لا يملكه من مال غيره أو من مسجد هو على هدى الى بيت الله الحرام ، فعليه أن يهدى بدنة ، وان قال الشيء لا يملكه من ماله أهدى قيمته إلا أن يكون ذلك يبلغ قيمة أكثر من ثلث ماله فيخرج العشر منه ، ويهدى ، وان كان الثلث الى ما أقل أهدى قيمته كله ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال امرأتى هدى ، أو قال هى على هدى ؟

فقوله : هى هدى أهون ، وقوله : هى على هدى يهدى بدنة ويعتق نسمة ، قال أبو عبد الله : عليه بدنة ، وإذا قال هى على بحيرة فيهدى بدنة ، ويعتق نسمة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه من قال : فلان هدى أو قال فلان على هدى أو قال أهدى فلانا الى بيت الله ، أو قال هذا الثوب على هدى ، أو قال هذا الثوب هدى ، أو قال هذه الدراهم هدى الى بيت الله ، أو قال : هذه الدراهم فى أستار بيت الله ، فليس شيء إلا أن يقول على هدى ، أو أنا أهديه ، فإذا قال ذلك لزمه أن يهدى ذلك بعينه أو قيمته ان كان له قيمة ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن قال حر أو حرة هو عليه هدى ، أو قال أنا أهديك فعليه أن يهدي بدنة أو يعتق رقبة ، وإن قال لعبد لا يملكه : هو عليه هدى أو هو يهديه ، فعليه أن يهدي بدنة ولا عتق عليه ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن قال لعلامة : هو يهديه ، أو هو عليه هدى قيمته فلا شيء عليه ؟  
قال محبوب : ما كان من الهدى يبلغ ثمنه بدنة تجزيه بدنة أو بقرة أو شاة ، وما كان لا يبلغ ثمن شاة فإن طيب به الكعبة فجائز ، وإن تصدق به على فقراء مكة فجائز ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن قال لعلامة : هدى فليهد له ليخدم البيت أو ثمنه بدنا والبدن أحب إلى ، وزعم بعضهم أنه تجزيه بدنة يهديها ، والله أعلم •  
ومن قال : هذا الثوب أو الدراهم أو غير ذلك هدى إلى بيت الله ، أو ستار الكعبة ؟

فقول : ليس في ذلك شيء إلا أن يقول على هدى ، فإذا قال : ما يوجب عليه فإن بلغ ما قال في دم ، وإلا جعل في طيب الكعبة أو فرق على فقراء الحرم ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن قال لرجل هو يهديه إلى بيت الله الحرام ، فليس بشيء ، وقول عليه بدنة ، وإن قال : هو عليه هدى فليهد به بدنة ، ومن قال : عليه الهدى والمشى حافيا فعليه الهدى كما قال بدنة أو بقرة أو شاة ، وهو أدنى

الهدى ، ومن مشى حافيا فلا شيء عليه ، وان لم يقدر فليبتل أو يلبس خفية ما لم يحرم ، وليهرق دما وان لم يقدر على المشى ركب وحج راكبا من ماله ونفقته ، فان أحب أن يحج هو مرتين فذلك له ، والله أعلم •

#### ❖ مسألة :

ومن قال : غلامه هدى ان فعل كذا ، أو غلامه حر فحنث ، فلزمه العتق ويهدى مثل قيمة عبده •

ومن قال : ابنه بحيرة أو ولاده أو ابنته بحيرة فأى ذلك ؟

قال : فلزمه فيعتق عن كل واحد مما حلف عليه ذكره كان أو أنثى نسمة وينحر عن كل واحد منهم بدنة ، والله أعلم •

#### ❖ مسألة :

ومن جعل نفسه صدقة في المساكين فلا شيء عليه ، ويستغفر ربه ، وكذلك ان قال : جسمه صدقة فلا شيء عليه ، وان قال هذه الدار على هدى ان لم أفعل ثم حنث ، فإنه يبيع ثمنها الى مكة يشتري بدنة وتنحر عنه ، والله أعلم •

#### ❖ مسألة :

ومن قال لله على أن أهدي ناقتي هذه الى بيت الله لم يجز له أن يهدى غيرها إلا التي سماها وان ماتت فلا شيء عليه ، والله أعلم •

#### ❖ مسألة :

ومن قال : هو يهدى فلانا على عنقه فان كان فقيرا أهدي شاة ، وان كان غنيا أهدي بعيرا أو بقرة ، وقول يلزمه عتق رقبة ، فان لم يكن معه إلا صبي فأعتقه والتزم مؤنته أجزاء ، والله أعلم •

❖ مسألة :

الذهلى : ومن أهدى للكعبة ما يملكه من أحرار أو عبيد ، أو أموال أو بهائم أو طعام ماذا يلزمه ؟

قال : في لفظه انه هادى لذلك أو هادى ذلك للكعبة ان أكلت منه ، أو أنى ما أكل منه أو ان فعلت كذا قال أما إذا أهدى زوجته أو ابنه أو أحدا من قرابته أو نفسه أو ماله فعليه عتق رقبة أو بدنة ، وقال من قال : عتق نسمة ، وأما اذا أهدى مملوكه فعليه أن يهديه الى الكعبة يخدم البيت أو يبيع ويشترى به بدنا أو استغنى البيت عنه وينحر بمكة ، والله أعلم .

❖ مسألة :

ومن أهدى النساء على نفسه للكعبة معناه أنه لا يتزوج ، وأراد التزويج هل يلزمه شيء أم لا ؟

نخ قال : عندي ان تزوج النساء فعليه كفارة ، ويحدث بتزويج امرأة واحدة ، والله أعلم .

❖ مسألة :

الصبحى : فيمن قال : انه مهدى هذه الشاة أو هذا الطعام ، أو هذا الخادم لمكة الشريفة أيلزمه هذا الهدى أم لا ؟

قال : يعجبني أن يوفى بقوله ، وان لم يفعل فلا أقول في تخطئته وتضليله وهلاكه شيئا ، وأنا طالب فيها للأثر ، وعسى بعض لا يلزمه شيء ، والله أعلم .

ومن أهدى على نفسه أو على غيره شيئا يسمى هذا يمينا وتجزى  
( م ١٧ - لباب الآثار - ج ٤ )

فيه كفارة يمين مرسلة دون اهداء ما أهدها ، أم هذا لا يسمى يمينا ولا يجزى فيه إلا نفاذ ما أهدها ؟

قال : قال أبو سعيد : إن الهدى يخرج عنده إما يمينا وإما نذرا وهو على ما يوقعه ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه والهدى للكعبة في الغضب غير ثابت بلا اختلاف أم يختلف في ثبوته ؟

قال : لم أحفظ في هذا شيئا ، والذي عندي أن كان من باب النذر فالنذر ثابت في الرضا والغضب ، وأن كان من باب اليمين فالرضا والغضب سواء فيه ، وأن كان عطية فالعطية يهدمها الغضب ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه وفيمن أهدى ما لا يدرك بمعرفة ولا تمييز كمن أهدى خدمته على غيره أو خدمة غيره عليه ، أو قال مهداى على نفع فلان أو نفع لفلان ما يجب عليه إذا حدث ؟

قال : لا أحفظ في هذا شيئا ، وقد التمسست مواضعها ، والذي عندي أن عليه أجره الخدمة وقيمة المنفعة إذا وجب على نفسه هدى الخدمة ، وأن وجدت في ذلك أكثر فأولى وأحذر ، والله أعلم .

✽ مسألة :

ومنه ، ومن قال كذا مالى مهداى على فلان أو الشيء الفلانى من مال فلان مهداى عليه ، وفي قلبه أنه لا ينتفع أحدهما بما ذكره ، ولكن لم يذكره في اللفظ أيقع وجوب الهدى على حال أم لا يقع حتى يقع ما ما عناه بقلبه ؟

قال : فى ذلك اختلاف ، وعلى قول من يثبت أنه يهدى ما انتفع ،  
وان كان أتلفه فعليه المثل ، وإن لم يكن له مثل فالقيمة ، وقول لا شيء  
عليه حتى يجعل الهدى عليه ، والله أعلم •

#### ✽ مسألة :

ومنه والمهدى لك لا أحفظ فيه شيئاً ، والذي عندي أن من الهدى  
لكة بمنزلة من أهدى للكعبة ، والله أعلم •

#### ✽ مسألة :

الشيخ سعيد بن أحمد فيمن أهدى شيئاً من ماله الى الكعبة ،  
فان كان هديه هذا على غضب منه فلا يثبت عليه شيء ، وان كان على  
غير غضب فان كان ما أهدى من ماله أقل من ثلثه فثبت عليه جميع ما  
أهدى للكعبة ، وان كان أكثر من ثلث ماله فيرجع الى عشر ماله ان كان  
قادراً ومعه مال ، وان لم يكن معه مال فليس عليه شيء على أكثر  
ما عرفناه •

وأما من قال : عليه صيام الدهر فعندنا أنه حرام ، وأما من  
جلف وقال في يمينه : إن فعل كذا وكذا فعليه كذا وكذا حجة ، وعليه  
كل سنة حجة ؟

فقول إن كان قادراً فيلزمه ما ألزم نفسه ، وان لم يكن قادراً  
فقول عليه لكل حجة صيام شهرين ، وقول كفارة يمين مرسلة ، وقول  
لا شيء عليه ، وعليه التوبة والله أعلم •

#### ✽ مسألة :

أما الهدى على القبور والمساجد فلا أعلم أنه يجب به عليه شيء ،  
وأما الهدى للكعبة فيلزمه ، وان كان على غضب من المهدى فلا يلزمه  
شيء على قول ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال : فعلت الشيء الفلانى يكون مالى هديا للكعبة ، وعلى صيام الدهر ، وكل سنة حجة ، وكل سنة عتيق ، وحنث وهو فقير أو غنى ما يلزمه فى جميع ذلك ؟

قال ان كان قوله فى غضب منه فيعجبني أن لا يثبت عليه شيء  
الكعبة ، وبناقى الايمان فيها اختلاف ، وقول يلزمه ما جعل على نفسه ، وقول يلزمه صيام ثلاثة أيام ، وقول لا شيء عليه إلا التوبة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفى امرأة قالت : هذا الشيء هدى ان أكلته ثم أكلته ؟  
فعليها الكفارة ، واذا قالت مهدى للمسجد فلا تلزمها كفارة على القول الذى نراه •

✽ مسألة :

وامرأة قالت لابنتها : ان اكلت من عندك شيئا مهدى للكعبة ما يلزمها ان أكلت وقولها فى الغضب ؟

قال : عسى أن لا يثبت عليها ان أكلت لأنها لم تنقل على هدى ، وعسى بعض يثبت عليها مثل ما أكلت من مال ابتها تهدى الى الكعبة ان كان يقيم بهدى يشتري به هدى وينحره ، وان كان لم يقيم بهدى جعل فى طيب الكعبة والله أعلم •

✽ مسألة :

الصبحى: فيمن يقول لآخر : مهدى عليك ان أكلت من مالى كذا ،



أنه ليس يلزم المهداى ولا المهداى عليه ان أكل إلا أن يقول المهداى عليه نعم ، فثبت فيلزمه ما أكل مما أهدى عليه •

وإن قال المهداى مهداى الشيء الفلانى من مالى ، ففى ذلك اختلاف : قول يلزمه وقول لا يلزم ، وإن مهداى على فذلك يلزمه ، وليس فيه اختلاف ، وإن قال : مهداى على ان أكلت أو أخذت أو أعطيتك شيئاً من مال أو غيره ، ففعل شيئاً من ذلك ، فعلى المهداى قيمة ذلك الشيء الذى أهداه الى الكعبة ، وإن أهدى لمسجد أو قبر أو مكان فلا يلزمه فى ذلك شيء ، والله أعلم •

#### ✽ مسألة :

فى نساج يخدم ثوبا لزوجته من عنده قبل أن يعطيها إياه ، قالت له : ان ذلك الثوب مهداى لك ما أريده اذا أعطاها إياه أنه يجوز له ، ويحل له ذلك ، ولا بأس عليها على هذه الصفة عندنا ، إذا الهدى لا يكون إلا للكعبة ، والله أعلم •

#### ✽ مسألة :

أبو سعيد : امرأة اشترت شاة لأُمها أيام الأضحى ، ثم توفيت الأم وقد سمت لها ؟

قال : ان كانت ملكا للابنة ، وإنما سمتها لأُمها أعجبنى أن تذبحها عنها وتتخذ ما عقدت وسمت ، وإن كانت ملكا للأم وإنما سمت لنفسها ، فلا يثبت فى مالها بعد موتها ، وإنما الأضحى على الأحيان إلا أن يتفق الورثة على ذلك والله أعلم •

#### ✽ مسألة :

ومن ساق هديا للعمرة ، وهو لا يريد الحج ، فانه ينحره بمكة ولا يحبسه ويتصرف الى أهله ، وكل هذا أهدى الى مكة فينحر بمكة ما لم تدخل العشر ، فاذا دخلت العشر فهو موقوف الى يوم النحر

لقوله تعالى : ( والهدى معكونا أن يبلغ محله ) أى محبوبا ومن ساق معه الهدى وهو يريد البيت فقلده ، أو أشعره فقد لزمه الاحرام عند أصحابنا ، وقول لا شيء عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن نحر هديه يوم الثانى بعد يوم النحر أو الثالث ، أجزاء ، ومن نحر هدى عيد أو هدى كفارة يوم عرفة أجزاء ، والسنة فى الإبل النحر ، وفى البقر والغنم الذبح ، وإن ذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح فقولان ، والنحر بمكة ولكنها نزعت عن الدماء ، ومنى من مكة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ ناصر بن خميس : ومن أهدى مال غيره الى الكعبة فلا يلزمه شيء على قول ، ويستغفر الله مما قال ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد : من قال : انى محرم طعام فلان ، أو قال ان أكلت من مال فلان على حرام أو قال حرام على مال فلان ان أكلته ، ثم أكل ؟

فأكثر القول لا شيء عليه حتى يذكر الله فى تحريمه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الزامى : ومن قال لابنه أو غيره : مهدى الى على قبر أو مسجد أو للكعبة ان أكلت منه فأكل يكون هديا أم لا ؟

قال : ان الهدى لا يكون إلا للكعبة ولا يثبت لغيرها ، وأما على هذا اللفظ اذا لم يقل هو على يهدى الى الكعبة بعض لا يلزمه شيء ،

وأرجو أن بعضا يلزمه إذا وقع الحنث في يمينه ، فان كان يمكن وصوله الى الكعبة وإلا أهديت قيمته يشتري بها بدن أو دم يذبح عند الكعبة ، وإلا هديت قيمته يشتري بها بدن أو دم يذبح عند الكعبة والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه وفي رجل بينه وبين زوجته خطاب ، وقال الرجل : الله يجعل هذا الجراب على حراما أيحرم الجراب عليه بقوله هذا أم ماذا يلزمه ؟

قال : إذا لم يجعل عليه حراما فلا يحرم بقوله هذا إلا أن نكون له بينة في هذا اليمين أنه يحرم ، فعسى أن تلزمه الكفارة أن أراد أكله ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومنه وفيمن أهدى ماله أو بعض ماله للكعبة ما يلزمه ؟

قال : ان كان شيء لا يمكن حمله الى الكعبة فتهدى قيمته يشتري بها بدن أو غنم ان لم تصل البدن فتتحر أو تذبح في الحرم فيتصدق به على الفقراء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الشيخ مسعود بن رمضان في امرأة قالت لزوجها : مهداي على حال الكعبة المنزولة ان بغيت عندك شيئا مادمت حية كيف تقول إذا استنفقت منه ، واكتست وأعطاها شيئا فقبلته ما يلزمها في ذلك ؟

قال : قول ان عليها أن تهدي قيمة ما استنفقت منه ، وأرجو أنه لا يلزمها حنث بعد حنث ، وأرجو أنه قيل تهدي كبشا ولا يلزمها غير ذلك ، ووجدت في موضع آخر : إذا لم تقدر على

الامتناع في مثل هذا ، ولم تدرك على القيمة أن تهدى بدنه ، ووجدت :  
ان كانت فقيرة ولم تقدر أن تمنع نفسها إذ ليس لها منع أن تهدى  
ولو درهما واحدا ، والله أعلم •

### ❖ مسألة :

الشيخ ورد بن أحمد : ومن قال : عافيته وأولاده للمسجد ، أو هديا  
الى الكعبة ان فعل كذا ما يلزمه ان حنث ؟

قال : أما قوله للمسجد فلا يلزمه غير الاستغفار ، وأما ان أهدي  
أولاده أو نفسه للكعبة ، أهدي بدنة ، وان أهدي داره أو ماله باع ذلك  
وأهدى قيمته ، والله أعلم •

### ❖ مسألة :

ابن عبيدان : واذا قال الرجل على هدى ، ولم يقل لقبر كذا فإنه  
يهدي للكعبة ، وأما إذا قال : مهداي فلا يلزمه شيء على أكثر قول المسلمين ،  
وكذلك اذا قال : على هدى أو مهداي لقبر كذا فلا يلزمه شيء ، والله أعلم •

### ❖ مسألة :

الشيخ صالح بن وضاح : والذي له على رجل دراهم ويطلبه فيها فلا  
يؤشيه ، فقال رجل : تنذرلى بكذا ديناراً من دراهمك وان وفاك هذا ، قال :  
نعم ان شاء الله أستوفي دراهمي وأنا أعطيك منها كذا ، قال له : لعلك  
لا تعطيني قال ، ان لم أعطك كان لكلا صيني واستوفي دراهمه أيلزمه  
للرجل ما وعد به ؟

قال : أرى هذا شرط واستثناء وعطية ليست بمقبوضة ولا محروزة ،  
فأما قول الرجل تنذر لي بكذا قال : نعم فليس هذا بنذر يجب عليه ،  
كما أنه لو قال رجل لرجل أتطلب بالطلاق ، قال : نعم ، فلا يكون طلاقاً

حتى يحلف بعد ذلك ، وقوله : إن شاء الله يهدم النذر ، ولو كان قد صح ، وأما قوله أعطيك منها. كذا فقد وعده بالعطية في المستقبل ، ولم تصح عطية والأحرار ، والله أعلم •

✽ مسألة :

سالم بن خميس المحليوي : وفيمن يقول لشيء من الطعام محرمة أو حرام على ما أذوقه ، أو يقول لأحد وطعامك محرمة أكل ذلك الشيء أو لم يأكل ؟

قال : فعندى أنه إذا قال : حرام على أو محرمة ما أذوقه ، فإن ذاقه فعليه كفارة يمين مرسلة ، وفيه قول أن عليه الكفارة على كل حال ، وفيه قول أنه لا كفارة عليه إذا لم يذكر الله تعالى هكذا عندى فى معنى ما يوجد ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : أما قول المرأة لزوجها ان أكلت من مالى شيئا فهو عليك هدى للكعبة ، أو أقول الرجل لزوجته كذا ، فإذا أكل الزوج من مال المرأة أو أكلت المرأة من الزوج ؟

فلا يلزم الصالح شيء على القول الذى نراه ، وأما إذا قالت المرأة لزوجها : ان أكلت من مالى شيئا فهو عليك هدى للكعبة ، أو قال الزوج لامرأته كذلك ، فإذا أكل الزوج والزوجة فعلى الصالح الحنث ، وعليه أن يهدى القيمة ولا يلحقه الحنث الا مرة واحدة الا فى قوله ، وقولها كلما أكلت أو كلما أكلت فهو يلحق حنث بعد حنث ، وأما قول المرأة لزوجها ان أكلت من مالى شيئا مهدى عليك للكعبة ، فلا يلزم حنث فى مثل هذا على القول الذى نراه ، والله أعلم •

\* مسألة :

ومن جعل ابنه هديا بحيرة فانه ينحر بدنة ويعتق رقبتة ، ومن حلف بمكة أن عليه بدنة ينحرها في عمان ، فعليه ما شرط وان لم يشترط نحررت بمكة ، والله أعلم •

\* مسألة :

والفقير اذا لزمه الهدى في شيء ، ولم يقدر على أدائه فانه يهدى ما قدر عليه ولو درهم •

ومن قال : على بدنة ولم يبسم نحرها حيث شاء ، وان سمي فحيث سمي ، وان قال على هدى ولم يبسم فالهدى لا يكون الا للكعبة والله أعلم •

\* مسألة :

أبو سعيد : من قال قريته عليه هدى وله فيها دار فلا شيء عليه فيما لا يملك إلا الكفارة على قول ، وان كان له فيها مال أعجبني أن يقع الهدى على ماله ، والله أعلم •

\* مسألة :

ومن قال : على هدى الى بيت الله الحرام ، فانه يهدى بدنة أو شاة ، فان لم يقدر قولم الشاة وتكون من أوسط الغنم ، ويستثام بثمنها حبا ويحسب كم الحب ويصوم لكل نصف صاع يوما ، والله أعلم •

\* مسألة :

الشيخ أحمد مفرح : في رجل له دين على غريم ، ولم يقدر على أخذه منه ، فقال له : ذلك الدين لكلا صيني وسكت عنه الى أن مات لمن حكمه ؟

قال : حكمه للغريم لأنه ترك ما يملكه ولا يقدر على قبضه ، ولا يلزمه  
لكلا صينى ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ابن عبيدان : ومن قال : ان فعلت كذا فجميع مالى للمسجد الفلانى  
أو نصفه أو أقل أو أكثر ، كان لذى معصية أو غيرها كان يمينه على  
غضب أو غيره هل يثبت ؟

قال : ان كان يمينه على غضب فلا يثبت ، وان لم يكن على غضب  
غفى ثبته اختلاف ، الله أعلم •

✽ مسألة :

عن الفقيهة بنت راشد : ان النذر فى الغضب ثابت ، والهدى فيه  
اختلاف ، والعطية لا تثبت •

قال الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير بن مداد : أما الهدى والصدقة  
فى الغضب الذى يبطل ذلك وهو فى الاعتبار تغير العقل وذهاب الذهن ،  
فلعل إذا كان الغضب من ازالة العقل من غير حضور نية ، ولا اعتقاد معنى  
الطاعة فأكثر القول أن ذلك لا يلزم فيه ، لأن كل ما لم يكن العمل فيه  
لله بقصد الطاعة والارادة فهو هباء ذلك مما يلحق فيه الاختلاف ،  
والله أعلم •

✽ مسألة :

عن الشيخ سالم بن سعيد الصائغى فى رجل قال : ان فعلت كذا فعلى  
للموضع الفلانى كذا هديا بالغ الكعبة ، وفى الموضع مسجد أو قبر ولم  
يسم المسجد والا القبر أوجب عليه شيء لذلك المكان ، وهل يجب عليه الهدى  
المذكور لأنه قدم الموضع وأخر الهدى أم لا ؟

قال : قد أجمع المسلمون على أن الهدى للغير الكعبة غير ثابت على من جعل على نفسه ذلك ، وهذا كأنه قد علق هديه لغير الكعبة فتعليقه إياه لغير الكعبة كان باطلا عنه ، وقوله : ( هديا بالغ الكعبة ) بعد تعليقه إياه لغيرها لا يبين لى ثبوته عليه ، وكأنى أراه معذورا من الوجهين جميعاً .

قال غيره : الذى عرفت أن المزم نفسه شيئا على غير سبيل الهدى ، وإنما هو على وجه النذر لله تعالى أن عليه الوفاء بما ألزم به نفسه الى أى موضع سماه من المواضع ما كان قادرا على الوفاء به ، اذا كان يجد ما يثبت عليه من ألزم نفسه هذا اذا لم يخرج فعله ذلك معصية لا يجوز الوفاء بالمعصية ، فقوله : ( هديا بالغ الكعبة ) بعد تمام لفظه الذى يثبت عليه الوفاء به فى الحكم ليس بشئ .

وأما ان كان قد سماه بالهدى للموضع الذى أراه به فى لفظه ، وهو غير الكعبة ثم رده بالهدى لها على اللفظ المتقدم ، وصحيح عندى ما أجاب به الجواب فى جوابه ، وذلك بدليل قوله تعالى فى كتابه : ( هديا بالغ الكعبة ) فلا يكون الهدى جائزا ممن لزمه نفسه الا اليها والمتعدى به الى غيرها وهو غير ثابت عليه ما تعدى به عنها ومع ذلك لا من عليه من إثمه لتعديه حذر به فى حكمه ، وكيف لا يكون متعديا فيه وهو يقول جل من قائل فى خطابه لمن اختاره من خليفته أن يصطفيه : ( ما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخبرة من أمرهم ) فليس من حول هديه عن الكعبة مختارا عن حكمهم .

والذى فى هذا عرفته عن حفظته على ما سمعته أن الهدى ينقسم ثلاثة أقسام ، قسم منه ما هو ثابت على من ألزمه بلا خلاف ، وقسم ما هو ثابت عليه باختلاف ، وقسم ما هو معدوم الثبوت بلا تنازع فيه بين أحد من الأسلاف .



فأما أول أقسامه فهو أن يلزم المهدى نفسه ما قصد هديه الى بيت الله الحرام ، أو ما جرى مجراه من الألفاظ الخارجة من اللفظ بها على لزومها عليه في الأحكام ، فهذا ما لا خلاف فيه نعلمه بين الأعلام ما كان خارجا من ثلث مال المهدى مما دونه ، فأما ان جوزة ففيه قولان فيما أرجو فمن قول بعض : إنه مرجوع الى عشر ذلك ومردود اليه ، ومن قول آخرين الى عشر ماله مرجوع ومحكوم به عليه ، فما كان منه من دم أو ثمنه يأتى عليه من بدنة فما فوقها سبق ذلك أو أخذ بثمنه ما بلغ منه حتى ينحر أو يذبح عنه في الحرم أو بمكة ، ثم يفرق ذلك بها على فقراء المسلمين إن وجدوا ، أو على سائر الفقراء ان عدموا ، وقد أجزأ عنه ان شاء الله ، لأن الحرم في هذا الموضع كله كعبة باتفاق المسلمين على ذلك ، أو باجماعهم الشك منى ، لأن الكعبة المطاف بها هي مشرفة يتشرف الله إياها ، منزهة عن اراقة الدماء فيها ، والمسجد في هذا مثلها الا أنه ما كان من هدى المهدى لا يبلغ ثمنه دما ولو أقل شيء من الدماء التي تجرى عن صاحبها يذبحها هنالك عند العلماء ، فقد قالوا : انه يؤخذ بثمنه طيب ويطيب الكعبة ، وان فرقته على الفقراء بمكة لم يخرج من الجائز ان شاء الله ، فعلى هذا يخرج معنى القسم الأول من الأقسام .

وأما ثانيها من أن يأتى اللفظ من اللفظ ما هو ثابت عليه من الهدى به في الأحكام لأنه لم يسم به الى بيت الله الحرام ولا غيره من المواضع المشرقة عند أهل الاسلام ، بل كان لفظه مطلقا غير مقيد ، فهذا مما يجرى فيه معنى الاختلاف بين أهل العلم ، فيخرج من قول بعضهم لزوم الهدى به الى الكعبة ، لأنه لا يكون الهدى الا لها يسمى هديه أو لم يسم به اليها ، ويخرج من قول بعضهم أن لا يلزمه شيء من ذلك حتى يكون مسميا بهديه الى الكعبة ، فحينئذ يكون لزوم ذلك عليه الى هنالك والا فلا .

والأما ثالث الأقسام فهو الذى لم يعلم من أحد من المسلمين القول بثبوته على مهديه بمعنى الالتزام ، لأنه لم يقصد هديه محله ، وإنما علقه الى غيره بدخوله فلم يصب الحق فيه بلا خطأ فيما على نفسه قد جعله ، ومن أجل هذا لم يكن مصيبا فيه ان علمه ، لأن حكم ربه قد تعدى به فلم يتبدل حكم الله بتبديل من بدله ، وان أفقاه بتبديله من لم يكن معذورا من أفتى ، ولا من منه قد قبله علم كل واحد منهم باطله أو جهله ، وتقبيد الهدى بالكعبة على سبيل النذر بعد أن كان مقيدا بغيرها ، ليس شئ يوجب عليه في أمرها اذا لم يكن تقبيده الآخر بلفظ مستقل بنفسه ثابت عليه الحكم به ، بل متعلق باللفظ المتقدم الذى لم يصح جوازه عليه في الحكم ، نعم الا أن يكون قد اعتقد حين ذلك اللفظ الهدى الى الكعبة في جنبه ، فأخطأ في لفظه ذلك بلسانه غلطا منه لا عمدا عنه ، فتدرك قصده بأن قيد هديه بمحله واليه بلفظه متصلا قدره أعجبنى فيما بينه وبين الله ثبوت ذلك عليه الى الكعبة ، على ما كان قصده في ذلك اليها ، لأنه لا غلت على مسلم ، ولقول الله تعالى : ( ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفورا رحيمًا ) ♦

ولقول النبي عليه السلام : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » فيجب على هذا الوفاء بما ألزمه نفسه للرحمن على ما اعتقده في الجنان ، وان أخطأ بلفظه اللسان فهذا ما حضرني من التيسير حسب ما فتح لى العليم الخبير ، فما كان فيه من حق فيقبل ، وبه يعمل ، وما كان فيه من باطل فليرد على ويهمل اذ لا يسع غير ذلك على علم أو جهل ، وأنا أستغفر الله من جميع ما خالفت فيه رضاه في نية أو قول أو عمل ، وما توفيقي الا بالله عز وجل ، فهذا من الفقير الى الله مهنا بن خلفان ابن محمد البوسعيدى ♦

✽ مسألة :

ومن قال أبوه أو أحد ممن لا يجوز له نكاحه أو اجنبى : هو عليه  
بحيرة ، هل هو مثل الولد ؟

ثقليل : كل من جعله عليه بحيرة يلزمه ما يلزم فى الولد ، وقول انما  
يلزم ذلك فى الولد ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وفى امرأة جعلت على نفسها نذرا بحيرة عند مقام إبراهيم ان كلمت  
أختها فكلمتها فانه يلزمها صوم يوم أو يومين ، وينحر شاة عنها ، وثقليل :  
تصوم ثلاثة أيام ، أو تعتق رقبة ، وتهدى بدنة ، وقول كبشا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال لغلामه : على غضب ان أعتقه فهو هدى ، أو على هدى فأما  
فى قوله فهو هدى فان أعتقه فهو كفارة له ، وان قال : على هدى فانه  
يعتق رقبة ، وعليه أن يهدى بدنة والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن أهدى ماله كله فانه يهدى ثمنه أو سبعة أو عشرة ينحر بدنا  
بمكة أو بمنى يوم النحر ، ويمسك سائر ماله ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف أنه يشرب هذا البحر ، ويحمل هذا الجبل أو ما أشبه ذلك  
مما لا يطاق ؟

موسى يهدى وقال غيره : لا يلزمه هدى حتى يسمى هديا ، ومن قال عليه هدى فانه يعتق رقبة أو يهدى بدنة والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال : هذه الدار أو الحائط أو شيء يعرف له ثمن عليه هدى ، فان ذلك الشيء يقوم قيمته ويشتري به بدن ينحر بمكة أو بمنى •

وقال أبو المؤثر : ان كانت الدار له أهدي بثمنها ، وان كانت لغيره أهدي قيمتها ثلث ماله ، أو أقل من الثلث ، وان كانت على ثلث ماله أهدي عشرها ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال : هذا البحر هدى أو حلف بما لا يستطيع مما لا قيمة له ؟ فعليه أن يهدى بدنة في مثل هذا ، والفقير اذا لزمه الهدى في شيء ولم يقدر على أدائه قال هاشم يهدى ما قدر عليه ولو درهم ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال : بدنة صدقة فانه يعتق رقبة ، وقول أساء ولا شيء عليه ومن قال الآخر : أنا أهديك الى مكة فليس ذلك شيء حتى تقول أنت على هدى ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن أهدي ماله كله أو بعضه فان وقع الهدى على ثلث ماله فيعجبني أن يهديه ، وان كان أكثر أعجبني أن يهدى عشره ، والله أعلم •

✽ مسألة :

أبو المؤثر : ومن اهدى شيئاً قليلاً لا يبلغ بدنة فحشاة وهو أقل الهدى ، فإنه لم يبلغ شاة جعل في طيب الكعبة ، أو خلط في شراء دم وفرق على الفقراء ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال : ان أكلت من منزل فلان شيئاً فان أحمله بأضراسي الى بيت الله ، ثم أكل فلا شيء عليه ، حتى يقول : فعلى أن أحمله فيحنث فيهدى بدنة ، وقول ثمنه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن جعل على نفسه بدنة لم يقدر عليها ، فقول : يصوم عنها خمسين يوماً ، فان أيسر بعد ذلك فعليه بدنة ، قال أبو المؤثر : تقوم البدنة وينظر كم يصح بثمنها من حب البر ويصوم لكل نصف صاع يوماً ، وان لم يفعل حتى أيسر فعليه بدنة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومحل البدن مكة أين شاء منها ، ومن سمي مكان الهدى به فهو من حيث سمي ، ومن حلف بالهدى ولم يسم فهو الى البيت العتيق ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن حلف بالهدى هل يعتمد سه فقراء أهل عمان من أهل الدعوة فلم يجب أن يعتمد به أحداً أو يفرقه على من حضره من فقراء مكة أو غيرهم ، وقول : يفرقه على فقراء المسلمين ، وفقراء أهل الدعوة ، فان قبلوه فهم

أحق به وإن لم يقبلوه فرقه على من حضره من الفقراء كذلك جاء الأثر والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن ساق هديا معه قد فرضه أنه هدى متعة ، أو قلده فقدم في شوال أو ذى القعدة فإنه يزال محرما الى يوم النحر ، ثم يرجع ، وقيل بنحره ما لم يقدم في العشر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وإذا مات أحد الشركاء في الهدى فرضى الورثة أن يذبحوا الهدى عن أنفسهم أو عن الميت أجزاهم ، وإذا كان الهدى بين نفر فذبحه أحدهم يوم أجزاهم ، وإذا كان الهدى ذات لبن فينفخ ضرعها بالماء البارد حتى يذهب لبنها ، وإن حلب قبل ذلك تصدق به ، فإن قد شربه تصدق بقيمته •

وإن عطب الهدى نحره ، فإن وحى باعه أو أكله وعليه ثمنه ، ويستحب أن يذبح هديه بيده وليقل الذابح اللهم تقبل منى من فلان ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن أوجب الهدى بالكلام ؟

فقال : هذا هدى وجب عليه سوقه وهديه ونحره ، ولم يجز له الرجوع فيه بيع ولا هبة ولا تبديل ، وإن قلده أو أشعره ولم يوجبه بالكلام وقع التنازع بين الناس في جوبه ، ومختلف في البدن الواجبة وغير الواجبة فقيل له : إن يأكل منها جميعا ، وقيل لا يأكل من الواجب ويأكل من التطوع ، والله أعلم •

❖ مسألة :

واعلم أن الهدى لا يخلو من ثلاثة أقسام : إما أن يكون هدى تطوع أو هدى تمتع جرى الاختلاف أن الأفضل في جميع ما ذكرناه أن يوقف به بعرفة ، وينحر يوم النحر ، فإن كان تطوعا فلا يخلو من قسمين : إما أن يعطب في الطريق فقد مر قبل بلوغ محله ، فإن عطب في الطريق فعل ما أمر به عليه السلام عليا حيث بعث معه الهدى فأمره أن عطف منه شيء في الطريق أن ينحره ويغمس نعله أو يخفه في دمه ، ويضرب به صفحته ليعلم أنه هدى ولا تأكل منه ولا أحد من رفقتك .

وان عطب هدى التطوع في الحرم من قبل يوم النحر نحره وتصدق به على الفقراء ، وان أطعم منه غنيا فعليه قيمة ذلك ، وان نحره قبل يوم النحر من غير عطب وتصدق به أجزاء إلا أنه لا ينبغي له أن ذلك حتى يقف به عرفات ثم ينحره يوم النحر بمنى ، والله أعلم .

❖ مسألة :

ومن ساق هدى تطوع أو غيره فتلف بعد ما سماه ، فاشتري هديا مكانه فأوجبه وقلد ثم وجد هدية فنحره ، وباع الآخر منهما أجزاء ذلك ، وإن نحر الآخر وباع الأول فلا يخلو من قسمين : إما أن تتفق قيمتها أو تختلف ، فإن اتفقت ، وكانا سواء أجزاء ، وإن اختلفت ، فإن كان الأول أكثر قيمة نظر إلى فضل ما بينهما يتصدق به ، وإن كان الآخر أكثر فلا شيء عليه ، والله أعلم .

❖ مسألة :

الذهلى : ومن لزمه هدى المتعة فاشتري كبشا من عند أحد لا يعرفه بأمانة ولا خيانة ، وقال له ان حولي أيجزيه اذا صدقه ولم يقع في قلبه ، صدقه ولا كذبه وذبحه وهو غير سمين ؟

قال : ان الجذع من الضأن والثني من المعز ذبحه لمن لزمه هدى المتعة ، والجذع من الضأن ماله ستة أشهر ، والثني من المعز ماله سنة وقد دخل في الثانية ، والله أعلم •

#### \* مسألة :

عن الشيخ ناصر بن خميس : المتعة بوجه من الوجوه وهو يظن أنه لا هدى عليه أو أفنى مفت بذلك فلم يذبح تمتعه ، وحلق رأسه أو قصر ، وأخذ شاربه وأظفاره ، وحلق عافته وأحل من احرامه فانه يلزمه هدى المتعة ، والله أعلم •

#### \* مسألة :

عن الشيخ حبيب بن سالم : واذا قال البائع عند واجبة البيع كل واحد منهما لصاحبه كذا يا فلان بأنك اشتريت مني كذا وبادلتني أو قايضتني كذا بكذا أو كل من يغير منا من هذا البيع فزوجاته طوالق ، وكل ما يسلكه ويملكه فهو هدى بالغ الكعبة ، وعليه كل يوم كذا رأسا من الغنم ، وكذا كذا مورة أرز يؤدي هذا المذكور الى بيت الله الحرام ، أو الى مسجد كذا نعم ، فقال كلاهما : نعم ، ثم أراد هذا البيع حيلة من الحيل الحنث أم لا ؟

قال : فاذا كان العطف بالواو أو من غير ألف قبلها فلا يحنث من ذكرت حتى يفعل كل ما ذكره من الأفعال ، وعطفه على ما قبله ، ولا يلزمه حنث في ذلك اذا فعل أحد المذكور حتى يفعل كله •

وان كان العطف بالواو وبعد الألف فمضى ما فعل شيئا من ذلك حنث لزمه ما جعله على نفسه ، والذي لم ينقض منهما لم يلزمه حنث في اليمين ، وان احتج الملقوظ عليه بذلك ، وقال : اني لم أجب بثبوت هذه اليمين على نفسي ، بل أجبت مقال من قال نعم أجبت مقاله



فله حجه ، ولا يلزمه اليمين في أكثر رأى المسلمين ، وهكذا عند الفصحاء  
والحكماء ، وهكذا في جميع الاقرارات والوصايا لا يثبت عليه مثل  
هذه الاجابة إلا حتى يقول بنفسه نعم عند تمام لفظ الملافظ عليه ،  
والله أعلم •

✽ مسألة :

الصبحى : وفيمن قال : ان فعلت كذا مال فلان حرام ؟  
ان فعل لزمته الكفارة ان كان نوى أن مال فلان عليه حرام بعد  
عطية نفس فلان ، وان كان معناه حرمة مال فلان قبل رضاه هذا  
لا يلزمه شيء فيما عندي ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والذى يعتاد الهدى مراده الحلف يقول : مهدى على ما أفعل  
أو ما فعلت وحنث ؟  
قال : هذا لا يثبت هدى ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال : مهدى على ما فعلت كذا ، وقد كان فعل أو قال ما  
أفعل ثم فعل ما يلزمه ؟  
قال ان أراد به اليمين فعليه كفارة يمين مرسله ، وان لم يرد به  
يميناً فلا شيء عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وإن قال : هدى أو هادته أو مهدى ، ولم يقل على ففى ثبوته  
عليه اختلاف ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال : هذه الشاة ضحيتى لو نواها ولم يلفظ ، هل له بيعها ؟

قال : ان كان لفظ فليس له بيعها وعليه أن يضحي بها ، وأما ان نوى ولم يلفظ فلا شيء عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

والضحية المتطوع بها كيف يفعل بها ربها وهل له أكلها ؟

قال : تختلف فيها : قال قوم تطعم الفقراء ثلثا ويهدي الى أقاربه ثلثا وان أكلها كلها فعليه ضمان الثلث ، وقيل : لا ضمان عليه ، وان الفقراء ليس طعمهم واجبا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن ماتت ضحيته هل عليه بدلها كانت لازما أو تطوعا ؟

فلا بدل عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ولا تجب الضحية على أحد من أهل عمان إلا على من أوجبها على نفسه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ولهن سمي ضحيته فنسيها حتى جاوز يوم الأضحى فإنه يذبحها حين وجدها وهى ضحية ، وان تلفت فلا شيء عليه ، ان تركها عهدا حتى ذهب

يوم الاضحى فانه يلزمه حفظها الى يوم الاضحى المقبل ، فان ضاعت  
لزمه ذبح مثلها ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومن •• مى بدابة فى عمان أنها ضحية فليس له أن يصرفها الا فيما  
سمى به ، واذا قال : هذه الشاة ضحيتى فليس له أن يبيعها وعليه  
أن يضحي بها ، ولو نوى ذلك ولم يلفظ فلا شيء عليه ، والله أعلم •

❖ مسألة :

والضحيا عندنا ليست بواجبة على أهل الأمصار لعدم الدليل  
على ايجاب ذلك ، وقيل انه يلزمه ما سمي فى العشرة ، وقيل الضحية  
لا يقص شعرها ولا يجز فى الشعر ، فان فعل فليتصدق بشيء بدلا  
بما فعل ، ولا يجوز ذبح الاضاحى قيل يوم النحر باجماع ، وقيل  
يجوز قص شعر الاضحية فى العشر ما لم ينقصها ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وقيل فيما يذبح يوم النحر مما ليس من الضحايا ، فقول يجوز  
ذبحه ، وقول لا يذبح حتى يفرغ الامام من الخطبة ، والله أعلم •

❖ مسألة :

والضحية هى واجبة أم سنة ؟

فقيل : هى سنة ، وفى وجوبها اختلاف : قيل : واجبة ، وقيل : ليس  
بواجبة إلا من أوجبها على نفسه ، والله أعلم •

❖ مسألة :

بخط سالم بن سعيد : وفيمن يهدى شيئاً لشيء من القبور ونيتة  
تحريمه على نفسه ، أعليه الكفارة أم لا ؟

قال : إن الهدى للقبور لا يثبت وأن نوى به التحريم ففى وجوب  
الكفارة عليه بالنية اختلاف ، والله أعلم •

❖ مسألة :

الصبحى : وفى امرأة قتلت هادية خدمت يدي الى الكعبة ، وللقبر  
الفلانى على أنى ما أنفع فلانا بشيء وأرادت أن تعزل له أو تقرب له  
طعاما واستقاء ماء أو غير ذلك ما يلزمها فى ذلك ؟

قال : إن الهدى للقبور فلا يثبت ، وإنما يثبت الى الكعبة اذا  
ألزمه نفسه ، ومن ألزمه نفسه ان يقول الشيء الفلانى على هدى  
أو خدمة فلان على هدى فانه يلزمه عن الخدمة وكراها ،  
فان نوت محدودا فذلك ، وان أرسلت فعلها عناء جميع عملها وهادته  
فى ثبوتها اختلاف •

قلت له : لأن فعلت شيئاً من ذلك ، هل يكون ما تفعله لذلك هدياً  
للكعبة أم يكون ذلك إلا ما يحصل لها من النفع من خدمة يدها لنفسها  
بعد نفعها له ؟

قال : اذا حنثت فى يمينها وجب عليها مثل كراء عملها اذا كان  
عملها للغير واستحققت عليه الأجر ، والله أعلم •

❖ مسألة :

ومنه : وهل قيل ان الهدى يكفى عنه كفارة ككفارة اليمين المرسلة ،  
ولا يلزمه الهدى ؟

قال : قول إنه بمنزلة اليمين ، وتكفى فيه كفارة يمين مرسله ،  
ولا يلزمه الهدى ، وان النذر لا تكفى عند كفارة دون تسليم ما نذر  
ان قدر عليه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال مالى هادته على فلان للكعبة مرسلا من غير نية متى  
يلزمه الحنث ؟

قال : يلزمه اذا اكل منه ، وقول لا شىء عليه •

قلت له : وان ذاق فلان من ماله شيئا أو أخذ منه أيلزمه بقدر  
ما أخذ فلان أم يلزمه ثلث جميع ماله ؟

قال : يلزمه مثل ما أخذ ، والله أعلم •

✽ مسألة :

الزاملى : ان الضحية لا تلزم الغرباء إلا أن يكون لزمهم من دم متعة  
أو غيرها والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال لناقة : اذا جاء زمان الحج فهى هدية ، فله أن يصيب من  
ولدها ولبنها كسائر ماله ، غير أنه لا يبيعها حتى اذا جاء ذلك الاجل  
فهى بمنزلة هدية ليس له لبنها ولا ولدها أن ولدت ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن قال : على هدى اذا دخلت منزل فلان ، وعلى هذا ان لبست  
ثوبا ، وعلى هدى ان كلمت فلانا ثم حنث فى جميع ذلك فى مجلس واحد

فانه يلزمه ذلك كله لاختلاف الأيمان ، وقيل : ولو كان بلفظة واحدة في معنى واحد لأن الحج والهدى فعل ثابت لا كفارة ايمان ، والله أعلم •

### ✽ مسألة :

قال أبو عبد الله : من اتخذ عدة من الغنم ونوى بجميعها ضحايا فعليه الاطعام من الجميع ، ولا يجزيه اطعامه من البعض الا أن يكون البعض يقوم بجميع ما يلزمه من الاطعام من جميعهن قوله تعالى : ( فكلوا منها وأطعموا ) خطاب على جميع الضحايا ، وقول هو واقع على أهل المتعة ، وقيل انما هو ندب للفضل كذلك لو لم يطعم ، والله أعلم •

### ✽ مسألة :

عن الشيخ جاعد بن مخيس : وفي الهدى الى الكعبة البيت الحرام الذى بمكة ما هو ، ومن أى شئ يكون أخبرنى به وبما دل عليه ؟

قال الله أعلم ، وأنا لا أدري فى هذا إلا ما قيل فيه انه ما أهدي اليه لازما أو فى التطوع وأقله طعم مسكين وأكثره بدنة ، وما كان من الدماء فلا يصح بغير ما هو من جنس النعم فى أنواعه من الابل والبقر والغنم ، وعلى ما بها من كثرة أسبابها ، فليس فى النص عن الله إلا ما دل على أربعة هى دم التمتع ، وجزاء الصيد ، وفدية الأذى ، ودم المحصر لا غيرها ، وفى السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما دل على ما فى قص الأظفار ، وتنف الشعر وتغطية الرأس ، وما ضارع لأنه فى حلقه على ما فى قصه كعب بن عجرة من أمره له به مع الفداء ، وفى الحديث عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من ترك نسكا من المناسك أهرق دما ما دل بمقتضاه على ما تركه الاحرام من ميقاته ، ودفعه من عرفة قبل محله وانقضته من مزدلفة قبل الفجر أو بعد طلوع الشمس وما فى ترك رمى الجمار والذبح والحلق ، وما فى الطواف والركوع والسجود والسعى والوداع على هذا من دم •

وفي الأثر ما دل على ما في تقديم نسك على ما قبله ، وما في الطيب والمحرم من اللباس ، فان يكن لما به من سنة وإلا ففي تغطية الرأس ما دل عليه من طريق القياس ، فتارة تكون في اتفاق ، وأخرى عابى اختلاف بالرأى ، ولا بأس إلا أن للشيء حكم ما أشبهه ، وما كان من حاله من أنواع جنس المحضور من كونه داع لى ماله في موضع لزومه من جزاء مادام على ما به من نفس المحجور إلا لما أجازته في حق من اضطر اليه مع الفدية ، فانها لازمة له فهي عليه .

قلت له : فأين موضعه يكون ، ومتى يؤديه من أهده ؟

قال : لا أعلم أنه يختلف في مكة أنها هي محله ، وما لواء الحرم فهو منها فاذا بلغ اليه في يومه فأطعمه أهله جاز على حال فأجراه متى ما فعله ما لم تدخل العشر ، أو يكون هدى متعة فانه لا يكون إلا بمنى في يوم النحر ، وفي هذا اليوم أو بعده لا قبله ينحر أو يذبح هو ، أو هدى الحصر .

قلت له : فان كان ما أهده فساقه لا في متعة قد خصه بمكان من الحرم سماه ؟

قال : فأولى ما به في قول الربيع رحمه الله أن يكون الى ما سمي ، فان خالف الى غيره من أرضه فعسى أن لا يبلا به الى بأس يلزمه معه أن يبذله ، إلا أن يكون في نذر فيجوز لأن يلحقه معنى الاختلاف في جوازه له ، أو يكون في إيمان فانه لا يبرأ به إلا ما حده لإدائه من مكان .

قلت له : فان نواه هديا ولم يسمه قولاً بلسانه فساقه أو سماه الله أن يرجع فيه ؟

قال : قد قيل : انه لا رجوع له مع التسمية ، مختلف في جوازه ما لم يتقله لفظاً لمجرد النية .

قلت له : وان قلده معها أو اشعره على ما به من الرأى بعده ؟

قال : هكذا قيل ، وأنه لمن قول الحق والحمد لله •

قلت له : وان كان واجبا فساقه في العشر من ذئ الحجة فعطب لشيء أصابه ألّه فيجزيه ان ذبحه فيفرقه قبل يوم النحر أم لا ؟

قال : نعم إلا أن يكون في متعة أو حصر أو مؤقت به وبما بعده في يمين أو نذر •

قلت له : فاذا كان هدى به ولما يبلغ الحرم أو قيل يوم النحر فيما لا يصح فيه أو بعده ؟

قال : فلا بد له في موضع وجوبه من أن يبذله اذ لا يجزيه الأداء ما عليه ، ولا أعلم أن أحدا يقول بغير هذا فيه •

قلت له : فان ضل عليه فبذله بأخر ثم وجده ؟

قال : فالذي به يؤمر قول فصل أن يذبح الأول فينتفع بالآخر ، فان ذبح الثاني منهما جاز له ، ولا شيء عليه إلا أن يكون السابق خيرا فينبغي له أن يتصدق بماله على اللاحق في القيمة من فصل •

قلت له : فان وجده بعد أن ذبح الآخر منهما ؟

قال : فيجوز له أن يتركه فيشفع به ، لأن الله أكرم من أن يأخذه بحقه مرتين ، إلا أنه ينبغي له في موضع ما يكون له فضل في الثمن على ما ذبحه بدلا منه أن يتصدق به ، فان ذبحهما فاز بالأجرين •

قلت له : وما نتج منها بعد أن جعله هديا لما قد لزمه •

قال : فأحق ما به أن يتبعها فلا بد فيه من أن يذبح معها ، إلا



أنه يؤمر أن يبدأ بها قبل فصيلها وتعكس ما بينهما فلا يبلغ به الى شيء في كثيرها ، دع ما يكون من قليلها •

قلت له : فان مات ولدها أو ضل فلم يجده ماذا يلزمه فيه ؟

قال : قد قيل انه لا شيء عليه ، وعلى قول آخر فليذبح مكانه •

قلت له : فان كان ما ساق بدنة فثقل عليه ما ولدته أو عطب في طريقه فنحره قبل أن يبلغ الى محله الذي يؤمر به فيه ؟

قال : أن يهدي مكانه كبشا سمينا ، فان أبدله لمثله فلا أجد ما يمنع من جوازه له حيناً •

قلت له : فان لم يذبحه ولكنه باعه ماذا يلزمه ؟

قال : أن يفكه بما عز وهان فيلحقه بأمه ذبحاً أو نحراً ان قدر ، وإلا فهو الذي أئلفه فلا بد له من غرمه ، اذ لا أرى له في بيعه عذراً •

قلت له : وما الذي في هذا الموضع يلزمه ان يؤديه ؟

قال : فأحق ما به في النظر أن يذبح مثله ، فان أبى إلا أن يبدله بكبش سمين جاز له ان صح ما أراه فيه ، وإلا ففي الأثر أن عليه القيمة ، فان اشترى بها هدى أو تصدق بها فحسن من أمره •

قلت له : فان كان بها لبن ما القول فيه ؟

قال : فالذي به يؤمر أن ينضح ضرعها بالماء البارد حتى يذهب منها إلا أن يكون لها ، ولد لا يستغنى عن الرضاعة فيترك له لبها •

قلت له : فهلا من أجازة له في الانتفاع به ؟

قال : بلى قد قيل بجوازه له إلا أنه في غير مضرة بها ، فان كان لها ولد يحتاج اليه فله ما فضل منه ما زاد عليه ، إذ ليس له أن يضر

بولدها ، وفي قول آخر ان كان محتاجا اليه جاز له وإلا فالغنى يتصدق به على الفقراء ، فلا يذوقه ، وقيل ان شربه تصدق بثمره مطلقا •

قلت له : فهل له في ظهرها أن يركبه أو يحمل عليه شيئا من متاعه كما له في لبنها ان شربه ؟

قال قد قيل بالمنع في كل من هذين إلا أن يكون في موضع اضطرابه فإنه يجوز له مالا يضرها في مقداره إلا أنه في الرواية عن جابر بن عبد الله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اركبها بالمعروف إذا ألجأت اليها الحاجة حتى تجد ظهرا ما » دل على هذا في ركوبها ولن يصح في الحمل عليها إلا أن يكون مقاسا عليه ، لأنهما أشباه فله ما فيه وان لم ينص معه ذكرا •

قلت له : وما كان من وبرها أو صوفها أو شعرها ؟

قال : فيجوز له ما سقط ، فأما أن يعلقه أو يجزه منها فلا أحد فيه إلا ما يمنعه •

قلت له : فان كان ما أهداه في لازم مثل قطع شجر وقتل صيد أو ما يكون من كفارة في جزاء أو قدية فذبحه لما أصابه قبل أن يبلغ محله ؟

قال : قد قيل ان له أن ينتفع به فيأكله أو يبيعه أو يطعمه من شاء الله ، لأنه لا يجزيه ولا بد له على حال من أن يبدله •

قلت له : فأى شيء من هذه الدماء يجوز له أن يأكله منه بعد أن بلغ الى محله ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أدري في شيء منها إلا ما يمنع من جوازه له إلا أن يكون في تمتع أو قران أو تطوع ، فإنه مما يجوز له ، ولا أعلم أنه يختلف في حله •

قلت له : وما ذبحه قبل يوم النحر هديا في متعة أو حصرا له  
أن يأكله ؟

قال : نعم الآن عليه أن يبدله •

قلت له : فإن ساقه في العشر اعمرته وليس الحج من إرادته ؟

قال : يجوز له أن يذبحه أو ينحره من بعد أن يقضيها لعدم ما يمنعه  
من جوازه ، فيبدل أن عليه أن يؤخره •

قلت له : فإن كان من قيل أن يهديه أعرج حتى لا يبلغ المرعى أو  
أحدى عينيه عوراء ، أو من بعد أن أهدها ولما يذبحه عما لزمه من الدماء ؟

قال : قد قيل فيه أنه لا يجزيه وهو كذلك لما به من نقص عن  
الوفاء بجميع ما عليه •

قلت له : فإن فرقته على اثنين أو ثلاثة من الفقراء الذين هم من  
أهله جاز له في لازمه فاجزاه أم لا ؟

قال : ففي المأمور به أن يكون في ثلاثة أو ما زاد فإن الإثنين على  
قول في رأى ، إلا أنه في قوة لما دل عليه من برهان يؤيده في مواضع  
عدة من الأمور •

قلت له : فهل تخبرني في هذا الموضع بالصفة التي بها يمتاز  
ما يكون التطوع ؟

قال : بلى أن في قول المسلمين ما دل على أنه ما أهده فدية إلى  
الله فلم يسمه للمساكين •

قلت له : فإن ضل أو سرق أو غصب فلم يرجع إليه أو هلك أو  
عطب في طريقه فلم يمكنه أن يذبحه من قبل يضل ما القول فيه ؟

قال : الله أعلم وأنال لا أدري في هذه المواضع إلا أنه لا شيء عليه .

قلت له : فان كان قادرا على ذبحه أو نحره في موضع كون عطبه ماذا يؤمر به ؟

قال : نفى الرواية عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مع رجل بست عشر بدنة وأمره فيها قال : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف أصنع فيما أيدع على ؟

قال : « انحرها ثم ضع نعلها في دمها ثم اجعلها على صفحتها ولا تأكل منها ولا أحد من رفقتك » .

قلت له : فلم هذا ، ولأى شيء يفعل بها في هذا الموضع ، وعليه بدلها ؟

قال : نفى الأثر أنه ليعلم أنها هدى فيأكل منها من جاء بعده ان شاء الله ، وكذلك في الخبر ولا بدل عليه فيها .

قلت له : فان أكل هو منها ؟

قل : فالغرم لما أكله ، وعلى قول آخر فعشى أن يازمه كله .

قلت له : فان كان أصابه من بعد أن دخل الحرم ؟

قال : فانه لموضعه ، وقد بلغ اليه فينحره ، وقد تم له فلا شيء عليه .

قلت له : فان كان قد حلله شيء أو قلده به ما القول فيه في جلدتها ، وفيما يجعله من الأجرة لجزازها له أن يعطيه منها أم لا ؟

قال : نفى الرواية عن علي أنه قال : أمرني رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن أقوم على بدنة وأن أتصدق بلحمها وجلودها وأخلتها  
وأن لا أعطي الجزار منها ، قال نحن نعطيها من عندنا •

قلت له : وما مقدار ما عليه في دم المتعة أن تفرقه أو تطعمه ،  
وله منه أن يأكله ؟

قال : قد قيل فيه أن يطعم ربعه ، وقيل ثلثه وفي قول آخر ثلثيه ،  
وقيل ثلاثة أرباعه ، وقيل ما أطعم منه أجزاءه ، وله أن يأكل الباقي  
في كل واحد من هذه الآراء •

قلت له : فإن أكله بأجمعه ولم يفرق على الفقراء شيئاً أيجزيه ؟

قال : نعم على قول وإن أساء في فعله فلا غرم عليه ، وقيل :  
يطعم بقدر ما به يؤمر فيه •

قلت له : فالهدى الواحد يجوز أن يشترك فيه الاثنان والثلاثة  
أم لا ؟

قال : نعم قد قيل بجوازه في الإبل والبقر لا في المعز والضأن  
من الغنم •

قلت له : فالرجال والنساء في جواز الاشتراك بالسواء ؟

قال : هكذا معي في الحق لعدم ما يدل على وجه الفرق •

قلت له : فإن كان من البدن فإلى كم يجوز أن يشترك فيه من  
الجماعة فتصح لهم ؟

قال : قد قيل بجوازه في الوتر من ثلاثة إلى سبعة لا مازاد عليها  
والا في الشفع فانه لا يجزى عن اثنين ولا أربعة ولا ستة ولا أعلم أنه  
يختلف في شيء من هذا •

قلت له : فالواحد منهما بنفسه بمّ جاز أن يكون على هذا في عدد ما يجزى عنهم ؟

قال : لما به من زيادة أو نقص في سنة ، فالجذع من الإبل عن خمسة ، والثني فصاعدا عن سبعة ، والجذع من البقر عن ثلاثة ، والثني عن خمسة ، والرباع أو ما فوقها عن سبعة ، وقيل في البقر إنها خمسة ، وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أن يشارك سبعة أنفس حجاجا أو معتمرين في بيع مسن ، أو في بقرة مسنة ، وروى عن جابر أنه قال : نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة •

قلت له : وما كان من البدن فاشتراه لنفسه على أن يشرك معه غيره أكله سواء في جواز الشركة ؟

قال : قد قيل بإجازته في الثاني دون الأول لأنه من أن اشتراه فأوجبه هديا لنفسه ليس له أن يشرك أحدا ، وقيل لا بأس به لأن النبي صلى الله عليه وسلم أشرك عليا في هديه ولم يحل الشركة •

قلت له : فإن كان أحد من الشركاء فيه مشتركا أو أراد بحصته غير الهدى ؟

قال : قد قيل أنه لا يجزيهم ولا أحد منهم •

قلت له : فإن كان مات أحد من هؤلاء الشركاء هل لوارثه رجوع فيما له فيه من حصة أم لا ؟

قال : لا أدريه في موضع ما ليس له أن يرجع فيه ، وعلى الاختلاف في موضع جواز الرأي عليه •

قلت له : وما دون الجذع من الإبل البقر من حقه أو ابنة لبون فلا تقبل الشركة ؟

قال : نعم لأنه لا يجزى إلا عن واحد فأين موضع جوازها على هذا يكون إنى لا أراه •

قلت له : وما دون ابنة مخاض فلا جواز له ؟

قال : نعم قد قيل في هذا المكان بأنه لا يجزى عن واحد فأنى يصح به في زمان •

قلت له : فالثنى منهما فصاعدا أيجوز اذا كان في حاله مهزولا ؟

قال : لا أدري فيه إلا ما قيل انه لا يجزى ، وان ذبح عن شاة ولا أعلم أن أحدا يعارضه قولا •

قلت له : فالحذع من الضأن والثنى من المعز لا يجزى إلا عن واحد ؟

قال : هكذا قيل ، وان بلغ النهاية في الجودة لم يجز أن يثبل ما زاد عليه ، فهو قول واحد لا غيره •

قلت له : وما ذبحه أو نحره على أنه هديه فإذا هو لغيره ؟

قال : لا يجزيه فليذبح ما أهده ، وعليه ضمان ما أتلفه على الغير وإن خطأ فيه •

قلت له : وما أهده الرجل من دراهمه أو ثيابه أو ما يكون من صناعته الى هذا البيت ماذا يفعل به ؟

قال : قد قيل : انه إن بلغ الى الهدى من ناقة أو بقرة أو شاة فعل فذبح الى أهله من فقراء مكة ، وإلا جعل في طيب الكعبة وان فوق على فقراء الحرم جاز ، والله اعلم فينظر في ذلك •

**\* مسألة :**

ومنه : وفي الضحية يوم عيد النحر أفرض هي على من قدرها أم لا عند أهل الذكر ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أدري فيها إلا ما لهم من قول بأنها سنة مؤكدة في نقلها ، فهي مستحسنة لما بها لمن رزقه من جزيل ثوابها •

وفي قول ثان : انها واجبة ، وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أمرت بالنحر وهو لكم سنة » وفي حديث آخر عنه عليه السلام أنه قال : « ثلاث من على فريضة وهن لكم تطوع : الوتر والأضحية والسواك » فينبغي لمن قدر عليها أن لا يرغب عن فضلها •

قلت له : وما لمن فعلها قربة الى ربه ؟

قال : ففي الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل أنه قيل : وما لنا منها ؟ فقال : « لكل شعرة حسنة » •

قلت له : ومن أى نوع الجنس تكون هي من مالها على الخصوص من موضوع ؟

قال : ان هي إلا في الأزواج الثمانية من بهيمة الأنعام لا غيرها في دين ، ولا رأى متبوع •

قلت له : وما حد ما يجوز في سنة من هذه أن يكون ضحية ؟

قال : فيجوز أن يكون على ما في الهدى من حكم ، وقيل يجزئ فيها ما قدر عليه منها •

قلت له : فهل يجوز فيصح على حال أن يشترك في البدنة الواحدة جماعة من نساء أو رجال ؟



قال : نعم قد قيل بجوازها ، ولا أعلم أن أحدا يمنع من الشركة فيها •  
وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نحر سبعين بدنة  
عن سبعة سبعة •

قلت له : ولا فرق بين الإبل والبقرة ؟

قال : هكذا معي في ذا من قول أهل البصر ، وفي الحديث عن جابر  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البقرة عن سبعة » •

قلت له : ومتى يؤمر أن تذبح أو تنحر ؟

قال : قد قيل إنه بعد صلاة العيد يوم النحر الى وقت الزوال من اليوم  
الرابع مطلقا ، وعلى قول آخر فهو في هذا اليوم وحده الا من كان بمنى  
فأعدها فإنه له ما لم يجدها سبعة في أيام التشريق الى ما حده فاتفق القولان  
في المضطر ، وان اختلفا فيما عداه اذ ليس له على قياد هذا الرأي أن يؤخره  
الى يوم النحر فضلا عما رآه لغير ما به يعذر •

قلت له : فان كان من فضل بعد الصلاة الا أنه من قبل الخطبة  
فالتقول فيه كذلك ؟

قال : هكذا معي من قولهم في ذلك •

قلت له : فان كان المتولى في زمانه على أهل بلاده من هو عادل أو  
جائر في سلطانه ؟

قال : قد قيل ان كان عادلا فليس له أن يذبح الا بعد فراغه من  
الصلاة والخطبة لمن معه ، وان كان جائرا حتى يفرغ الجماعة من أهل  
البلد الا أن يكون قد صلى هذه الصلاة جماعة فيجوز له •

قلت له : فان كان لم يخرج معهم الى المصلى ؟

قال : فحتى يصح أنهم قد صلوا به أو يرجع الناس من مصالحهم فيطمئن قلبه الى أنهم قد فرغوا •

قلت له : فهلا قيل في الحائض إن لها أن تذبح ضحيتها إن لم تخرج قبل أن يرجع الناس من المخرج ؟

قال : بلى قد قيل هذا ، وقيل لا يذبح حتى يرجع الناس من المصلى •

قلت له : فان كان في البلد إمام عادل فذبح بعد أن صلى في جماعة قبل أن يرجع الامام من المصلى ؟

قال : ففى الأثر عن بعض أهل العلم أن الاعادة من حبة لمن قدرها فان لم يقدر فلا شيء عليه الا أنى لا أبعد من أن يجوز لأن يلحقه معنى الاختلاف ان صح ما حضرني لما به في القول من منع حتى يصلى الامام ، وأن يصلى جماعة مع غيره ، فانه لا يجوز له •

قلت له : فان كان منزله بعيدا من مصلى الإمام ؟

قال : فهذا موضع عذره فيجوز له أن يصلى في جماعة ثم يذبح على هذا من أمره •

قلت له : فان كان من أهل البوادي ماذا له وعليه أن يفعله في هذا ؟

قال : فهؤلاء قد قيل إنهم بعد أن تطلع الشمس يومئذ يؤمرون أن ينتظروا قليلا حتى ترتفع ما يصلى أهل القرية ، ثم يصلوا جماعة فيذبحوا •

قلت له : فان لم يكن في البلد إمام ولا من يصلى فيه جماعة ، وكذلك في البادية •

قال : فيجوز أن يصلى فيذبح •

قلت له : وما ذبحه ونحره لاختياره من ضحاياه قبل الصلاة في هذا اليوم أو قبله ؟

قال : وكأنى لا أجد فيه ألا ما يدل على المنع ، فانى يجوز أن يصح معه ما قد فعله •

قلت له : ويجوز له أن يأكله ؟

قال : قد قيل بجوازه وبعض لم يجزه في شيء منهما ما يدل على بعده من الصواب في الرأي •

قلت له : فان ذبحها قبل هذا اليوم لما قد عرض لها من شيء مخافة أن لا يبقى معه حتى يبلغ اليه ان تركها ؟

قال : قد قيل انها تجزيه اذ هي من التطوع ، وقيل لا تجزيه وعليه بدلها ، وقول آخر إن تركها لحما حتى يفرغ الامام من الصلاة أجزأته ، وإن كلها قبل ذلك لم يجزه ، وقيل ان له أن يأكل منها مالا يمكن أن يدخر ويمسك ما أمكن فيه من لحمها •

قلت له : فان تركها وما هي به من شيء أصابها حتى ماتت يوم النحر أو قبله ؟

قال : قد قيل في هذا الموضع إنه ليس عليه أن يبدلها لأنه في كونه بها لا من قبله الا أن يدع من حقها ما لا بد ، وأن يصنع لتركه مع القدرة فيما عندي فيه •

قلت له : فهل من فرق بين أن يكون ما أصابها منه أو من غيره ؟

قال : نعم لما قد قيل ان عليه أن يبدلها في موضع كونه بها من فعله لا في موضع ما يكون من غيره لا عن رأيه وهذا ما لا يدفع لعدمه •

قلت له : فان سماها ضحية أله أن يرجع فيها ؟

قال : قد قيل ان عليه أن لا يصرفها في غير ما قد جعلها ، له  
وفي قول آخر ان عليه ما سمي في العشر ، وقيل بجوازه إن يذبح مثلها  
وما هو خير منها فان نواه مجردا به من القول لفظا جاز له ولا  
شيء عليه الا أن يكون في موضع وجوبه على رأى من قاله فادعاه •

قلت له : وما ضل من ضحاياهم فلم يرجع اليه أو أخذ منه حيا في  
سرقة أو قسر فلم يقدر عليه ؟

قال : فهذا الأمر قبله فان وجدته فليذبحه والا فهو المعذور من بدله •

قلت له : فهلا يجوز في موسى وما يكون من ذهابه أن يلزمه  
ما سمي ضحية فالتزمه وان لم يكن من أسبابه ؟

قال : بلى الا على رأى من يقول لا شيء عليه ، لأنه لم يفرط فيه ،  
وعلى قول آخر : فيجوز لأن يلحقه معنى ما في التطوع من الصلاة والصوم  
والحج من رأى أن طلقه بعد الدخول فيه ، أو عرض له ما به يفسد قبل  
أن يئمه في أن عليه أن يبدله •

قلت له : فان تركه في هذا اليوم ناسيا له ؟

قال : قد قيل ان له على هذا من أمره أن يذبحه من بعد أيام  
التشريق حتى تروى الشمس من آخرهن يوما لعذره ، فان فاتته لم يصح  
حتى يأتى هذا اليوم فيكون على ذلك في ذبحه أو نحره ان بلغ اليه ،  
والا فلا شيء عليه الا أن يقصر فيه •

قلت له : فان تركه عاملا في علمه أو جهله ؟

قال : قد قيل ان عليه أن يحفظه الى هذا اليوم من قابل ليذبح فيه ،  
فان ضاع لزمه أن يبدله لمثله الا أنى أراه لا موضع دين في أصله •

قلت له : وما أتى فيه بعد أن سماه ما لا يجزيه عنها معه أو كان به من غيره أيلزمه أن بدله ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أدري فكأنى لا أبعد من العدل على رأى من يقول بوجوبها ، وأما على رأى من يقول انها من التطوع فعسى أن يجوز لأن يلحقه معنى الاختلاف في لزومه له على هذا قياسا ما أشبهها من نوع في النفل ♦

قلت له : فان مات أو قتل ، وقد سمي على وارثه أن يذبح عنه من ماله ؟

قال : قد قيل انه لا يلزمه فان فعل جاز الا أن يكون لماله من جوازه في حاله ♦

قلت له : فان ذبح أو نحر بيده أو أمر من يفعله عنه أكله سواء أم لا ؟

قال : نعم في جوازه مع ما أريد به من ثبوته لن فعله أو أمر به ، فأما في المستحب لن أمكنه أن يتولاه منها بنفسه ، وإن جاز له بغيره فأجزاه على حال لما روى في الخبر عن جابر بن زيد رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حج ثلاث حجج ، حجتين قبل أن يهاجر وحجة بعدما هاجر ، فساق ثلاثا وستين بدنة ، وجاء على تمامها من اليمن فيها جمل لأبى سفيان في أنفه برة من فضة ، وكانت جميعا مائة فضريت له قبة ، قتال الناس في الأراك وفي غيران الجبل فنحر بيده ثلاثا وستين بالحرية ، وأعطى عليا بقيتها فنحرها ، فقال : نحرنا هاهنا ومنى كلها منحر ♦

قلت له : فهل له قبل ذبحها أن يقص شعرها أم لا ؟

قال : قد قيل إنه لا يقصها في العشر ، فان فعله تصدق به لا منه ، وقيل بجوازه مالم ينقصها ♦

قلت له : وعليه أن يأكل ويتصدق من لحمها ؟

قال : ففى قول الله تعالى : ( فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر ) ما أفاد منها الأمر بهما الا أنه لا يخرج فى الأكل الا على وجه الإباحة لمن شاء لا ما فوقهما من لزومه ، ومختلف فى الطعم فبعض أوجبه ، فقال على العموم فى الضحايا ، وبعض حمله على النذب فى هذا الموضع لا على الفرض ، فقال : ان ذلك على الخصوص فى المنفعة ، وليس فى شىء منها ما يدل على خروجه من العدل •

قلت له : وما مقدار ماله وعليه أن يأكل من لحمها أو يتصدق به ؟

قال : قد قيل انه يأكل ثلثا ويطعم ثلثا وفى قول آخر يتصدق بالثلثين وقيل ليس له حد الا ما أطعمه منها ، فانه يجزئ لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « كلوا وتترودوا » فى هذا ما دل على أنه غير محدود بشىء فى كثرة أو قلّة ؟

قلت له : فان تصدق به أجمع ولم يأكل منه شيئا ولم يرد به عناداً ؟

قال : فهذا غير ماثوم لأن الأكل لا من الفرض على حال ، فان نواه لزيادة الجرة فأنى يلام على ما يرجوه وهو غير ملوم •

قلت له : فان أكله أو ادّخر بعضه ولم يتصدق منه بشىء ؟

قال : فأحرى ما به على قول أن يبذله بأخرى ، وقول : يطعم بقدر ما يؤمر أن يتصدق منها ، وقيل لا شىء عليه وبعض قال : انه خسيس المنزلة ويجوز على قول من يراه ندبا أن لا يلحقه خسة الا أن يكون فى رعية عن فضله أو بريده خلافا لمولاه أو لرسوله ان ضح ما فيه أراه •

قلت له : فان كان له ضحايا أربع أو خمس أو عشر أو تسع أعليه  
أن يطعم من كل واحدة في قول من ألزمه أم لا ؟

قال : نعم قد قيل هذا فيهن إلا أن يطعم من واحدة منهن قدر ما  
به يؤمر أن يطعم من جميعهن •

قلت له : فهل له في لبنها أن يشربه قبل ذبحها ؟

قال : نعم اذ لا أحد ما يمنع من جوازه له في هذا الموضع الا  
ما أضرها ، أو يكون لها ولد يرضعها فيضره •

قلت له : فان ذبحها لما قد أراده من هذا بها أله أن ينتفع من  
جلودها ؟

قال : قد قيل بجوازه إلا أنه لا يبيعها ، وفي قول الربيع عن الوليد  
عن أبي الشعثاء أنه لم ير بأسا يبيع جلود الأضاحي ، وبعض كرهه وإن  
تصدق بها أو ما يكون من ثمنها فأفضل ، وهذا ما لا شك فيه يا صاحي ،  
والله أعلم فينظر في ذلك •

### \* مسألة :

ومنه : في الضحية التي يؤمر بها من قدر عليها فيقال لأنها سنة  
ما هي ؟

قال : لا أدري بها الا ما ينزع من الابل والبقر والغنم فيذبح أو  
ينحر يوم الأضحي على ما به فيها يؤمر بعد أن يجعلها لذلك من بها  
يتطوع قربة الى الله لعسى أن يؤجره •

قلت له : فالمجزية منها عن واحد أو ما زاد عليه هل لها من فضل  
غيرها ؟

قال : نعم قد قيل : انها من الضأن من الجذع فصاعدا ومن المعز من الثنى فما فوقه زائدا ، وما دونهما لا يجوز الا على قول في جذع المعز اذا كان سميئا قارحا الا أن يكون ما قبله أكثر ، وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه جوزه لأبى بردة ثم قال : ولا أرجو الأحد بعدك ، وفي الابل في الثنية أو ما زاد عليها صاعدا عن سبعة ، والجذعة عن خمسة ، وجذعها عن ثلاثة ، وتبيعها بعد أن صار حوليا عن واحد ، فلا يجزى الا أن يكون على رأى من يقول بجواز ما قدر عليه في موضع نفلها ، وتالله لا أدري في المشاة الا أنها عن نفس واحدة على حال ، وإن بلغت في النهاية في فضلها والذكر والأنثى ، على سواء فيما لهما من عدد إلا في الأفضل منهما ، لما في انائها من زيادة على ذكر انها ، وفي قول آخر عن قومنا : أن فحولها أفضل ، والله أعلم بأيهما أعدل وأنا لا أقول في هذا بأنه أرذل .

قلت له : فهلا تخبرنى عن سننها في كل واحدة من هذه الأنواع ، وليس هى مشروطة به فيما يجرى عنه من عدد في كثرة أو قلة على رأى أو في إجماع ؟

قال : بلى قد قيل في جنس القيم من الضأن والمعز أن الجذع ماله ستة أشهر ، وقيل : سبعة ، وقيل : ثمانية وقول آخر عشرة أشهر ، وقيل سنة والثنى ما له سنتان ، وفي قول آخر : وقد دخل في الثالثة ، وقيل : ماله سنة وفي قول آخر وقد دخل في الثالثة وفي الابل أن ابن مخاض مادخل في الثانية ، وابن لبون في الثالثة ، والحق ما دخل في الرابعة ، والجذع في الخامسة ، والثنى ما دخل في السادسة ، وفي البقر أن التبيع يقال لولدها في الأولى ، والجذع في الثانية ، فالثنية في الثالثة ، والرابع في الرابعة .

قلت له : ولما أجزأ في العد عن سبعة أو خمسة أو ثلاثة أيجوز على حال فيجزى عما دونه من الفرد ؟



قال : نعم أن ما به من الزيادة لا يمنع من جوازه وعسى في أجراها من الله أن يكون لمن فعلها مخلصا لوجهه في العبادۃ •

قلت له : وما دونه من زوج في العدد فلا يجزى عنه على حال ؟

قال : هكذا قليل ، ولا أعلم أن أحدا يخالف الى غيره في دين ، ولا رأى فيدعى جوازه في مقال •

قلت له : وما فوق الثني من الابل والرباع من البقر فهو عن سبعة إلا ما زاد عليها ؟

قال : نعم قد قيل هذا ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فهذه الأنواع الأربعة أيها أفضل لمن رامه بها ؟

قال : الله أعلم وأنا لا أدري في أفضلها الا ما به من قول بأنه الابل ، ثم البقر ، ثم الغنم ، بدليل ما في الجمعة من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، في فضل من راح اليها ، وقول بأنه الغنم ، ثم البقر ثم الابل ، وأن أفضلها الكبش لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده ، وسمى وكبر واضعا قدمه على صفاحهما ، وفي حديث آخر عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطا في سواد ويترك في سواد وينظر في سواد فأولى به ليضحى به ، فقال : يا عائشة هلمى المدية ثم قال اشحذوها بحجر ففعلت ، ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ثم ذبحه •

ثم قال : باسم الله ، اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمته ولم يرد أنه يضحى بغيرها فأنى يختار لنفسه ما هو الا نقص منها على أكملها ، ولا خلاف في كل نسوع أن أجوده وأعلاه أفضل من أسلفه وأدنىاه •

قلت له : فهل من شرط لجوازها في هذه الأنواع لازم لها من جهة السنة ، والرأى أو الاجماع ؟

قال : نعم هو أن تكون سالمة في ذاتها من النقص الموجب في كونه لمنع جوازها لما في الرواية عن البراء بن غارب أن النبي صلى الله عليه وسلم ، سأل ما تبقى من الضحايا فأشار بيده وقال أربعا ، العرجاء البين عرجها ، والعوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها والعجفاء التي تنمى فأجمع أهل العلم في هذه الأربع على أنه لا تجوز الا ما كان خفيفا فانه لا يمنع ، ولان يصح فيما زاد في شدته على المنصوص أو مساواه في قوله الا أن يكون له ما في حكمه عموما وإن حمله أهل الظاهر على الخصوص لأن ما أشبه الشيء فهو مثله ، ولا شك في العمى أنه زائد على العوراء ولا في قطع الشاف بأنه أشد من العرج ، فكيف يجوز في المنع أن يكون بالأدنى عيوبها دون الأعلى جاز في مثل أن لا يعطى في زمان حكم ما أشبهه الا لعله تخصه فتجرحه ، والا دليل يوجبه لبرهان .

وفي الحديث عن علي أنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسر مشرف العين والأذن ، وأن لا يضحى بمقابلة ولا مدابرة ولا شرفا ولا خرقا ، أى يتألم سلامة عينها من العورة والعمى فأدنيها من المشق والقطع والحرق فسكتشفه ، لأن المقابلة هي التي قطع من مقدم ومن أذنها شيء فبقى متعلقا بها ، والمدابرة أن يكون ذلك في الأذن من ورائها والشرقا مشقوقة الأذن ، والخرقا التي في أذنها ثقب كبير في استدارة .

وفي حديث آخر عنه عليه السلام ، أنه نهى أن يضحى بالجذعاء وأنها لمقطوعة الأذن ، وقيل هي التي قطع أنفها ، وأنه نهى أن يضحى بالعضباء وهي التي جز قرننها ، وفي قول آخر أذنها وفي اللغة أنها الناقة المشقوقة الأذن والشاة المكسورة القرن الداخل ، وقيل ان العصب قد يكون في الأذن الا أن يكون في القرن أكثر ما يقال الا أن الكسر فيه مثل القطع

الا أن يبقى ثلثه وفي قول آخر أكثره ، وقيل ما يلوى به الحبل والأصبع  
فيجوز لأن يختلف في إجراءاتها معه لما به من قول بالاجازة ، وقول بالمنع ،  
وقيل لا بأس ما لم يستأصله فيكون في المساس •

وعلى هذا يكون الحكم في البتراء وهي التي قطع ذنبها ، وقيل فيه  
أنه مثل الأذن إلى الربع أجازها قوم على حال ، ولروى عن أبي الشعثاء  
من طريق ربيع عن يحيى بن أبي قررة أنه نهى عن العضباء المستأصل ذنبها  
من البقر والابل المصرفة أخلاصها والعرجاء ولم ير كسر القرن بأسا ، وفي  
الأثر ما دل على أن الثولاء وهي المجنونة والنخراء وهي التي في ذنبها داء  
النخار ، والجرباء لا يجوز أن تكون ضحية ، والقول في الحذاء وهي  
الذاهبة اللبن ، بل هي مقطوعة الضرع على هذا الحال قال خلقت لا ضرع  
لها ، فالاختلاف في جزائها إلا أنى أقربها في النظر من الإجازة ، إذ ليس  
هي ما يعد من الذكر ، فإن ييس ضرعها لعله فخرج منه لبن جازت ، وإن  
قل والا فلا يجوز لها •

وان ولدت في العشر لم يجز الا أنه يشبه أن يلحقها معنى الإجازة  
على رأى الا أن يكون به في مرض أو هزل •

قلت له : وما حد هزالها الذي لا يجوز معه ؟

قال : أن لا يكون لها مخ من شدة الهزال فانها العجفاء وفي قول  
آخر من • • • • (١) •

قلت له : أميجوز الخلج من الغنم والبقر ؟

قال : نعم لا أجد في الأثر ما يمنع من جوازها ولا في النظر •

قلت له : فإن كان شيئا من ضرورها ساقطا ؟

قال : فأحق ما بها أن تكون ناقصة فأنى يصح الا أن يبقى لها ما

---

(١) بياض في الاصل •

تعتلف به فيجوز والا فلا ، وفي قول آخر ثلثها ، وقيل أكثرها وليس في شيء من هذين ما يدل على خروجه من العدل ، الا أنه لابد أن يكون لها في كل منهما ما به تقوى على الأكل •

قلت له : وما انكسر شيء من جوارحه مثل يد أو رجل ؟

قال : قد قيل انه اذا بلغ المرعى جاز والا فالمنع من جوارزه كأنه أولى به •

قلت له : فان قطع من التيس شيء من ذلك أو نزع من الشاة بعض حياها أو كله ؟

قال : ففي القول على كل منهما أنه ان قطع بعضه فأمسك البول ، والضرع اللبن جاز والا فلا وان نزع كله لم يجز ولا أعلم أن أحداً يقول بغير هذا فيهما •

قلت له : فان أخذه من غيره خصياً مما القول فيه ؟

قال : قد قيل انه لا بأس به الا أن يعلم أنه خصى بالنار فيكره ، وقيل بجوارزه على حال •

قلت له : فان خصاه بيده أو أمر به ؟

قال : فأحرى ما بهذا أن تكون في حكم التي من قبلها في جوارزه الا أنه من بعد أن يبرأ لا من قبله كما قد صرح به في الأخرى •

قلت له : فان سلخ من ذكره جلده أيجوز من بعد أن يبرأ ؟

قال : نعم قد قيل هذا ، ولا أعلم أن أحداً يقول بغيره فيدعى منع جوارزه •

قلت له : فان قطع شيء من ضروعها لأكله ؟

قال : فعسى أن يبقى ثلثه ، وعلى قول آخر أكثره أن يجوز إلا أن يبيس أولاً يمسك ما يكون بها من لبن فتمنع فان أمسكه والباقي منه دون ما حد فيه في كل رأى جاز لأن يلحقه معنى الاختلاف في جوازها •

قلت له : وما لم يذكر من عيوبها فأعدم نصه في المأثور ؟

قال : فيجوز أن يحمل ما أشبهه من شيء في المذكور ، فيعطى ماله من حكم في سنة أو اجماع أو رأى لأن ما أشبه الشيء فهو مثله في قول من به خير •

قلت له : فان أخذها على أنها تامة فإذا بها من بعد الذبح ناقصة أو على أنها سالمة ، فإذا هي معينة لما به يمنع من أن يجوز معه في هذا وذاك ؟ قال : فالله أعلم وأنا لا أدري في هذا الموضع إلا أنها لا تجزئ لما أراه بها •

قلت له : فان كان على العكس من هذا في أمرها ؟

قال : فيجوز في هذه لأن تكون مجزية له لموافقة ما به يصح ، وإن كان لغير إرادته •

قلت له : وما ذبحه على أنه مهزول يخرج سميماً ؟

قال : فهذه من نفس ما قبلها فجوابها واحد لأنها جزء منها ، وقد مرّ ما دل على جوازها يقيناً •

قلت له : فهلا من قول ما نتج في العشر لم يجز أن يضمى به في منى والا غيرها •

قال : بلى إن هذا قبل به الا أن الهدى فانه يجوز فلا يمنع •

قلت له : وما كان من البقر الوحشية فهلا يجوز في الأضحية أم لا ؟

قال : نعم قد قيل بجوازها والا أعلم أن أحدا يمنع من ذلك •

قلت له : فالظبي والوعل والأروية ؟

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري بها من جنس ما يضحي به في اجماع ، ولا أرى فأدل عليه ، وفي الأثر أن الظبي لا يجوز ، فان صح فعسى في الوعل أن يكون على ما به من المنع والأروية أنثى الوعل ، فليس لها الا ما في الذكر من قضية إلا على قول من يقول انها غنم الجبل فأنى أقربها على هذا من الاجازة في الأضحية إن صح فيما أراه •

#### \* مسألة :

ومنه في الأضحية واجبة طلى أهل أمصار مثل عمان أو غيرها من البلدان في اجماع أو رأى لأحد الأخيار أم لا ؟

قال : الله أعلم والذي معي فيها من قول أهل العدل أنها سنة مؤكدة الا أنها في قولهم من سنن النقل لمن تشاءها قربة الى ربه ، فأما أن تكون واجبة في الأصل فلا أعرفها إلا على قول شاذ كاد أن لا يعتد به الا في حق من أوجبها على نفسه ليمين أو تذريها وإلا فهي كذلك على أظهر ما في ذلك •

قلت له : فهي من المأمورية لكثرة ما فيها من الأجور والا فلا اثم على من تركها ، وان كان قادرا على فعلها ؟

قال : نعم لأنها لا من الواجب في أصلها وإنما يؤمن بها لفضلها

وإلا فلا أعلم أنه يختلف في نفلها الا على ما شذ فيها من قول غير أنه لا ينبغي لمن قدر أن يدعها رغبة عنها لعسى أن يؤجر على ذلك •

قلت له : فالأمر بها على قول من يوجبها يكون استحبابا ؟

قال : نعم اذ لا يصح أن يكون على قياده ايجابا لما بينهما من منافاة تقتضى في تأويله المنع من ذلك •

قلت له : فالقول عند المخالفين لأهل الحق في اليمين على هذا من الرأي في وجوبها على قدر أم لا ؟

قال : نعم على معنى ما وجدته في آثارهم يرفع عن أخبارهم في ذلك •

قلت له : فان لم يقدر عليها لقلة ماله أو لعدم ما به يضحى في حاله •

قال : فهذا موضع عجز عن العمل بها ، وله العذر منه في ترك ما هو من الفرض في أصله ، فكيف بغيره مما لا شك في نفلها على حال أو على أصح ما فيه أنه لا ظهر أمرا فيكثر من ذكر الله لعسى أن يعوضه على ذكره أجرا ، فان المولى كريم •

قلت له : ومن أى شيء هي لمن شاءها عن قربها ؟

قال : فهي من بهيمة الانعام فان ما عداها لا يجوز في قول من نعلمه ، فدع ما لا جواز له في دين الاسلام ، وخذ في موضع الرأي بأعدل ما تقدر عليه والسلام •

قلت له : فحرم الوحش والظباء والأوعال لا يصح بها ؟

قال : هكذا قيل : ، ولا نعلم أن أحدا يقول بغير ذلك •

قلت له : فالأزواج الثمانية من الابل والبقر والغنم كلها مما  
يجوز أن يكون ضحية أم لا ؟

قال : نعم لما في السنة والاجماع من دليل البرهان على أنها  
هذه الأنواع من جنس الحيوان على حال ♦

قلت له : فأى شيء من هذه الأنواع الأربعة أكمل لمن شاء  
ما هو أفضل ؟

قال : فعسى في الابل أن تكون هي الأفضل ، ثم البقر ثم الضأن ثم  
المعز ، والأحسن من كل نوع أكمل فهو في حق من أراد به وجه الله  
ربه أوفر أجراً وأعظم ذخراً يلقاه غداً ، ولا يظلم ربك أحداً إلا أن  
في الأثر على معنى ما وجدته في هذا من قول أهل البصر أن أفضلها  
أعلاها ثمناً ♦

قلت له : فالواحدة من هذه في نوعها عن كم تكون لمن أرادها في  
حاله عن نفسه ، وعن شاء معه من عياله أو من كان ؟

قال : قد قيل في البدنة من الابل والبقر أنها عن سبعة والشاة من  
المعز والضأن عن نفس واحدة لا غير ذلك ♦

قلت له : وما مقدار ما يجزى في هذه النعم من الابل والبقر  
والغنم ، فيجوز لأن تكون ضحية ؟

قال : لا أعلم أنه يحد بشيء في مقداره جثة طولاً ولا عرضاً  
أو تظن في هذه أنه من الشرط لجوازها ، وليس كذلك فدعه الى ما حد  
سناها ولا بد ، فانها بما دونه لا يصح ولا تشك في ذلك ♦

قلت له : فعرفني به في كل واحد من أجناسها حتى أعرفه باسمه ؟



قال : قد قيل ان الثنى من الابل فصاعدا في سنه عن سبعة ، والجذع عن خمسة ، وما دونه من حقه وابن لبون أو ابنة مخاض عن واحد ، والرباع من البقر عن سبعة ، والثنى عن خمسة ، والجذع عن ثلاثة ، والحق عن واحد ، والجذع من الضأن عن نفس واحدة ، والثنى من المعز كذلك أو ما دونهما فلا يجوز ، وبعض أجاز الجذع من المعز اذا كان سميئا قارحا ، وبعض كرهه الا أن القول بالمنع أكثر ما في هذا ، وبعض القوم لم يجز ما دون الثنى منهما ، غير أن أكثرهم على اجازة الجذع من الضأن في ذلك •

قلت له : وما دون ابن مخاض في الابل والحوال من البقر والجذع من الغنم فلا يجزى على حال ؟

قال : نعم لما في الأثر عن أهل البصر من قول يدل على هذا إلا أنه لا في إجماع لرأى من أجاز فيها ما يقدر عليه من ذلك •

قله له : فالذكر والأنثى في هذا سواء ؟

قال : هكذا قيل وهو كذلك لعدم فرق ما بينهما ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فالبعثة تجزى عن الوتر ولا تجزى عن الشفع ؟

قال : نعم لقولهم أنها تجزى عن ثلاثة وخمسة وسبعة ، ولا تجزى عن اثنين ولا عن أربعة وستة ، وفي هذا ما يدل على ذلك •

قلت له : ويجوز في الواحدة أن يشترك فيها جماعة اذا كانت في حد ما يجزى عن الكل من أولئك الشركاء ، أو ما زاد على ما هم به من عدد ؟

قال : قد قيل يجوازه ، ولا أعلم أن أحدا يمنع من ذلك •

قلت له : فان هم زادوا على مقدار ما عنه يجزى فى الاصل ؟

قال : فعسى أن لا تجوز لأنها غير مجزية عن الكل •

قلت له : فالشاة وما لا تجزى من الابل أو البقر الا عن واحد ،  
فلا يجوز أن يشترك فيه ثلاثة ولا اثنان على حال ؟

قال : فهو كذلك ولا نعلم أنه يختلف فى ذلك •

قلت له : وما لا يجوز على حال فلا يجزى من فعله ؟

قال : هكذا عندى ولا غيره فى ذلك •

قلت له : وما سماه منها ضحية فهل له أن يرجع عنه لما أراد به من بيع أو ترك ، أو يكزن من نحو هذا مختاراً لما بداله فيه أم لا ؟

قال : قد قيل انه ليس له أن يصرفه إلا فيما جعله له ، وفى قول آخر انما يلزمه ما سمي فى العشر ، وقيل باجازه ما سماه فى العشر اذا ذبح مثله أو أفضل منه •

قلت له : وما نواه بقلبه ولم يسمه بلسانه ؟

قال : فهلا مالا يمنع فيه من أن يرجع عما نواه لما قد بداله على معنى ما قيل فى ذلك •

قلت له : وما يذبح ؟

قال : فى يوم النحر لا بعده ولا قبله ، ولو كان فى العشر ، وأن يكون بمنى فان له أن يذبح ما غاته بعذر فى يوم النحر أو بعده أو ما كان فى أيام التشريق •

قلت له : فان نسي ما سماه أفضل عليه حتى فاتته هذه الأيام ؟

قال : قد قيل ان له أن يذبحه متى ذكره أو وجدته فقدر عليه ،  
ولعله لا يتعري من أن يجوز لأن يلحقه الرأي في ذلك •

قلت له : فان تركه بالعمد ؟

قال : قد قيل انه اذا أتى عليه الأضحى فتركه فيه بالعمد حتى  
مضى لزمه أن يحفظه لعام قابل ، وان قيل بجوازه له ما دام في أيام  
التشريق فعسى أن لا يبعد من أن يلحقه معنى الاختلاف في ذلك •

قلت له : فان ذبحه بعد هذه الأيام ما يكون ؟

قال : فليس هو من الضحية في شيء على حال •

قلت له : فيلزمه أن يبدله من قابل أن ذبحه على هذا من بعدها  
أو تركه فمات من قبل أن يأتي عليه يومه ؟

قال : فعسى أن يدخل عليه الرأي في لزومه ، الا أنه في أصل على  
أصح ما فيه من باب النفل فيعجبني في بدله أن لا يكون عليه لازما يهلك  
بتركه ، وأما على قول من يذهب الى وجوبه فلا بد له على قياده أن  
يبدله •

قلت له : فان ذبحه من بعد أن سماه قبل يريم النحر جهلا إلا  
أنه في العشر من ذى الحجة أو قبلها ؟

قال : فهذا والله أعلم كأنه أبعد من أن يصح له أن يعتد به إلا أن  
يعرض له ما يخافه أن لا يبقى معه الى يوم الأضحى إذ لا يؤمن على  
مثله من أن يموت قبل ذلك من أجله فيجوز في التطوع ، لأن يختلف في  
صحة الاجتزاء به عن بدله لرأى من يقول انه لا يجزيه •

وقول من قال إنه يجزيه ، وقول آخر ان تركه فلم يأكل منه حتى يفرغ من الصلاة أجزاء ، وان أكل منه قبل ذلك لم يجزه ، وان أكل من لحمه ما لا يمكن أن يدخر خوفا من فسادده ، وأمسك الباقي جاز له فأجزاه ، وليس في هذه الآراء ما يدل على عدم سدادده •

قلت له : فان تركه حتى مات من أجل ما أصابه لا من قبله أيلزمه بدله أم لا ؟

قال : قد قيل انه لا بدل عليه فيما أوتى من قبل فعل غيره ، وانما يلزمه بدل ما أوتى من قبله ، وقد مضى من القول ما يدل على أنه لا يتعري من الاختلاف على حال ، لأنه معنى في التطوع على أظهر ما في ذلك •

قلت له : فان بقى في مرضه أو صح إلا أنه في هذا ؟

قال : فهو على مما يجزئ على حال •

قلت له : فالشرط لجوازه أن يكون سالما من كل ما لا يصح معه أم لا ؟

قال : نعم قد قيل انه كذلك ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فهل في وبره أو صوفه أو شعره أن يجزه قبل ذبحه ؟

قال : قد قيل بالنهي له عن مثل هذا في العشر فان فعله هنالك من قبل الذبح له في يوم النحر ، فالصدقة بدل منه ، وقيل بجوازه في هذه الأيام ما لم ينقصه •

قلت له : فان جزه قبل العشر ما يلزمه ، قال : فهو له ولا شيء عليه •

قلت له : فان ذبحه في يوم النحر أو له أو آخره أو بينهما ؟

قال : فهذا يومه الذي فيه يؤمر أن يذبح إلا أنه من بعد الفراغ من الصلاة لا قبل ذلك •

قلت له : وما لم يفرغ من الخطبة فهو على المنع من ذبحه ؟

قال : نعم الآن في الأثر ما دل على هذا فلا ينبغي له أن يخالف الى غير ما به بأمر أهل البصر •

قلت له : فان ذبح ما أراده بعد الفجر والإمام في الصلاة يوم النحر أو قبل ذلك ما حكمه ؟

قال : فهو كمن لم يصح لا فرق بينهما وأما جواز أكله فعسى أن لا يبعد من الاختلاف لرأى من قال بتحريمه ما جاز فيه أن يقال بحله •

قلت له : وعليه على هذا من ذبحه بدله أم لا ؟

قال : فعسى أن يختلف في أنه يلزمه بدل ما به سمي وما لم يسمه ، فلا شيء فيه إلا على قول من أوجبها عليه في موضع لزومها ، وإلا فهي كذلك لأنه في منزلة من لم يدخل بعد في ذلك •

قلت له : فان لم يكن في البلد إمام عادل ؟

قال : فاذا صلى الجماعة جاز فأجزاه •

قلت له : فان هو صلى في هذا الموضوع عند من انفرد من الجماعة فلم يخرج الى المصلى عندهم ؟

قال : قد صلى فأجيز له أن يذبح نسكه من بعد الصلاة ، ولا شيء عليه •

قلت له : فالمرأة لم تخرج الى المصلى فهل لها في الضحية أن تذبحها من قبل أن ترجع الجماعة من الصلاة أم لا ؟

قال : قد قيل بالمنع لها من هذا ، وقيل فيه بالاجازة الا أن ما قبله أكثر في ذلك •

قلت له : وما لم يخرج من الرجال لعذر يكون في الحال ؟

قال : فهو كذلك ان صح ما أراه في ذلك •

قلت له : فان كان في موضع ليس فيه جماعة ، أو أنه لا يجتمع فيه لصلاة العيد أبدا ؟

قال : قيل ان له من بعد أن تطلع الشمس أن يصلى فيذبح ، وفي قول آخر : من بعد أن ترتفع قليلا قدر ما يصلى الناس في القرى •

قلت له : فان كان في بلد فيه سلطان جائز يلي أمر الصلاة بالناس في العيد ؟

قال : قد قيل انه إن صلى معه أو عند من له أن يتبعه جاز له أن يذبح وإلا فحتى يفرغ الجماعة من الصلاة ولا بد من ذلك •

قلت له : فان لم يخرج مع القوم فيعلم متى يكون الفراغ من الصلاة ؟

قال : فالذي به أولى أن يذبح في هذا اليوم حتى يرجع الناس من الصلاة فاعرفه ، فان في الأثر ما يدل على ذلك •

قلت له : فهل له في ذبيحه اللحم أن يذبحها ليلة الأضحي فتحل له أم لا ؟

قال : قد قيل بالإجازة وبعض كرهه وأعجبه أن لا يذبح إلا من بعد الصلاة •

قلت له : فان ذبحها بعد الفجر يوم النحر إلا أنه من قبل أن يجوز له ذبح ما يكون أتحل له أم لا ؟

قال : قد قيل بحلها ، وقيل بالمنع عن جواز أكلها •

قلت له : وما كان من الأضحية في غير لازم فذبحه في وقتته الذي له من يوم لا قبل ولا بعد ، فأى شيء يصنع من بعد ذبحه ؟

قال : ففى أكثر ما يوجد من قول في الأثر أنه يأكل ثلثا ويدخر ثلثا ويفرق ثلثا ، وفي قول آخر يأكل الثلث ويطعم الثلثين ، وقيل لا حد لهما ، وعلى قياده فما أطعمه وأكله أجزاء ، وفي قول آخر أنه مما له عيله ، فان أكل وأطعم فله فضلها ، وإن اقتصر على أحدهما فلا إثم عليه ولا جزاء من ورأته على قياد معنى هذا الرأي ، وقيل بلزومهما ، وعلى قياده فلا بد له منهما •

قلت له : فان أطعمه الغير كله ولم يأكل منه أبدا ؟

قال : فعسى أن يجوز عليه لأن لا يجزيه في رأى من يقول بلزوم فعله ، وعلى قول من يذهب الى نفيه فقد أجزأ ولا شيء عليه في أكله ولا في تركه لغيره لجواز ذلك كله ، وفي قول آخر أنه يهدى ثلثي شاة ، وقيل ثلثها وعلى قول آخر فلا حد فيه إلا ما أهداه من ذلك ، وإن قل فقد أجزاه ، وقيل : لا شيء عليه لأنه لا من اللازم وإنما يؤمر به ندبا •

قلت له : فان كان له ما زاد على الواحدة أياكون على هذا في الأكل والطعم من كل واحد على الانفراد في الحكم أو لا ؟

قال : قد قيل بهذا في طعمه إلا أن يؤدى من واحدة بقدر ما به

يؤمر في الجميع ، فإنه يجزيه وعسى في أكله أن يكون على هذا في حكمه •

قلت له : فهل له أن يطعم منها أحدا من أهل الذمة أم لا ؟

قال : قد قيل بالاجازة إلا أنني أحب الأبعد وبه أهل الاسلام أن أمكنه ذلك •

قلت له : وما كان بين جماعة فذبحه أحدهم ؟

قال : فهو عن الجميع على أصله وما كان فيه من فعله فلا بأس فإنه مجز لهم •

قلت له : فالرجل أولى به أن يذبح هديه بيده ؟

قال : نعم ان قدر ثأنه أفضل ، وإن أمر غيره جاز له ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فهل في هديه أن يذبحه عن رأيه أحد من اليهود والنصارى هيجزيه أم لا ؟

قال : قد قيل فيه انه لا يجوز له فلا يجزيه على حال •

قلت له : وما ذبح له بشيء منه أجرة لمن ذبحه ؟

قال : قد قيل بالنهي له عن هذا فان فعله لزمه مثل ذلك ولا بد ، فان عليه بدله إلا أنه في موضع نفعه فيشبهه أن يلحقه الرأي في لزومه عن ماله بمثله ان صح ما أردته في ذلك •

قالت له : فهل له في جلود الاضاحي أن ينتفع بها بعد ذبحها •



قال : هكذا قيل فاعرفه يا صاحى إلا أنه يكره له أن يبيعها ، وقيل  
بالإجازة ولا نعلم أن أحدا يقول بتحريمه وإن تصدق فهو أفضل  
وأجره من ربه أجزل إن أراد به وجهه ، وهذا ما لا شك فيه فاعرفه •

قلت له فإن مات من قيل أن يذبح ما سماه يومئذ فمتطوع به من  
ضحاياه أو على وارثه أن يذبحه عنه من بعده أم لا ؟

قال : لا أحفظ ما فيه من قول لأهل العلم إلا أنه لا يلزم ذلك •

قلت لله : وما نتج في العشر فهل يجوز أن يكون ضحية في يوم  
الأضحية أم لا ؟

قال : قد قيل بالمنع من جوازها ، ولا يضحى بها على هذا في منى  
ولا في غيرها ، فدع ما لا جواز إلى ما جاز في ذلك •

قلت له : فالشراء والمقابلة والخرقاء والمدابرة والجذعاء ؟

قال : قد نهى عن هذه الأربع كلهن فلا يجوز في شيء منهن أن  
يكون ضحية على حال •

قلت له : فالعوراء والعرجاء حتى لا تبلغ المرعى أبدا لعرجها  
والتولاء والنخراء أو التي قد جز ضرعها أو يبس لعله فلم يخرج منه  
لبن ، والجرباء والعجفاء في هذا ؟

قال : فمعى في هذه أن تكون في المنع من أن يضحى بها لاحقة  
بالأولى على أكثر ما فيها من قول أولى النهى في ذلك •

قلت له : وما كسر قرنه أو قطع ذنبه من ذكر أو أنثى ؟

قال : فهو على هذا ، وقيل لا بأس بما كسر قرنه ، وفي قول  
آخر ما بقى منه شيء ، وقيل حتى يبقى قدر ما يلوى به الأصبع

أو الحبل وفي قول آخر حتى يبقى ثلثه والقول في ذنبه يشبه أن يكون كذلك أن صح ما فيه أرى وإلا فالثلث على رأى من قاله مثل الأذن ، وقول الى الربع والقياس يدل على تساويهما في ذلك •

قلت له : وما لا ضرع له من انائها ولا قرن فيه من أصله؟

قال : فلا بأس بهما وقيل بالمنع من جواز ما ليس له ضرع ، وفي هذا ما يدل على أن الاختلاف في الأولى لا فيما قرن له وهي الأخرى ، فأنى لا أعلم أن أحدا يمنع من جوازه لذلك •

قلت له : وما خصى من ذكرانها أو قطع ذكره ؟

قال : قد قيل بجوازه إلا ما خصى بالنار أو قطع ذكره فلم يمك بوله على معنى ما وجدته في بعض الآثار •

قلت له : وعندك أن الخصى لها لا يجوز على حال جزما ؟

قال : فعسى أن لا يبعد في النظر من أن يلحقه معنى الاختلاف على حال لجوازه على رأى في الآثار •

قلت له : وما لم يجز لعة تمنع من جوازه في اجماع أو على رأى من لم ينحره في موضع الاختلاف بالرأى أيحرم أن ذبح في علم أو جهل على أنه ضحيته أم لا ؟

قال : لا أرى بالمنع من جواز أكله لأنه من الحلال في أصله وما أريد به من نحو هذا فلا يحيله عما به قبله ، لأنه أراد لما له أو عليه فكيف يخرج به عن حله ، وإن لم يصح له ما نواه فهو ذابة لحم على ما أراه فيها من حكم أن صح والله أعلم فينظر في هذا ثم لا يؤخذ منه إلا يعد له •

✽ مسألة :

ومنه : وفي الهدى ما هو في باب الحج عرفنيه بما يدل عليه  
من صفته ؟

قال : قد قيل فيه انه ما أهدى من أنواع جنس الأنعام الى  
المكبة البيت الحرام لأداء لازم أو لما به من غرض في موقع نفل .

قلت له : فكيف هو في أقسامه أخبرنيها فاني أريد من بعد أن  
أسأل عن أحكامه ؟

قال : قد مضى في القول ما يدل على أنه قسمان : واجب وتطوع  
فهما إذن نوعان في الجملة ، فالواجب في لزومه ما كان عن تمتع أو  
يمين أو نذر أو فدية لأذى أو فساد أو حصر أو قتل صيد أو شجر  
أو دم أو أظفار أو شعر أو لباس طيب أو ما يكون من فوته على  
رأى أو ما دونه من ترك لسنة أو تقديم نسك على ما قبله من المناسك .

والتطوع ما ليس بلزوم في الاجماع أو على رأى من لا يوجبه  
في موضع الاختلاف بالرأى في وجوبه .

قلت له : ومن أى شيء يكون في هذا الموضع وما أقله وما أكثره ؟

قال : فهو من النعم أو البقر أو الغنم لا يختلف في هذا ولا في أن  
أقله شاة ، وأكثره بدنة .

قلت له : فالشاة ما هي والبدنة كذلك عرفني بهما فإنه مما  
يحتاج الى معرفتهما ؟

قال : نعم قد قيل في اسم الشاة انه مما يقع على الذكر والأنثى  
من نوعي الغنم والبدنة على ما سمعت فاهدى من البقر أو النعم فاعرفها .

قلت له : وما حد ما يجزى من هذه يجوز لأن يكون هديا ؟

قال : ما صح في الأضحية جاز فيه في حق من له أو عليه من أنثى المعز وجذع الضأن فصاعداً ومختلف في السمين القارح من جذع المعز فقليل بجوازه ، وقيل إنه لا يجزى ، ومن الشرط في البدنة أن يكون من الجذع فصاعداً •

قلت له : فهل له أن يشترك معه غيره في البدنة من واحد أو أكثر ما لم يجاوز بها حد ما لا تجزى عنه من عدد أم لا ؟

قال : قد قيل انه لا يشرك معه فيها أحداً إلا أن القول بالاجازة أكثر ما في ذلك •

قلت له : وليس في الشاة أن يشرك معه فيها أحدا قطعاً ؟

قال : نعم لأنها لا تجزى الا عن واحد ، فلا يحتمل التجزى في مثل هذا على حال في لازم ولا في تطوع إذ لا يكون الا عن شيء واحد لا مازاد على ذلك •

قلت له : وما نواه هديا في لازم أو تطوع فساقه ثم بداله أن يرجع عنه أيجوز له أم لا ؟

قال : قد قيل ان له أن يعود فيه لما أراد به في زمانه ما لم يوجبه قولاً بلسانه فيمنع لفرضه من أن يرجع في ذلك •

قلت له : فان قلده على هذا من قصده به في نفسه أو أشعره من غير أن يتكلم به ؟

قال : فهو على الاختلاف في وجوبه حتى يذكره بقول يوجبه فيلزمه أن يذبحه أو ينحره ولا بد من ذلك •

قلت له : فأين محله يكون لازمه ونفله ؟

قال : لا محل له إلا البيت العتيق على حال فلا بد وأن يجاوز به الحل الى مكة ، فإذا بلغ حرمة ذبح أو نحر وفرق على الفقراء أجزاء من لزمه إلا هدى المتعة فإنه يحتاج أن يكون بمنى والا فلا يجزى من عليه •

قلت له : وما سواء فإذا بلغ الحرم أجزاء من عليه ؟

قال : نعم قد قيل هذا فيه ولا نعلم أنه يختلف في جوازه ، لأنه قد بلغ مكة إذ لا شك في أن حرمة لاهق بها فهو منها وهي من البيت على حال ذلك •

قلت له : فإن أوجبه لاحتاج من بعد الى ظهره أو ما يكون من بدنه أيجوز له على هذا من أمره أم لا ؟

قال : قد قيل في ركوبه وحمله عليه أنه لا بأس بهما الا المضرة تمنع من جوازهما أو ما يكون منها وإلا فهو كذلك لحاجة اليه ، والقول في لبثها على هذا الحال الا أن ترضع ولداً فليس له منه إلا ما فضل عنه ، ومن كان غنيا تصدق به على أحد من الفقراء ، وقيل ان له أن ينتفع به ما لم يقلدها من غير ضرر على ولدها ، وقد تطوع به ، فعسى أن لا يمنع على هذا من ذلك •

قلت له : فهل له في وبره أو صوفه أو شعره أن يأخذه فينتفع به حال حياته أم لا ؟

قال : قد أجزى له بعد سقوطه فأما أن ينزع من يديه حيا فأولى ما به أن يمنع من أن يجوز فيه أن يوسع لمن رame على هذا من أمره ، إذ ليس في الشرع إلا ما يدل على المنع من جوازه الا ما خرج عن

الراجب الى مادونه ، فعسى أن يجوز ما لم تدخل العشر ، وعلى قول آخر ما لم ينقصه كما جرى في فضل الأضحية به الذكر •

قلت له : وتقليده واشعاره من لوازمه أو من الفضائل في أحكامه ؟

قال : لا أدريه لازماً الا أنه في نفعه لا ينبغي لمن قدر عليه أن يدعه راجباً عن فضله لما به من سنة لا يختلف في ثبوتها •

قلت له : فالبدنة من الابل والبقر والشاة من المعز أو الضأن تقلد فتشعر أم لا ؟

قال : قد قيل في الابل والبقر ولا أعلم مما يختلف في ثبوته أنها تقلد وتشعر ، وأما المعز والضأن من الغنم فعسى أن يلحقهما الرأي في تقليدهما ، ولا أجد ما يمنع من جوازهما على حسب معنى ما في هذا بذكر ، بل كلما ثبت هدياً صح تقليده فجاز اشعاره وليس هو إلا علامة تدل على ما أريد به تجعل له لا غير ، إلا أن في قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله ما يدل على هذا كله •

قلت له : فبأي شيء يقلده وما صفة إشعاره له ؟

قال : لا أعلم أنه يخص في تقليده بشيء في نقل عن أحد من أهل العلم بل من قولهم ، بأي شيء يقلده من درهم أو دينار أو خرقة أو نعل أو ما يكون من هذا جاز له فصيح من فعله لما أراده به من فضله ، وأما اشعاره فهو أن يطعنه على سنامه من بجانبه الأيمن حتى يسيل دمه فيعلم من يلقباه أنه لله ، وإن ضل على من أهواه وإن طعنه على يساره دل على مراده به فجاز له ذلك •

قلت له : فالتقليد منه لهديه يوجب في حال كون إحرامه بما أراده

من حج أو عمرة في أيامه •

قال : نعم قد قيل فيه هذا في أحكامه ، وقيل انه لا يوجب حتى يهل فيلبي بهما أو بما أراده منهما ، وإلا فهو على ما به من قبله إلا يؤمر على هذا من فعله أن لا يبقى من بعده حالاً في أهله لقول من قال فيه انه يجب الاحرام عليه ساعة قلده ، وهذا فيمن أراد الحج أو العمرة فقصده ، وعسى في تأخيره أن لا يتعري من الاختلاف في جوازه لخبر يروى عن عائشة رضى الله عنها في ذلك •

قلت له : وما أوجبها منها فولد ما القول في حكمه ؟

قال : فهو تبع لأمره يذبح بعدها ، فان خالف الى غير ما به يؤمر فيهما فذبحه قبل الإلهام فعسى أن لا يبلغ به في الحكم الا أن يلزمه فيه البذل في موضع الجهل أو العلم إلا أنه لا ينبغي لمن يقدر أن يدع بالعمد ما به يؤمر في ذلك •

قلت له : فان مات من قبل أن يذبح معها ؟

قال : قد قيل إنه يبذله بكبش يذبحه مكانه ، وفي قول آخر لا شيء عليه ، ولعل هذا فيما قد لزمه ، فان تطوع به لا شيء فيه إلا أن يكون من أجله فانه لا بد له فيه من مثله ، والا فهو كذلك •

قلت له : فان ضل ما أهذاه أو تلف من قبل أن يذبحه أيلزمه أن يبذله بغيره أم لا ؟

قال : نعم قيل في موضع لزومه أن عليه أن يبذله فلا بد له مع القدرة من أن يؤديه فيبذله ، وما دونه من التطوع فلا شيء فيه إلا أن يؤتى من قبله ، فعسى أن يجوز الآن يختلف في لزوم بدله ، وإلا فهو كذلك •

قلت له : فان رجع اليه ما قد ضل عليه من بعد أن أخذ غيره فسماه فأيهما أولى يلزمه ؟

قال : ففى الأثر ما يدل فيهما على إجازة كلا منهما إلا أنه ان ذبح الآخر والأول خير منه ، فينبغى له أن يتصدق على الفقراء بفضل ما بينهما ، وفى قول آخر أنه يذبح الأول وينتفع بالآخر ، وان ذبحهما فهو أفضل ولا شك فى ذلك •

قلت له : فان ضل عليه ما قد ولدته فى طريقه من بعد إيجابه لأمه ؟

قال : فارجع اليه الحق به ذبحا فانه تبع لها فى الحكم ، وان لم يرجع فلا شئ عليه فى أكثر ما يخرج فيه ، لأنه كموته فيجوز لأن يلحقه معنى ما فى ذلك •

قلت له : فان انكسر أو مرض من قبل أن يبلغ محل ما يجزى فيه فذبحه خوفا عليه واجبا كان أو تطوعا ما القول فيهما ؟

قال : فالذى عرفه فى واجبه أن له أن يأكله لأن عليه بدله ، وان باعه أو أطعمه جاز له ، فانه لا يجزىه عما لزمه وما عداه من التطوع فانه يغمس فى دمه خفه أو نعله حتى ينصبغ فيضرب به صفحته اليمنى ، فيعلم أنه هدى فيجوز لن جاء إليه أن يأكله ، وأما هو فلا يأكل منه ولا أحد يكون فى رفقته ولا يأمر به ، فان أكل منه لزمه ، وان أمر به أو دل عليه فأكله لذلك كذلك عرفه وإلا فلا شئ عليه فى ذلك •

قلت له : فان هلك من قبل أن يذبح فيجزى ؟

قال : فالواجب على معنى ما جاء فيه من القول ببذله مع القدرة عليه والتطوع لا شئ فيه ، ولا أعلم أن أحدا فى يومه يقول بلزومه إلا أن يؤتى من قبله ، وإلا فهو كذلك •

قلت له : أليس فى القياس له بغيره من النفل فى الصلاة والصوم والحج ما يدل بالعدل على أنه فى نقله يشبه لزوم بدله ما قد سماه من هذا لما أراد به فأهداه ما قد دخل فيه من هذه ، وان كان من



التطوع في أصله فيجوز لأن يلحقه معنى ما بها من الرأى في لزوم بدل ما ضاع منها من بعد الدخول فيه ؟

قال : بلى أن لو أشبهها فجاز في أحكامه لأن يكون من بعد الدخول فيه على ما بها من الرأى في لزوم اعادته لتمامه ، ولكن لا مشابهة بينهما لأنه في كونه لا من الأعمال البدنية كفى على ما أراه أن صح ، وإنما هو في المال لمعنى ما أريده به من التطوع في الحال ، وقد صار في اخراجه لله كغيره مما به يتصدق من ماله لما أراده من قرية مما يكون من نحو زيادة في أعماله ، وما لم يأت فيه ما ليس له مما يضمنه فلا شيء عليه أن تلف أمر يفعل فكيف يصح على هذا أن يؤخذ بلزوم بدله •

قلت له : ومتى يكون ذبحه لما أهداه في لازم أو تطوع ؟

قال : لا متى له لأنه غير محدد بزمان ، فيمنع من أن يجوز في غيره إلا هدى المتعة ، فإنه مما قد عين في يوم فحد بمكان ، أو ما يكون عن يمين أو نذر فإنه مما حد فيهما أو حجة الحصر فإنه الى يوم العيد لا قبله في ذبح ولا نحره ، وإلا همتى بلغ مكة جاز لأن يذبح فأجزأ من له أو عليه ، وأرض الحرم كلها من مكة غير أنه يؤمر لما دخل في العشر ، وعلى قول آخر في أشهر الحج أن يتركه الى يوم النحر فيذبح بمنى إلا ما خيف عليه لعطبه ، فإنه يذبح بمكة أو يأتى موضع حرمةها وكفى عن اعادته مرة أخرى •

قلت له : فإن آخر ما جاز له أن يذبحه من بعد أن يبلغ الحرم الى يوم النحر ليحذ به بمنى ؟

قال : فهو الأفضل ، ولا نعلم أنه يختلف في هذا فلا قول في أجره إلا أنه أتم وأكمل لمن أمكنه ذلك •

قلت له : فهدى المتعة لا يذبح الا يوم النحر بمنى والا فلا يجزى على حال ؟

قال : هكذا قيل ، ولا أعلم أن أحدا يقول بغير هذا إلا أن في قول ابن عباس رحمه الله أن النحر بمكة ، ولكنها نزعت عن الدماء ومنى من مكة فاعرفه •

قلت له : فان كان لحصر في حجه أو عمرة ؟

قال : لا جرم فهو في الحجة الى يوم النحر وفي العمرة اذا بلغ الحرم ان كان مراده به في أيامه أن يحل من احرامه •

قلت له : فان بلغ محله فذبحه على غير ما جاز الآن يصح له فيجزيه ماذا يصنع به ؟

قال : قد قيل فيه إنه يفرقه في الحرم على الفقراء والمساكين ، وفي قول لآخر أنه يخص به فقراء المسلمين أن أمكنه والا ففى فقراء قومنا مما يجزيه ، ولا يأكل منه فيلزمه بدله الا هدى في تمتع أو أقران أو تطوع لا غيره من هدى في الحصار ، أو قتل صيد ، أو قطع الأشجار أو جز شعرا أو قص الأظفار أو ما يكون من فدية أو كفارة بدم ، فانه مما ليس له ذلك •

قلت له : فان أكل من هذا شيئا علم المنع أو جهله ؟

قال : قد قيل ان عليه بدله الا أنه لابد وأن يختلف في لزوم اعادته هديا ، أو أنه يجزيه قدر ما أكله يؤديه الى الفقراء ، أو لحمًا مثله ان قدر على ذلك ، وفي قول آخر قيمة ما أكل الا ما زاد عليه جزاء لما فعله •

قلت له : فهل له في هديه لعدم الفقراء والمساكين في الحرم أن يفرقه فيتصدق به في غيره أم لا ؟

قال : قد قيل انه ليس له ذلك •

قلت له : فان بقى من لحمه شيء لم يفرقه أو من شحمه أو سقط من يديه ما يلزمه فيه ؟

قال : قد قيل ان عليه في كل ما يقع أن يفرق مثله ، وكفى فانى لا أعلم في هذا الموضع أن أحدا ألزمه كله ،

قلت له : فان دفع بشيء من هذا الى من له غنى في حاله ؟

قال : فهو في حكمه كما لو أكله بنفسه في لزوم غرمه بما فيه من قول ب كله ، وقول بمقدار ما أعطاه من ماله بمثله ، أو بما له من قيمة على رأى ثالث الا أن يكون من ثقته لمقدار ما به يلزمه من شعره أو قصه لأظفاره ، فان له في المعنى أن يطعمه منه مع الفقراء ، ولا شيء عليه ما لم يتصدق به كله على الأغنياء فيلزمه أن يبدله ، ولا بد من ذلك •

قلت له : وما كان لزومه من قتل صيد أو قطع شجر فهو للفقراء ، ولا يجوز له أن يطعم منه أحدا من الأغنياء ؟

قال : هكذا قيل ، ولا أعلم فيه من القول اختلافا •

قلت له : وما دفع منه لفقير فدعاه لأن يأكل مما أعطاه فهل له وماذا يلزمه ؟

قال : قد قيل بالمنع له من هذا فان فعله فهو على ما مضى : من الاختلاف في أن عليه كله أن يؤديه مما لزمه من مثل أو قيمة تعدل على رأى آخر في ذلك •

قلت له : فان خالط من قد أعطاه لفقره من كفارة أو ما قد لزمه من دم أو ما لا يجوز له ضحاياه ، فهل له فيما خلطه فيه بما قد دفعه دفعه اليه أن يأكل منه ولا شيء عليه ؟

قال : قد أجازته بعض وكرهه بعض ولا أعلم أن أحداً يمنع من جوازه  
تحريماً له ، وإن قيل به فعسى أن لا يبعد من أن يلحقه معنى ذلك •

قلت له : وما كان من هدى التمتع أو القران أو التطوع فله أن يأكل  
منه على حال ؟

قال : نعم قد قيل إن له أن يأكل منه ويطعم ويدخر ولا نعلم أن  
أحداً يمنع من ذلك •

قلت له : ولما مقدار ماله أن يأكله من هذا ، وعليه أن يطعمه ؟

قال : قد قيل : إنه يفرق ربه ، وقيل ثلثه ، وفي قول آخر ثلاثة  
أرباعه ، وقيل ما أطعمه منه أجراً ويأكل ما يبقى من تفريقه على  
قياد كل قول من هذه الآراء الأربعة في دم المتعة ودم القران على هذا  
الحال ، وما قد تطوع به فعسى أن يجوز فيه لأن يكون كذلك إن صح  
ما أراده والا فليرد الى ما جاز عليه •

قلت له : فإن عمد الى ما في متعته من دم فأكله ولم يفرق منه  
شيئاً لجهل أو في علم أيجزيه أم لا ؟

قال : نعم قد قيل فيه قد أساء ولا شيء عليه ، وقيل إنه يطعم  
من غيره قدر ما به يؤمر أن يفرقه من لحمه ، وعلى قياده فيكون في  
مقداره على ما مضى من الرأي في حكمه •

قلت له : فإن سرق عليه من قبل أن يفرقه ؟

قال : فلا أعلم أنه يجزيه في لازمه الا أن يكون من بعد أن ذبحه  
على ما جاز له ذبحاً لا يحيا معه فيجوز لأن يختلف بالرأى في اجترائه  
عما لزمه الا أن أكثر ما فيه من قول إنه يجزيه في ذلك •

قلت له : فان لم يدر من سرقة غنى أو فقير ما القول فيه ؟

قال : فهو على ما مضى من الاختلاف في ذلك •

قلت له : فان صح معه أن الذى سرقة منه غنى في حاله أيجزیه ؟

قال : فهذه مال ما قبلها في دخول الرأى عليها ، لعدم تفريطه في

ذلك •

قلت له : فان أخذ منه من بعد الذبح غصبا بقدر أن يدفع عنه ؟

قال : فعسى أن يلحقه في هذا الموضع معنى ما بالسرقة من قول

في رأى لأنهما على ما أراه منهما إن صح كأنهما على سواء في ذلك •

قلت له : فان دفع شيء من لازم ما أهده على أحد من أهل

الذمة ؟

قال : فانى لا أحبه له فيما عليه ما وجد من أهل الاقرار من يدفع

به اليه ، وان جاز على رأى أن يجزیه عن العرم فيه ، ففى قول الربيع

رحمه الله أنه لا يجزیه أن يتصدق من جزاء الصيد والنذر على أحد

من فقراء أهل الذمة ، ولا بدله على قياده من أن يبدله •

قله له : وما أخذوا من يديه غلبة أو في سرقة أعليه شيء من

غرمه ؟

قال : قد مضى من القول ما يدل على حكمه •

قلت له : وما قلّد به الهدى من شيء ماذا يعمل به من بعد أن

يذبحه ؟

قال : يدفع به الى الفقراء فانه يقع له في قول من نعلمه لا يختلف في ذلك .

قلت له : فان أخذه فأنلفه بعمده أو تلف على يديه ؟

قال : فالغرم لما أنلفه كما يوجب الحكم من مثل أو قيمة بعدل ، وما تلف على يديه لا لما به يلزمه كون ضمانه فلا شيء فيه لأنه معنى في الأمانة ، ولا بد له من أن يقوم بحقه والا فهو عليه .

قلت له : وما كان من جلد ما أهده لازما وعليه في لحم أن يفرقه فلا يأكل منه ولا من شحمه ؟

قال : نفى الأثر ما يدل على أنه داخل في حكمه فليتصدق به ، ولا يبيعه فانه لا يجوز له ، وفي قول آخر إن له أن يبيعه فيتصدق بثمنه رايًا لمن قاله من أهل البصر .

قلت له : وما كان من جلود القطوع فهو يجوز له أن يأخذه فينتفع به أم لا ؟

قال : قد قيل فيه بالاجازة وان تصدق به أو بثمنه من بعد أن باعه فهو أفضل .

قلت له : وما لزمه من هذا فحضره الموت من قبل أن يؤديه ماذا يلزمه ؟

قال : قد قيل ان عليه أن يوصى به فيكون في ثلث ماله ، وعلى قول في رأس ما تركه الا أن ما قبله أكثر ما في ذلك .

قلت له : فهل لمن بلى بانفاذه من ماله أن يبعثه مع من وجده قاصدا نحو البيت في حج أو عمرة أو لا وما به في هذا أو لا ؟

قال : قد قيل بالمنع له من أن يرسله مع ثقة فان مادونه لا يجوز

له ، وعسى في المأمور على مثله أن يجوز لأن يختلف في جوازه ، فان  
صح جاز لعدله •

قلت له : فالجائز ان صح معه أنه أنفذه على ما جاز له ؟

قال : قد أجزأ فلا شيء عليه الا أن يتوب الى الله من ائتمانه له  
لا على ما جاز له في ذلك •

قلت له : فان دفع به اليه وأمره أن يذبحه فيفرقه على الفقراء فهل  
له أن يأخذ منه لفقره أم لا ؟

قال : نعم إن كان على رأى من له الأمر فيه والا فلاختلاف في جوازه  
لا لشرط يمنعه من ذلك •

قلت له : فان شرط عليه أن لا يأكل منه ؟

قال : فعسى أن لا يجوز له أن يخالف الى ما نهى عنه فحجر عليه  
لأن الأمر فيه الى من له لا اليه لا لمعنى أن يبطل المنع فيجيزه له  
والا فهو كذلك •

قلت له : فان حد عليه أن يوقفه بعرفة فينحره أو يذبحه يوم  
النحر من قبل دفعه اليه ؟

قال : فليس له أن يستمع لما قاله وأمره به فيتبع لأن عليه في  
تحمله أن لا يخالف الى غيره في مثله لأن الرأى فيه الى من يليه في  
عدله ، فله الأمر في ذلك •

قلت له : فان لم يشترط عليه من هذا بشيء أبدا وانما أمره بذبحه  
ويفرقه •

قال : فاذا بلغ مكة بحد في أى موضع يكون من حرمها بلا تأخير الا

ما دخل في أشهر الحج ، وعلى قول آخر في العشر ، فإنه يستحب له أن يؤخره الى يوم النحر ، وإن ذبحه قبل ذلك وفرقه على الفقراء فلا بأس عليه .

قلت له : فالتفريق له على كم يكون فيجزي أم كيف ما فرقه جاز فيه فأجزاه ولا شيء عليه ؟

مثال : قيل إن أقل ما يقع عليه اسم الفقراء من الثلاثة فصاعدا ، وعلى قول آخر : من الاثنين فصاعدا وقيل : بالواحد في مثل هذا ، وليس في شيء من هذه الآراء ما يدل في النظر على خروجه من عدل الرأي بما في الأثر من دليل على ذلك .

قلت له : فهلا يلزمه في الهدى أن يوقف به في عرفة أو يجمع فيه قبل أن يذبح بين الحل والحرم ؟

قال : قد قيل في وقوفه به عرفة بأنه أفضل ، ولعله لمن قدر عليه فاما أن يكون لازما في غير يمين ولا نذر فلا أعلمه من شرطه لتمامه في قول ذي علم بأحكامه إلا أن يجوز من يعتد برأيه لما به من ظلم في دينه إلا ما صح حقه مما لا شك فيه ، والا فهو كذلك .

قلت له وإن أتى به الى منى بعد أن أوقفه بعرفة أولا فنحره أو ذبحه في اليوم الثاني أو الثالث من يوم النحر أيجزيه أم لا ؟

قال : ففي قول الربيع رحمه الله أنه يجزيه على ما به من اطلاق فيدخل فيه ما يكون لعمده ولا لئله من العذر في ذلك .

قلت له : فإن ذبحه على هذا بمنى في يومه ؟

قال : فهو المنى في موضع نقله ولزومه ولا أعلم أنه يختلف في هذا لأنه يوم النحر وبعده ، ولا شك في يولم الذخر فتعجيله لما به من زيادة في الأجر أولى لمن أمكنه ذلك .



قلت له : فأى موضع من منى يذبح فيه أجزاءه ؟

قال : نعم لأنها على معنى ما فى الخبر كلها منحر والله أعلم ، فينظر فى هذا كله ، ثم لا يؤخذ بشيء منه إلا ما صح عدله وصوابه وبالله التوفيق •

الزاملى : وكيف سن البدنة التى تجزى للنحر ، وهل يكون من غير الإبل ؟

قال : قد تكون من الإبل والبقر وأما السن فلا أحفظ إلا أننا سمعنا من جزء بيان الشرع أن التى تجزى عن سبعة أنفس من الإبل من الجذعة فصاعدا ، وقول من الثنية فصاعدا •

قال غيره : صحيح ما قاله فى البدنة أنها قد تكون من الإبل والبقر لما بها من عظم فى بدنها ، لأن من شرطها فى موضع ما فيه يلزم من جزء أو ما أشبهه فى المعنى أن تكون من الجذع فصاعدا ، والا فهى فى الأضحية والهدايا على مقدارها فى السن على ما جاء فيها من القول أنها تجزى عن ثلاثة أو خمسة أو سبعة ، ولا تجزى عن اثنين ولا عن أربعة ولا ستة ، لأنها تجزى عن الوتر ولا تجزى عن الشفع فالثنى من البقر والجذع من الإبل عن خمسة ، والرباع من البقر والثنى من الإبل عن سبعة ، والجذع من البقر عن ثلاثة والتبيع من البقر إذا حال وابنة مخاض وابن لبون وحقة من الإبل عن واحد وما دون الحولى منهما ، فلا يجزى على حال إلا على رأى من يقول فى غير الواجب من الضحايا أنه ما قدر عليه ، والا فهو كذلك •

قلت له : فأخبرنى عن مقدار ما لها من السن فى هذه الأسماء ففسره فانك على هذا من قولك على أثر ما قاله لم تذكره ؟

قال : نعم فالجذع من الإبل ماله أربع سنين ودخل فى الخامسة ، ومن البقر ماله سنتان وقد دخل الثالثة والثنى من الإبل ماله خمس سنين

ودخل في السادسة ، وفن البقر ماله ثلاث سنين ودخل في الرابعة ،  
والرباع من الابل ماله ست سنين ودخل في السابعة ، ومن البقر ماله  
والحق ما دخل في الرابعة فاعرفه ، فان ابن مخاض من الابل ، والتبيع الحولى  
من البقر ماله سنة كاملة ، ودخل في الثانية ، وابن لبون مادخل في الثالثة ،  
والحق مادخل في الرابعة فاعرفه فان ابن مخاض من الابل ، والتبيع الحولى  
من البقر في سن واحدة ، وابن لبون من الابل والجذع من البقر في سن ،  
والحق من الابل والثنى من البقر في سن واحدة والتجذع من الابل  
والرباع من البقر في سن والثنى من الابل والسدس من البقر في سن  
واحدة ، والرباع من الابل والضالع من البقر في سن ، والله أعلم فينظر  
في ذلك .

#### \* مسألة :

الصبحى : واذا قال در بقرة فلان عليه هدى ان ذاقه أو ما يذوقه  
فان ذاقه أوجب عليه أن يهدى جميع درها وكذلك في قوله مال فلان  
والمسألة بحالها أم لا يلزمه الا قيمة ما ذاقه خاصة أم لا ؟

#### الجواب :

لا أحفظ فيه شيئا ، وعسى أن لا يلزمه أكثر مما ذاقه .

قال : الشيخ جاعد بن خميس : الله أعلم ولبعض من تظنه من  
المتأخرين ما يدل بالمعنى على ما قتاله الا أنه لو قيل ان هذا قد أهدى  
على نفسه درها على شرط إن ذاقه فهو آت على ما يكون لها من در  
الا أنه في ملك الغير فيجوز أن يلحقه معنى مابه من قول الا ما ذاقه من  
بعد أن صار له ، فانه يازمه مقداره أو يكون له من قيمة ، والا فهو  
كذلك لم أبعده الا أن تكون له نية ، فعسى أن يجوز لأن يختلف في  
جواز صرفه عن ظاهر ما به الى مانواه ، والله أعلم فينظر في ذلك رجع .

وإن عقد لذلك نية أيرجع الى نيته أم لا ؟ أم يختلف فيه كما سلف  
في غيرهم .

### الجواب :

إن الحكم بالنية مختلف فيه وأرجو أن لا يخفى عليك ذلك .  
قال : جاعد بن خميس : صحيح فيما عندي ما قالاه له في ذلك .

### \* مسألة :

وفي الهدى لمكة أيثبت أم لا ؟

قال الفاخري : يثبت ، وهل قيل إن الهدى تكفى عنه الكفارة ككفارة  
اليمين المرسلة ولا يلزمه الهدى قال سيدنا الصبحي : فيه قول أنه بمنزلة  
اليمين ، وتكفى فيه كفارة يمين مرسلة ، ولا يلزمه الهدى وأرجو أنه  
قال : إن النذر لا تكفى عنه الكفارة دون تسليم ما نذر به إن قدر على  
ذلك .

قال : الشيخ جاعد بن خميس : نعم في أكثر القول الا أنه باجماع  
لقول من قال : ان من نذر بشيء فله أن يكفره إن لم يفعله ، لا أن  
ما قبله أولى به ، والله أعلم فينظر في ذلك .

### \* مسألة :

عن الشيخ محمد بن علي العبادي أن قول القائل مالي هادته على  
فلان فهذه اللفظة لا يبين لي أنه يجب على من لفظ بها يمين لأنها ليست  
من ألفاظ الايمان ، ولا يجب على من قالها هدى لأنه لم يقل مالي على  
هدى ، وانما قال هادته على فلان ويوجد في الآثار أن من حلف على غيره

لم يحنث على بعض قول المسلمين ، والله أعلم وان ردد من سؤال المسلمين  
ولا تأخذ من قولي الا ما وافق العدل والصواب وأنا أستغفر الله من  
مخالفة ذلك \*

#### \* مسألة :

من جواب الشيخ ناصر بن سليمان بن محمد المدادى ، والشيخ  
عبد الله بن محمد بن بشير ، وفيمن قال على معنى اليمين مال فلان  
هادته ، أو قال مهدى على ما يلزمه في هذا على لفظة هذا ؟

#### الجواب :

وبالله التوفيق : أنه اذا لم يقل هديا للكعبة فلا يثبت لأن الهدى لغير  
الكعبة لا يثبت اذا لم يكن له نية متقدمة بهدية الكعبة ، وأما إذا قال عليه هدى  
ففى أكثر القول أنه اذا أهدى مالا يملك أهدى كتمنه ، وأما اذا قال  
هادته أو هدى في اثباته اختلاف اذا لم يقل عليه هدى \*

#### \* مسألة :

ومنه : وقد كثرت في أهل عمان الأيمان بالهدى ، وأكثر ذلك عند الغضب  
أيختلف في ثبوت اليمين عليهم في الغضب أم هو غير ثابت بلا اختلاف وما  
المعمول به عندكم ؟

#### الجواب :

وبالله التوفيق : أن الغضب المزيك للعقل فذلك اذا حلف بأيمان أو من  
شئ فذلك لا يجوز إقراره عند زوال عقله حتى يسكن عنه الغضب ،  
ويرجع اليه عقله ، والله أعلم \*

قال : الشيخ جاعد بن خميس : والذي من قول من تقدم من أولى النهى أن الهدى في اليمين أو النذر ثابت في الغضب والرضا ، وعلى قول لبعض من قد تأخر أنه لا يثبت على من قاله به في موضع غضبه ، وأما إقراره فعسى على هذا أن لا يبطل حتى يصح له زوال عقله حال كونه ، والا فهو كذلك ، والله أعلم فينظر في ذلك رجع .

#### \* مسألة :

وإذا جاء أحد يسأل عن مثل هذا يعجبكم أن يسأل أهذا في غضب أم لا ؟ فإن كان في غضب فيجاب أن لا شيء عليه أولاً يفتح لهم هذا الباب ، ويجابون بما يلزم ، ولا يذكر لهم أمثالا يستخفوا بذلك ؟

#### الجواب :

وبالله التوفيق أن بيان المسألة أحكم للجواب ، وأقرب لبلوغ الصواب .  
قال الشيخ جاعد بن خميس : إن هذا مما لا مما عليه ، فإن فعله جاز وإن تركه فلا بأس ، والله أعلم فينظر في ذلك رجع .

#### \* مسألة :

عن الشيخ حبيب بن سالم الفزوي ، وفيمن يقول هذا شيء مهدى على ، أو هادته أنى ما أفعله أو أنى أفعله ما الذي يثبت في هذا الغضب ، وما الذي لا يثبت أهو خاص إذا كان في غير يمين يحلفها ، وإن خرج كلامه مخرج اليمين ، وهل فيه اختلاف في الوجهين في ثبوته ، وما يعجبك من القول فيه ؟

#### الجواب :

أن الهدى على الغضب لا يلزم المهدى ، وإن كان معناه يميناً وإن صح وثبت لفظه لا يثبت على الغضب ، وقوله هادته ومهدى على فهذا اللفظ لا يثبت به الهدى ، لأنه لم يهده فهو مهدى فيخرج قوله هذا مخرج

الكذب ، وقيل يثبت عليه هديا اذا صحبت نيته قوله : ان ذلك الشيء هو هدى عليه ، ولرأينا الأول والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : صحيح لأن قوله مهدى على كأنه في ظاهره من غيره عليه وليس كذلك ، وقوله : هادته ليس فيه ما يدل على أنه أهداه لشيء ، وما نواه به من هدى في حاله الى ما يجوز أن يصح له في ماله أن لو قاله لفظا فراجع في الثبات الى ماله من رأى في حكمه ، وما كان من غضب فالرأى في ثبوته جاز بما فيه من قول مختلف على حال ، ويعجبني أن يلزمه ما كان في عقله لم يزل عنه ، وقول حتى لا يدري ما يقول ، والله أعلم فينظر في ذلك •

#### ✽ مسألة :

عن الفقيه الصبغى : أما من يقول مالى هادته أو مهدى على فلان ، فالهدى ثابت عليه وذلك من ثلث ماله ، فان خرج من الثلث مع الوصايا والا ليرجع الى العشر ، وأما نفعي أو خدمتي فلا نعمله ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : قد مضى من القول ما يدل في هذا على أنه مما يختلف في ثبوته ، وعلى قول من يوجبه فهو من بعده في ماله ان أولصى به ، والا فالرأى فيه ان صح عند وارثه ، وما جاوز الثلث في مقداره رد الى عشر المال ، وقيل الى عشر ما أهداه فأعرفه ، وهذا ما لا شك فيه أنه من حقوق الله ، فالاختلاف في أنه في رأس ما تركه أو في ثلثه لا بد من أن يلحقه فيجزي فيه ، والله أعلم فينظر في ذلك •

#### ✽ مسألة :

ومنها وان لزمه شيء متى يلزمه قال بذلك أم حتى ينتفع فلان بشيء من ماله ، أو نفعه أو خدمته أم كيف ذلك ؟

#### الجواب :

وبالله التوفيق : فلا يلزمه الا بعد الانتفاع أن لو ثبت ذلك ، والله أعلم •

قال : المسائل ما معناها حيث لا يلزم إلا بعد الانتفاع وهي لم تذكر ولم تشرط الانتفاع بل أهدت مالها قطعاً فسرلى ذلك لأفهمه ؟

### الجواب :

الثانى كما تقدم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : صحيح أنه لا يقع الا على ما به من ماله ينتفع وان أطلقنا ذلك قد أهداه عليه لا على نفسه فلزمه معنى في رأى من أثبتته على هذا من قوله ، بل لو علقه بشيء من أكله أو أخذه أو ذوقه أو ما يكون من مثله في قول أو نية تظهر قربه على الذى من قبله ، من غير أن يتعزى من الاختلاف في ثبوته على حال ، والله أعلم رجع •

### ✽ مسألة :

ومنها وان لزمه ذلك أيلزمه أن يهدى قدر ما انتفع به فلان من مال هذا القائل أو نفعه به من النفع ، أو خدمه من له الخدمة كان لذلك شيء يعرف ويدرك أو لم يكن له شيء يدركه بقيمة وتمييز ؟

### الجواب :

وبالله التوفيق : أنه يلزمه قدر ذلك أن لو ثبت ذلك ، والله أعلم •

قال : المسائل : كيف لم يلزمه الا قدر ذلك وهو أهدى الجميع ؟

### الجواب :

الثانى كما تقدم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : نعم قد قيل انه لا يلزمه الا ما انتفع به من ماله أو خدمه له أو نفعه به في حاله اذا لا يقع الا

عليه ، فان ما عداه في الخارج عنه فلا يدخل فيه ، وما لم يدرك له مقدار بمثل ولا مايكون فيه من قيمة فعسى أن نرجع به الى الكفارة لوقوع ماكان من حنثه يومئذ به ، ولعله أن لا يبعد في موضع ثبوته من أن يجوز له ، لأن يأتى على جميع ماله ان أهدها عليه كله فحنث في يمينه بما ذاقه أو أكلها أو انتفع به فيرد الى ثلثه ، الا أنى لم أجده في رأى فينبغى له في هذا أن ينظر ، فان صح والا ترك الى ما جاز في ذلك رجع .

#### \* مسألة :

ومنها والهدى على الغضب لا يلزم بلا اختلاف أم فيه اختلاف ؟

#### الجواب :

وبالله التوفيق : فيوجد في جوابات الأشياخ المتأخرين في ثبوته اختلاف ، والله أعلم .

قال الشيخ جاعد بن خميس : نعم هو من المختلف في ثبوته معه لقول المتأخرين أنه لا يثبت على هذا ما يكون فيه ، وفي قول المتقدمين ما دل على أنه ثابت على فعله ويعجبني أن يلزمه ما عقله ، فان بلغ به الى حال ما يدري ما يقوله ، فعسى أن يجوز هناك أن لا يصح منه ما يكون من ذلك رجع .

#### \* مسألة :

ومنها والهدى لغير الكعبة لا يثبت بلا اختلاف أم فيه قول أنه يثبت أم لا ؟

#### الجواب :

ففيه قول أنه ثابت وأكثر القول أنه غير ثابت ، والله أعلم .  
قال الشيخ جاعد بن خميس : الله أعلم وأنا لا أدري ما فيه من



قول الا أنه غير ثابت على حال ، الا أنى لم أبعده في النظر من أن يجوز على رأى في ثبوته لما في الأثر من معنى في النذر واليمين يدل على ذلك رجع •

### \* مسألة :

ومنها قوله في الهدى هدى أو مهدى أو هادته ولم يقل على أيختلف في ثبوته أم لا ؟

### الجواب :

وبالله التوفيق : في ثبوته عليه اختلاف ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : نعم قد قيل ان عليه فيه اختلافا من القول بالرأى ، وعسى أن يجوز في قوله هدى أن يكون أقربها ومهدى أن يكون من الكذب في المقال ، وقوله هادته على هذا يكون ان لم يكن أهده من قبل لأنه من الخبر عما به وقع منه ، وليس بصحيح ، وعلى قول آخر فيجوز أن لا يلزمه حتى يجعله عليه ، فان نواه على هذا فالاختلاف في لزومه حتى يقوله ، والا فهو كذلك ، والله أعلم فينظر في ذلك رجع •

### \* مسألة :

ومنها وقوله ان فعلت كذا فمالى لفلان ، أو للمسجد الفلانى أو القبر الفلانى ، أهذا يخرج مخرج الاقرار ويثبت عليه أم يخرج مخرج اليمين ، ويثبت أيضا اذا فعل أم كيف يكون معناه ؟

### الجواب :

وبالله التوفيق : ففي ثبوته لفلان أو للمسجد على هذا اللفظ اختلاف ، وأما للقبر فلا نعلم ثبوته وان قصد بذلك اليمين فعليه كفارة يمين ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : ان في ثبوته للمسجد أو لفلان على هذا من قوله اختلافاً وعسى في القبر أن لا يبعد من أن يلحقه معنا ما به من الرأي في ذلك رجع •

#### ✽ مسألة :

ومنها أرى أن يقال ان فعلت كذا فمالى هدى لفلان أو لمسجد أو قبر وفعل أثبت ذلك وما يخرج هذا على هذه الألفاظ ؟

#### الجواب :

وبالله التوفيق : ففي ثبوته عليه على هذا اللفظ اختلاف ، والله أعلم •

قال الشيخ جاعد بن خميس : ما قاله في هذا لأنه مما يختلف في ثبوته عليه لما أهداه من هذه التلاوة اليه لقول من لا يثبت له غير الكعبة ، وعلى رأى من أجازها للمسجد يجعل في عمارة والقبر يفرق ماله على الفقراء ، وعلى قول آخر فيصلح به خرابه متى احتاج الى ذلك •

#### ✽ مسألة :

من رقعة أخرى وفيمن قال : مالى هادته على فلان أو مال فلان هادته على ما أفعل كذا وفعل أو ان فعله كذا وفعل أو قال هادته حال الكعبة أو حقير الشيخ اذا كان معناه معنى اليمين بذلك أو خلا من النية ؟

قال : اذا قال لغيره مالى عليك هدى فلا شيء عليه •

قال الشيخ جاعد بن خميس : والذي عندي في هذا من قوله انه مما يحتمل أن يكون لما أراد به في الحال فيجوز لأن يختلف في ثبوته مالم يسمه لما يصح له ان نواه وعلى قول آخر فيجوز لأن لا يلزمه بالنية شيء ويمكن أن يكون لما أراد من الخير عما نواه في الماضي على نفسه أو على غيره من المال فيكون في حكمه على حسب ما كان من لفظه مع

ما قصده به ان كان صادقا والا فهو من الكذب على هذا ، وليس عليه  
الا التوبة من كذبه \*

وعلى قول آخر : فيجوز فيه لأن يلزمه ذلك وما سماه من ماله للكعبة  
جاز عليه الا أن يكون على غضب فعسى ان لا يلزمه في قول جميع المتأخرين ،  
وقيل بلزومه في الأولين بالنذر واليمين ، فكيف يخرج عنهما ما لا مخرج له  
عن أن يكون منهما اما هذا واما هذا ولا بد ، ومع جوازه في الاتفاق على  
من فعله أو على قول من أجازة في موضع الاختلاف بالرأى في ثبوته ،  
فيجوز الى ثلث ما في يده فاذا زاد عليه رد الى عشرة ، وقيل الى عشر  
ما أهدها ، وما كان من هذا لغير بيت الله الحرام من قبر أو مسجد  
أو ما يكون من نحو هذا فليس بشيء الا على قول من زعم في الآخرين  
أن فيه اختلافا والا فهو كذلك في صريح ما به من الأحكام ، وما أهدها  
من مال الغير فان كان في نذر فهو مما لا يملك فلا شيء فيه الا ما يكون  
من كفارة نذره ، وقيل لا كفارة عليه ، وان كان في يمين جاز لأن يكون  
هديا وأقله شاة ، وأكثره بدنة ، ولعله بعضا يلزمه كفارة يمين ومالم يبلغ  
في مقداره الى هدى فعسى أن لا يكون عليه الا ماله من قيمة أو مثل في  
رأى من قاله \*

وعلى كل حال فلا يصح أن يلزمه حتى ما قد علقه به وان كان هذا  
من قوله هادته في صورة ما يصلح أن يكون للماضي والحال ، فان في  
الشرط لا بد وأن يرده الى استقبال ، والله أعلم في ذلك \*

#### \* مسألة :

المصباح ومن قال مهداي على أنى ما أفعل كذا حالف بذلك ، وقال :  
من قال لا شيء عليه حتى يحلف وان قال لشيء مهداي على أن أكله فان  
أكله أهدي قيمته ، وقول حتى يقول على هدى ، والله أعلم \*

#### \* مسألة :

ومن قال : ان أكلت هذا أو بعته فهو مهداي على فان فعل ذلك ما يلزمه ؟

قال : فيه اختلاف وعلى قول من يوجب عليه ذلك بصفقة البيع فيهدى  
مثل ما باعه أو أكله ، وقول أنه ينتقض البيع لأنه قد قيل فيه بوجوب  
ذلك حين عرفه على البيع قبل وقوع صفقة البيع كمن قال : ان باع عبده  
فهو حر ، فقول أنه حين يعزم على بيعه فإنه يعتق وقول حتى تقع صفقة  
البيع ، والله أعلم .

✽ مسألة :

عن السيد مهنا بن خلفان رحمه الله ففيما أرجو أنه يلزمه في هديه  
نفسه وأولاده الى المكعبة أن يهدى عن كل واحد بدنة الى مكة المشرفة على  
عددهم ، ينحرها بعد حنثه ، ويفرق لحمها على من شاء الله من الفقراء  
ولعله لا يتعري من الرخصة في اجتزائه بالهدى بدنة واحدة عن الجميع إن  
كان هديه أياهم بلفظة واحدة في مقام واحد لمعنى واحد ، وأما هديه ماله  
للمكعبة فقد قيل يلزمه هدى عشرة قل ماله أو أكثر فان كفى ذلك الشراء  
بدنة فصاعدا اخذ به ما انفق ثراه والله أعلم .

رقم الایداع ٣٦٢٨ لسنة ١٩٨٥

مطابع سجل العرب